

# الأفلاس التجارية والأفلاس المدنية

الاعسار المدني : شهره ، آثاره ، انتهاءه - الإفلاس التجاري : شهره ،  
آثاره ، البطلان الوجوبي والجوازي ، إدارة التفليسة ، حقوق  
الامتياز ، مصير الإفلاس ، الصلح على ترك الأموال للدائنين ،  
الصلح الواقى من الإفلاس •  
أحكام محكمة النقض

المستشار  
أحمد محمود خليل











# الأفلاس التجاري والأعسار المدني

الأعسار المدني : شهره ، آثاره ، انتهاءه في الأفلاس التجاري : شهره .  
آثاره ، البطلان الوجوبي والجوازي ، إدارة التفليسة ، حقوق  
الامتياز ، مصير الأفلاس ، الصلح على ترك الأموال للأثنين .  
الصلح الواقعي من الأفلاس \*  
أحكام محكمة النقض

المستشار  
أحمد محمود خليل

١٩٨٧

الناشر // منقذ  
جلال حزم وشركاه  
بلاط





بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الاثتمان هو قوام المعاملات التجارية . فأساس هذه المعاملات الثقة التي تسود علاقات المتعاملين في ميدان التجارة . فالتجار لا يتعاملون غالباً بالنقد فيما بينهم وإنما يقع التعامل بالأجل . كما أن البنوك تقرض التجار وتفتح لهم الاعتمادات التي تمكنهم من القيام بنشاطاتهم خاصة في مجال الاستيراد والتصدير ، على أن يسددوا ديونهم بعد بيع بضائعهم . بل از التجار كثيراً ما يبيعون سلعهم للمستهلكين بأجل ، خاصة السلع ذات القيمة الكبيرة ، كالسيارات والثلاجات التي تباع لهم عن طريق التقسيط . وقد استوجب هذا الاثتمان حماية قوية للحفاظ على حقوق الدائنين ، لأن الدائن ينتظر موعد استيفاء دينه ليسدد منه بعد اقتضائه ما عليه من حقوق وديون حتى يكون في استطاعته منح ائتمانه لتجار آخرين . ومن ثم إذا أخل المدين بالثقة التي أولاها له دائنه فإن ذلك يستتبع سلسلة من التوقف عن سداد الديون ، الأمر الذي يهدد باضطراب النشاط التجاري على نطاق واسع . ولذلك تتسم أحكام القانون التجاري بالتشدد مع المدين الذي يخل بالاثتمان التجاري الذي منحه له دائنه ، فرسم طريقاً لضمان الوفاء بالديون التجارية وافترض تضامن المدينين بدين تجاري إذا ما تعددوا ، وقسى في معاملة المدينين بالأوراق التجارية . وأنشأ نظام الإفلاس وجعل منه أداة تهدد التاجر الذي يتوقف عن دفع دينه التجاري ، إذ يؤدي شهر إفلاس التاجر إلى تصفية أمواله تصفية جماعية لتحقيق المساواة بين دائنيه ، بالإضافة إلى تعرضه للحكم عليه بالسجن أو الحبس إذا ما أفلس بالتدليس أو بالتقصير .

وفي مجال المعاملات المدنية تنهض جميع أموال المدين ضامنة لالتزاماته . وهو ما يسمى بالضمان العام للدائنين . ولا يلتبس هذا الضمان العام بالتأمين الخاص الذي يقع على مال معين للمدين لمصلحة أحد دائنيه ، فيقدمه على غيره من الدائنين . فالضمان العام يتساوى فيه كل الدائنين ولا يتقدم فيه دائن على آخر . وإنما يتقدم الدائن على غيره إذا كان له تأدين خاص كرهن أو اختصاص أو امتياز . والمساواة بين الدائنين في

التنفيذ على أموال المدين هي مساواة قانونية وليست مساواة فعلية .  
فالقانون يجعل لكل دائن الحق في التنفيذ على أموال مدينه ، فاذا بادر أحدهم  
الى التنفيذ على مال المدين ، كان لسائر الدائنين الحق في مشاركته في هذا  
التنفيذ ومقاسمته ما ينتج عنه مقاسمة الغرماء . ولكن اذا كانت هذه  
المشاركة جائزة قانونا ، فقد تكون غير متيسرة فعلا . فقد يكون الدائنون  
الآخرون غير عالمين بما يتخذ الدائن من اجراءات التنفيذ ، واذا علموا فقد  
تكون اجراءات التنفيذ قد وصلت الى مرحلة لا تسمح لهم بالمشاركة  
الفعلية . واذا كانت اجراءات التنفيذ لم تصل الى هذه المرحلة فقد يعوزهم  
سند قابل للتنفيذ يستطيعون بمقتضاه المشاركة الفعلية ، اذ قد تكون  
حقوقهم غير خالية من النزاع ، أو هي خالية من النزاع ولكنها غير مستحقة  
الأداء ، أو هي مستحقة الأداء ولكنها غير مقترنة بسند رسمى أو حكم قابل  
للتنفيذ . تلك هي بعض وجوه المساواة بين الدائنين من الناحية الفعلية ،  
وان كانوا جميعا متساوين من الناحية القانونية .

والدائن قبل أن يتخذ الاجراءات التنفيذية ، قد يتخذ اجراءات تحفظية  
يكون الغرض منها المحافظة على أموال المدين حتى يتمكن من التنفيذ عليها .

وبين الاجراءات التحفظية والاجراءات التنفيذية توجد مرحلة وسطى من  
الاجراءات ، يمهدها بها الدائن الى التنفيذ ولا يقتصر على مجرد المحافظة على  
أموال المدين ، هذه الاجراءات التمهيدية هي الدعوى غير المباشرة ، والدعوى  
البوليصة ، ودعوى الصورية ، وحبس مال المدين ، وشهر اعساره . وقد  
أخترنا من هذه الاجراءات ، الاجراء الأخير وهو شهر اعسار المدين باعتباره  
أقوى ضمان مدنى وان كان لا يبلغ مبلغ شهر الافلاس . وقد رأينا فى شهر  
الاعسار المدنى وشهر الافلاس التجارى تقارب كبير باعتبارهما يمثلان  
وقوف المدين عن دفع ديونه واخلاله بالضمان العام لدائنيه مما يخل بالثقة  
فى التعامل ، وهو ما دفع المشرع المدنى والمشرع التجارى للتدخل بالتنظيم  
واحكام قبضته وصولا لحماية حقوق الدائنين وتدعيم الثقة فى المعاملات  
المدنية والتجارية .

بعد هذه المقدمة الموجزة لموضوعى الكتاب نعرض :

فى قسم أول - للاعسار المدنى .

وفى قسم ثان - للافلاس التجارى .

وفى قسم ثالث - لأحكام محكمة النقض .



لِقْتَمُ الْأَوَّلِ  
الْأَعْيَارُ الْمَكْدَنِيَّةُ





## الاعسار المدني

لم ينظم التقنين المدني السابق الاعسار ؛ بخلاف الافلاس الذي نظمه المشرع التجارى تنظيما دقيقا مفصلا . وقد سار التقنين المدني السابق فى عدم تنظيمه للاعسار على نهج التقنين المدني الفرنسى ، وأطلق يد المدين المعسر فى التصرف ، ولم يقيد من هذا الاطلاق الا بقدر ما تسمح به الدعوى البوليصية ، ولم يواجه المدين المعسر الا عن طريق الدعوى الثلاث المعروفة ، « الدعوى غير المباشرة » ، والدعوى البوليصية ، والدعوى الصورية » . وهى وحدها لا تكفى لتنظيم الاعسار . واستفاضت الشكوى من هذه الحالة فى فرنسا ومصر .

### تنظيم الاعسار فى التشريعات الحديثة (١) :

أما موقف التشريعات الحديثة من تنظيم الاعسار فيختلف اختلافا بينا عن موقف التقنين المدني الفرنسى . فبعض هذه التشريعات - كما فى ألمانيا وإنجلترا وهولندا والنرويج والدنمارك - لا تميز بين الافلاس التجارى والاعسار المدني ، فتجعل المدين المعسر ، التاجر وغير التاجر ، خاضعا لنظام واحد هو نظام الافلاس التجارى . ومن ثم عرفت هذه التشريعات الافلاس المدني بل عرفت الافلاس دون وصف نظاما موحدا ، فالافلاس عندها يتناول كلا من الافلاس التجارى والاعسار المدني . وعينب هذا النظام أنه يأخذ المدين المعسر بما يأخذ به التاجر المفلس من اجراءات لها ما يبررها فى التعامل التجارى ولكنها فى المعاملات المدنية تعتبر قاسية فى غير ضرورة .

وفى سويسرا نظم الافلاس التجارى ، وترك الاعسار المدني دون تنظيم موكولا الى اجراءات الحجز المعتادة . ولكن بعض طوائف المدينين المعسرين أخضعت لنظام الافلاس التجارى على سبيل الاجبار ، وجعل للآخرين أن يختاروا هذا النظام فمن يشاء منهم ذلك يقيد اسمه فى سجل خاص . وعينب هذا النظام أنه لا يزال يترك الاعسار المدني دون تنظيم ، ويقتصر على نقل بعض المدينين المعسرين الى نظام الافلاس التجارى ولا يتلاءم هذا النظام فى بعض اجراءاته مع ملائسات الاعسار المدني .

---

(١) السنهورى ج ٢ ص ١٢٠٤ .

ولعل النظام الأسباني هو خير هذه النظم جميعا ، فهو ينظم الاعسار المدني تنظيمًا مستقلا عن تنظيم الافلاس التجارى ، ويسير فى كل نظام وفقا لمقتضياته . فالتاجر المفلس غير المزارع المعسر . الأول يتقيد باعتبارات جوهرية فى الائتمان التجارى تدعو الى تنظيم افلاسه تنظيمًا دقيقًا يكفل الطمأنينة لدائنيه ويقر المساواة فيما بينهم ، فتصفى أمواله تصفية جماعية يقوم بها سنديك باسم جميع الدائنين . أما المزارع المعسر فليس فى حاجة الى كل ذلك ، بل ان اقحام نظام الافلاس التجارى فى شأنه ، وما ينطوى عليه من رفع يده عن أمواله وتعيين سنديك يتسلمها ويصفىها تصفية جماعية ، من شأنه أن يربك أعماله فى غير ضرورة . وبحسب الاعسار المدني أن ينظم تنظيمًا يكون من شأنه غل يد المدين عن التصرف ، فهذا هو القدر الضرورى لحماية الدائنين ، دون أن ترفع يده عن ماله ودون أن تتخذ اجراءات جماعية كثيرة النفقة شديدة التعقيد ، ان تطلبها مقتضيات الائتمان التجارى فليست ملائمة للائتمان المدني فى حاجة اليها . على أن النظام الأسباني لا يفرق كثيرا بين تنظيم الافلاس التجارى وتنظيم الاعسار المدني من ناحية التصفية الجماعية . وهذا ما توقاه التقنين المدني المصرى الجديد ، فقد جعل تنظيم الاعسار المدني يختلف اختلافا واضحا عن تنظيم الافلاس التجارى ، واقتصر فى الاعسار المدني على الاجراءات الفردية كما سنرى .

### تنظيم الاعسار فى التقنين المدني الجديد :

استجاب التقنين المدني الجديد للاتجاهات الحديثة فى موضوع الاعسار المدني فتناوله بالتنظيم ، وهو وان لم يبلغ به مرتبة الافلاس التجارى ، اذ لم يأخذ بنظام التصفية الجماعية (٢) - مراعى فى ذلك اختلاف مركز المدين المدني عن التاجر المفلس ، الا أنه تلافى الى حد كبير ما فى التقنين المدني السابق من عيوب ، اذ أجاز شهر الاعسار بحكم ، ورتب عليه حلول الدين وسقوط الأجل ، وغل يد المدين عن التصرف فى أمواله ، وأنزل العقاب به اذا تعدد اخفاء أمواله أو تبديدها أو اصطناع ديون صورية أو غير ذلك من التصرفات التى تؤدى الى اعساره .

وهكذا فان التقنين المدني الجديد قد أنشأ حالة قانونية منظمة للاعسار ، وانقلبت هذه الحالة - كما يقول المذكرة الايضاحية للمشروع

---

(٢) كان المشروع التمهيدى يتضمن بجانب تنظيم الاعسار نظاما استثنائيا لتصفية أموال المدين المعسر تصفية جماعية ، غير انه رأى بعد ذلك حذف هذا النظام من المشروع . ( المذكرة الايضاحية ج ٢ ص ٣٨١ - ٣٩٨ ) ~



التمهيدى - « من مجرد أمر واقع يكتنفه التجهيل ، الى نظام قانونى واضح . المعالم بين الحدود » (٣) فأصبح التقنين المدنى الجديد يميز بين نوعين من الاعسار :

الاعسار الفعلى والاعسار القانونى . ويختلف الاعسار الفعلى عن الاعسار القانونى من وجوه عدة .

فالاعسار الفعلى حالة واقعية تنشأ عن زيادة ديون المدين - سواء كانت مستحقة الأداء أو غير مستحقة مادامت محققة الوجود - على حقوقه . أما الاعسار القانونى فحالة قانونية تنشأ من زيادة ديون المدين المستحقة الأداء على حقوقه ، ولا بد من شهرها بموجب حكم قضائى يجعل المدين فى حالة اعسار .

والآثار التى يترتبها القانون على الاعسار القانونى قد لا يترتبها على الاعسار الفعلى . فسنرى أن سقوط الأجل ( م ٢٥٥ فقرة أولى وم ٢٧٣ مدنى ) ، ومنع المدين من التصرف فى ماله ( م ٢٥٧ مدنى ) ، وتعرضه لعقوبة التبديد فى حالتين معينتين ( م ٢٦٠ مدنى ) ، وجواز اعطائه نفقة من ايراداته المحجوزة ( م ٢٥٩ مدنى ) ، وعدم جواز الاحتجاج بحقوق الاختصاص فيما بين الدائنين ( م ٢٥٦ فقرة ٢ مدنى ) ، انما يترتب ذلك كله على الاعسار القانونى ، لا على مجرد الاعسار الفعلى . أما انتهاء الشركة باعسار أحد الشركاء ( م ٥٢٨ فقرة أولى مدنى ) ، وجواز انهاء العارية اذا أعسر المستعير بعد انعقادها أو كان معسرا قبل ذلك دون علم من المعير ( م ٦٤٤ حرف ح مدنى ) ، وتقديم كفيل موسر ( أى غير معسر ) اذا التزم المدين بتقديم كفيل ( م ٧٧٤ مدنى ) ، وسقوط حق الدائن فى الرجوع على الكفيل اذا أعسر المدين ولم يتخذ الدائن الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه ( قياسا على وجوب تقدمه فى تفليسة المدين اذا أفلس : م ٧٨٦ مدنى ) ، كل ذلك يترتب على الاعسار الفعلى دون حاجة الى أن يكون الاعسار قانونيا . كذلك فى الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية استبقى التقنين المدنى الجديد الاعسار على ما كان عليه فى التقنين المدنى السابق ، اعسارا فعليا لا اعسارا قانونيا ، مسايرا فى ذلك تقاليد هاتين الدعويتين . وينهض

---

(٣) أوردت المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى دفاعا مسهبا عن نظام الاعسار الذى قرره التقنين الجديد ، وبينت ان هذا النظام غير من مصالح الجميع ، مصالح المدين ومصالح الدائنين .

لتوجيه هذا الرأي أن التقنين المدني الجديد حدد على وجه الدقة المقصود بالاعسار في الدعوى البوليصة ، فنص في المادة ٢٣٩٠ على أنه « إذا ادعى الدائن اعسار المدين ، فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون ، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوي قيمة الديون أو يزيد عايتها » . فالمرع هنا اعتبر المدين معسرا بمجرد ألا يكفي ماله للوفاء بجميع ديونه ، المستحقة وغير المستحقة ، بينما هو في الاعسار القانوني لا يعتبر المدين معسرا إلا إذا كان ماله لا يكفي لوفاء بديونه المستحقة وحدها دون ديونه غير المستحقة . فالاعسار القانوني ، كما نرى ، حالة أشد إمعانا في الاستغراق بالدين من الاعسار الفعلي ، والتقنين المدني الجديد صريح في أنه يكتفي في الدعوى البوليصة - وتبعاً لذلك في الدعوى غير المباشرة - بالاعسار الفعلي دون الاعسار القانوني .

وقد ينتهي الاعسار القانوني قبل أن ينتهي الاعسار الفعلي . ذلك أن الاعسار القانوني ينتهي بموجب حكم إذا وفى المدين المعسر ديونه الحالية ، فوينتهي حتما بقوة القانون إذا انقضت خمس سنوات على شهر الاعسار . فينتبين من ذلك أن الاعسار القانوني قد ينتهي ، ومع ذلك تبقى ديون المدين أكثر من حقوقه فيكون معسرا فعلا ، وهكذا قد يتناوب المدين اعسار فعلي ينتقل منه إلى اعسار قانوني ليعود بعد ذلك إلى اعسار فعلي (٤) .

### منهج البحث :

تتطلب دراسة نظام الاعسار البحث : أولا - في شهر الاعسار .  
ثانيا - في الآثار التي تترتب على هذا الشهر . ثالثا - في انتهاء حالة الاعسار .

## المبحث الأول

### شهر الاعسار

نتناول فيما يتعلق بشهر الاعسار : أولا - الشروط التي يتطلبها  
المشرع لشهر الاعسار • ثانيا - اجراءات دعوى الاعسار •

### المطلب الأول

#### شروط شهر الاعسار

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٤٩ من التقنين المدني على ما يأتي :  
« يجوز أن يشهر اعسار المدين اذا كانت أمواله لا تكفي لوفاء ديونه  
المستحقة الأداء » •

وتنص المادة ٢٥٠ على ما يأتي :

« يكون شهر الاعسار بحكم تصدره المحكمة الابتدائية التي يتبعها  
موطن المدين ، بناء على طلب المدين نفسه أو طلب أحد دائنيه • وتنظر  
الدعوى على وجه السرعة » •

وتنص المادة ٢٥١ على ما يأتي :

« على المحكمة في كل حال قبل أن تشهر اعسار المدين أن تراعى في  
تقديرها جميع الظروف التي أحاطت به ، سواء أكانت هذه الظروف عامة  
أم خاصة • فتتنظر الى موارده المستقبلية ، ومقدرته الشخصية ، ومسئوليته  
عن الأسباب التي أدت الى اعساره ، ومصالح دائنيه المشروعة ، وكل ظرف  
آخر من شأنه أن يؤثر في حالته المالية » •

وظاهر من هذه النصوص أنه يشترط لشهر الاعسار أن تكون أموال  
المدين غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء ، وأن هذا الشهر يكون بمقتضى  
حكم قضائي بناء على طلب أحد الدائنين أو المدين نفسه ، وأن على القاضي  
مراعاة الظروف التي أحاطت بالمدين قبل أن يشهر اعساره • وفتناول فيما  
يلي مختلف هذه الشروط •

**عدم كفاية أموال المدين لسداد ديونه المستحقة الأداء :**

يشترط لشهر اعسار المدين وفقا لنص المادة ٢٤٩ ألا تكفي أمواله

لسداد ديونه المستحقة الأداء ، أى أنه لا يشترط زيادة الجانب السلبي من ذمته على الجانب الايجابى ، بل يكفى أن يكون مجموع أمواله أقل من جزء معين من مجموع ديونه ، وهى الديون المستحقة الأداء<sup>(٥)</sup> .

ومرد توقف المدين عن الدفع ليس بالدليل على اعساره ، ولا يجر هذا التوقف عادة فى المعاملات المدنية كل النتائج الخطيرة التى تحدث فى التعامل التجارى .

ومن ثم لم ير المشرع فى التقنين المدنى الجديد أن يقف عند هذه القرينة لاعتبار المدين معسرا ، ولم يقف حتى عند الاعسار الفعلى ، بأن يكون مال المدين لا يكفى للوفاء بجميع ديونه . بل هو لم يرض أن يجمع بين الأمرين : الاعسار الفعلى والتوقف عن الدفع . وقد كان هذا الطريق أحسن طريقين لتحديد الاعسار القانونى فى المشروع التمهيدى للتقنين الجديد . فلم تختار لجنة المراجعة هذا الطريق ، واختارت الطريق الآخر الذى استقر فى التقنين الجديد ، وهو أكثر رفقا بالمدين . فلا يكفى ، حتى يجوز شهر اعسار المدين ، أن تكون أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه ، ولا يكفى أن يتوقف عن دفع دين مستحق الأداء ، بل يجب أن يكون أشد اعسارا من كل ذلك ، فتكون أمواله غير كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء وحدها . فلو أن أمواله كانت كافية للوفاء بالديون المستحقة الأداء ، لم يجر شهر اعساره ، حتى لو كانت هذه الأموال غير كافية للوفاء بجميع الديون الحالية والمؤجلة ، وحتى لو توقف عن دفع دين حال .

ونرى من ذلك أن الاعسار القانونى أضيق من الاعسار الفعلى ، وأن المعسر اعسارا فعليا لا يكون بالضرورة معسرا اعسارا قانونيا ، وإن كان المعسر اعسارا قانونيا لابد أن يكون معسرا اعسارا فعليا . فلو كانت أموال المدين تقدر بعشرة آلاف ، وكانت ديونه الحالية ثمانية آلاف ، وديونه المؤجلة أربعة آلاف ، فهذا المدين معسر اعسارا فعليا لأن مجموع ديونه الحالية والمؤجلة يربى على مجموع أمواله ، وهو غير معسر اعسارا قانونيا لأن ديونه الحالية لا تزيد على ما عنده من مال . ولو كانت الديون الحالية اثنى عشر ألفا بدلا من ثمانية آلاف ، لكان المدين معسرا أيضا اعسارا قانونيا ، لأن ديونه الحالية أصبحت تربي على أمواله .

على أن الاعسار القانونى ، على ضيقه ، أوسع من الافلاس التجارى

---

(٥) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٦٦٢ .

فقد رأينا أن مجرد توقف المدين التاجر عن دفع دينه الحال يجيز شهر افلاسه ، ولو كان هذا المدين غير معسر ، لا اعسارا قانونيا ولا اعسارا فعليا (٦) .

### وجوب طلب شهر الافلاس :

يتعين لشهر الاعسار أن يطلبه من المحكمة المدين أو أحد دائنيه ، ولا يجوز للمحكمة أن تشهر الاعسار من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة كما هو الشأن في الافلاس ( مادة ١٩٦ تجارى ) .

والمدين قد تكون له مصلحة في طلب شهر اعساره ليدل بذلك على حسن نيته وليستفيد مما يوفره له نظام الاعسار من مزايا كنظرة الميسرة في أداء الديون الحالية ومد أجل الديون غير المستحقة الأداء ، والحصول على نفقة تقتطع من ايراده (٧) .

غير أن الغالب أن يطلب أحد دائني المدين شهر اعساره ، وتحقيق مصلحة الدائن في ذلك اذا خشى وقد تيقن المدين من اعساره ، الى الالتجاء الى تبيد أمواله أو الى اخفائها أو الى اصطناع ديون صورية أو مبالغ فيها يقصد الاضرار بدائنيه ، أو اذا خشى هذا الدائن أن يسارع غيره من الدائنين الى أخذ اختصاصات على عقارات المدين فيتقدمون بها عليه في استيفاء حقوقهم .

### عبء اثبات الاعسار :

ويقع عبء اثبات اعسار المدين على من يطلب شهر اعساره ، ويكون غالبا أحد دائنيه كما سيأتى . ويمكن اثبات الاعسار - أى عدم كفاية أموال المدين للوفاء بديونه المستحقة الأداء - بجميع الطرق لأن الاعسار واقعة مادية . ويجوز الانتفاع بالقرينة القانونية الواردة في المادة ٢٣٩ مدنى ، على أن تكون قرينة قضائية . فقد رأينا المادة ٢٣٩ تنص على أنه « اذا ادعى الدائن اعسار المدين ، فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في ذمته من ديون ، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوى قيمة الديون أو يزيد عليها » . فإذا أثبت الدائن ديناً مستحق الأداء في ذمة المدين ، كان للقاضي أن

(٦) السنهورى - الوسيط ج ٢ بند ٦٩٢ ، ٦٩٥ .

(٧) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٦٧٣ .



يستخلص من ذلك - قرينة قضائية على أن هذا المدين معسر ، وهي قرينة تقبل اثبات العكس ككل القرائن القضائية ، فيجوز للمدين دحضها اذا هو أثبت ان عنده مالا يكفي للوفاء بهذا الدين المستحق الأداء (٨) .

### سلطة المحكمة في شهر الافلاس :

اذا توافر شرط الاعسار السابق ذكره بأن كانت أموال المدين لا تكفي للوفاء بديونه الحالية ، الا انه ليس من الضروري - مع ذلك - أن تقضى المحكمة بشهر إعساره ، بل ان لها سلطة تقديرية واسعة في ذلك .

فعلى المحكمة - كما تقول المادة ٢٥١ مدنى - في كل حال ، قبل أن تشهر إعسار المدين ، أن تراعى في تقديرها جميع الظروف التى أحاطت به ، سواء أكانت هذه الظروف عامة أم خاصة . فتنظر الى موارده المستقبلية ، ومقدرته الشخصية ، ومسئوليته عن الأسباب التى أدت الى اعساره ، ومصالح دائنيه المشروعة ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى حالته المالية .

فالظروف التى تراعيها المحكمة اذن فى تقديرها هي الظروف العامة التى أعسر فيها المدين ، وكذلك الظروف الخاصة بشخصه ، فالظروف العامة مثلها أزمة اقتصادية طاحنة سببت اعسار كثير من الناس ، أو حرب نشبت ، أو ثورة اندلعت ، أو فيضان استثنائى ، أو آفة زراعية انتشرت ، أو نحو ذلك من الظروف التى تعم جميع الناس ولا تخص المدين وحده .

---

(٨) دكتور محسن شفيق فى الافلاس فقرة ٢٨ . اذ يقرر بأن توقف المدين عن دفع احد ديونه المستحقة قرينة على اعساره ، فيتعين على المدين ، اذا أراد تلافى الحكم بشهر اعساره أن يثبت انه رغم توقفه عن الدفع فان لديه ما يكفي لسداد ديونه المستحقة . ( الاسكندرية الكلية الوطنية ٦ ابريل ١٩٥٠ مجلة التشريع والقضاء ٢ رقم ١٢ ص ٢٠١١ ) .

وانظر نقض مدنى ٣١ يناير ١٩٤٦ وقد ذهبت فيه المحكمة الى ان الاعسار حالة قانونية تستفاد من ان أموال الشخص ليست كافية للوفاء بديونه المستحقة عليه . وهو بهذا المعنى لا يقدم على نفى مطلق يتعذر اثباته بل يقوم على أمر واقع له علامات التى تشهد عليه . على ان المقرر فى الاثبات انه اذا كانت الواقعة المدعاة سلبية وكانت منضبطة النفى كان على مدعيها اثبات عكسها متى أمكن تحويلها الى قضية موجبة ، فان لم يكن ذلك ممكنا أو كانت الواقعة المدعاة غير منضبطة النفى فان مدعيها يعتبر عاجزا عن اثبات دعواه . ( مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٣ ص ٨٠ ) .

وفى هذا تقول المذكرة الايضاحية لمشروع التقنين المدنى « فاذا توافر هذا الشرط جاز للقاضى أن يحكم بذلك ( بشهر الاعسار ) ، دون أن ينطوى الأمر على ضرب من ضروب الوجوب . ومؤدى هذا ان للقاضى سلطة رحبة الحدود ، تتيح له تقدير جميع ظروف المدين ، واخذه بالشدة واصطناع الرفق فى معاملته ، وفقا لأحواله العامة والخاصة ، وقد يكون فى الأموال العامة ما يستنهض لمصلحة المدين كما لو عرضت له عشرة موقوفه فى خلال أزمة اقتصادية شامة . ويراعى من ناحية أخرى أن لأحوال المدين الخاصة النصيب الأوفى فى توجيه الحكم على مركزه ، فمن ذلك مثلا كفايته الشخصية ( وهى التى يتوقف عليها الى حد بعيد تقدير ما يرجى له من فرص التوفيق فى مستقبله ) وسنه « وحرقة ، ومركزه الاجتماعى ، ومصالح دائنيه المشروعة ، ومبدى مسئوليته عن اعساره ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى حالته المادية (٩) » .

## المطلب الثانى

### اجراءات دعوى الاعسار

قبل أن نعرض لبيان اجراءات دعوى الاعسار نهمما الإشارة الى ان شهر الاعسار لا تطلبه النيابة العامة ، ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ففى الإفلاس التجارى يجوز للنياية العامة طلب شهر الإفلاس للمدين التاجر ، ويجوز للمحكمة أن تشهر افلاس التاجر من تلقاء نفسها . اما فى الاعسار المدنى فلا يوجد نص يسمح بذلك . اذ نصت المادة ٢٥٠ من التقنين المدنى على أن يكون شهر الاعسار بناء على طلب المدين نفسه . أو طلب أحد دائنيه . فلم يذكر النص النيابة العامة ، ولم يبح للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بشهر اعسار المدين غير التاجر ، وذلك لأن الاعتبار التى تستوجب هذا الحكم فى المعاملات التجارية لا وجود لها فى المعاملات المدنية .

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٥٢ من التقنين المدنى على ما يأتى .

« مدة المعارضة فى الأحكام الصادرة فى شأن الاعسار ثمانية أيام ، ومدة استئنافها خمسة عشر يوما ، تبدأ من تاريخ اعلان تلك الأحكام » .

وتنص المادة ٢٥٣ على ما يأتي :

« أن يسجل صحيفتها في سجل خاص يرتب بحسب أسماء المعسرين ، ويعليه أن يؤشر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى وبكل حكم يصدر بتأييده أو بإلغائه ، وذلك كله يوم صدور الحكم » .

« ٢ - وعلى السكاتب أيضا أن يرسل الى قلم كتاب محكمة مصر صورة من هذه التسجيلات والتأشيرات لاثباتها في سجل عام ، ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل » .

وتنص المادة ٢٥٤ على ما يأتي :

« يجب على المدين اذا تغير موطنه أن يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق . وعلى هذا السكاتب بمجرد علمه بتغير الموطن ، سواء أخطره المدين أم علم بذلك من أى طريق آخر ، أن يرسل على نفقة المدين صورة من حكم شهر الاعسار ومن البيانات المؤشر بها في هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد لتقوم بقيدها في سجلاتها » .

#### المحكمة المختصة بشهر الافلاس :

المحكمة المختصة بشهر الافلاس هي المحكمة الابتدائية التي يتبعها موطن المدين . لان المحاكم الجزئية لا تختص بنظر مثل هذه الدعاوى . وعلى المحكمة أن تنظر دعوى الاعسار على وجه السرعة ، كما تقضى بذلك المادة ٢٥٠ مدنى ولذا تطبق في شأنها القواعد التي وضعها تقنين المرافعات بالنسبة الى الدعاوى التي ينص على وجوب سرعة الفصل فيها ، وعلى ذلك يبين في صحيفة الدعوى موضوعها وطلبات المدعى فيها بايجاز ، ولا يجوز أن تقبل فيها طلبات التأجيل الا لأسباب قوية ، على أن يتم التأجيل لأقرب أجل .

والحكم الصادر في الدعوى بشهر الاعسار أو برفضه قابل للطعن فيه بطريق المعارضة والاستئناف . وقد حدد التقنين المدنى ميعاد المعارضة بثمانية أيام وميعاد الاستئناف بخمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ اعلان الحكم .

الحكم الصادر بشهر الاعسار منشىء لا كاشف وهو حجة على الكافة :

والحكم الصادر بشهر الاعسار هو حكم منشىء لحالة قانونية

جديدة ، فقد نقل المدين الى حالة اعسار يرتب عليها القانون نتائج هامة .  
ولا يقال ان الحكم انما كشف عن حالة المدين المعسر ، فقد قدمنا أن الاعسار  
هو حالة قانونية يشترط في قيامها أوضاع خاصة ، وهذه الأوضاع هي التي  
تنشئ الحالة القانونية (١٠) .

ولما كان الحكم ينشئ حالة قانونية جديدة ، فهو حجة على الكافة .  
والمدين الذي شهر الحكم اعساره يعتبر معسرا ، لا بالنسبة الى الدائن  
الذي رفع دعوى شهر الاعسار وحده ، بل أيضا بالنسبة الى سائر الدائنين ،  
وكذلك بالنسبة الى الغير ممن قد يتصرف له المدين فلا يتفد تصرفه . ذلك  
أن حالة الاعسار لا تتجزأ ، ولا يصح أن يعتبر المدين معسرا بالنسبة الى  
بعض ، وموسرا بالنسبة الى الآخرين . ويترتب على أن الحكم بشهر  
الاعسار حجة على الكافة أمران : (١) يجوز لكل ذي مصلحة - كدائن  
لم يدخل في الدعوى أو شخص تصرف له المدين المعسر - أن يطعن في الحكم  
بشهر الاعسار عن طريق اعتراض الخارج عن الخصومة ، اذا أثبت أن دعوى  
شهر الاعسار انما رفعت غشا بالتواطؤ بين طرفي الدعوى أو أن المدين  
قد أهمل اهمالا جسيما في الدفاع عن نفسه ونجم عن هذا الاهمال أن  
حكم بشهر اعساره ما دام الحكم حجة على الكافة ، فقد كفل له القانون  
وسائل العلانية حتى يتمكن ذوو الشأن ومن لهم مصلحة أن يعلموا به (١١) .

### كفالة العلانية لحكم شهر الاعسار :

كفل المشرع لحكم شهر الاعسار العلانية الواجبة من غير افراط ،  
فلم يستلزم شهره عن طريق الصحف أو لصقه في لوحة الاعلانات بالمحكمة .  
شأن الأمر فيما يتعلق بالافلاس . اشفاقا منه على سمعة المدين من أن يضر  
بها هذا الاجراء بغير موجب ، غير انه لم يهمل مع ذلك مصلحة الدائنين الذين  
يتعين تنبيههم الى شهر اعسار من يهمهم حتى لا يتأخروا عن الاشتراك  
في اجراءات التنفيذ للمحافظة على حقوقهم .

وقد نظم المشرع هذا الشهر عن طريقين :

(١) طريق قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم بشهر .

---

(١٠) انظر عكس ذلك للأستاذ الدكتور محسن شفيق في الافلاس فقرة ٢٩ ص ٥٤ اذ يقول .

ان الحكم لا ينشئ حالة الاعسار ، وانما يرفع عنها النقاب ويقرر قيامها .

(١١) الوسيط للسنيوري ج ٢ ص ١٢٢٦ .



الاعسار ، وهذه هي الجهة المحلية للاعلان عن الحكم . (٢) طريق قلم كتاب المحكمة معصر الابتدائية ، وهذه هي الجهة المركزية الرئيسية للاعلان عن الحكم .

أما عن الجهة المحلية ، فقد قضت المادة ٢٥٣ مدني ، كما رأينا ، بأن كاتب المحكمة الابتدائية التي رفعت أمامها دعوى شهر الاعسار ينظم سجلا خاصا مرتبا بحسب أسماء المعسرين حتى يتيسر البحث فيه . وعليه ، يعد أن تقيّد دعوى الاعسار ، أن يسجل صحيفة الدعوى في هذا السجل الخاص ، تحت اسم المدين المطلوب شهر اعساره . ومتى صدر الحكم في الدعوى ، أشر يوم صدوره ، في هامش التسجيل المذكور ، بالحكم الصادر . وإذا طعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض أو التماس إعادة النظر أو اعتراض الخارج عن الخصومة ، أشر ، في هامش التسجيل أيضا ، بالحكم الصادر في الطعن المذكور بالتأييد أو بالالغاء ، ويكون ذلك يوم صدور الحكم . وبذلك تجتمع في هذا السجل الخاص ، تحت اسم كل مدين رفعت عاياه دعوى شهر الاعسار ، صورة كاملة عن تاريخ رفع الدعوى وصحيفتها وعما صدر من الأحكام فيها . فيستطيع كل ذي شأن أن يعرف ، من واقع هذا السجل الخاص ، حالة المدين وعما اذا كانت دعوى الاعسار قد رفعت عليه وبماذا حكم في هذه الدعوى ، فيتبين الحالة على حقيقتها . ولما كان هذا السجل الخاص موجودا في المحكمة الابتدائية التي يتبعها موطن المدين ، وكان هناك احتمال في أن يغير المدين موطنه ، فلا بد من ارسال هذه البيانات الى المحكمة التي بها موطن المدين الجديد لنقلها في سجلها الخاص ، لأن من يريد بحث حالة المدين انما يبحثها في قلم كتاب المحكمة التي يوجد بها موطنه الأخير وهو الموطن الظاهر أمامه . ومن ثم قضت المادة ٢٥٤ مدني بأن المدين الذي شهر اعساره ، اذا غير موطنه ، وجب عليه أن يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق وهي المحكمة التي قيد في سجلها الخاص حكم شهر الاعسار . وسواء علم هذا الكاتب بالموطن الجديد من المدين نفسه أو من شخص آخر كدائن أو أي ذي مصلحة ، فانه يجب عليه أن يرسل على نفقة المدين صورة من حكم شهر الاعسار ومن البيانات المؤشر بها في هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد لتقوم بقيدها في سجلها الخاص . وبذلك يستطاع البحث عن حالة المدين في قلم كتاب المحكمة التي يتبعها موطنه الأخير ، حتى لو غير موطنه أكثر من مرة .

وننتقل الآن الى الجهة المركزية . فقد رأينا أن الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ نصت على ما يأتي : « وعلى الكاتب أيضا أن يرسل الى قلم كتاب



محكمة مصر صورة من هذه التسجيلات والتأشيرات لاثباتها فى سجل عام ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل « . والغرض من ذلك أن تكون هناك جهة مركزية ينظم فيها سجل عام تنقل فيه صورة من التسجيلات والتأشيرات التى قيدت فى السجلات الخاصة لجميع المحاكم الابتدائية فى البلاد . وبذلك تتوحد جهة مركزية يستطيع الباحث اذا رجع اليها أن يعلم بحالة المدين فى أى موطن كان (١٢) .

---

(١٢) كانت المادة ٣٤٨/ج من المشروع التمهيدى تنص على عقاب المدين بغرامة التبديد اذا غير بطريق الغش موطنه . وترتب على هذا التغيير ضرر للدائنين . غير أن هذا النص حذف فى لجنة المراجعة رغبة فى عدم التوسع فى العقوبات عند البدء بادخال نظام الاعسار . وبذلك أصبح الزام المدين بالاطار عن تغيير موطنه مجردا من كل جزاء . ( مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٦٨٨ ، ٦٨٩ ) .

## المبحث الثاني

### آثار شهر الاعسار

يترتب على شهر اعسار المدين نوعان من الآثار : أولا - بالنسبة الى المدين . ثانيا - بالنسبة الى الدائنين .

#### المطلب الأول

#### آثار شهر الاعسار بالنسبة الى المدين

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٥٧ من التقنين المدني على ما يأتي :

« متى سجلت صحيفة دعوى الاعسار ، فلا يسرى في حق الدائنين. أى تصرف للمدين يكون من شأنه أن ينقص من حقوقه أو يزيد في التزاماته ، كما لا يسرى في حقهم أى وفاء يقوم به المدين » .

وتنص المادة ٢٥٨ على ما يأتي :

« ١ - يجوز للمدين أن يتصرف في ماله ولو بغير رضا الدائنين ، على أن يكون ذلك بضمن المثل وأن يقوم المشتري بإيداع الثمن خزانة المحكمة حتى يوزع وفقا لاجراءات التوزيع » .

« ٢ - وإذا كان الثمن الذى بيع به المال أقل من ثمن المثل ، كان التصرف غير سار فى حق الدائنين ، الا اذا أودع المشتري فوق الثمن الذى اشترى به ما نقص من ثمن المثل » .

وتنص المادة ٢٥٩ على ما يأتي :

« اذا أوقع الدائنون الحجز على ايرادات المدين ، كان لرئيس المحكمة المختصة بشهر الاعسار أن يقرر للمدين ، بناء على عريضة يقدمها ، نفقة يتقاضاها من ايراداته المحجوزة . ويجوز التظلم من الأمر الذى يصدر على هذه العريضة فى مدة ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ان كان التظلم من المدين ، ومن تاريخ اعلان الأمر للدائنين ان كان التظلم منهم » .

وتنص المادة ٢٦٠ على ما يأتي :

يعاقب المدين بعقوبة التبديد فى الحالتين الآتيتين :

« (أ) إذا رفعت عليه دعوى بدين فتعتمد الاعسار بقصد الاضرار بدائنيه ، وانتهت الدعوى بصدور حكم عليه بالدين وشهر اعساره » .

(ب) اذا كان بعد الحكم بشهر اعساره ، أخفى بعض أمواله ليحول دون التنفيذ عليها أو اصطنع ديونا صورية أو مبالغاً فيها ، وذلك كله بقصد الاضرار بدائنيه .

### غل يد المدين من الاضرار بدائنيه :

غل المشرع يد المدين عند تنظيم الاعسار القانوني عن الاضرار بدائنيه ، دون أن يصل الى حرمان المدين كلياً من التصرف في أمواله ، اذا لم يكن من شأن هذا التصرف الاضرار بحقوق هؤلاء الدائنين . ذلك ان المشرع رتب على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار - ولم يوجب هذا الأثر حتى صدور حكم شهر الاعسار زيادة منه في حماية الدائنين - عدم نفاذ أى تصرف يصدر من المدين في حق دائنيه ، اذا كان من شأن هذا التصرف ، تبرعاً كان أم مقايضة ، الانتقاص من حقوقه كالهبة أو البيع ، أو زيادة التزاماته كالقرض ، كما صرف نفس الحكم لأى وفاء يقع من المدين بعد هذا التاريخ ولو كان وفاء بدين حال (١٣) . وقد علقنا المذكرة الايضاحية على هذا الحكم بقولها « وفي هذا تطبيق عملي لأحكام الدعوى البوليصية في كنف نظام الاعسار القانوني ، وهو بعد تطبيق تصيب من ورائه شروط - هذه الدعوى قسماً ملحوظاً من التيسير . ذلك ان مشقة اقامة الدليل على الاعسار والتواطؤ تسقط عن عاتق الدائنين ، اذ المدين بحكم الحال معسر عالم بحقيقة حاله (١٤) . كما ان من تعامل معه يفترض عامه بهذا الاعسار من تسجيل صحيفة الدعوى .

وعلم نفاذ التصرف في حق الدائنين لا يمنع من أن يبقى التصرف قائماً فيما بين المدين والمتصرف له . فلو نفذ الدائنون على العين المتصرف فيها ، كان للمتصرف له الرجوع بالضمان على المدين . ولو ترك الدائنون العين دون أن ينفذوا عليها ، بقيت في ملك المتصرف له ، لأن التصرف لا يزال قائماً . واذا انتهت حالة الاعسار بسبب من أسباب انتهائه ، بقي التصرف غير نافذ في حق الدائنين ، ولكنه يبقى أيضاً قائماً ما بين المدين والمتصرف له .

ولا يوجد في قاعدة عدم نفاذ تصرفات المدين المعسر الا استثناء واحد نصت عليه المادة ٢٥٨ مدني . فان هذه المادة تقضى بجواز أن يبيع المدين

ماله ، ولو بغير رضا دائنية ، بشرطين : (١) أن يكون البيع يضمن المثل ، فان نقص عن ثمن المثل فان التصرف لا يكون ساريا في حق الدائنين الا اذا أكمل المشتري الثمن الى ما يعادل ثمن المثل . (٢) أن يودع المشتري الثمن كله ، بما في ذلك تكملته الى ثمن المثل ، في خزانة المحكمة على ذمة الدائنين ، فيوزع بينهم وفقا لاجراءات التوزيع . وهذا الاستثناء لا ضرر فيه على الدائنين ، فقد بيع مال المدين بثمان مثله ووزع الثمن على الدائنين وفيه خير للمدين ، فقد ترك يصفى ماله بنفسه ، ولم يبخس فيه كما كان يحتمل أن يبخس لو بيع المال في المزاد العلني ، ووفر على نفسه وعلى دائنيه نفقات البيع الجبرى (١٥) .

**الجزاء الجنائي :** لم يكتف المشرع وهو بسبيل حماية الدائنين من غش مدينهم المعسر ، بالجزاء المدني المتمثل في عدم نفاذ تصرفاته في حقهم ، بل عزز هذا الجزاء بآخر جنائي . فقد نصت المادة ٢٦٠ مدني على حالتين يعاقب فيها المدين المعسر بعقوبة التبديد :

( الحالة الأولى ) اذا رفع دائن عليه دعوى بالدين قبل أن يشهر اعبساره ، ثم حكم عليه بالدين ، فتعمد ، قبل الحكم بالدين أو بعده ، أن يعسر بقصد الاضرار بدائنيه ، بأن بدد ماله أو أخفاه أو اصطنع ديونا صورية أو نحو ذلك من التصرفات التي تؤدي الى اعبساره ، وذلك تهربا من تنفيذ الحكم الذي صدر أو سيصدر . فلهذه الجريمة اذن ركنان : (١) ركن مادي هو الحكم بالمدونية وحكم بشهر الاعسار مقترن بالحكم بالمدونية أو لا حق له . (٢) وركن معنوي هو تعمد الاعسار اضرارا بالدائنين وتهربا من تنفيذ الحكم بالمدونية . ومن القرائن على هذا التعمد أن يكون اعسار المدين قد حدث أثناء نظر دعوى المدونية أو عقب صدور

(١٣) تاخذ المقاصة حكم الوفاء في عدم سريانها في حق الدائنين ، اذا كانت شروطها لم تتحقق الا بعد تسجيل صحيفة دعوى الاعسار ، عملا بحكم المادة ١/٣٦٧ من انه « لا يجوز أن تقع المقاصة اضرارا بحقوق كسبها الغير » وقد كسب الدائنون حقا في أموال مدينهم من تاريخ تسجيل صحيفة هذه الدعوى بالا يقع أى تصرف يضر بهم ( السنهوري . الوسيط ج ٢ بند ٧٠٨ ص ١٢٣٢ هامش ١ ) .

(١٤) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٢ ص ٦٨١ .

(١٥) جواز تصرف المدين في ماله بالشروط التي نصت عليها المادة ٢٥٨ ، يتفق مع ما قرره المشرع في شأن الدعوى البوليصة من أنه « اذا كان من تلقى حقا من المدين المعسر لم يدفع ثمنه فانه يتخلص من الدعوى متى كان هذا الثمن هو ثمن المثل ، وقام بإيداعه خزانة المحكمة » ( مادة ٢٤١ ) .



الحكم بالمدىونية . واعسار المدين على هذا النحو شبيه بالافلاس مع التبدليس ، ويعاقب مثله عقوبة جنائية .

( الحالة الثانية ) اذا حكم على المدين المعسر بشهر الاعسار ، فعمد الى الاضرار بدائنيه عن طريق أحد الأعمال الآتية : (١) اخفاء بعض أمواله ليحول دون التنفيذ عليها ، ويكون ذلك على الأخص فى المنقولات فانه يسهل اخفاؤها . ولا يعتبر اخفاء للمال مجرد التصرف فيه (١٦) ، فقد رأينا أن التصرف لا يضر الدائنين اذ هو غير نافذ فى حقهم . (٢) اصطناع ديون صورية حتى يزيد مقدار ديونه فيضر دائنيه بانقاص النصيب الذى يحصل عليه كل منهم عند التنفيذ . وتكون هذه الديون الصورية سابقة على الاعسار ، والا لم تكن نافذة فى حق الدائنين فلا تضر بهم . (٣) اصطناع ديون مبالغ فيها ، وهنا الديون تكون جدية لا صورية ولكن يبالغ فى مقدارها . مثل ذلك أن يعمد المدين الى تغيير سندات بالدين عليه سابقة على الاعسار ، فيضاعف قيمتها حتى ينقص من نصيب الدائنين الآخرين . وظاهر أن هذه الأعمال الثلاثة - اخفاء المال واصطناع الديون الصورية واصطناع الديون المبالغ فيها - هى الأعمال التى يخشى أن تصدر من المدين المعسر ، وهى أشد الأعمال اضرارا بدائنيه . ولذلك جعل المشرع الجزاء عليها عقوبة جنائية تتناسب مع طبيعتها ، فالمدين الذى يأتى عملا من هذه الأعمال انما يبدد الأموال التى تعلقت بها حقوق الدائنين . والجريمة هنا ، كالجريمة فى الحالة الأولى ، لها ركنان : ركن مادي هو صدور حكم بشهر الاعسار يتلوه عمل من هذه الأعمال الثلاثة التى سبق ذكرها ، وركن معنوي هو قصد الاضرار بالدائنين وهذا القصد يفترض وجوده وما صدر من عمل من المدين المعسر يقوم قرينة على ذلك . وهنا أيضا يكون المدين المعسر كالتاجر المفلس بالتدليس ويعاقب مثله عقوبة جنائية .

### حق المدين فى تقرير نفقة له من ايراداته المحجوزة :

راعى المشرع جانب المدين عاثر الحظ اذا شهر اعساره وأوقع دائنيه الحجز على أمواله ( مع التحفظ الخاص بشأن الأموال التى لا يجوز الحجز عليها ) وامتد هذا الحجز الى ايراده ، وانقطع بالتالى مورد عيشه ، فأجاز للمدين أن يقدم عريضة اريثس المحكمة المختصة بشهر الاعسار - أى المحكمة التى بها موطنه - يطالب فيها أن يقرر له نفقة يتقاضاها من ايراداته المحجوزة ( م ٢٥٩ مدنى ) . فاذا قدر له رئيس المحكمة النفقة المطلوبة ،

(١٦) السنهورى . الوسيط ج ٢ بند ٧٠٩ من ١٢٢٥ .

بأمر على العريضة التي قدمها ، جاز له أن يتظلم من هذا التقدير ، إذ رآه غير كاف ، إلى المحكمة في مدة ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، وجاز أيضا للدائنين أن يتظلموا من التقدير ، إذا رأوه مبالغا فيه ، إلى المحكمة في مدة ثلاثة أيام من تاريخ إعلانهم بأمر التقدير ( م ٢٥٩ مدني ) . ويجوز التظلم من كلا الطرفين إلى الأمر نفسه - رئيس المحكمة - أولا ، ويحكم الرئيس في التظلم على وجه السرعة بتأييد الأمر أو بإلغائه ، ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة للأحكام التي تصدر على وجه السرعة (١٧) .

، ويبقى المدين المعسر يتقاضى النفقة المقدرة إلى أن تنتهي تصفية أمواله ، ولا يبقى الدائنون منها إلا الأموال التي لا يجوز الحجز عليها كما سبق القول . وغنى عن البيان أن تقرير النفقة لا يمنع من بيع المال الذي يتقاضى المدين النفقة من ريعه .

## المطلب الثاني

### آثار شهر الاعسار بالنسبة إلى الدائنين

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٥٥ من التقنين المدني على ما يأتي :

« ١ - يترتب على الحكم بشهر الاعسار أن يحل كل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة : ويخصم من هذه الديون مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية عن المدة التي سقطت بسقوط الأجل » .

« ٢ - ومع ذلك يجوز للقاضي أن يحكم ، بناء على طلب المدين وفي مواجهة ذوى الشأن من دائنيه ، بإبقاء الأجل أو مدته بالنسبة إلى الديون المؤجلة ، كما يجوز له أن يمنح المدين أجلا بالنسبة إلى الديون الحالية ، إذا رأى أن هذا الاجراء تبرره الظروف ، وأنه خير وسيلة تكفل مصالح المدين والدائنين جميعا » .

وتنص المادة ٢٥٦ على ما يأتي :

« ١ - لا يحول شهر الاعسار دون اتخاذ الدائنين لاجراءات فردية ضد المدين » .

« ٢ - على أنه لا يجوز أن يحتج على الدائنين الذين يكون لهم حقوق سابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بأى اختصاص يقع على عقارات المدين بعد هذا التسجيل » .

### المساواة بين الدائنين :

من أهم الآثار التى رتبها المشرع على تنظيم الاعسار القانونى هو تحقيق المساواة الفعالية بين الدائنين ، وقد تم له ذلك بطريقتين :

**الأول -** سقوط آجال الديون المؤجلة ، وهذا الأثر يترتب على صدور حكم شهر الاعسار .

**الثانى -** عدم نفاذ حقوق الاختصاص التى يأخذها بعض الدائنين ، فى مواجهة من ثبت حقه منهم قبل تسجيل صحيفة دعوى الاعسار .

### حلول الديون المؤجلة :

إذا شهر اعسار المدين سقطت آجال الديون المؤجلة . فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ على أنه « يترتب على الحكم بشهر الاعسار أن يحل كل ما فى ذمة المدين من ديون مؤجلة ، ويخصم من هذه الديون مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية عن المدة التى سقطت بسقوط الأجل » . فمجرد صدور الحكم بشهر اعسار المدين يترتب عليه سقوط الأجل فى الديون المؤجلة ، وتصبح هذه الديون حالة تجوز المبادرة الى التنفيذ بها ، وبذلك تتحقق المساواة ما بين الديون المؤجلة والديون الحالية . وحتى لا يغبن المدين وأصحاب الديون الحالية من حلول الديون المؤجلة قبل انقضاء الأجل ، نص القانون على أن يخصم من هذه الديون المؤجلة التى حلت بشهر الاعسار مقدار الفائدة الاتفاقية أو القانونية عن المدة التى سقطت بسقوط الأجل . فإذا كان الدين المؤجل يستحق الدفع بعد سنة من وقت صدور حكم شهر الاعسار ، وكان يشتمل على فائدة اتفاقية مقدارها ٦٪ ، فإن الدين يصبح حالا بعد أن يخصم منه مقدار هذه الفائدة الاتفاقية . فإن كان لم يشتمل على فائدة اتفاقية وكان واجب الدفع بعد سنة ، أصبح حالا بعد أن يخصم منه مقدار الفائدة القانونية بسعر ٤٪ أو ٥٪ بحسب ما يكون دينا مدنيا أو تجاريا . أما إذا كان الدين واجب الدفع بعد سنة ، وكان المتفق عليه أن يدفع فى هذا الميعاد مع فائدة مقدارها ٦٪ مثلا ، فإنه يصبح حالا دون خصم بودون فائدة .

هذه هي القاعدة • ولكن يصح أن تكون ظروف المدين بحيث تستوجب الرفق به • وعند ذلك يجوز للمدين ، بعد أن سقط أجل الدين بقوة القانون بمجرد صدور حكم الاعسار ، أن يطلب من القاضي ، في مواجهة الدائن ذى الشأن أى صاحب الدين الذى سقط أجله ، ابقاء الأجل كما كان ، ويجوز له فوق ذلك أن يطلب مد هذا الأجل ، بل يجوز له أن يطلب ، فى مواجهة الدائنين أصحاب الديون الحالة ، أن يمنح أجلا يمكنه من تحين الفرصة المناسبة لتصفية أمواله على خير وجه لمصلحته هو ولمصلحة الدائنين معه • ويجيبه القاضي الى ما طلب من كل ذلك اذا رأى أن الظروف تبرر اجابة هذا الطلب ، وأن من مصلحة المدين والدائنين جميعا ألا يبادر الدائنون الى التنفيذ على أموال المدين فى ظروف غير مناسبة فتنزل قيمتها ، وأن من الخير التربص لفرصة مواتية تباع فيها هذه الأموال بأعلى قيمة فيعود ذلك بالنفع على كل من الدائنين والمدين • ويحقق هذا فى الاعسار المدنى بعض ما يحققه الصلح مع الدائنين فى الافلاس التجارى ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك •

على أنه ليس بدعا أن يمنح القاضى للمدين أجلا حتى فى الديون الحالة ، وبالأولى أن يمد الأجل القائم أو يبقى على الأجل الموجود • فليس هذا الا ضربا من نظرة المدين الى ميسرة ، يفعله القاضى حتى لو لم يكن المدين قد شهر اعساره ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ مدنى على ما يأتى : « على أنه يجوز للقاضى فى حالات استثنائية ، اذا لم يمنعه نص فى القانون ، أن ينظر المدين الى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه ، اذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم » (١٨) •

### عدم نفاذ حقوق الاختصاص :

بجانب التماثل فى فرصة التنفيذ على أموال المدين التى يحققها سقوط آجال الديون المؤجلة ، وهو أحد وجهى المساواة الفعلية التى يكفلها نظام الاعسار القانونى للدائنين ، حقق المشرع الوجه الآخر لهذه المساواة بما قرره فى المادة ٢/٢٥٦ من انه « لا يجوز أن يحتج على الدائنين الذين يكون لهم حقوق سابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بأى اختصاص يقع على عقارات المدين بعد هذا التسجيل » • ذلك ان الدائنين ييسادرون عادة ، بمجرد شهر اعسار مدينهم ، الى أخذ حقوق اختصاص على عقاراته عن طريق الاجراءات الفردية التى لم ينقطع حقهم فيها كما قدمنا ، وذلك كى يكفلوا



لأنفسهم التقدم على الدائنين الذين لم يتمكنوا من أخذ حقوق اختصاص .  
وقد أصبحت هذه الاجراءات أكثر اخلافاً بالمساواة بين الدائنين بعد أن  
اشتراط التقنين المدنى الجديد ( م ١٠٨٥ ) أن يكون بيد الدائن حكم واجب  
التنفيذ حتى يستطيع أخذ حق اختصاص ، فلا بد والحالة هذه أن الدائنين  
الذين بيدهم أحكام واجبة التنفيذ يبادرون الى أخذ حقوق اختصاص على  
عقارات مدينهم المعسر ، يبتغون بذلك أن يتقدموا على الدائنين الذين لم تتح  
لهم الظروف أن تكون بأيديهم أحكام واجبة التنفيذ . فحتى تتحقق المساواة  
بين الدائنين قضى القانون ، كما رأينا ، ألا يحتج على الدائنين الذين يكون  
لهم حقوق سابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بأى اختصاص يقع على  
عقارات المدين بعد هذا التسجيل . فاذا بادر دائن بيده حكم واجب التنفيذ  
الى أخذ حق اختصاص ، فان حق الاختصاص هذا لا يكون نافذاً فى حق  
الدائنين ذوى التواريخ الثابتة السابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار .  
أما إذا كان حق الاختصاص سابقاً على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار ، فانه  
ينفذ بطبيعة الحال فى حق جميع الدائنين .

ويتبين مما قدمناه أن الدائنين السابقين على تسجيل صحيفة دعوى  
الاعسار لا يخشون أن يتقدم أحدهم على الآخرين بأخذ حق اختصاص . ولكن  
قد يكون لمن حصل منهم على حكم واجب التنفيذ مصلحة فى أن يبادر الى  
أخذ حق اختصاص على عقارات المدين ، حتى اذا ما انتهت حالة الاعسار  
بسبب من أسباب انتهائها كما سيأتى ، واستجد للمدين دائنون آخرون بعد  
انتهاء حالة الاعسار ، كان حق الاختصاص نافذاً فى حق هؤلاء الدائنين  
الذين استجدوا .

#### استبعاد التصفية الجماعية :

ليست التصفية فى نظام الاعسار اجراء جماعياً ، وهذه هى السمة  
الجوهرية التى تميز نظام الاعسار القانونى عن نظام الافلاس . ففى النظام  
الأخير تنزع أموال المدين من يده ويعهد بها الى السنديك الذى يتولى تصفية  
أموال المدين باسم جماعة الدائنين ، على حين أنه فى نظام الاعسار يحتفظ  
كل دائن بحقه فى اتخاذ الاجراءات الفردية ضد المدين ( مادة ٢٥٦ / ١ ) ،  
وإذا كان يخشى من هذه الاجراءات الفردية أن تخل بالمساواة بين الدائنين ،  
فان فى الأحكام السابقة من حلول آجال الديون ، وعدم نفاذ حقوق  
الاختصاص التى تتقرر على عقارات المدين بعد تسجيل دعوى الاعسار ،  
ما يكفل الى حد كبير تحقيق هذه المساواة .

### المبحث الثالث

#### انتهاء حالة الاعسار

##### منهج البحث :

سنتناول فيما يتعلق بانتهاء حالة الاعسار ، بيان كيف تنتهى هذه الحالة ، ثم الآثار التى تترتب على انتهائها .

##### المطلب الأول

##### كيفية انتهاء حالة الاعسار

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٦١ من التقنين المدنى على ما يأتى :

« ١ - تنتهى حالة الاعسار بحكم تصدره المحكمة الابتدائية التى يتبعها موطن المدين ، بناء على طلب كل ذى شأن ، فى الحالتين الآتيتين : ( أ ) متى ثبت أن ديون المدين أصبحت لا تزيد على أمواله ، ( ب ) متى قام المدين بوفاء ديونه التى حلت دون أن يكون لشهر الاعسار أثر فى حلولها ، وفى هذه الحالة تعود آجال الديون التى حلت بشهر الاعسار الى ما كانت عليه وفقا للمادة ٢٦٣ » .

« ٢ - ويؤشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء حالة الاعسار يوم صدوره على هامش التسجيل المنصوص عليه فى المادة ٢٥٣ ، وعليه أن يرسل صورة منه الى قلم كتاب محكمة مصر للتأشير به كذلك » .

وتنص المادة ٢٦٢ على ما يأتى :

« تنتهى حالة الاعسار بقوة القانون متى انقضت خمس سنوات على تاريخ التأشير بالحكم الصادر بشهر الاعسار » .

ويخلص من هذه النصوص أن هناك طريقتين لانتهاء حالة الاعسار .  
فأما أن تنتهى هذه الحالة بحكم يصدر قاضيا بانتهائها .  
وأما أن تنتهى بقوة القانون .

##### انتهاء حالة الاعسار بحكم القضاء :

تنتهى حالة الاعسار بحكم القضاء إذا زال اعسار المدين .  
ويزول

اعسار المدين في حالتين أشارت إليهما المادة ٢٦١ وهما :

( أولا ) اذا ثبت أن المدين قد أيسر يسارا تاما ، فأصبحت أمواله تفي بجميع ديونه ، ما كان حالا منها وقت شهر اعساره وما حل بسقوط الأجل بسبب شهر الاعسار . وقد يتحقق ذلك لو أن المدين المعسر تلقى ميراثا أو وصية ، فأصبحت أمواله تربي على ديونه أو تفي بهيا . وقد يتحقق ذلك أيضا اذا قبل الدائنون أو بعضهم ابراء المدين من بعض ديونه بحيث يصبح الباقي في ذمته من الديون لا يزيد على ما عنده من مال . ( ثانيا ) اذا ثبت أن المدين قد وفى بجميع ديونه التي كانت حالة وقت طلب انهاء حالة الاعسار ، سواء كانت هذه الديون ديونا حالة وقت شهر الاعسار أو خلعت بعد ذلك بانقضاء أجلها . أما الديون التي اعتبرت حالة عن طريق إسقاط أجلها بسبب شهر الاعسار ، ولم يكن هذا الأجل قد انقضى وقت طلب انهاء حالة الاعسار ، فانها لا تدخل في هذا الحساب ، وذلك لأن هذه الديون سيعود اليها الأجل الذى سقط ، كما سنرى ، فتصبح غير حالة وقت طلب انهاء حالة الاعسار . وظاهر أن المدين اذا كان قد وفى بجميع الديون المشار اليها ، فانه يصبح في حالة كان لا يستطيع معها طلب شهر اعساره ، وهذا هو المبرر لانهاء حالة الاعسار في هذه الحالة . ولكن لا يكفي أن يكون عند المدين مال كاف للوفاء بهذه الديون ، بل يجب أن يكون المدين قد وفاها فعلا . وفى هذا يختلف الفرض الثانى عن الفرض الأول ، فقد تقدم فى الفرض الأول أنه يكفي أن تكون أموال المدين قد أصبحت تفي بجميع ديونه دون حاجة الى وفاء هذه الديون بالفعل .

واذا تحقق فرض من هذين الفرضين ، فان حالة الاعسار لا تنتهى بقوة القانون ، بل لابد من صدور حكم بانهاء هذه الحالة . وهذا الحكم ، كالحكم بشهر الاعسار ، منشئ لا كاشف ، ويقبل الطعن فيه بالطرق المقررة قانونا وفى المواعيد العادية لانتفاء ضرورة الاستعجال (١٩) . ويصدر من المحكمة الابتدائية التى يتبعها موطن المدين ، وتكون عادة هى المحكمة التى أصدرت الحكم بشهر اعساره ، ما لم يكن المدين قد غير موطنه . ويصدر ببناء على طلب كل ذى شأن . وأول ذوى الشأن في هذا الطلب هو المدين نفسه ، فمن مصلحته ، متى تحقق فرض من الفرضين المتقدمي الذكر ، أن يطلب من المحكمة اصدار حكم بانهاء اعساره . وقد يكون لأحد الدائنين مصلحة فى طلب انهاء الاعسار ، اذا كان دينه فى الأصل وشيك الحلول ، ثم حل هو

وغيره من الديون المؤجلة بسبب شهر الاعسار . فاذا انتهت حالة الاعسار بتوفية الديون الحالة ، رجعت الآجال الى الديون المؤجلة . ولما كان أجل دينه وشيك الحلول كما قدمنا ، فانه يستوفى الدين قبل غيره من أصحاب الديون المؤجرة ، وقد يظفر به كاملا .

ومتى صدر الحكم بانتهاء حالة الاعسار من المحكمة المختصة ، أشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه ، يوم صدور الحكم ، بانتهاء حالة الاعسار على هامش التسجيل المقيّد في السجل الخاص بالمحكمة ذاتها . فاذا كان المدين قد غير موطنه ، ورفعت دعوى انتهاء الاعسار في محكمة موطنه الجديد ، وجب التأشير بالحكم في سجل كل من المحكمتين ، المحكمة التي أصدرت الحكم بانتهاء حالة الاعسار والمحكمة التي أصدرت الحكم بشهر الاعسار . وفي جميع الأحوال يجب أن ترسل صورة من الحكم بانتهاء حالة الاعسار الى قلم كتاب محكمة مصر للتأشير به كذلك في السجل العام الموجود بهذه المحكمة .

#### انتهاء حالة الاعسار بقوة القانون :

تنتهى حالة الاعسار بقوة القانون ، أى بدون حاجة الى حكم ، بانقضاء خمس سنوات على تاريخ التأشير بالحكم الصادر بشهر الاعسار (مادة ٢٦٢) ، ولو كان السبب الذى من أجله شهر اعسار المدين لا يزال قائما ، أى ولو كانت أموال المدين لا تكفى بعد لسداد ديونه . وفى هذا يختلف انتهاء الاعسار بقوة القانون عن انتهائه بموجب حكم قضائى ، اذ أن انتهاءه فى الحالة الأخيرة يفيد زوال الاعسار ، على حين أن انتهاءه فى الحالة الأولى لا يفيد الا زوال حالة الاعسار القانونى ، وتظل حالة الاعسار الفعلى باقية بما قد يترتب عليها من آثار .

والعلة فى انتهاء الاعسار القانونى بمضى المدة السابق ذكرها وبدون حاجة الى حكم ، أن هذا الاعسار من شأنه غل يد المدين عن التصرف فى أمواله ، مما يلحق به أبلغ الضرر لو استمر الحال على ذلك مدة طويلة . ولذلك رغب المشرع فى التوفيق بين مصالحة المدين ومصلحة الدائنين فقصر قيام حالة الاعسار القانونى على هذه المدة ، وهى مدة كافية لكى يتخذ الدائنون من الاجراءات الفردية ما يكفل لهم استيفاء حقوقهم .

وبديهي أنه لا حاجة الى التأشير على هامش تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بانتهائه بقوة القانون ، لأنه يسهل من مجرد الاطلاع على تاريخ التأشير بالحكم الصادر يشهر الاعسار ، معرفة ما اذا كان هذا الاعسار قد انتهى بقوة القانون أم لم يزل قائما (٢٠) .



## المطلب الثاني الآثار التي تترتب على انتهاء حالة الاعسار

**النصوص القانونية :** تنص المادة ٢٦٣ من التقنين المدني على ما يأتي :  
« يجوز للمدين بعد انتهاء حالة الاعسار أن يطلب إعادة الديون التي كانت قد حلت بسبب شهر الاعسار ولم يتم دفعها الى أجلها السابق بشرط أن يكون قد وفى ديونه التي حلت دون أن يكون لشهر الاعسار أثر في حلولها » .

وتنص المادة ٢٦٤ على ما يأتي :

« انتهاء حالة الاعسار بحكم أو بقوة القانون لا يمنع الدائنين من المطعن في تصرفات المدين ولا من التمسك باستعمال حقوقه وفقا للمواد من ٢٣٥ الى ٢٤٣ » .

وظاهر من هاتين المادتين أن أهم ما يترتب على انتهاء حالة الاعسار هو : استعادة المدين حرية التصرف في أمواله ، ورجوع آجال الديون بعد سقوطها سواء في ذلك انتهت حالة الاعسار بقوة القانون أم بحكم قضائي .

### استعادة المدين حرية التصرف في أمواله :

أهم ما يتصل بانتهاء حالة الاعسار هو استعادة المدين حرية التصرف في أمواله ، دون أن ترد على هذه الحرية القيود المقررة في المادتين ٢٥٧ ، ٢٥٨ ودون أن يتعرض للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٠ . ومن ثم يعود للمدين حق التصرف في أمواله ، فتنفذ تصرفاته في حق دائنيه ، ولكن يبقى للدائنين أن يباشروا الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصة . ولا يصبح المدين معرضا لعقوبة التبديد ، حتى لو أخفى ماله عن دائنيه أو اصطنع ديونا صورية أو ديونا مبلغا فيها أو تعمد الاعسار ، ولا يكون معرضا في كل ذلك إلا لأحكام دعوى الصورية والدعوى البوليصة ، وذلك ما لم يشهر اعساره من جديد فيترتب على الحكم الجديد بشهر الاعسار آثاره المعروفة . كذلك تنقطع النفقة التي قد تكون قدرت له ، فان النفقة لا تبقى الا ببقاء حالة الاعسار القانوني . أما حقوق الاختصاص التي كان الدائنون قد أخذوها بعد تسجيل صحيفة دعوى الاعسار ، فانها تصبح نافذة في حق الدائنين الذين استجدوا بعد انتهاء حالة الاعسار ، ولكنها تبقى غير نافذة في حق الدائنين السابقين على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار .

### رجوع الأجل بعد سقوطه :

متى زالت حالة الاعسار ، زال أثرها في اسقاط أجل الدين ، وعاد الدين الى أجله السابق . ونستعرض ، لبيان ذلك تفصيلا ، الفروض التي تزول فيها حالة الاعسار :

فان زال الاعسار بحكم قضائي بسبب قيام المدين بوفاء ديونه التي حلت دون أن يكون لشهر الاعسار أثر في حلولها ، فان الديون الباقية التي لم توف - والتي كانت آجالها قد سقطت بشهر الاعسار - تعود الى آجالها السابقة ، فتصبح ديونا مؤجلة غير حالة ، ولا تحل الا بانقضاء آجالها . انقضاء طبيعيا بانقضاء المدة لا عن طريق سقوط الأجل . وتقضى بهذا كل من المادتين ٢٦١ فقرة أولى و ٢٦٣ .

وان زال الاعسار بحكم قضائي بسبب كفاية أموال المدين للوفاء بديونه الحالية منها والمؤجلة ، كانت هذه الديون طائفتين : (١) طائفة حل أجلها حلولا طبيعيا ، اما لأنها كانت حالة وقت شهر الاعسار واما لأنها حلت بعد ذلك بانقضاء مدة الأجل لا بسقوطه . فهذه الديون تكون حالة مستحقة الأداء ، وعلى المدين الذي زالت حالة اعساره الوفاء بها ، والا اتخذ الدائنون اجراءات التنفيذ الجبرى واستوفوا حقوقهم من أمواله ، وهى تكفى فرضا للوفاء لا بالديون الحالية وحدها ، بل بها وبالديون المؤجلة . (٢) وطائفة لم يحل أجلها ، وانما كان الأجل قد سقط بشهر الاعسار . هذه الديون اذا كانت لم توف ، تعود اليها آجالها السابقة بموجب المادة ٢٦٣ - لا المادة ٢٦١ فقرة أولى - فترجع ديونا مؤجلة ، وعند انقضاء مدة الأجل تكون مستحقة الأداء ، وعلى المدين الوفاء بها . والمفروض أن عنده من المال ما يكفى لذلك ، فان لم ينفذ طوعا اتخذت اجراءات التنفيذ الجبرى . ويشترط لرجوع الآجال بعد سقوطها - كما تقضى صراحة المادة ٢٦٣ - أن يكون المدين قد وفى ديونه التي حلت دون أن يكون لشهر الاعسار أثر في حلولها ، أى أن يكون قد وفى الطائفة الأولى من الديون .

وان زال الاعسار بقوة القانون - بانقضاء خمس سنوات من تاريخ التأشير بحكم شهر الاعسار - وفى المدين الديون التي حلت دون أن يكون لشهر الاعسار أثر في حلولها على النحو الذى قدمناه ، كان من حقه أن يطلب - بموجب المادة ٢٦٣ لا المادة ٢٦١ فقرة أولى - ارجاع الآجال السابقة للديون التي تكون آجالها قد سقطت بسبب شهر الاعسار ولم يكن سبق الوفاء بها (٢١) .

(٢١) قارن المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى فى مجموعة الأعمال التحضيرية ص ٦٩٩ ،

٧٠٠ وهى نشرح المشروع التمهيدى قبل تعديله فى لجنة المراجعة .

### خضوع المدين بعد زوال حالة اعساره لأحكام الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية :

قلنا أن المدين الذى زالت حالة اعساره بحكم قضائى أو بقوة القانون يعود له حق التصرف فى ماله . ولكن قد يقع أن هذا المدين الذى زالت حالة اعساره القانونى يبقى مع ذلك معسرا اعسارا فعليا . ففى هذه الحالة يصبح المدين خاضعا لأحكام كل من الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية . ذلك أن انتهاء حالة الاعسار بحكم قضائى أو بقوة القانون — كما تقول المادة ٢٦٤ — لا يمنع الدائنين من الطعن فى تصرفات المدين بالدعوى البوليصية ، ولا من التمسك باستعمال حقوقه بالدعوى غير المباشرة ، وذلك كله وفقا للمواد ٢٣٥ — ٢٤٣ مدنى ، وهى النصوص التى تبسط أحكام كل من المدعويين .

فيجوز للدائنين الى أن يستعملوا حقوق مدينهم المعسر اعسارا فعليا ، بعد زوال اعساره القانونى ، عن طريق الدعوى غير المباشرة ، فان المدين يشترط فى هذه الدعوى هو الاعسار الفعلى دون الاعسار القانونى كما تقدمنا .

ويجوز للدائنين كذلك أن يطعنوا فى تصرفات المدين المعسر اعسارا فعليا ، بعد زوال اعساره القانونى ، بالدعوى البوليصية ، فان الذى يشترط فى هذه الدعوى أيضا هو الاعسار الفعلى دون الاعسار القانونى كما سبق القول . وعلى الدائنين فى هذه الحالة أن يراعوا توافر شروط الدعوى البوليصية ، الا اذا عادوا الى شهر اعسار المدين من جديد بعد توافر شروط الاعسار القانونى ، فعند ذلك لا تسرى تصرفات المدين فى حقهم دون حاجة الى الطعن فى هذه التصرفات بالدعوى البوليصية .

ويخلص لنا من ذلك أن المدين قد تتعاقب عليه حالتا الاعسار القانونى والاعسار الفعلى . فان كان فى حالة اعسار قانونى ، فانه يكون خاضعا للنظام الخاص الذى بسطنا تفصيلاته فيما تقدم . أما اذا كان معسرا اعسارا فعليا فانه لا يكون خاضعا لهذا النظام الخاص ، بل يخضع للنظام العام الذى يخضع له جميع المدينين ، وهو النظام الذى تسوده أحكام الدعاوى الثلاث : الدعوى غير المباشرة والدعوى البوليصية ودعوى الصورية .

## قضاء النقض

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٨  
الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٦ قضائية

١ - انه وان كانت الاجراءات التى تتم فى فترة انقطاع الخصومة تقع باطله الا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم تمكيننا لهم من الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا .

٢ - مفاد نص المادتين ٤١٧ و ٢٣٧ من التقنين المدنى أن المشرع قد فرق بين الاعسار القانونى الذى استلزم توافره لشهر اعسار المدين واشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء ، وبين الاعسار الفعلى الذى استلزم توافره فى دعوى عدم نفاذ التصرف واشترط لقيامه أن يؤدى التصرف الصادر من المدين الى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافا الى أجل ، ومؤدى ذلك أن الاعسار الفعلى أوسع نطاقا من الاعسار القانونى فقد يتوافر الأول دون الثانى .

٣ - النص فى المادة ٢٣٨ من التقنين المدنى على أن المشرع اشترط لعدم نفاذ التصرف بعوض أن يثبت الدائن التواطؤ بين المدين وبين المتصرف اليه على الاضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ويكفى لاعتبار الغش متوافرا أن يثبت علم كل من المدين والمتصرف اليه باعسار المدين وقت صدور التصرف المطعون فيه .

٤ - تقدير الدليل على التواطؤ والعلم باعسار المدين هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصل ثابت فى الأوراق وتؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

٥ - التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى



عناصر الالمام بهذا السبب واذ كان سبب النعى وان لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع الا أنه سبب متعلق بالنظام العام بعد أن أصبحت حجية الأحكام من النظام العام وكان لدى محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى عناصر الالمام بهذا السبب فانه يكون مقبولا اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر أن الاعسار الفعلى يختلف عن الاعسار القانونى فالأول أشمل مجالا من الثانى بحيث يتصور توافر الاعسار الفعلى مع انتفاء الاعسار القانونى الا أن توافر الاعسار القانونى يقتضى حتما وبطريق اللزوم توافر الاعسار الفعلى ، واذ علقت المحكمة قضاءها فى الحكم الصادر بوقف الدعوى على صدور الحكم فى دعوى الاعسار بما قررته من أن اعمال القرينة يتوقف على صدور الحكم بالاعسار وأن وجه الرأى يتغير ولا ريب بالحكم ، فان هذا التقرير لا يعد قضاء له حجيته تلتزم به المحكمة الا فى حالة الحكم نهائيا بشهر الاعسار أما وقد قضى برفض شهر الاعسار لعدم توافر الاعسار القانونى فان ذلك لا يؤدى بطريق اللزوم الحتمى الى انتفاء الاعسار الفعلى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم الثمانية الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٢٣ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى أسيوط على الطاعنة والمطعون ضده الأخير طالبين الحكم بعدم نفاذ عقد البيع الموثق فى ١٩٦٩/٦/٨ والمسجل برقم ٦٢٥٥ سنة ١٩٦٩ فى ١٩٦٩/٦/٢٣ الصادر من المطعون ضده الأخير الى الطاعنة والمتضمن بيع العقارين الموضحين بصحيفة الدعوى والعقد واستندوا فى دعواهم الى أحكام المادتين ٢٣٧ - ٢٣٨ من التقنين المدنى تأسيسا على أن العقد صدر من المطعون ضده الأخير الى الطاعنة والمتضمن بيع العقارين الموضحين بصحيفة الدعوى والعقد واستندوا فى دعواهم الى أحكام المادتين ٢٣٧ - ٢٣٨ من التقنين المدنى تأسيسا على أن العقد صدر من المطعون ضده الأخير وهو فى حالة اعسار اضرارا بهم وان الطاعنة كانت على علم بذلك وانهم أقاموا الدعويين رقمى ٢٨٦ - ٢٨٧ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى أسيوط

يطلب شهر اعسار المطعون ضده الأخير وسجلت صحيفة هاتين الدعويتين في ١٤/٥/١٩٦٩ وبتاريخ ٣٠/١/١٩٧١ قضت محكمة أسيوط الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في دعوى الاعسار المشار اليهما وبعد أن قضى الابتدائية اشهار الاعسار واستئنافيا بالغاء هذا الحكم ورفض دعوى اشهار الاعسار قامت الطاعنة بتعجيل السير في دعوى عدم نفاذ عقد البيع المشار اليه طالبة الحكم بوقفها حتى يفصل في الدعوى رقم ١٦٠٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة التي أقامها المطعون ضده الأخير على المطعون ضدهم الثمانية الأولى بطلب الزامهم بمبلغ ٥٠٨١ جنيها وبتاريخ ١١/٥/١٩٧٤ قضت محكمة أسيوط الابتدائية بعدم نفاذ العقد موضوع التداعى في حق المطعون ضدهم الثمانية الأولى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ سنة ٤٩ ق كما استأنفه المطعون ضده الأخير بالاستئناف رقم ٢١٤ سنة ٥٩ ق وبعد أن قررت محكمة استئناف أسيوط ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٦ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم واذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه لصدوره أثناء انقطاع سير الخصومة وفي بيان ذلك تقول أن رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنة الذى وجهت اليه الخصومة زالت صفته في أول يناير سنة ١٩٧٥ وحل محله آخر فى تمثيل الطاعنة ولكن الدعوى ظلت متداولة دون تصحيح حتى صدر الحكم المطعون فيه فجاءت جميع الاجراءات اللاحقة على زوال الصفة بما فى ذلك الحكم المطعون فيه باطلة لصدورها أثناء انقطاع سير الخصومة فى الدعوى .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه وان كانت الاجراءات التى تتم فى فترة انقطاع سير الخصومة تقع باطلة الا أن هذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وتمكيننا لهم من الدفاع عن حقوقهم ويسقط بعدم التمسك به صراحة أو ضمنا واذا كان التمسك بهذا البطلان يخالطه واقع فانه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض اذ لم يسبق الطاعن التمسك به أمام محكمة الموضوع لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع ببطلان الاجراءات التى تمت عقب زوال صفة ممثلها فانه لا يقبل منها اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انها تمسكت بحجية الحكمين النهائيين الصادرين فى الدعويين ١٥٧ - ١٥٨ سنة ٤٨ ق استئناف أسيوط اللذين قضيا برفض اشهار اعسار المدين ( البائع ) المطعون ضده الأخير تأسيسا على أن ذمته قادرة على مواجهة التزاماته الا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بمقولة أن ثمة فرق بين الاعسار القانونى الواجب توافره لاشهار الاعسار وبين الاعسار الفعلى الواجب توافره لقبول دعوى عدم نفاذ التصرف فى حين أن نصوص القانون المدنى القائم لا تحتل هذه التفرقة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٢٤٩ من التقنين المدنى على أنه ( يجوز أن يشهر اعسار المدين اذا كانت أمواله لا تكفى لوفاء ديونه المستحقة الأداء ) وفى المادة ٢٣٧ من التقنين المذكور على أنه ( لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء وصدر من مدينه تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف فى حقه اذا كان التصرف قد انتقص من حقوق المدين أو زاد فى التزاماته وترتب عليه اعسار المدين أو الزيادة فى اعساره ٠٠٠ ) مفاده أن المشرع قد فرق بين الاعسار القانونى الذى استلزم توافره لشهر اعسار المدين واشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء وبين الاعسار الفعلى الذى استلزم توافره فى دعوى عدم نفاذ التصرف واشترط لقيامه أن يؤدى التصرف الصادر من المدين الى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافا الى أجل ومؤدى ذلك أن الاعسار الفعلى أوسع نطاقا من الاعسار القانونى فقد يتوافر الأول دون الثانى لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يرد فى القضاء برفض دعوى شهر اعسار المدين لعدم توافر حالة الاعسار القانونى ما يحول دون القضاء بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين طالما قد توافرت لديه حالة الاعسار الفعلى فانه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الثالث الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استخلص تواطؤها مع البائع من مجرد عامها بمديونية المستفاد من تسجيل صحيفة دعوى شهر اعساره ووجود تنبيه بنزع ملكية العقار المبيع ورهن رسمى مقرر عليه لصالح بنك مصر وتوقيع مصلحة الضرائب حجزا عقاريا عليه فى حين أن التواطؤ لا يفترض بل يجب أن يقوم عليه دليل له أصل ثابت فى الأوراق واذا كانت دعوى

شهر الاعسار قد قضى برفضها فزال أثر تسجيل صحيفتها وكان تنبيه نزع الملكية لم يسجل فأضحى عديم الأثر كما تم شطب الرهن الرسمي وسوى البائع مركزه المالى مع مصلحة الضرائب فان استخلاص الحكم المطعون فيه رغم ذلك قيام التواطؤ فيما بين الطاعنة والبائع لها يجعله مشوباً بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أنه اذ جرى نص المادة ٢٣٨ من التقنين المدنى على أنه ( اذا كان تصرف المدين يعرض لعدم نفاذه فى حق الدائن أن يكون منظوياً على غش من المدين وأن يكون قد صدر له من المدين وهو عالم أنه معسر كما يعتبر من صدر له التصرف عالماً بغش المدين اذا كان قد علم أن هذا المدين معسر ) فقد دل على أن المشرع اشترط لعدم نفاذ التصرف بعرض أن يثبت الدائن التواطؤ بين المدين وبين المتصرف اليه على الاضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ويكفى لاعتبار الغش متوافراً أن يثبت علم كل من المدين والمتصرف اليه باعسار المدين وقت صدور التصرف المطعون فيه لما كان ذلك وكان تقدير الدليل على التواطؤ والعلم باعسار المدين هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصل ثابت فى الأوراق وتؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها وكان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد أقام قضاءه ، بتوافر الغش لدى كل من الطاعنة والمدين المتصرف وعلمهما باعسار الأخير وقت صدور التصرف على قوله ( ان شرط الغش فى تصرف المدعى عليه الأول ( المدين ) يكفى لتوافره عملاً بالمادة ٣٢٨ مدنى علمه وقت التصرف « أن هذا التصرف سيسبب اعساره » وهذا العلم قائم فى شأنه باعتباره أعام الناس بمركزه المالى وقد عجز عن تقديم أموال له خلاف الحق محل التصرف تكفى لتغطية دينه وقد تأكد الغش فى تصرف المدين من مبادرته بالبيع واشهاره بالتسجيل فى مبنى زمنى قصير لم يتجاوز الشهرين من تاريخ اعلانه بتنبيه نزع الملكية الموجه من المدعين ( المطعون ضدهم الثمانية الأولى ) . وان غش الشركة ( الطاعنة ) يكفى لتوافر علمها وقت التصرف بأن المدين معسراً أو أنه يضحى معسراً بتسجيل هذا التصرف وهذا العلم كفله قبلها قيد الدعوى ٢٨٦ سنة ١٩٦٣ ك أسيوط التى كان مطلوباً فيها شهر اعسار المدين وآخرين بسجل قيد قضايا اشهار الاعسار بمحكمة القاهرة الابتدائية سنة ١٩٦٣ تحت رقم ٢ عملاً بالمادة ٢/٢٥٣ مدنى فهذا القيد يطوى اعلاماً للكافة باضطراب المركز المالى للمدين المتصرف . ولا يغير مما تقدم أن طالب



شهر. الاعسار انتهى بالرفض ذلك أن الحكم الصادر فيه وان نفى قيام الاعسار القانوني في الدين الا أنه لم ينفي عنه توافر الاعسار الفعلي بالإضافة الى المدون في البند الثالث بعقد التداعي أنه ورد على المبيع تنبيه نزع ملكيته كطلب المدعين برقم ٥٣٩ في ١٩٦٩/٣/٣٠. تحرر عنه المشروع ٤٨٤ سببه ١٩٦٩ وهو سابق على مشروع العقد. وهذا بشأن قول المدعين أنهم اتخذوا بقول المدين أن مبادرتهم بتسجيل التنبيه يحتم عليهم ايداع قائمة شروط البيع في الميعاد القانوني فيتقدم بنك مصر صاحب الرهن التأميني على ذات العقار ومصاحبة الضرائب الحاجزة عليه عقاريا كالمدون. على هامش تنبيه نزع الملكية واذ صدقوه متراخين في تسجيل التنبيه بعد أن تحرر مشروعه في ١٩٦٩/٤/١٩ وتم اعلانه في ٢٢ من ذات الشهر قدم المدين طلب شهر هذا البيع. محل التداعي في ٢ من الشهر التالي وتسجيل في مدى ٣٤ يوما. . . . . وأنه لما يؤكد التواطؤ بين المدعى عليهما الطاعنة والمدين ما ورد بعقد البيع أن الثمن مدفوع بعد التصديق على توقيع طرفيه في ١٩٦٩/٦/١٢ بينما الثمن لم يدفع الا بعد ذلك بأسبوعين بموجب شيكين مسحوبين على بنك الاسكندرية والكذب فيما دون بالمعقد الخاص بسداد الثمن على النحو بادي الذكر أبلغ قرينة على التواطؤ بين الطرفين ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائغا وله أصل ثابت بالأوراق ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان مجادلة الطاعنة في هذا الصدد تعتبر مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل تنحسر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله . . .

وحيث ان حاصل السبب الرابع مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم الصادر من محكمة أسيوط الابتدائية في ١٩٧١/١/٣٠ بوقف الدعوى حتي يفصل في دعوى الاعسار قد قطع في أسبابه بأن الفصل في الدعوى الحالية بعدم نفاذ التصرف يتوقف على الفصل في دعوى الاعسار وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي بعديم استثنائه في الميعاد واذ قضى برفض دعوى شهر الاعسار فانه كان يتعين التقييد بهذا القضاء الا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم نفاذ التصرف فخالف بذلك حجية الحكم السابق بوقف الدعوى بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الامام بهذا السبب وكان سبب النعي وان لم يسبق اثارته أمام محكمة الموضوع الا أنه سبب متعلق بالنظام العام بعد أن أصبحت حجية الأحكام من النظام العام وكان لدى

محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى عناصر اللام بهذا فانه يكون مقبولا اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان الاعسار الفعلى يختلف عن الاعسار القانونى فالأول أشمل مجالا من الثانى بحيث يتصور توافر الاعسار الفعلى مع انتفاء الاعسار القانونى على النحو السابق ايضاحه فى الرد على السبب الثانى الا أن توافر الاعسار القانونى يقتضى حتما وبطريق اللزوم توافر صدور الحكم فى دعوى الاعسار بما قررته من أعمال القرينة يتوقف على الاعسار الفعلى واذ علقت المحكمة قضاءها فى الحكم الصادر بوقف الدعوى على صدور الحكم بالاعسار وأن وجه الرأى يتغير ولا ريب بالحكم فان هذا التقرير لا يعد قضاء له حجيته تلتزم به المحكمة الا فى حالة الحكم نهائيا بشهر الاعسار أما وقد قضى برفض شهر الاعسار لعدم توافر الاعسار القانونى فان ذلك لا يؤدى بطريق اللزوم الحتمى انتفاء الاعسار الفعلى ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الخامس القصور فى التسبيب والاخلاق بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن للبائع المدين حقوقا قبل المطعون ضدهم الثمانية الأول أقام عليهم بشبائها الدعوى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة يطالبهم فيها بمبلغ ٥٠٨١ جنيها قيمة حاصلات ومنشآت استولوا عليها ولذا طلبت وقف المدعى الحالية حتى يفصل فى الدعوى المشار اليها لامكان تحديد ديون البائع وأمواله الا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه أنه استعرض الدعوى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة التى أقامها المدين المطعون ضده الأخير على الدائنين المطعون ضدهم الثمانية الأولى لمطالبتهم بما له قبلهم ووقف على ما أظهره الحبير المنتدب فى تلك الدعوى من مبالغ للمدين وخلص الحكم الى أن أموال هذا المدين رغم ذلك ما زالت غير كافية للوفاء بديونه فضلا عن أن مجرد رفع الدعوى لا يكسب رافعها صفة الدائن بحق موجود حتى يمكن اعتباره ، عنصرا من عناصر الضمان العام وكان ما أورده الحكم كافيا لاطراح طلب الطاعنة وقف الدعوى باعتباره غير مؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها فمن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

الإفلاس التجاري





## الافلاس التجارى

### تمهيد :

عندما يتوقف التاجر عن دفع ديونه المستحقة عليه ، يجوز شهر افلاسه . وشهر الافلاس أعنف طريق ينفذ به الدائن على أموال مدينه . ولذلك اختص به التجار ، لما للائتمان فى المعاملات التجارية من أهمية خاصة . ولأن التاجر دائنوه فى العادة كثيرون متفرقون ، فمن المصلحة أن يتحدوا فى جماعة وأن يجروا تصفية أموال مدينهم التاجر تصفية جماعية تحقق المساواة الفعلية بين الدائنين .

ويقوم تنظيم الافلاس التجارى على أسس ثلاثة :

**أولها -** ألا ينفرد أحد الدائنين دون الباقي بالاستئثار بمال المدين ، إلا اذا كان له على هذا المال حق خاص - رهن أو امتياز أو حبس أو نحو ذلك - يتميزه فيه عن سائر الدائنين . فيتحقق اذا تحققا فعليا فى الافلاس أن جميع أموال المدين ضامنة لالتزاماته ، لا فرق فى ذلك بين دائن ودائن .

**ثانيها -** أن تغل يد المدين عن التصرف فى أمواله . فمنذ أن يشهر افلاس التاجر لا يملك أن يتصرف فى ما له ، ويبقى كذلك الى أن تنتهى التفليسة بالتصفية أو بالصلح . بل ان التاجر المفلس تقيد تصرفاته حتى قبل شهر الافلاس . ففى فترة المريبة - من اليوم الذى تحدده المحكمة مينعادا لتوقفه عن الدفع وعشرة أيام قبله - تكون بعض تصرفاته باطلة وبعضها قابلا للإبطال ، على الوجه المعروف فى القانون التجارى .

**ثالثها -** أن تصف أمواله تصفية جماعية : والتصفية الجماعية هى المميز للجوهري للافلاس التجارى . ومعناها أولا أن ترفع يد المدين عن أمواله ، فتنتقل حيازة هذه الأموال وحراستها الى مسنديك يمثل كلا من الدائنين والمدين . ومعناها ثانيا ألا يباشر أى دائن اجراء فرديا لتنفيذ على أموال المدين ، بل تكون الاجراءات التى تتخذ للتصفية والتنفيذ اجراءات جماعية . يتخذها المسنديك باسم جميع الدائنين . الذين يندمجون فى اتحاد تخلع عليه الشخصية المعنوية . ومن ثم تتحقق المساواة الفعلية القائمة بين جميع الدائنين ، فتصفى أموال مدينهم وتباع لحسابهم جميعا . ثم يتناشون الثمن فيما بينهم قسمة الغرماء ، كل يأخذ نصيبا بقدر ماله من دين .

هذا ما لم تنته التفليسة بالصلح بين الدائنين ومدينهم ، طبقا للاجراءات والقواعد المرسومة فى القانون التجارى .

ومهما يكن نوع الافلاس ، أى سواء آكان بسيطا أم مقترنا بالتقصير أو التدليس ، فإنه يخضع لقواعد واجراءات واحدة ، ولا تكاد تفرق الأنواع المذكورة الا بالعقوبة التى توقع فى حالتى التقصير والتدليس ، كما ان التدليس يحول دون التاجر والحصول على الصلح البسيط أو الصلح الواثى من الافلاس .

ولا يطبق نظام الافلاس فى التشريع المصرى الا على التجار . فاذا كان المدين غير تاجر ، فلا سبيل الى شهر افلاسه ، وانما يعتبر فى حالة افسار متى اختلت ذمته المالية .

ولا يجوز شهر افلاس التاجر الا اذا كان فى حالة وقوف عن الدفع أى اذا عجز عن أداء ديونه التجارية فى مواعيد استحقاقها .

ولا تترتب حالة الافلاس الا بصدر حكم من المحكمة المختصة بشهره . ولا يقتصر أثر الحكم على طرفى الخصومة ، فلا يعتبر المدين مفلسا بالنسبة لخصمه فقط وانما يعتبر كذلك بالنسبة لكافة الناس .

ويترتب على صدور حكم شهر الافلاس جملة آثار يمتد بعضها الى المستقبل فتتال المفلس فى شخصه وماله . وينسحب بعضها الآخر الى الماضى فتؤثر فى تصرفاته التى يكون قد أجراها بعد وقوفه عن الدفع . فقد أراد المشرع التجارى أن يحمى حقوق الدائنين من عبث المدين وسوء نيته . فتتبع تصرفاته الواقعة قبل صدور حكم الافلاس ، فأسقط بعضها حتما وأجاز إسقاط بعضها الآخر واشترط لذلك وقوع التصرفات المذكورة خلال فترة الريبة وهى الفترة الواقعة بين تاريخ صدور حكم الافلاس والتاريخ الذى تحدده المحكمة لبدء الوقوف عن الدفع ، ويضاف الى هذه الفترة بالنسبة لبعض تصرفات معينه العشرة الأيام السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع .

وقد أراد المشرع تمكين المدين الحسنى النية السيئ الحظ من تلافى شهر افلاسه بصلح يعقده مع أغلبية دائنيه ويلزم الأقلية منهم . ويعرف هذا الصلح باسم « الصلح الواقى من الافلاس » ويقصد منه وقاية المدين من مضار الافلاس ونتائجه القاسية .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن نظام الافلاس انما وجد لأخذ المدين بالشئدة والعنف . لأن المشرع وان كان قد راعى مصلحة الدائنين واتخذ كل الحيلة اللازمة لحماية حقوقهم ، لم يهمل المدين ولم يضمن عليه بالرعاية . فقد حرص على تقرير نفقة للمفلس تتناسب مع مركزه الاجتماعى لينفق منها على نفسه وأسرته أثناء اجراءات الافلاس .

وتنتهى اجراءات الافلاس اما بالصالح البسيط مع المفلس فيعود الى ممارسة تجارته مع منحه بعض المزايا التى تمكنه من الوفاء بديونه . كأن يتنازل الدائنون عن جزء من ديونهم أو يمنحون المفلس أجلاً للوفاء أو يحصل على الميزتين معا . كما قد تنتهى بالصالح على ترك أمواله للدائنين ، وقد يعان اتحاد الدائنين فتصفى أموال المفلس ويوزع الناتج من ثمنها على الدائنين كل بنسبة دينه . واذا تبين ان أموال المفلس ضئيلة لا تكفى لتغطية مصروفات التفليسة فانها تقفل مؤقتا لعدم كفاية أموال المفلس .

### تاريخ تشريع الافلاس :

يعتبر القانون الرومانى الأصل التاريخى لنظام الافلاس . فقد أنشأ الرومان نظاما للتصفية الجماعية ، راعوا فيه المحافظة على المساواة بين الدائنين . ويتضمن هذا النظام اجراءين : أولهما - نقل حيازة أموال المدين الى الدائنين . وثانيهما - بيع هذه الأموال وتوزيع الثمن الناتج عنه بين الدائنين بنسبة ديونهم .

وكانت اجراءات التصفية تتخذ فى مواجهة كل مدين يعجز عن دفع ديونه ، سواء كان تاجرا أو غير تاجر ، بمعنى ان نظام الافلاس المدنى كان معروفا عند الرومان (١) .

ومعظم قوانين الافلاس المعمول بها فى التشريعات الحديثة ترجع أصولها الى هذا النظام . فالقواعد المتعلقة بحكم الافلاس ، واجراءات شهره وغل يد المدين المفلس عن التصرف فى أمواله وادارتها ورهن جماعة الدائنين لاسقاط تصرفات المفلس وتعيين السنديك الدائم وسنديك الاتحاد واختصاصاتها ، واجراءات البيع ، واشراف السلطة القضائية على التفليسة ، وفكرة اسقاط بعض الحقوق المدنية عن المفلس ، كلها من وحى الرومان .

---

(١) الأستاذ الدكتور محسن شفيق - القانون التجارى المصرى ج ٢ ص ٩٥ .

وقد أخذت قوانين المدن الإيطالية ( كجنوة وفلورنسا وميلان والبندقية ) في العصور الوسطى بنظام التصنيفية الجماعى الرومانى وأدخلت عليه بعض التعديلات التى استوجبتها حاجات العمل والعصر ، منها أنظمة جديدة مثل غل يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيها وحلول آجال الديون بالافلاس وقواعد فترة الرية ، وتحقيق الديون (٢) .

وقد تسربت أنظمة الافلاس المعمول بها فى المدن التجارية الإيطالية الى كثير من مدن جنوب فرنسا وعلى رأسها مدينة ليون ، اذ هاجر الى هذه المدينة كثير من تجار مدينة فلورنسا الإيطالية ، وأقاموا بها مؤسسات تجارية كبيرة ، ونقلوا معهم تقاليدهم التجارية ومنها نظام الافلاس .

ثم صدر التقنين التجارى الأصل فى فرنسا عام ١٦٧٣ ونظم الافلاس فى الباب الحادى عشر منه تنظيما قاصرا ، اذ جاء خلوا من اشتراط صدور حكم بشهر الافلاس ، وام يقض بغل يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيها ، وام يضع أحكاما لفترة الرية ولا تنظيما لتحقيق الديون . ولما صدرت المجموعة التجارية الفرنسية سنة ١٨٠٧ تناولت الافلاس فى كتابها الثالث . وجاءت أحكامها مشابهة لأحكام عام ١٦٧٣ وتميزت بالتشدد فى معاملة المدين المفلس حتى انه قضى بحبسه أيا كان سبب افلاسه . وتضمنت بعض التطور عندما نصت على ان شهر الافلاس يكون بمقتضى حكم وأوردت أحكاما لغل يد المدين عن ادارة أمواله ، وبطلان تصرفاته خلال فترة الرية ، وان أموال المفلس يديرها وكيل ينتخبه الدائنون .

وقد أدت القسوة فى معاملة المدين التى تجلت فى حبسه أيا كان سبب افلاسه حتى تتضح براءته من الغش الى هرب كثير من المفلسين ومن المدينين الذين يشعرون باضطراب أحوالهم المالية ويخشون اقتراب شهر افلاسهم . كما ان تنظيم الافلاس فى هذه المجموعة التجارية اتسم بطول الإجراءات وتعقيدها وكثرة النفقات التى تستنزفها . الأمر الذى حدا بالمشرع الفرنسى الى التدخل فألغى أحكام الافلاس من المجموعة التجارية وأصدر قانون ٢٨ مايو سنة ١٨٣٨ الذى تضمن أحكاما جديدة راعت التيسير على المدين ، وتبسيط الإجراءات والاقتصاد فى المصاريف ، كما أضيف اليها نظام قفل التفليسة بسبب عدم كفاية الأموال ، وأحكام تنظيم فترة الرية .

---

(٢) دكتور محسن شفيق . المرجع السابق قس ١ . ١ .



وقد أدخلت على هذا القانون بعض تعديلات طفيفة أهمها • استكمال نظام الصلح على ترك الأموال للدائنين بالقانون الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٥٦ • وتنظيم امتياز المؤجر في حالة افلاس التاجر بالقانون الصادر في ١٢/٢/١٨٧٢ •

وقد ألغيت في فرنسا أحكام الافلاس سالفة الذكر بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن الافلاس والتسوية القضائية وإعادة اعتبار المفاس • ثم ألغيت أحكام هذا المرسوم بمقتضى القانون الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٦٧ والأمر الصادر في ٢٢ سبتمبر من نفس العام ، وعدة لوائح تنفيذية • واستهدف هذا القانون حماية المصالح الاقتصادية الوطنية وذلك بالفصل بين مصير المشروع التجارى ومصير المدين المتوقف عن الوفاء بديونه ، كما زاد من سلطات القضاء فى الاشراف على اجراءات الافلاس (٣) •

اما المشرع المصرى فقد نقل أحكام الافلاس التى تضمنها القانون التجارى الصادر سنة ١٨٨٣ عن المجموعة التجارية الفرنسية بعد تعديل أحكام الافلاس بالقانون الصادر سنة ١٨٣٨ • ولم تطرأ على القانون المصرى أى تعديلات سوى تعديل المادة ١٩٨ تجارى بحيث أصبح ميعاد التقرير بالتوقف عن الدفع خمسة عشر يوما بدلا من ثلاثة أيام • وذلك بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٤ ، ثم أصدر المشرع القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من الافلاس •

### خطة البحث :

نتناول الافلاس التجارى فى ثمانى أبواب على الترتيب التالى : شهر الافلاس • آثار الافلاس بعد شهره • آثاره خلال فترة الريبة • ادارة التفليسة واعدادها للحل • الحقوق التى يحكم بها فى مواجهة جماعة الدائنين • مركز الدائنين الممتازين فى التفليسة • انتهاء التفليسة • الصلح الواقى من الافلاس •

---

(٣) دكتور ثروت عبد الرحيم - القانون التجارى ص ١٢٦٥ •



# الباب الأول

## شهر الإفلاس

حالة الإفلاس حالة فعلية يقع فيها التاجر إذا هو توقف عن دفع ديونه التجارية إلا أن الآثار التي تترتب على هذه الحالة ، والاجراءات التي لا بد أن تبدأ وأن تستمر ، لا يمكن أن تترتب هكذا بقوة القانون دون تنظيم خاص وإشراف قضائي مستمر . لذلك فإن حكم الإفلاس يمكن أن يعتبر شرطاً ثالثاً لحاق تلك الأوضاع الجديدة . وهذا ما عبرت عنه المادة ١٩٥ من القانون التجاري بقولها : « كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الإفلاس » . ويلزم إشهار إفلاسه بحكم يصدر بذلك » .

ومن هذا النص يبين أنه يجب لشهر الإفلاس توافر شروط ثلاثة هي :  
أن يكون المدين تاجراً . وأن يكون في حالة وقوف عن الدفع . وأن يصدر حكم بشهر إفلاسه .

ونتناول كل شرط من هذه الشروط في فصل خاص .

# الفصل الأول

## صفة التاجر

يعتبر نظام الافلاس في نظر المشرع المصري نظاما تجاريا لا يسرى على غير التجار . فهو مقصور على التجار وحدهم (١) .

والتاجر في نظر القانون هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له ( المادة الأولى من القانون التجاري ) ، وسواء في ذلك أكان فردا أم شركة . وعلى ذلك لا يجوز شهر افلاس الأشخاص الذين يمارسون المهن المدنية ، كالأطباء والمحامين والمهندسين وأرباب الحرف الصغيرة والشركات المدنية ولو اتخذت شكلا تجاريا .

وبالمثل لا يجوز شهر افلاس الهيئات التي تتكون لأغراض غير الحصول على الربح ، كالجمعيات والمؤسسات التي تهدف الى أغراض دينية أو علمية أو فنية أو رياضية أو لأي عمل آخر من أعمال البر أو النفع العام ، لأن أعمالها لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية . ومع ذلك اذا تجاوزت هذه الهيئات الغرض من تأليفها ومارست التجارة على وجه الاحتراف ، أمكن شهر افلاسها بشرط أن تكون لها الشخصية المعنوية . ومثال ذلك أن تقيم مؤسسة رياضية دارا لعرض الأفلام وتفتحها للجمهور نظير أجر .

أما الدولة وأشخاص القانون العام ، فلا يجوز شهر افلاسها ولو مارست عملا تجاريا ، كالنقل بالسكك الحديدية أو توريد الكهرباء أو المياه أو صناعة بعض السماع .

— ولا تلتصق صفة التاجر الا بمن يمارس الأعمال التجارية باسمه وعلى وجه الاستقلال ، فيكون رب العمل الذي يفيد من أرباحه ويتحمل خسائره . أما الأشخاص الذين يمارسون التجارة باسم غيرهم ولحسابهم فلا يعتبرون تجارا ولا يجوز شهر افلاسهم تبعا لذلك . وعلى هذا الأساس ، لا يجوز تفليس الموظفين في المحال التجارية أو البنوك ولو كانوا مديريين لها ،

---

(١) نقض ١٥ مايو ١٩٦٦ — مجموعة أحكام النقض السنة ١٧ ص ٥٧٧ .



ولا ربابنة السفن ، ولا الأوصياء على القصر ، ولا الممثلين التجاريين متى اقتصروا على تمثيل المحال التي يعملون لحسابها .

وبالمثل ، لا يجوز شهر افلاس مديري الشركات المساهمة بسبب وقوفها عن الدفع . ومع ذلك اذا ثبت أن المدير هو صاحب العمل بأجمعه وأنه المهيمن على شئون الشركة ويتصرف في رأس مالها كما لو كان مملوكا له ، وبالحملة اذا ثبت أنه اتخذ الشركة ستارا لممارسة الأعمال التجارية لحسابه الخاص ، أمكن عندئذ اعتباره تاجرا وشهر افلاسه .

- ولما كان الشريك في شركة التضامن والشريك المتضامن في شركة التوصية يعتبر تاجرا ، فانه يجوز شهر افلاسه ، كما يترتب على افلاس الشركة افلاس جميع الشركاء المتضامنين ، لأنهم مسؤولون عن ديون الشركة بصفة شخصية ، فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك أن كلا منهم قد امتنع عن الوفاء أيضا ، ولذا يتعين شهر افلاسه مع الشركة . وعلى العكس ، لا يترتب على افلاس الشريك المتضامن وجوب شهر افلاس الشركة ذاتها ، اذ قد يمتنع الشريك عن الدفع وتقوم به الشركة أو يقوم به أحد الشركاء الآخرين .

أما الشريك الموصى والشريك المساهم ، فلا يعتبر تاجرا لمجرد انضمامه الى الشركة ، ولذا يجوز شهر افلاسه الا اذا كانت له تجارة خاصة ووقف عن دفع دين متعلق بها .

وفي شركات المحاصة ، لا يتعرض الافلاس الا للشريك الذي يقوم بالأعمال التجارية باسمه . أما الشركة ذاتها فلا يشهر افلاسها لانعدام شخصيتها ، كما لا يشهر افلاس باقى الشركاء .

واذا قامت الزوجة بمعاونة زوجها في التجارة دون أن يكون لها نصيب فيها ، فلا تتعرض للافلاس . أما اذا باشرت تجارة مستقلة أو شاركت زوجها في التجارة . اعتبرت تاجرة وأمكن شهر افلاسها .

ويشترط في التاجر الذي يشهر افلاسه أن تكون لديه الأهلية التجارية . فلا يجوز اذن شهر افلاس القصر ، أو المحجور عليه بسبب سفه أو عته .

واذا مارس القاصر البالغ من السن ثمانى عشرة سنة التجارة بغير الحصول على اذن : فلا يكتسب صفة التاجر ولا يجوز شهر افلاسه ما دام

ان سنه لم تبلغ الحادية والعشرين • اما اذا بلغ هذا السن فرشد واستمر في ممارسة التجارة فانه يصبح تاجرا ويجوز شهر افلاسه بسبب الديون التي تترتب في ذمته بعد بلوغ سن الرشد •

• واذا وصف شخص نفسه بأنه تاجر أو قيد نفسه في السجل التجاري، ولم تكن له صفة التاجر قانونا ، فلا تثبت له هذه الصفة ولا يجوز شهر افلاسه • وعلى العكس اذا أهمل التاجر القيد في السجل التجاري فلا يحول ذلك دون اعتباره تاجرا وشهر افلاسه ان وقف عن الدفع •

وكثيرا ما يثور النزاع حول صفة التاجر بمناسبة الافلاس • وعلى من يدعى هذه الصفة أن يثبتها • وعلى قاضي الموضوع أن يبين في حكم الافلاس الأسباب التي يستند اليها لاعتبار المدين تاجرا •

### **الافلاس بعد وفاة التاجر أو اعتزاله التجارة :**

تعرضت المادة ٢٠٩ من القانون التجاري لحالة وفاة التاجر بعد توقفه عن الدفع ، فقضت بأنه يجوز شهر افلاسه بعد وفاته وانما بشرطين : الشرط الأول أن يكون قد توقف عن الدفع وظل متوقفا عن الدفع حتى توفي • والشرط الثاني أن يكون طلب الافلاس خلال السنة التالية لوفاته ، ويكون طلب الافلاس من الدائنين أو من النيابة العامة • اما المحكمة فلا يجوز لها — ولو خلال هذه السنة — أن تشهر افلاس التاجر المتوفى من تلقاء نفسها •

ومدة السنة تعتبر مدة سقوط يترتب على فواتها سقوط الحق في طلب شهر الافلاس • ولذا لا تسري عليها أحكام الايقاف أو الانقطاع •

ورغم أنه لا توجد نصوص خاصة بحالة الافلاس للتاجر بعد اعتزاله التجارة فان الرأي مستقر على جواز شهر افلاسه في هذه الحالة اذا كان متوقفا عن الدفع قبل اعتزاله • وذلك قياسا على جواز شهر الافلاس بعد الوفاة •

ولكن لا يشترط في حالة الاعتزال أن يطلب الافلاس في خلال سنة لأن التحديد الزمني استثناء قاصر على حالة الوفاة وهو استثناء قائم على اعتبارات خاصة بذكرى المتوفى ، فلا تقاس عليه حالة اعتزال التجارة •

واذا طلب أحد الدائنين شهر افلاس مدينه التاجر أثناء حياته •

ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى ، فلا ضرورة لاعادة اعلان الورثة • غير أنه يجوز لهم التدخل فى الدعوى للدفاع عن ذكرى مورثهم •

واذا شهر افلاس التاجر أثناء حياته ، ثم تصالح مع دائنيه ، ثم توفي ، وطالب أحد الدائنين فسخ الصلح ، فلا حاجة الى اعلان صحيفة دعوى الفسخ الى الورثة ، وانما يكتفى بأعلانها فى موطن المتوفى •

وتتبع فى شأن الافلاس الذى يشهر بعد وفاة المدين الاجراءات العادية ، فيبشر السنديك ادارة التفليسة • ويجتمع الدائنون لتحقيق الديون ، وللنظر فى أمر الصالح أو بيع الأموال • ومن البديهي أنه لا محل لترتيب آثار الافلاس المتعلقة بشخص المفلس ، كحبسه أو وضعه تحت رقابة البوليس أو اسقاط بعض الحقوق المدنية والسياسية عنه ، نظر لزوال شخصيته بالوفاة •

ويلاحظ أن تاريخ الوفاة يعتبر بدءا للوقوف عن الدفع ، ان لم تستطع المحكمة ارجاعه الى أكثر من ذلك ( المادة ٢١٢ ) • ويترتب على هذا الوضع أن المدة الواقعة بين تاريخ الوفاة وتاريخ صدور حكم الافلاس تعتبر فى كل الفروض داخلة فى فترة الزينة ، فيجوز الطعن فى التصرفات التى يجريها الورثة على أعيان التركة فى خلالها بدعاوى البطلان الخاصة بفترة الزينة •

# الفصل الثاني

## الوقوف عن الدفع

### معنى الوقوف عن الدفع :

الوقوف عن الدفع هو عجز التاجر عن أداء ديونه الحالية . وبذلك يختلف عن الاعسار الذي يعرفه القانون المدني بأنه عدم كفاية أموال المدين الحالية والمستقبلية ، للوفاء بديونه المستحقة الأداء . والاختلاف واضح . فالتاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه بينما تكون ذمته موسرة ، كما اذا كانت أمواله عقارات يصعب بيعها بسرعة ، أو حقوق مستحقة بعد آجال طويلة . كذلك قد يقوم التاجر بأداء ديونه في مواعييدها رغم اعساره ، كما اذا اقترض أو باع أمواله للوفاء بديونه .

والفقه والقضاء مستقران على ان فكرة الوقوف عن الدفع لا تقتصر على مجرد الوقوف المادي عن الدفع ، وإنما يجب أن يكون هذا الوقوف دالا على عجز حقيقي مستمر ينبىء عن سوء حالة التاجر المالية . وبعبارة أخرى يجب أن يتضمن الوقوف عن الدفع المادي ، فقد التاجر لائتمانه بين التجار . فلا يعتد بالوقوف عن الدفع المادي اذا كان ناشئا عن حالة عارضة لا تلبث أن تزول . ومن ثم فانه يمكن القول بأن الوقوف عن الدفع الذي يمكن من أجله شهر افلاس التاجر يتضمن عنصرين لازمين : الأول - هو الوقوف عن الدفع . الثاني - هو أن يكون هذا الوقوف ناشئا عن فقد التاجر لائتمانه وعجزه الحقيقي عن الاستمرار في التجارة .

وعندئذ يتبين ان الفارق بين الافلاس والاعسار ليس فارقا في الجوهر، وإنما هو فارق في الظروف بين التاجر وغير التاجر ، اذ ان فكرة الوقوف عن الدفع تتميز عن فكرة الاعسار بأنها أكثر مراعاة لظروف التاجر ، على الأخص بالنسبة الى أمرين هامين : الأمر الأول - هو خطر الوقوف المادي عن الدفع بصفة خاصة بين التجار . اذ يعتمد الدائن التاجر على استيفاء ديونه ليقوم بدوره بتسديد ديونه في مواعييدها ، بحيث يؤدي وقوف أحد المدينين عن الدفع الى اضطراب قد يشمل علاقات متعددة بين تجار متعددين . أما الأمر الثاني فمتعلق بالاثبات . ذلك ان الوقوف عن الدفع واقعة ظاهرة يسهل اثباتها بتحرير بروتستو عدم الدفع ضد المدين أو من



عدم قيامه بتنفيذ حكم يازمه بالدفع ، كذلك يمكن اثبات عجز التاجر وفقد ائتمانه من وقائع كثيرة تحيط عادة بهذا العجز . أما اثبات الاعسار فانه يقتضى البحث فى جميع أصول ذمة المعسر وجميع ديونه المستحقة ومقارنته هذه بتلك . ودون ذلك صعوبات كثيرة واجراءات طويلة .

ومحكمة الموضوع هى التى تقدر حالة الوقوف عن الدفع ، فمتى تبينت وجودها وجب عليها شهر الافلاس ، والا كان حكمها خاطئا ويتعين نقضه .

على ان الوقوف عن الدفع لا يؤدى الى شهر الافلاس ، الا اذا تعلق بدين يتوافر فيه شرطان :

أ - أن يكون هذا الدين حالا ومحققا وخاليا من النزاع ، أيا كانت قيمته .

ب - أن يكون هذا الدين تجاريا ، سواء كان تجاريا بطبيعته أو بالتبعية . فالوقوف عن دفع دين مدنى لا تبرر شهر الافلاس . ولكن الدائن بدين مدنى يستطيع أن يطلب شهر افلاس المدين التاجر متى أثبت انه قد توقف عن دفع أحد ديونه التجارية . وللدائن أن يقيم الدليل بكافة الطرق ، وأخصها الاستناد الى البروتستات المحررة ضد المدين بسبب امتناعه عن أداء الديون النابتة على الأوراق التجارية . وبالمثل تستطيع المحكمة أن تستند الى الامتناع عن أداء الديون المدنية عند النظر فى أمر تحديد تاريخ الوقوف عن الدفع . واذا شهر الافلاس ، كان لكل أرباب الديون التقديم فى التفليسة والاشتراك فى اجراءاتها سواء أكانت ديونهم مدنية أم تجارية .

واذا كان الدين مختلطا ، أى مدنيا بالنسبة الى أحد طرفيه وتجاريا بالنسبة الى الطرف الآخر ، فالعبرة بصفته بالنظر الى المدين . فاذا كان تجاريا بالنظر اليه جاز شهر افلاسه بمقتضاه ، ومثال ذلك أجرة العقار الذى يوجد به المحل التجارى ، فهذا الدين مدنى بالنظر الى مالك العقار وتجارى بالتبعية بالنظر الى التاجر المستأجر ، فاذا وقف هذا الأخير عن دفعه ، جاز شهر افلاسه . وعلى العكس ، اذا كان الدين مدنيا بالنسبة الى التاجر المدين ، وتجاريا بالنسبة الى الدائن ، كثمن المأكولات أو المفروشات التى يشتريها التاجر لاستعماله الخاص ، فلا يبرر هذا الدين شهر الافلاس .

واذا تغيرت صفة الدين بتجديده مثلا ، فالعبرة بصفته وقت الامتناع عن دفعه . فاذا كان الدين تجاريا في هذا الوقت ، جاز شهر الافلاس بمقتضاه ولو نشأ مدنيا . وعلى العكس ، اذا نشأ الدين تجاريا ثم أصبح مدنيا وقت المطالبة به ووقوف المدين عن دفعه ، فلا يجوز الاستناد اليه لشهر الافلاس .

### أمثلة لبعض قرائن الوقوف عن الدفع :

ان الإمارات والوقائع التي تستخلص منها المحكمة وقوف المدين عن دفع ديونه لا حصر لها ، كما أن قوتها من حيث التدليل على عجز المدين عن الدفع تختلف باختلاف الظروف ، فقد يكون بيع المحل التجاري مثلا بالنسبة الى مدين اضطربت أحواله المالية دليلا على الوقوف عن الدفع ، ولكنه لا يكون كذلك بالنسبة الى مدين يظل على الرغم من البيع محتفظا بآثمانه وقدرته على الدفع . فلا سبيل والحال كذلك الى وضع قواعد عامة لحصر دلائل الوقوف عن الدفع أو لتحديد قوتها في الاثبات ، وانما الأمر يتوقف على الظروف وعلى حسن تقدير المحكمة لها . وعلى من يدعى الوقوف عن الدفع أن يثبته . وعلى المحكمة أن تكون اقتناعها من أوراق الدعوى وما يقدمه الخصوم من أدلة ، ولكن لا يجوز لها أن تحيل الدعوى الى التحقيق لسماع الشهود بشأن حالة المدين المالية ، ولا أن تأمر بتقديم الدفاتر للاطلاع عليها لان القانون ذكر حالات الاطلاع على سبيل الحصر ولم يذكر منها حالة طلب شهر الافلاس .

وسنورد فيما يلي بعض أمارات وقرائن تعين المحكمة على استخلاص حالة الوقوف عن الدفع :

١ - تحرير بروتستات ضد المدين : البروتستو هو الوسيلة الرسمية التي يلجأ اليها حامل الورقة التجارية لاثبات امتناع المدين عن الوفاء بقيمتها ، فهو بهذا الوصف وسيلة طيبة للدلالة على الوقوف عن الدفع . ومع ذلك يجب ألا يؤخذ تحريره كدليل قاطع على اضطراب أحوال المدين وعجزه عن الوفاء . فقد يمتنع المسحوب عليه في الكمبيالة أو الشيك مثلا عن قبول الورقة أو دفع قيمتها لأسباب مشروعة كعدم وجود مقابل الوفاء . وقد يمتنع محرر السند الأذننى أو أحد الملتزمين فيه عن أداء قيمته مستندا الى بطلان الالتزام أو سقوط الحق بالتقادم أو غير ذلك من الدفوع القانونية المشروعة . فيجب على المحكمة والحال كذلك أن تحقق أسباب تحرير البروتستو قبل أن تتخذ كدليل لاثبات الوقوف عن الدفع .

وبالمثل لا يجوز الاستناد الى تحرير البروتستات الا اذا كان ينبىء عن اضطراب خطير فى حالة المدين المالية ويزعزع ائتمانه . فاذا كان امتناع المدين عن أداء قيمة الأوراق التجارية المسحوبة عليه أو التي يضمنها راجعا الى ضائقة مؤقتة أو أزمة عارضة . فان تحرير البروتستات لا يكفى لاعتباره متوقفا عن الدفع .

ولا عبرة بعدد البروتستات التي تحرر ضد المدين ، فقد يكون عددها كبيرا ومع ذلك لا ينبىء تحريرها عن اضطراب خطير فى حالة المدين أو فقدانه الائتمان ، فلا يبرر شهر الافلاس . وعلى العكس قد يكفى تحرير بروتستات واحد للكشف عن خطورة مركز المدين ، لا سيما واذا صحبتها أمارات وقرائن أخرى ، كتحرير الشيك بدون رصيد ، أو توقيع حوز غير مجددة . والغالب أن تكون كثرة عدد البروتستات وتحريرها فى تواريخ متقاربة دليلا على سوء حالة المدين المالية .

٢ - اعتراف المدين بوقوفه عن الدفع : وقد يقع هذا الاعتراف من المدين بأيداعه ميزانيته وطلب شهر افلاسه . وقد يصدر منه بصور أخرى ، كما اذا أرسل منشورات الى دائنيه ينبئهم فيها بسوء حالته المالية وبعجزه عن الدفع ، ويطلب منهم أجلا للوفاء أو تخفيض الديون . ومن واجب المحكمة أن تدقق فى هذا الاعتراف ، فلا تبادر الى شهر الافلاس الا اذا اتضح لها أن المدين فى حالة وقوف عن الدفع حقا ، اذ قد يخطئ فى تقدير مركزه المالى فيعترف باضطرابه ويواظب على الرغم من ذلك على أداء ديونه فى مواعيد استحقاقها . وقد يلجأ المدين الى الغش فيتعمد الوقوف عن الدفع ويعترف به ليشهر افلاسه آملا فى الحصول على صاى ينال به بعض المزايا كتخفيض الديون . ويميل الرأى الى وجوب أخذ المدين فى هذا الفرض باعترافه وشهر افلاسه ، لا سيما وأن الوقوف عن الدفع وقع فعلا وان كان مصطنعا . ومن الواضح أن ظهور الغش يفسد تدابير المدين لأنه مانع من الصلح .

٣ - فشل مشروع تسوية ودية : اذا طالب المدين من دائنيه أجلا للوفاء أو تخفيض الديون أو الأمرين معا ، أو اذا أراد أن يترك لهم أمواله مقابل ابرائه من الديون ، فلا تقع مثل هذه التسوية الا اذا وافق عليها الدائنون بالأجماع ، اذ تعتبر موافقة كل منهم معلقة على شرط موافقة الآخرين ، فاذا لم يستطع المدين الحصول على هذا الأجماع ففشل مشروع التسوية . اعتبر سعيه فى الحصول عليها قرينة على عجزه عن الوفاء .

٤ - توقيع حجوز غير مجدية : اذا حجز بعض الدائنين على أموال المدين واتضح أن الأموال غير كافية لسداد ديونهم ، كان ذلك دليلا على عسر ذمة المدين ، فاذا طلب افلاسه ، أمكن الاستناد الى نتيجة هذا الحجز لتبرير شهر الافلاس .

٥ - غلق المحل والفرار : اذا أغلق المدين محله التجارى ثم اختفى ، اعتبر هذا الفعل من جانبه دليلا قويا على سوء حالته المالية . ومع ذلك اذا اختفى فى ظروف لا تقطع بسوء هذه الحالة ، كما اذا ترك عنوانه وأقام وكيلًا عنه لإدارة المحل أو لتصفيته وأداء حقوق الدائنين ، فلا يجوز اعتباره متوقفا عن الدفع .

٦ - بيع المحل التجارى : هذا التصرف من الأمور العادية فى المعاملات التجارية ، فقد يبيع التاجر محله لأنه يريد اعتزال التجارة أو تغيير نوعها أو الانتقال الى بلد آخر . فلا ينبىء البيع فى ذاته عن سوء حالة التاجر المالية . ومع ذلك اذا لابتست البيع ظروف أخرى ، كوقوعه فى وقت ضائقة أو أزمة اقتصادية عامة ، أو اذا أجراه التاجر دون أن يتخذ التدابير الكفيلة بصيانة حقوق دائنيه كدعوتهم للاشتراك فى وضع شروط البيع أو لتقديم ديونهم لأدائها من الثمن ، أمكن اعتبار البيع دليلا على سوء حالة المدين المالية وعزمه على الاضرار بحقوق دائنيه بحرمانهم من أهم عناصر الضمان العام المقرر لهم على أمواله .

هذه أمثلة لبعض الأمارات التى تستطيع المحكمة أن تستخلص منها حالة الوقوف عن الدفع . والأمر فى النهاية متروك لحسن تقديرها لظروف الدعوى .

### فكرة الوقوف عن الدفع وتحديد فترة الريبة :

كثيرا ما يحدث أن تضطرب أحوال التاجر اضطرابا شديدا كان يجب أن يؤدى به الى الوقوف عن الدفع وقوفا ماديا . ولكن هذا التاجر يلجأ الى طرق احتيالية غير مشروعة أو غير عادية يتوصل بها الى تأخير الوقوف المادى تأخيرا مصطنعا . فيوفى لدائنيه من أموال يقترضها من آخرين . ويصدر كمبيالات مجاملة تحقق له ائتمانا وهميا مؤقتا . ويتصرف فى أمواله بثمن بخس ، وتؤدى هذه التصرفات الى تأخير شهر الافلاس رغم انهيار حالة التاجر المالية وفقده للائتمان ، ولكنها كثيرا ما تجعل حالة التفليسة أسوأ وتقضى على كل أمل لهذا التاجر فى الحصول على الصلح والعودة الى تجارته .



ومن المستقر عليه في القضاء ان هذه الطرق الاحتياطية لا تكفي لشهر افلاس التاجر . اذ لا بد لشهر الافلاس ، الى جانب الحالة المالية المنهارة والائتمان المفقود ، أن يتوقف التاجر توقفا ماديا عن دفع أحد ديونه التجارية . والواقع أنه كلما يعرض على القضاء طلب شهر افلاس مثل هذا التاجر . اذ انه ما دام يوفى بالفعل لدائنيه في الميعاد ، فليس لأحدهم مصلحة في أن يطلب من القضاء شهر افلاسه .

الا أن فكرة الوقوف عن الدفع لا تثور فيما يتعاق بشهر افلاس التاجر فقط وانما تثور أيضا ، بعد أن يتقرر شهر افلاسه ، فيما يتعاق بتحديد فترة الرتبة . ذلك أن المشرع يرتاب في انتصرفت التي يبرمها التاجر بعد الوقوف عن الدفع وقبل صدور الحكم بشهر افلاسه . ففي هذه الفترة ، قد يعتمد المدين الى تهريب أمواله اضرارا بدائنيه ، وقد يعتمد الى تمييز بعض هؤلاء الدائنين اضرارا بالآخرين . لذلك يخضع المشرع هذه التصرفات الى بطلان وجوبى وبطلان جوازي سنعرض له بالتفصيل فيما بعد .

ولكى يحدد القضاء فترة للرتبة ، لابد أن يحدد تاريخ الوقوف عن الدفع الذي تبدأ منه هذه الفترة . والقضاء مستقر في هذا التحديد على ألا يقتصر على تاريخ الوقوف المادى عن دفع الدين التجارى . وانما يرجع به الى ما وراء ذلك ، منذ الوقت الذى بدأ فيه المدين المفلس فى التحايل على الدفع بطرق غير عادية . والقضاء فى ذلك يتوخى الحكمة التى استهدفها المشرع من الاعتداد بفترة الرتبة . اذ يجب أن تبدأ هذه الفترة - فى الواقع - من التاريخ الذى بدأ فيه المدين المفلس يحتال على اخفاء انهياره ووقوفه الحقيقى عن الدفع ، بطرق احتياطية مريبة وضارة بسائر الدائنين (١) .

---

(١) دكتور على البارودى - القانون التجارى ص ٦٧٥ .

# الفصل الثالث

## حكم الافلاس

تستلزم المادة ١٩٥ من القانون التجارى لخلق حالة الافلاس أن يصدر  
بشهره حكم قضائي . وتناول الحكم بشهر الافلاس يقتضى بحث عدة مسائل  
قانونية هي تحديد طبيعة هذا الحكم ثم نظرية الافلاس الفعلى ، ثم تحديد  
المحكمة المختصة باصداره ، ومن له حق طلبه ومشمولاته ، واجراءات شهره  
وتنفيذه ، ثم طرق الطعن فيه .

### الفرع الأول طبيعة حكم الافلاس

الأصل أنه ليست للأحكام الاحجية نسبية ، فلا تحدث آثارها الا  
بالنسبة الى من كان طرفا فى الخصومة ، كما أنها لا تتعاق الا بالشئ  
موضوع النزاع . ويشذ حكم الافلاس عن هذا الوضع فحججته مطابقة من  
حيث الأشخاص الذين يسرى عليهم ، والأموال التى يتناولها .

أما بالنسبة الى الأشخاص ، فمتى صدر الحكم بشهر الافلاس ، فان  
المدين لا يعتبر مفلسا بالنظر الى الدائن الذى طلب شهر الافلاس فحسب ،  
وانما يعتبر كذلك بالنظر الى كافة الناس ، وعلى الأخص بالنسبة الى سائر  
الدائنين ولو لم يكونوا طرفا فى دعوى الافلاس .

ولما كان الحكم الصادر فى طلب الافلاس يحدث هذا الأثر المطلق ،  
فقد وضع له المشرع أحكاما خاصة هدف بها الى حماية ذوى المصلحة فيه ،  
فأحاطه بوسائل للشهر والعلانية حتى يحمل نبأ اليهم ، كما أجاز لهم  
الطعن فيه بطريق المعارضة ولو لم يكونوا طرفا فى الدعوى . وقد رتب  
القضاء على هذا الوضع أنه اذا تنازل الدائن الذى رفع دعوى الافلاس عن  
الحكم الصادر بشهره ، فلا أثر لهذا التنازل على الحكم ، فيظل قائما ومؤثرا ،  
لأن المفروض أنه لا يصدر لمصلحة هذا الدائن فحسب ، وانما لمصلحة جميع  
الدائنين .

أما فيما يتعلق بالأموال ، فان الحكم يتناول ذمة التاجر بأجمعها ، اذ

يعتبر شهر الافلاس بمثابة حجز عام على أموال التاجر ، سواء أكانت متصلة بتجارته أو غير متصلة بها . كما أنه يشمل الأموال الحاضرة والمستقبلة ، اذ الهدف منه اجراء تصفية جماعية لأموال المفلس ينال فيها كل دائن نصيبا من دينه .

هذا ومن المقرر أن الأحكام لا تنشئ الحقوق المتنازع عليها ، وانما تكشف عنها وتعلن ثبوتها لأربابها . غير أن حكم شهر الافلاس يشذ عن هذا المبدأ أيضا ، لأنه لا يكشف مركزا موجودا من قبل ، وانما ينشئ هذا المركز ، فلا يعتبر المدين مفلسا الا اذا صدر حكم بشهر افلاسه .

ورغم أن حالة الافلاس لا تنشأ الا من يوم صدور الحكم ، الا أن بعض آثارها ينسحب الى الماضى أى الى الفترة الواقعة بين بدء الوقوف عن الدفع وتاريخ صدور الحكم . اذ ارتاب القانون فى التصرفات التى يجريها المفلس خلال هذه الفترة فيسر أمر الطعن فيها حماية للدائنين .

هذه الطبيعة الخاصة بالحكم بشهر الافلاس هى التى تحول دون امكان افلاس التاجر أكثر من مرة واحدة فى وقت واحد . وهو ما يعبر عنه بمبدأ « وحدة الافلاس » أو بأنه « لا افلاس على الافلاس » .

### نظرية الافلاس الفعلى :

ثار التساؤل عن ضرورة صدور الحكم فيما يتعلق بوجود حالة الافلاس . هل يعتبر المدين التاجر فى حالة افلاس بمجرد توقفه عن دفع ديونه التجارية دون انتظار لصدور الحكم أم ان الحكم هو الذى ينشئ حالة الافلاس ؟

تنص المادة ٢١٥ من القانون التجارى على أنه « يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها فى قضية معينة ، وللمحاكم التأديبية حال نظرها فى دعوى بجنحة أو جناية ، أن تنظر أيضا بطريق فرعى فى حالة الافلاس فى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت للوقوف عن دفع الديون » . وأغلب الفقهاء فى مصر يعتبرون ان هناك تناقضا ظاهرا بين المادتين ١٩٥ تجارى التى تستلزم صدور الحكم وبين المادة ٢١٥ تجارى التى تبيح النظر فى حالة الافلاس غير المشهر . ونحن نعتقد انه يمكن التنسيق بين المادتين تنسيقا ينسجم مع طبيعة الحكم بشهر الافلاس .

ذلك ان حكم الافلاس لازم ولا غناء عنه بالنسبة لأثره المنشئ ، ولخلق الأوضاع الجديدة والمراكز التي لم تكن موجودة من قبل ، والتي لا يمكن أن تترتب إلا بتدخل القضاء وتحت اشرافه . فصدور الحكم لازم ، كما تقول : المادة ١٩٥ تجارى ، لخلق المراكز الجديدة المترتبة على حالة الافلاس ، كنشوء جماعة الدائنين أو غل يد المدين اذ لا يمكن أن يتصور أن تترتب مثل هذه الآثار بمجرد توقف المدين عن الدفع . أما فيما يتعلق بالمراكز السابقة ، فانها موجودة قبل صدور الحكم ، ومترتبة على مجرد التوقف عن الدفع ، وهذا ما قصده المادة ٢١٥ عندما أعطت المحاكم المدنية والجنائية حق النظر بطريق فرعى فى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه ، فهذه المحاكم تستطيع أن تكشف عن بطلان تصرفات المدين فى فترة الريبة مثلا أو عن أنه مفلس بالتقصير أو بالتدليس ، ولكنها لا تستطيع أن تنشئ المراكز الجديدة ، فلا تستطيع مثلا أن تأمر بتعيين سُنديك أو بغل يد المدين (١) .

## الفرع الثانى المحكمة المختصة باصدار حكم الافلاس

### الاختصاص النوعى :

تختص المحكمة الابتدائية دون غيرها بالنظر فى طلب شهر الافلاس . فلا يجوز للدائن أن يرفع هذا الطلب الى القاضى الجزئى ولو كانت قيمة حقه تدخل فى نصاب القاضى الجزئى .

واذا وجدت فى المحكمة الابتدائية دائرة للنظر فى المسائل التجارية كما فى محكمتى القاهرة والجيزة ومحكمة الاسكندرية . فان دعوى الافلاس تقيد فى جدول أعمالها . غير أن هذا الوضع ادارى محض ، بحيث اذا قيدت الدعوى فى جدول أعمال دائرة مدنية فلا يجوز الدفع بعدم اختصاصها لأن الدوائر فروع من المحكمة . والمحكمة الابتدائية فى نظامنا انقضائى تختص بالنظر فى المسائل المدنية والتجارية على السواء .

### الاختصاص المحلى :

المحكمة المختصة محليا بشهر الافلاس هى المحكمة التى يقع فى

---

(١) الأستاذ الدكتور على البارودى - القانون التجارى ص ٢٧٨ وما بعدها .

ورسالة الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه عن الافلاس الفعلى فى القانون المصرى والقانون

الفرنسى .



دائرتها موطن المدين . لأن هذه المحكمة أقدر من غيرها على تقدير حالة المدين المالية والاشراف على اجراءات تصفية أمواله ووزن تصرفاته عند النظر في أمر ابطالها .

ويتعلق هذا الاختصاص بالنظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على تعديله .  
فإذا رفعت الدعوى أمام محكمة أخرى عن محكمة موطن المدين ، تعين عليها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء ذاتها في أى حال تكون عليها الدعوى .

والموطن هو المكان الذى يوجد فيه الشخص عادة ( المادة ٤٠ مدنى ) .  
ويعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة الى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ( المادة ٤١ مدنى ) .

والمقصود فيما نحن بصدده الموطن التجارى ، أى المكان الذى توجد فيه الإدارة الرئيسية للأعمال التجارية . وتتفرع عن هذا الاصل جملة مبادئ :

إذا كان التاجر يقيم فى مكان ويباشر التجارة فى مكان آخر ، كانت المحكمة المختصة بشهر الافلاس هى التى يقع فى دائرتها المكان الذى يباشر فيه التجارة ، أى موطنه التجارى .

وإذا باشرت الزوجة تجارة مستقلة عن تجارة زوجها ، فالمحكمة المختصة بشهر الافلاس هى الكائن فى دائرتها محل تجارتها ، وليست محكمة محل تجارة الزوج أو محل إقامته .

وإذا باشر القاصر البالغ من السن ثمانى عشرة سنة أو المحجور عليه التجارة بالشروط القانونية ، فالعبرة فى تحديد المحكمة المختصة بشهر افلاسه بالمكان الذى يباشر فيه التجارة التى إذن فيها ، فلا تكون محكمة وصية أو القيم عليه هى المختصة . وقد أشارت الى هذا الوضع بوجه عام المادة ٤٢ من القانون المدنى . فقالت « موطن القاصر والمحجور عليه والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً » ومع ذلك يكون للقاصر الذى يبلغ ثمانى عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص بالنسبة الى الأعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلاً لمباشرتها ، .

وإذا مارس التاجر أعماله التجارية متنقلاً فلم يكن له موطن تجارى معين ، فالرأى الغالب أن تكون المحكمة المختصة بشهر افلاسه هى التى وقع

فى دائرتها الوقوف عن الدفع ، وليست هى محكمة موطنه العادى ، أى محل اقامته • ومثال ذلك صاحب « السيرك » المتنقل ، فاذا كان محل اقامته العادى القاهرة ، ووقف عن الدفع فى طنطا مثلا ، كانت محكمة طنطا هى المختصة بشهر الافلاس ، اذ يوجد فى دائرتها الجزء الأكبر من ثروة المدين التجارية •

• واذا غير التاجر موطنه التجارى خلال نظر دعوى الافلاس ، فلا أثر لذلك فى اختصاص المحكمة مادام أنها كانت مختصة عند تقديم الطلب • أما اذا وقع تغيير الموطن فى الفترة بين الوقوف عن الدفع ورفع دعوى الافلاس ، كانت المحكمة المختصة هى التلى يقع فى دائرتها الموطن التجارى الجديد ، بمعنى أن العبرة بالموطن عند رفع الدعوى لا وقت الوقوف عن الدفع • ومع ذلك اذا كان تغيير الموطن غير حقيقى ، أو كان المقصود منه الغش وتعقيد أمر التفليسة باقصائها عن المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلى ، بقيت المحكمة التى كان يقع فى دائرتها الموطن القديم هى المختصة •

• واذا توفى التاجر أو اعتزل التجارة ، كانت المحكمة المختصة بشهر الافلاس هى التى كان يقع فى دائرتها آخر موطن تجارى له قبل الوفاة أو اعتزال التجارة ( المادة ٢١٠ ) • وتقاس على ذلك حالة ما اذا حجر على التاجر بسبب عته أو سفه أو جنون وهو فى حالة وقوف عن الدفع ، فيكونه تفليسه من اختصاص المحكمة التى كان يوجد بدائرتها آخر محل تجارى له وقت الحجر عليه •

• واذا كان للتاجر محل رئيسى واحد وجملة فروع أو وكالات أو مخازن ، كانت المحكمة المختصة بشهر الافلاس هى وحدها التى يقع فى دائرتها المحل الرئيسى •

• واذا كانت للتاجر جملة محال رئيسية وكلها تتعلق باستغلال واحد ، كما اذا كانت له جملة مصانع تنتج ذات السلعة ، وجب شهر الافلاس فى المحكمة التى يقع فى دائرتها مركز نشاطه القانونى ، أى المكان الذى توجد فيه مكاتبه والادارة الرئيسية لمؤسساته والذى يعقد فيه الصفقات ويتلقى فيه طلبات العملاء • فلا تختص اذن المحاكم التى يقع فى دائرتها نشاطه المادى أى صنع السلع أو مجرد بيعها •

وإذا كانت للتاجر جملة محال تجارية لا ارتباط بينها وإنما يتعلق كل منها بتجارة قائمة بذاتها ومن نوع مختلف ، جاز شهر افلاسه في كل محكمة يقع في دائرتها المركز الرئيسي لكل تجارة منها . وإذا شهرت إحدى هذه المحاكم الافلاس ، امتنع على المحاكم الأخرى شهر افلاس جديد طالما أن التفليسة الأولى لم تنته ، لأن الافلاس الأول ينصب على الذمة بأكملها . ولا يجوز أن يشهر افلاس الشخص أكثر من مرة واحدة في ذات الوقت (٢) .

### الاختصاص في المنازعات المتفرعة عن الافلاس :

متى تعينت المحكمة المختصة بشهر الافلاس ، أصبحت مختصة أيضا بالنظر في المنازعات الناشئة عنه أو المتعلقة به ولو كانت - وفقا لقواعد العامة - من اختصاص محكمة أخرى .

وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة متى كانت متعلقة بإدارتها ، أو كان الفصل فيها يتوقف على تطبيق القواعد الخاصة الواردة في باب الافلاس . وسواء في ذلك أكانت الدعوى متعلقة بمنقول أم بعقار ، أو كانت بطبيعتها مدنية أم تجارية .

فاذا طعن السنديك في رهن عقارى أجراه المفلس خلال فترة الريية على أساس انه نشأ منفصلا عن الدين ، كانت الدعوى من اختصاص محكمة الافلاس ولو لم تكن هي المحكمة التى يقع فى دائرتها العقار المرهون . لأن الفصل فيها يتوقف على تطبيق المادة ٢٢٧ من القانون التجارى أما اذا طعن السنديك في صحة الرهن على أساس أنه لا تتوافر فيه الشروط القانونية ، كما اذا لم يتم بعقد رسمى ، وجب رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة ، لأن هذا النزاع لم ينشأ عن الافلاس ، وكان من المتصور وقوعه ولو لم يشهر الافلاس ، كما أن الفصل فيه لا يتوقف على تطبيق قواعده وإنما على تطبيق قواعد القانون المدنى الواردة في باب الرهن الرسمى .

وتظل محكمة الافلاس المختصة بالنظر في الدعاوى المذكورة حتى تنتهى التفليسة ، فيعود بعدها الاختصاص الى نطاق القواعد العامة .

---

(٣) نقض ٤ مايو ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ٩١٩ . . . لم يجعل المشرع لدائن واحد حق طلب الافلاس للمدين ، بل خول ذلك أيضا للمدين ذاته ، وللمحكمة من نفسها . . . .

واختصاص محكمة الافلاس بالدعاوى الناشئة عن التفليسة مما يتعلق بالنظام العام ، فاذا رفعت هذه الدعاوى الى محكمة غيرها ، جاز الدفع أمامها بعدم الاختصاص فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل ويجب أن تقضى المحكمة بعدم اختصاصها من تلقاء ذاتها . ولا يجوز للخصوم الاتفاق على اختصاص محكمة غير محكمة الافلاس .

### الفرع الثالث من له حق التفليس

تنص المادة ١٩٦ من القانون التجارى على ما يأتى :

« الحكم باشهار الافلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدائنيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها » (١) .

#### أولا - شهر الافلاس بناء على طلب المدين

خول المشرع للمدين أن يبادر الى اعلان توقفه عن الدفع وعجزه عن الوفاء بديونه . ذلك أنه أكثر الناس المأما بحالته المالية . وفى ذلك حفاظا على مصلحة دائنيه ، ومصلحة المدين ذاته ، حتى لا يتفاقم اضطراب أحواله المالية اذا حاول اطالة حياته التجارية بطرق مصطنعة ، فتتعرض حقوق دائنيه الى خطر الضياع .

ويقع طلب شهر الافلاس من جانب المدين بتقرير يقدمه الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله فى دائرة اختصاصها ويذكر فيه أنه وقف عن دفع ديونه ( المادة ١٩٧ ) . فاذا قدم التقرير الى محكمة غير المحكمة المذكورة ، وجب أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء ذاتها ، لأن الأمر مما يتعلق بالنظام العام .

ويجب أن يقدم التقرير فى ظرف خمسة عشر يوما من الوقوف عن الدفع .

ولا يكفى أن يذكر المدين فى التقرير انه وقف عن دفع ديونه ، وانما يجب أن يصحبه بميزانيته التى يبين منها حساب الأصول والخصوم والأرباح والخسائر لبيان أسباب الوقوف عن الدفع وانهايا مركز المدين .

---

(١) نقض ٤ مايو ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ ص ٩١٩ ، « ..... لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب الافلاس للمدين . بل خول ذلك أيضا للمدين ذاته ، وللمحكمة من نفسها ..... » .

ومتى قدم المدين التقرير مصحوبا بالميزانية ، فعلى المحكمة أن تتحقق من صفته كتاجر • ثم تتحقق من الوقوف عن الدفع • فإن رأت أن أى منهما غير متوافر فى حقه قضت برفض شهر افلاسه •  
وقد استقر القضاء المصرى على جواز شهر الافلاس ولو لم يكن للمدين الا دائن واحد •

### ثانيا - شهر الافلاس بناء على طلب الدائنين

لكل دائن حق طلب شهر الافلاس لمدينه متى كان دينه حقيقيا وصحيحا ولا يشترط لشهر الافلاس أن يطلبه جميع الدائنين اذ يكفى أن يطلبه دائن واحد ولو كانت قيمة دينه ضئيلة •

ولا عبء بصفة الدين ، فقد يكون عاديا أو ممتازا أو مضمونا برهن أو اختصاص ، لأن الدائن الممتاز أو المرتهن أو صاحب حق الاختصاص دائن عادى قبل أن يكون صاحب تأمين خاص ، وقد لا تكفى الأعيان المرهونة أو التى يقع عليها حق الامتياز أو حق الاختصاص للوفاء بدينه كله ، فتكون له مصلحة فى شهر الافلاس ليشترك مع الدائنين العاديين بالباقي له •

وبالمثل يجوز للدائن بدين مدنى أن يطلب شهر الافلاس ، بشرط أن يثبت أن المدين قد وقف عن دفع ديونه التجارية • وله أن يقيم هذا الدليل بكافة طرق الاثبات ، وأخصها الاستناد الى البروتستات المحررة ضد المدين بسبب امتناعه عن أداء الديون الثابتة على الأوراق التجارية •

ولما كان الافلاس يعتبر بالنسبة الى الدائنين اجراء تحفظيا ، فقد ثبت الرأى على اجازة شهره بناء على طلب دائن بدين مؤجل أو معلق على شرط موقوف • وانما يشترط فى حالة ما اذا كان طالب الافلاس دائنا بدين مؤجل أن يقيم الدليل على أن المدين متوقف عن دفع ديونه الحالة •

ويطلب الدائن الافلاس بأحد طريقين :

**الأول :** رفع دعوى أمام المحكمة المختصة واعلان صحيفتها للمدين • ولم يشر القانون التجارى الى هذا الطريق لأنه الطريق العادى الذى تقضى به القواعد العامة •

**والثانى :** تقديم عريضة الى المحكمة المختصة • وتسلم العريضة الى قلم كتاب المحكمة ويقيد ملخصها فورا ( المادة ٢٠١ ) • ويجب أن تشتمل



العريضة على اثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه ( المادة ٢٠٢ ) ويعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة أقرب جلسة للحكم فيها ، ويطلب حضور المدين فى الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته ( المادة ٢٠٣ ) وعلى ذلك ، لا يجوز لرئيس المحكمة فى تشريعنا أن يفصل فى العريضة بنفسه ، وإنما يجب أن يعرض الأمر على المحكمة لتصدر حكماً بشهر الافلاس أو رفض الطلب . كما يجب أن يعلن المدين بالحضور ، فاذا فصّلت المحكمة فى الطلب بدون سبق اعلان المدين ، كانت اجراءات الحكم باطلة . ويجوز لرئيس المحكمة فى الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الأختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية ( المادة ٢٦٤ ) .

ويجوز لكل دائن على انفراد أن يرفع الدعوى أو يقدم العريضة بطلب الافلاس . كما يجوز أن يشترك جملة دائنين فى الدعوى أو فى العريضة وإذا قدمت الى المحكمة المختصة جملة طلبات لشهر افلاس ذات المدين ، وجب أن تضمها الى بعضها وتصدر فيها حكماً واحداً ، اذ لا يجوز شهر افلاس التاجر أكثر من مرة فى ذات الوقت .

ولم يشترط القانون ميعاداً لتقديم طلب الافلاس ، فيجوز اذن تقديمه طالما أن حالة الوقوف عن الدفع قائمة ، ولا يستثنى من ذلك الا الفرض الذى يطلب فيه الافلاس بعد وفاة المدين ، اذ يجب عندئذ تقديم الطلب فى خلال السنة التالية للوفاة .

وإذا قدم الدائن طلباً بشهر افلاس المدين سواء بطريق الدعوى أو بطريق العريضة ، فمن حقه أن يسحبه ، كما اذا رأى أنه أخطأ فى صفة المدين ، أو فى تقدير حالته المالية ، أو اذا دفع له المدين الدين ، أو اتفق معه على تأجيل الوفاء ، أو لأى سبب آخر . ويجوز للدائن أن يعيد طلب الافلاس فى كل وقت ما دامت حالة الوقوف عن الدفع قائمة ، فلا يشترط اذن فى تشريعنا فوات فترة معينة بين الطلبين ، وبالمثل يجوز للدائن أن يعدل طلباته ، فيقتصر على مجرد طلب الحكم على المدين بأداء الدين ويعدل عن طلب شهر الافلاس .

ومتى رفع الأمر الى المحكمة ، فلها أن ترفض شهر الافلاس متى قدرت أن المدين غير تاجر أو أنه ليس فى حالة وقوف عن الدفع . أما اذا توافر هذان الشرطان ، فمن واجب المحكمة أن تشهر الافلاس ، وليس لها فى هذا

الصدد أية صلطة للتقدير ، فلا يجوز أن ترفض شهر الافلاس على أساس أن المدين حسن النية ، أو أن ظروفه تبرر الرأفة به ، أو أن ذمته موسرة على الرغم من وقوفه عن الدفع ، أو أن الدائن تعسف بالمدين فاختر وقتا غير مناسب لطلب شهر الافلاس ، أو غير ذلك من الأعذار . فإذا رفضت المحكمة شهر الافلاس كان حكمها خاطئا واجب النقض .

### ثالثا - شهر-الإفلاس بناء على طلب النيابة العمومية

وفقا للمادة ١٩٦ تجارى يجوز للنيابة العامة أن تطلب من المحكمة شهر افلاس المدين .

وترسل النيابة الطلب الى المحكمة المختصة ، فيعين رئيس المحكمة يوما للجلسة ، ويعلن المدين بهذا اليوم للحضور وابداء دفاعه . ويكون اعلان المدين بخطاب من كاتب المحكمة ( المادة ٢٠٥ ) ويجوز اعلان المدين قبل الجلسة بميعاد أربع وعشرين ساعة ، وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان بميعاد أقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة (المادة ٢٠٧) .

ويجوز للمحكمة سماع أقوال المدين قبل الجلسة فى غرفة المشورة . كما يجوز للنيابة ذلك قبل شهر الافلاس . ويثبت هذا الحق للمحكمة وللنيابة ولو لم يطلب منها المدين ذلك . أما اذا طاب المدين سماع أقواله قبل الجلسة ، وجب تلبية طلبه ( المادة ٢٠٦ ) . وسماع أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة اجراء ملحوظ فيه مصلحته ، فقد تكون لديه أسباب قوية لتعطيل دعوى الافلاس ، كما اذا شرع فى اجراء تسوية ودية مع دائنيه ، أو استطاع تدبير أمر الوفاء بديونهم ، فلا يكون هناك محل لعرض أمر افلاسه فى جلسة علنية ثم الحكم برفض الافلاس ، اذ يترتب على ذلك على كل حال الاساءة الى سمعته التجارية .

واذا هرب المدين أو أخفى أمواله أو كان قد أخذ فى اختلاسها يجوز للنيابة العامة طلب شهر افلاسه دون اعلانه أو تحديد جلسة لنظر طلبها ، اذ للمحكمة أن تحكم بشهر الافلاس بمجرد تقديم النيابة طلب شهر افلاسه ( المادة ٢٠٨ ) . ومن حق رئيس المحكمة أن يأمر بوضع الاختتام على أموال المدين أو اتخاذ أى اجراء تحفظى آخر ( المادة ٢٠٤ ) .

### رابعا - شهر الافلاس من تلقاء نفس المحكمة

الأصل انه لا يجوز للمحاكم أن تقضى فيما لم يطلب منها القضاء فيه .

غير ان المشرع التجارى يخرج عن هذا الأصل : فأجاز فى المادتين ١٩٦ ، ٢٠٨ تجارى للمحكمة المختصة أن تشهر الإفلاس ولو لم يقدم إليها طلب بشهره. من المدين أو الدائنين أو النيابة العامة . ويبرر هذا الاستثناء بأن أحكام الإفلاس من النظام العام ، فيجب أن يكون للمحكمة تطبيقها من تلقاء نفسها . فإذا قدرت أن شروط الإفلاس متوافرة فى شخص ، فمن وإجبتها أن تأمر بتفليسها ولو لم يطلب منها ذلك .

وتقضى المحكمة بشهر الإفلاس من تلقاء ذاتها فى فروض كثيرة ، تسبق عليها بعض الأمثلة : إذا رفع اليها دائن طلبا بشهر الإفلاس وقضت برفض الطلب بسبب عيب فى الاجراءات ولكن اتضح لها أثناء فحص الدعوى أن المدين تاجر ومتوقف عن الدفع . أو اذا رفعت دعوى على التاجر وظهر للمحكمة أنه فر بسبب وقوفه عن الدفع . أو اذا علمت المحكمة من أى مصدر أن التاجر قد وقف عن الدفع ولم تتاق طلبا من دائنيه بشهر الإفلاس . أو اذا علمت أن للتاجر دائنين غائبين وأنه فى سبيله الى مساومة الدائنين الحاضرين لمنعهم من طلب الإفلاس . أو اذا علمت أن التاجر قد أخفى أمواله أو شرع فى اختلاسها .

• ويجب أن تستعمل المحكمة حقها فى شهر الإفلاس من تلقاء ذاتها يحذر شديد ، فلا تلجأ اليه الا اذا رأت أن حقوق الدائنين - وعلى الأخص الغائبين منهم - معرضة للخطر . أما فى غير هذا الفرض ، فمن الخير أن تمتنع المحكمة عن التدخل ما دام أن أصحاب الشأن لا يطلبون منها شهر الإفلاس .

#### الفرع الرابع مضمون حكم الإفلاس وشهره وتنفيذه

##### مضمون حكم الإفلاس :

يشتمل الحكم الصادر بشهر الإفلاس على البيانات الآتية :

- ١ - اثبات حالة الوقوف عن الدفع مع بيان الأسباب التى تستند اليها المحكمة فى استخلاص هذه الحالة .
- ٢ - الأمر بشهر الإفلاس .
- ٣ - تعيين أحد قضاة المحكمة ليكون مأمورا للتفليسة (المادة ٢٣٤) .
- ٤ - تعيين وكيل أو وكلاء للدائنين وتكون مهمتهم مؤقتة الى أن يجتمع الدائنون لانتخاب الوكلاء الدائمين ( المادة ٢٤٥ ) .
- ٥ - الأمر بوضع الاختام على أموال المدين ( المادة ٢٣٩ ) .

- ٦ - الأمر عند الاقتضاء بحبس المفلس أو المحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة ( المادة ٢٣٩ ) .
- ٧ - تعيين جريدتين لنشر الحكم ( المادة ٢١٣ ) .
- ٨ - تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ، الا اذا لم تستطع المحكمة ذلك عند شهر الافلاس ، فتعين التاريخ المذكور في حكم لاحق ( المادتان ٢١٢ و ٢١٤ ) .

### شهر حكم الافلاس :

لما كان حكم الافلاس من الأحكام المنشئة التي تحدث آثارها في مواجهة الناس كافة ، فمن اللازم أن يحاط بوسائل للشهر والعلانية تحمل نبأه الى كل من يهجه أمره ؛ وعلى الأخص الى الدائنين الذين يوجب عليهم القانون التقديم بديونهم والاشتراك في اجراءات التقليسة .

ولهذا نصت المادة ٢١٣ من القانون التجاري على وجوب نشر ملخص الحكم في جريدتين تعينان لذلك في ذات الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية . كما قضت بوجوب لصق الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة التي أصدرت الحكم وفي كل محكمة يكون في دائرتها للمدين المفلس محل تجارة . وأضافت المادة ٣ من قانون السجل التجاري وجوب التأشير بالحكم في السجل . ويلاحظ أن النشر في الصحف واللصق في لوحة الاعلانات اجراءان لازمان لا يغني أحدهما عن الآخر .

ولم يحدد القانون ميعادا لاتمام النشر واللصق . غير أنه من الحسير القيام بهما بعد صدور الحكم مباشرة تلافيا للنتائج التي تترتب على اهمالهما . أما التأشير بالحكم في السجل التجاري ، فيجب إجراؤه في خلال الشهر التالي لصدور الحكم .

والمكلف بالقيام باجراءات الشهر هو السبنديك المؤقت المعين في حكم الافلاس ( المادة ٢١٣ ) .

ولا يترتب على اهمال اتمام اجراءات الشهر والعلانية بطلان حكم الافلاس أو عدم جواز الاحتجاج به على الغير ، وإنما يحدث الحكم جميع آثاره بمجرد صدوره ، فتغل يد المدين عن التصرف ، ويمتنع على الدائنين اتخاذ اجراءات انفرادية ، ويقف سريان الفوائد ، وغير ذلك من الآثار التي سيأتي تفصيلها . ومع ذلك يترتب على الاهمال المذكور أضرار :



**الأول :** مسئولية السنديك عن تعويض الأضرار التي تقع على الأشخاص الحسنى النية الذين يتعاقدون مع المدين وهم لا يعلمون بشهر افلاسه . وتنشأ هذه المسئولية سواء أكان الاجراء الذى أهمل هو النشر فى الصحف أو اللصق فى لوحة الاعلانات أو التأشير بالحكم فى السجل التجارى .

**الثانى :** استحالة سريان ميعاد الطعن فى الحكم بالمعارضة ، اذ لا يبدأ هذا الميعاد الا من تاريخ القيام باجراءات الشهر والعلانية ( المادة ٣٩٠ تجارى ) . ولا يترتب هذا الأثر الا على اهمال الاجراءات القانونية ، أى النشر فى الصحف واللصق فى لوحة الاعلانات . أما اهمال التأشير بالحكم فى السجل التجارى فلا ينشأ عنه الا توقيع عقوبة المخالفة على السنديك .

ويثبت القيام بنشر الحكم فى الصحف بتقديم نسخة منها . ويثبت التأشير بالحكم فى السجل التجارى بالحصول على مستخرج من ادارة السجل . أما اللصق فى لوحة الاعلانات ، فقد ذهب بعض الفقهاء الى وجوب اثباته بمحضر رسمى يحرره كاتب المحكمة أو المحضر الذى أجراه ، لأن اللصق يعتبر بمثابة اعلان الحكم قضائيا . وأجازت المحاكم المختلطة اثباته بكافة الطرق .

وتدفع مصاريف الشهر والاعلان من أموال التفليسة .

ويلاحظ أن اجراءات الشهر تكون غير لازمة اذا صدر الحكم برفض شهر الافلاس ، اذ ليست لهذا الحكم حية مطلقة ، وانما يقتصر أثره على نظريه فحسب ، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى الذى خسر الدعوى بنشر الحكم فى الصحف على نفقته اذا استصوبت ذلك .

### **التنفيذ المؤقت :**

الحكم الصادر بشهر الافلاس واجب التنفيذ تنفيذا مؤقتا وبغير كفالة ( المادة ٢١١ تجارى ) فيجوز اذن الشروع فى تنفيذه ولو كان قابلا للطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف . ومع ذلك يجب أن يقتصر التنفيذ المؤقت على اتخاذ الاجراءات التحفظية المقصود منها صيانة أموال المدين وحماية حقوق الدائنين ، كشهر الحكم ووضع الأختام وعمل الجرد وغل يد المدين عن التصرف والادارة ومنع الدائنين من اتخاذ اجراءات انفرادية . أما الاجراءات التى لا تستلزم السرعة فلا محل لتنفيذها قبل أن يصير الحكم نهائيا ، كتحقيق الديون أو المداولة فى أمر الصلح أو بيع أموال المفلس التى لا يخشى عايتها من التلف .



## الفرع الخامس

### الطعن في حكم شهر الافلاس

حكم شهر الافلاس كغيره من الأحكام قابل للطعن بالطرق العادية وغير العادية المذكورة في قانون المرافعات . وكان من المستطاع أن يحيل المشرع التجارى أمر هذا الطعن برمته الى القواعد العامة ، غير أنه لاحظ ما لحكم شهر الافلاس من خصائص تميزه عن غيره من الأحكام ، فهو لا يحدث أثره بالنسبة الى طرفي الخصومة فحسب ، وانما بالنسبة للناس كافة ، فكان من اللازم والحال كذلك أن يجيز المشرع لكل ذى مصلحة في الحكم حق الطعن فيه مادام أن حقوقه تتأثر به . وأراد المشرع التجارى من ناحية أخرى المبادرة الى البت في مصير هذا الحكم حتى لا يبقى أمر الافلاس معلقا زمنا طويلا ، فحدد للطعن فيه مددا أقصر من المدد العادية . حقيقة أن قابلية حكم شهر الافلاس للطعن فيه لا تحول دون تنفيذه لأنه واجب النفاذ فورا كما رأينا ، غير أن احتمال الغاء الحكم عند الطعن فيه يحدث قلقا من الحير الاسراع الى ازالته .

وقد تناول المشرع التجارى أحكام الطعن في حكم الافلاس في المواد من ٣٩٠ الى ٣٩٤ ، وتدور هذه الأحكام حول أمرين أساسيين : أولهما : تعيين الأشخاص الذين لهم حق الطعن في الحكم . وثانيهما : مدد الطعن وبدء سريانها . ثم ذكر المشرع في المادة ٣٩٥ عددا من الأحكام المتعلقة بالافلاس وقضى بعدم جواز الطعن فيها .

ولم يتكلم المشرع الا في طرق الطعن العادية ، أى المعارضة والاستئناف . أما النقض والتماس إعادة النظر فلم يذكرهما فيطبق في شأنهما القواعد العامة .

ونعرض فيما يلى لكل من طريقي الطعن بالمعارضة والاستئناف بشيء من التفصيل .

#### أولا - المعارضة :

تنص المادة ٣٩٠ على ما يأتى : « الحكم باشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشهار الافلاس تجوز المعارضة فيهما من المفلس فى ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره فى ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت

تحية الاجراءات المتعاقبة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ » .

فقد أجازت المادة ٣٩٠ آئفة الذكر المعارضة في حكم الافلاس لكل ذي مصلحة ولو لم يدخل أو يتدخل في الخصومة .

والسبب الذي جعل المشرع يجيز المعارضة في حكم شهر الافلاس لكل ذي مصلحة ولو لم يكن طرفا في الخصومة ، هو أن الحكم يحوز حجية مطابقة ، فلا يقتصر أثره على طرفيه وإنما يتجاوزهما الى الكافة ، فمن الواجب والحال كذلك فتح طريق الطعن فيه لكل من يهمه أمره .

ومن الواضح أن الطعن في الحكم - اذا صدر غيابيا - من جانب المدين يعتبر معارضة بالمعنى الذي يقصده قانون المرافعات ، لأن الطعن عندئذ يصدر من الخصم الذي كان طرفا في الدعوى وجاء الحكم في مصلحته . أما الطعن في الحكم في جانب ذوى المصلحة الذين لم يكونوا طرفا في الدعوى ، فانه لا يعتبر معارضة ، وإنما هو اعتراض من أشخاص خارجين عن الخصومة ، وهو اعتراض أجازته المادة ٣٩٠ من القانون التجارى ، وجعلت منه طريقا عاديا للطعن في حكم شهر الافلاس وأخضعته لأحكام خاصة ، ولم تقصره على حالات الغش والتضامن والالتزامات غير القابلة للتجزئة كما فعل قانون المرافعات .

وعلى الرغم من أن طبيعة الطعن في الحكم الغيابي الصادر بشهر الافلاس تختلف باختلاف ما اذا كان الطعن صادرا من المدين أو من ذي المصلحة ، فقد أطلقت عليه المادة ٣٩٠ من القانون التجارى اسم «المعارضة» فيجب إذن أن يفهم هذا اللفظ على أنه معارضة بالمعنى الدقيق متى كان الطعن صادرا من المدين ، وعلى أنه اعتراض متى كان صادرا من ذي مصلحة .

### المعارضة من جانب المدين :

تجوز المعارضة من جانب المدين اذا صدر الحكم في غيبته . ويعتبر الحكم غيابيا بالنسبة اليه اذا صدر من تلقاء ذات المحكمة أو بناء على طلب النيابة العمومية بغير اعلانه ، ويكون ذلك في حالة فراره أو اخفاء أمواله أو شروعه في اختلاسها . وبالمثل يعتبر الحكم غيابيا بالنسبة الى المدين اذا طلبت النيابة العمومية أو طلب أحد الدائنين الافلاس وأعلن المدين قانونا ولم يحضر في الجلسة الأولى . غير أنه يجوز في هذا الفرض للمدعى أن

يطلب تأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن اليها المدين مع اعذاره بأن الحكم الذى يصدر يعتبر حضوريا ، فاذا تم هذا الاعلان والاعذار ، اعتبر الحكم حضوريا سواء حضر المدين أم لم يحضر . ويلاحظ أن حضور المدين فى أية جلسة يجعل الحكم حضوريا بالنسبة اليه ولو تخلف عن الحضور بعد ذلك .

واذا صدر حكم الافلاس بناء على طلب المدين ذاته ، فلا يعتبر غيايبا بالنسبة اليه ولو لم يحضر الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ، لأنه هو الذى حرك الاجراءات والمفروض علمه بخطواتها . فلا سبيل للمدين اذن للطعن فى الحكم الا بطريق الاستئناف متى اتضح له أنه ليس تاجرا حقا أو أنه أخطأ فى تقدير حالته المالية فاعتقد أنه متوقف عن الدفع والواقع أنه ليس كذلك .

واختلف فيما اذا كان رضا المدين بالحكم الغيابى يحول بينه وبين الطعن فيه بالمعارضة . وقد استقر القضاء الفرنسى على أن رضا المدين بالحكم يجعل المعارضة فيه من جانبه غير مقبولة . وينتقد الفقهاء هذا الحل ويرون أن الحكم الصادر بشهر الافلاس مما يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز التنازل عن حق المعارضة . ثم أنه يوجد قيودا على حرية المدين فى التصرف فى أمواله تشبه ما يوجد حكم الحجر على ناقص الأهلية ، ومن المقرر أن هذا الحكم الاخير لا يجوز التنازل عن حق الطعن فيه . وعندنا أنه لا محل للخروج عن القواعد العامة فى هذا الصدد ، وعلى ذلك يترتب على قبول المدين للحكم الغيابى الصادر بشهر افلاسه حرمانه من المعارضة فيه . وقد يقع القبول من جانب المدين صريحا أو ضمنيا ، وإنما يجب فى الحالة الأخيرة أن يستخلص من أعمال يمكن معها الجزم بأن المدين قد قبل الحكم . ولما كان حكم شهر الافلاس واجب النفاذ فورا ، فلا يستخلص رضا المدين به من مجرد تنفيذه لبعض ما يفرضه عليه من أحكام ، كمعاونة السنديك فى تحرير الميزانية أو التوقيع عليها أو تقديم دفاتره وأوراقه اليه . وبالمثل لا يستخلص رضا المدين من مجرد مطالبته بنفقة متى اتضح أنه طلبها تحت الحاجة الشديدة للصرف على شئون بيته .

#### المعارضة من جانب ذى المصلحة :

يجوز لكل ذى مصلحة ، ولو لم يكن طرفا فى دعوى الافلاس ، أن يعارض فى الحكم الصادر بشهره . سواء أصدر الحكم بناء على طلب المدين أو أحد الدائنين أو النيابة العامة أو من تلقاء ذات المحكمة . ويجيز المشرع ذلك الوضع استثناءا من القواعد العامة ، بسبب ما لحكم شهر الافلاس من حجية مطلقة .

ويعتبر من ذوى المصلحة كل شخص لم يكن طرفا فى دعوى الافلاس . ومع ذلك يؤثر الحكم الصادر بشهره فى حقوقه . وعلى هذا الأساس تجوز المعارضة لمن يأتى :

كل من أجرى له المفلس تصرفا ، كالموهوب له ، والمشتري ، والدائن الذى قبض دينه ، وكل من تعاقد مع المفلس ، لان التصرف أو العقد يتعرض للبطلان متى شهر الافلاس وشملته فترة الرية .

وبائع المنقولات الذى يريد أن يلغى حكم شهر الافلاس ليتمكن من التمسك بامتيازته أو بحقه فى الفسخ .

وزوجة المفلس التى تسعى الى الغاء حكم شهر الافلاس لتتخلص من القيود التى يطرحها القانون التجارى حول حقها فى استرداد أموالها من تفليسه زوجها .

وشركة الأشخاص اذا شهر افلاس أحد الشركاء فيها ، لأن هذا الافلاس يؤدي الى حل الشركة .

والشريك المتضامن اذا شهر افلاس الشركة ، لأن هذا الافلاس يؤدي حتما الى افلاس الشريك المذكور .

ومن قضاء المحاكم المختلطة أنه اذا شهر افلاس المدين وعينت المحكمة السنديك ثم صدر حكم بشهر الافلاس من محكمة أخرى ، جاز للسنديك المعين بمقتضى الحكم الأول الطعن فى الحكم الثانى بالمعارضة بوصفه ممثلا للدائنين وهم ذوو مصلحة فى الغاء الحكم الثانى .

ويسقط الطعن فى المعارضة عن ذى المصلحة اذا قبل الحكم صراحة أو ضمنا . أما رضاء المدين بالحكم وتنازله عن حق الطعن فيه على المعارضة فلا يؤثر فى حق ذى المصلحة فى الاعتراض عليه .

### ميعاد المعارضة :

يختلف ميعاد المعارضة باختلاف ما اذا كانت مرفوعة من المدين أو من ذى المصلحة .

فاذا كانت المعارضة مرفوعة من المدين ، فميعادها ثمانية أيام . واذا كانت مرفوعة من ذى المصلحة ، فالميعاد ثلاثون يوما . وقيل فى تقرير اختلاف



الميعاد في الحانتين ، أن المدين يعلم عادة بالحكم الصادر في أمر تقليسه قبل غيره ، ويستطيع أن يقدر على الفور الأسباب التي يستند إليها للمعارضة فيه ان قرر رفع المعارضة .

ولا يضاف الى ميعاد المعارضة ميعاد للمسافة ، لأن المادة ٣٩٠ لم تنص على اضافة هذا الميعاد ، بينما ذكرته المادة ٣٩٤ بشأن الاستئناف ، ويدل سكوت المادة ٣٩٠ عن ذكره على أن المشرع لا يريد اضافته ، لا سيما وأن الأمر يقتضى سرعة البت في أمر الحكم حتى لا يظل قلقا ومعرضا للألغاء زمنا طويلا .

ويسرى ميعاد المعارضة ، سواء أكانت مرفوعة من المدين أو من ذى مصلحة ، من اليوم الذى تتم فيه الاجراءات المتعلقة بشهر الحكم ، أى اجراءات النشر فى الصحف والاصق فى لوحة الاعلانات بالمحكمة . فلا يشترط اذن لسريان ميعاد المعارضة اعلان الحكم الى المدين أو ذى المصلحة كما تقضى القواعد العامة ، لا سيما وأنه من العسير تحديد ذوى المصلحة الذين يجب اعلانهم . ولهذا يعتبر اتمام اجراءات الشهر بمثابة اعلان عام للحكم موجه الى من يهمه أمره .

واذا صدر الحكم بشهر افلاس التاجر بعد وفاته ، كان للورثة حق الطعن فيه فى خلال ثمانية أيام من اتمام اجراءات النشر والاصق ، لأن الورثة يحلون محل المورث فى الطعن ، فيكون لهم ذات الميعاد الذى كان له .

### امتداد ميعاد المعارضة بالنسبة للمدين :

نصت المادة ٣٩٢ من القانون التجارى على أنه « اذا كان المفلس غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باشهار افلاسه جاز له بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذكور ، . فيجوز اذن للمفلس أن يعارض فى حكم شهر الافلاس على الرغم من فوات الميعاد المقرر له لرفع المعارضة متى أثبت أنه كان غائبا ولم يستطع العلم بالحكم ، كما اذا كان خارج القطر . بمعنى أن اتمام اجراءات النشر والاصق يعتبر قرينة على علمه بالحكم ، ولكنها قرينة يجوز له تقويضها بالدليل العكسى ، فاذا استطاع اثبات علمه بالحكم ، ظلت المعارضة جائزة له .

وقد اختلف الفقهاء المصريون فى تحديد نهاية الميعاد الذى يجوز للمدين من متى قبل عذره - تقديم المعارضة فيه . فذهب نفر منهم الى أن حق المدين



في المعارضة يسقط حتماً بمضي ثلاثين يوماً من وقت اتمام اجراءات النشر واللتصق ، لأن هذا هو أقصى ميعاد للمعارضة من جانب ذوى المصلحة ، ولا تجوز معاملة المدين معاملة أفضل من هؤلاء .

ومن رأينا أن المحكمة يجب أن تقرر عند النظر في الأعذار المقدمة من المدين أمرين هما : قبول هذه الأعذار أو عدم قبولها ، فإذا قبلتها ، فعليها أن تجدد الوقت الذي زالت فيه هذه الأعذار فعلم المدين بالحكم أو كان يجب أن يعلم به : وتجاوز للمدين المعارضة في خلال ثمانية أيام تبدأ من الوقت الذي حددته المحكمة وافترضت فيه علم المدين بالحكم ، فإذا كانت المعارضة قد رفعت بعد هذا الميعاد فلا يجوز قبولها .

#### هل تتصور المعارضة في الحكم الصادر برفض شهر الافلاس :

ليست لهذا الحكم الحجية نسبية ، فلا يحدث أثره الا فيما بين طرفيه ، فإذا طلب أحد الدائنين الافلاس ورفضته المحكمة ، جاز لكل دائن آخر أن يطلبه . وبسبب هذه الحجية النسبية لم يشترط القانون شهر الحكم ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الطعن فيه إلا لمن كان طرفاً في الخصومة . أما ذو المصلحة ، فلا يجوز له الطعن فيه ما دام أنه لم يتدخل في الدعوى . ويفهم هذا الوضع من صياغة المادة ٣٩٠ من القانون التجاري التي لا تجيز لدى المصلحة الا المعارضة في الحكم الصادر بشهر الافلاس .

#### ثانياً - الاستئناف :

تنص المادة ٣٩١ تجاري على انه « يجوز للمفلس أن يستأنف في المواعيد المبينة فيما يأتي الحكم الصادر بأشهر الافلاس » . وتقضى المادة ١٩٤ تجاري بأن « ميعاد استئناف أي حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نقص التفليسة يكون خمسة عشر يوماً فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور » .

ويلاحظ أن النص الأول يجيز الاستئناف للمفلس وحده ، وسواء في ذلك أكان الحكم صادراً بناء على طلب المدين ذاته أو أحد الدائنين أو النيابة العمومية أو من تلقاء ذات المحكمة . ولم يذكر هذا النص حق ذي المصلحة في رفع الاستئناف . كما لم يذكر حق الدائن أو النيابة العمومية في استئناف الحكم الصادر برفض شهر الافلاس .

أما ذو المصلحة ، فسنرى أنه لا يجوز له استئناف الحكم ، لأنه .  
لهم يكن طرفاً فيه ، وما دام أن النص لم يخوله هذا الحق كما فعلت المادة ٣٩٠  
بشأن المعارضة ، فلا سبيل إلى إجازته له . لأنه خروج عن القواعد العامة .  
فلا يقرر إلا بالنص الصريح . ومع ذلك إذا طعن ذو المصلحة في الحكم  
بالمعارضة ثم صدر الحكم فيها في غير مصلحته ، جاز له استئنافه ، لأنه .  
كان طرفاً فيه .

أما حق الدائن أو النيابة العمومية في استئناف الحكم الصادر برفض  
الافلاس ، فتشمله المادة ٣٩٤ التي تجيز استئناف جميع الأحكام الصادرة .  
في « الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة » . ومن الواضح أن الحكم  
برفض الافلاس يصدر بمناسبة دعوى متعلقة بالتفليسة ، فضلاً عن أن حق  
الدائن أو النيابة العمومية في الاستئناف مقرر بمقتضى القواعد العامة ،  
ثم أن المادة ٣٩٥ سزدت بعض أحكام وقضت بعدم جواز الطعن فيها بالمعارضة .  
أو الاستئناف ، وليس من بينها الحكم الصادر برفض الافلاس .

### الاستئناف من جانب المدين :

يجوز للمدين استئناف الحكم الصادر بشهر افلاسه متى كان  
الحكم حضورياً بالنسبة إليه ، وسواء في ذلك أصدر الحكم بناء على طلبه  
أو يطلب أحد الدائنين أو النيابة العمومية أو من تلقاء ذات المحكمة .

وإذا صدر حكم شهر افلاس غيابياً بالنسبة إلى المدين ، جاز له  
الطعن فيه بالمعارضة ، فإذا قضت المحكمة في المعارضة بشهر الافلاس ،  
كان للمدين أن يطعن في الحكم بالاستئناف .

وقد خصت المادة ٣٩١ المفاس بالذكر فنصت على حقه في استئناف  
الحكم الصادر بشهر افلاسه ، وهو نص يدعو إلى التأمل . لأن حق المفلس  
في الاستئناف مقرر بمقتضى القواعد العامة ، فلم تكن هناك حاجة إلى ذكره  
في نص خاص . غير أن المقصود من النص - في نظرنا - تخويل المفلس حق  
الاستئناف عن المعارضة في الحكم الغيابي الصادر بشهر افلاسه وإستئنافه  
مباشرة . ويدل على ذلك وضع المادة ٣٩١ ، فقد جاء بين النصوص المتعلقة  
بالمعارضة وقبل أن يتناول المشرع الكلام عن الاستئناف في المادة ٣٩٤ .  
وعلى ذلك ، يجوز للمفلس - إذا شاء - أن يعرض عن المعارضة ويستأنف  
حكم شهر الافلاس ولو صدر غيابياً بالنسبة إليه وكان ميعاد المعارضة  
لا يزال مفتوحاً . وقد استقر الرأي في فرنسا على هذا الحل على الرغم من

تخدم ويجوز نص يقابل المادة ٣٩١ من القانون التجارى المصرى .  
ويجوز للمفلس استئناف الحكم الصادر بشهر الافلاس ونحوه  
الدين الذى طلب الافلاس بمقتضاه مما يدخل فى النصاب الانتهاى للمحكمة  
الابتدائية ، واذا رضى المدين بالحكم الابتدائى الصادر بشهر افلاسه  
صراحة أو ضمنا ، سقط عنه حق استئنافه .

هل يجوز لذى المصلحة استئناف حكم شهر الافلاس ؟

تقرير حق الطعن لمن لم يكن طرفا فى الخصومة استثناء محض ،  
فلا يتقرر الا بنص صريح ، وقد ورد النص بشأن المعارضة دون الاستئناف .  
فلا محل للقياس .

ومع ذلك يجوز لذى المصلحة الذى لم يكن طرفا فى الدعوى أن يطعن  
فى حكم شهر الافلاس بالمعارضة ، فاذا فعل وصدر الحكم فى مواجهته  
بتأييد شهر الافلاس ، استطاع عندئذ استئنافه . أما غيره من ذوى المصلحة  
الذين لم يعارضوا فى الحكم أو لم يتدخلوا فى المعارضة المرفوعة بشأنه ،  
فلا يجوز لهم الاستئناف . واذا كان ميعاد المعارضة قد انقضى بالنسبة  
اليهم ، فلا عيبيل لهم الى الطعن فى الحكم أصلا .

واذا تقرر أنه ليس لذى المصلحة استئناف حكم شهر الافلاس  
مباشرة ، فهل له التدخل فى الاستئناف المرفوع من شخص له الحق فيه  
كالمدين مثلا ؟ قيل بعدم جواز ذلك لأن ذوى المصلحة ممثلون فى الدعوى  
بوساطة السنديك الذى يجب اعلانه بصحيفة الاستئناف وادخاله فيه .  
ويقول معظم الفقهاء الفرنسيين بأنه من الأفضل السماح لهم بالتدخل  
المذكور . ولا محل لهذا الشك عندنا ، لأن قانون المرافعات يجيز التدخل لمن  
له الاعتراض ، أى لكل من يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه .  
ولما كان حكم شهر الافلاس يحدث أثره بالنسبة الى كافة الناس ، فإن  
لكل ذى مصلحة حق التدخل فى الاستئناف المرفوع بشأنه .

### ميعاد الاستئناف :

طبقا للقواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات يكون ميعاد استئناف  
الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أربعين يوما . وقد رأى المشرع  
التجارى أن هذا الميعاد أطول مما يجب ، اذ من الخير المبادرة الى البت فى أمر  
حكم شهر الافلاس حتى تستقر التعليلة وتثبت الاجراءات التى اتخذت

بشأنها ، ولذا انقص هذا الميعاد الى خمسة عشر يوما فقط ( أنظر المادتين ٣٩١ و ٣٩٤ تجارى ) .

ويضاف الى هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى أصدرت الحكم .  
وتتبع فى حساب ميعاد المسافة الأحكام الواردة فى قانون المرافعات .

ويبدأ ميعاد الاستئناف من وقت اعلان الحكم الابتدائى . ولم يخالف المشرع التجارى فى هذا الصدد ما تقضى به القواعد العامة ولا يكاد يستثنى من ذلك الا الفرض الذى يصدر فيه حكم الافلاس بناء على طلب المدين ، اذ من غير المقبول أن نلزمه باعلان الحكم الى نفسه ، ولذا يسرى ميعاد الاستئناف بالنسبة اليه من يوم صدور الحكم الابتدائى .

واذا صدر حكم شهر الافلاس غيابيا ، فلا يسرى ميعاد الاستئناف الا بعد انتهاء ميعاد المعارضة أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن . ولما كان ميعاد المعارضة لا يسرى الا من وقت اتمام اجراءات النشر واللصق ، فانه يترتب على اهمال اتمام هذه الاجراءات أن يظل كل من ميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف مفتوحا .

وتتبع فى اعلان الحكم الابتدائى القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . ويجب أن تعلن صحيفة الاستئناف فى جميع الفروض للسنديك .

### آثار الاستئناف :

لا يترتب على رفع الاستئناف تعطيل تنفيذ حكم الافلاس ، لأن هذا الحكم واجب النفاذ فورا .

واذا صدر الحكم فى الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى حاز حجية الشيء المقضى به فى مواجهة كافة الناس . ويرى الفقهاء الفرنسيون أنه يجوز لكل ذى مصلحة المعارضة فى هذا الحكم ولو لم يكن طرفا فيه . وعندنا أن هذا الرأى معيب ، لأنه يؤدى الى بقاء حالة الافلاس قلقة زمنا طويلا ، ثم أن المادة ٣٩٠ لا تجيز لذى المصلحة الا المعارضة فى الحكم الصادر بشهر الافلاس لا فى الحكم الصادر فى الاستئناف المرفوع بشأنه . أضف الى ذلك أن الحكم الاستئنافى لا يشهر اكتفاء بشهر الحكم الابتدائى ، فمن أى وقت اذن يسرى ميعاد المعارضة بالنسبة اليه ؟ ومن رأينا أنه اذا كان ميعاد المعارضة فى الحكم



الصادر بشهر الافلاس قد انقضى ، فلا سبيل لدى المصلحة فى الطعن فيه :  
واذا صدر الحكم الاستثنائى بإلغاء الحكم الابتدائى القاضى بشهر  
الافلاس ، اعتبر المدين وكأن لم يكن مفلسا ، ويتعين ايقاف اجراءات  
التفليسة ، وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الابتدائى الملغى ،  
ويعتبر السنديك المعين فى هذا الحكم الأخير فصوليا ، فيلزم بتقديم حساب  
عن ادارته .

### استئناف الحكم الصادر برفض شهر الافلاس :

يصدر هذا الاستئناف من الدائن أو النيابة العامة متى طلب أحدهما  
الافلاس ورفضته المحكمة . كما يصدر من المدين أن طلب شهر افلاسه نفسه  
ولم تجيبه المحكمة الى طلبه .

ويجوز للدائن استئناف هذا الحكم ولو كان المدين الذى طلب الافلاس  
يمقتضاه يقل عن نصاب الاستئناف ، لأن الدعوى المتعلقة بشهر الافلاس  
تعتبر غير مقدرة القيمة .

والراجع أن الحكم برفض شهر الافلاس يعتبر من الأحكام الصادرة فى  
الدعوى الناشئة عن التفليسة . فيسرى على استئنافه الميعاد المقرر فى المادة  
٣٩٤ تجارى ، فيكون خمسة عشر يوما من يوم اعلان الحكم مضافا اليها ميعاد  
المسافة . واذا كان طلب الافلاس مقدما من المدين ذاته ورفضته المحكمة وأراد  
المدين الاستئناف ، فإن الميعاد يسرى من يوم صدور الحكم ، اذ من غير المقبول  
الزام المدين بإعلان الحكم الى نفسه .

### استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الناشئة عن التفليسة :

تنص المادة ٣٩٤ على أن « ميعاد استئناف أى حكم صدر فى الدعوى  
الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد  
على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى  
أصدرت الحكم المذكور » .

ويعتبر الحكم صادرا فى دعوى « ناشئة عن نفس التفليسة » متى كان  
النزاع الذى فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق نص  
من النصوص الواردة فى باب الافلاس .



وعلى هذا الاساس ، يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما وفقا لنص المادة ٣٤٩ من القانون التجارى بالنسبة للأحكام الصادرة فى مثل الدعاوى الآتية :

الدعوى الخاصة بطلب شهر الافلاس ، سواء أصدَرَ الحكم بشهره أم يرفض شهره .

والدعوى المتعلقة بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله .

ودعاوى الاسترداد التى ترفع على التفليسة ، كالدعوى التى يرفعها الغير لاسترداد البضائع الموجودة فى المحل ، ودعوى استرداد المنقولات التى أوقع عليها السنديك الحجز ، ودعوى الاسترداد التى ترفعها زوجة المفلس لاسترداد عقاراتها أو أموالها .

والدعاوى المتعلقة ببطلان تصرفات المفلس الواقعة خلال فترة الريية متى كان البطلان يستند الى النصوص الخاصة الواردة فى باب الافلاس ، كبطلان البيوع التى أجراها المفلس أو بطلان الرهون التى يقررها على عقاراته أو بطلان قيدها .

والدعاوى الناشئة عن ادارة التفليسة ، كالمنازعات المتعلقة بتحقيق الديون وتأيينها ، وتقدير أتعاب السنديك سواء أرفعت المنازعة أثناء التفليسة أم بعد حلها بالصلح ، والدعاوى التى يرفعها السنديك للمطالبة بأموال للمفلس ، أو برد ثمارها .

وعلى العكس ، تسرى على الاستئناف المواعيد العادية المقررة فى قانون المرافعات بالنسبة الى الأحكام الصادرة فى مثل الدعاوى الآتية :

الدعوى التى يرفعها السنديك للمطالبة بباقي ثمن عقار أجراه المفلس والدعوى التى يرفعها السنديك بطلب بطلان صلح أجراه المفلس على حق له متى كان البطلان مؤسسا على عيب فى الرضا كالغش أو الغلط .

والنزاع حول معرفة ما اذا كان محل التجارة يعتبر فرعاً للمؤسسة التى شهر افلاسها .

والدعوى الخاصة بفسخ الصلح الذى يعقب الافلاس لأن هذه الدعوى تقع بعد اقفال التفليسة .

### ثالثا - أثر زوال حالة الوقوف عن الدفع عند النظر في المعارضة أو الاستئناف :

المفروض أن حكم شهر الافلاس ، غيابيا كان أم حضوريا ، صدر صحيحا بأن كان المدين تاجرا ومتوقفا عن الدفع حقا ، ثم طعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف ، وقبل الفصل في الطعن زالت حالة الوقوف عن الدفع ، كما اذا آلت الى المدين تركة أو هبة فأصبح قادرا على الوفاء بحقوق جميع الدائنين الحاضرين والظاهرين ، أو كما اذا استطاع المدين بعد صدور الحكم بشهر افلاسه الحصول على تسوية من دائنيه فمنحوه أجلا أو رضوا بتخفيض ديونهم وتقسيتها فأصبح قادرا على الدفع . فهل يجب على محكمة المعارضة أو محكمة الاستئناف أن تقضى بالغاء الحكم بشهر الافلاس على أساس زوال حالة الوقوف عن الدفع ، أم يتعين عليها أن تقضى بتأييد الحكم لأنه صدر صحيحا .

### رابا - الطعن في حكم الافلاس بالطرق غير العادية :

انقسم الفقهاء ازاء هذا الموضوع الى فريقين :

أما الفريق الأول ، فيرى أنه لا سبيل الى الغاء حكم الافلاس ما دام أنه قد صدر صحيحا ، اذ تقتصر وظيفة محكمة المعارضة أو محكمة الاستئناف على البحث في صحة الحكم بالتطبيق على الوقائع التي كانت قائمة وقت صدوره . فاذا كان المدين متوقفا عن الدفع حقا وقت صدور الحكم بشهر الافلاس . فلا يجوز الغاء الحكم ولو زالت حالة الوقوف عن الدفع بعد ذلك ، اذ العبرة بقيام هذه الحالة عند صدور الحكم المطعون فيه . ويرى أنصار هذا الرأي أنه يجب على محكمة المعارضة أو محكمة الاستئناف أن تبقى على الحكم بشهر الافلاس ، ثم تأمر بقفل اجراءات التفليسة لانعدام المصلحة في استمرارها .

أما الفريق الثاني ، فيقول أنه حتى بفرض أن المعارضة والاستئناف لا يعيدان الدعوى من جديد أمام المحكمة التي تنظر فيهما ، فإن الحال يجب أن يكون على عكس ذلك بالنسبة لدعوى الافلاس نظرا لخطورة شهره وما يترتب عليه من آثار بعيدى المدى . فاذا طعن في حكم شهر الافلاس بالمعارضة أو بالاستئناف ، فمعنى ذلك أن الحكم يعتبر كأن لم يكن ، ويتعين على المحكمة أن تنظر في الدعوى من جديد ، الأمر الذى يستلزم أن تتوافر شروط الافلاس أمامها ، فاذا لم تكن هذه الشروط قائمة وقت النظر في الدعوى ،

وجب على المحكمة أن تقضى برفض شهر الافلاس .  
والرأى أنه يجب على المحكمة المرشوع اليها الطعن ، سواء أكانت محكمة المعارضة أم محكمة الاستئناف ، أن تلغى الحكم الأول وتقضى برفض شهر الافلاس ، وانما يجب أن تأمر السنديك أولا بإجراء تحقيق السديون حتى تتأكد من عدم وجود دائنين غائبين ، ومن أن المفلس أصبح قادرا على الوفاء بجميع ديونه أو أنه قد حصل على رضا جميع الدائنين بالتسوية . وبهذا تصون المحكمة حقوق الدائنين الغائبين ، ولا تضطرهم الى تقديم طلب جديد لشهر الافلاس وإبطال الوفاء الذى أجراه المفلس للدائنين الذين كانوا حاضرين عند النظر فى الطعن . ومن الواضح أن المحكمة قد تضطر لذلك الى تأجيل الفصل فى الطعن حتى يتقدم اليها السنديك بنتيجة تحقيق الديون .

هذا وقد استقر القضاء الفرنسى على الأخذ بالرأى الثانى ، فعنده أن الطعن فى حكم شهر الافلاس يعيد الدعوى من جديد ، فيجب أن تقوم حالة الوقوف عن الدفع عند النظر فى الطعن ، فاذا كانت قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه ثم زالت عند النظر فى الطعن ، وجب رفض شهر الافلاس ، وسواء فى ذلك أكان الطعن بالمعارضة أم بالاستئناف . ويميل القضاء المصرى الى هذا الرأى (١) .

#### رابعاً - الطعن فى حكم الافلاس بالطرق غير العادية :

هذه الطرق هى النقض والتماس إعادة النظر . ولم ترد فى القانون التجارى أحكام خاصة بشأنها ، ولذا تسرى عليها القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

ويطعن فى حكم الافلاس بالنقض متى أصبح انتهايا ، سواء بصدد رد من محكمة الاستئناف أم بفوات مواعيد الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف .

ولا يقبل النقض الا اذا كان مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو اذا وقع بطلان فى الحكم أو اذا وقع فى الاجراءات بطلان أثر فى الحكم .

ويجوز للمخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر فى حكم الافلاس متى أصبح انتهايا فى الأحوال الاستثنائية المذكورة فى قانون المرافعات ، ومنها ، وقوع

---

(١) دكتور محسن شفيق - القانون التجارى المصرى - ج ٢ ص ٢٧٢ .

غش من الخصم كان من شأنه التأثير في الحكم ، وحصول الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد خال دون تقديمها ، ووقوع تناقض في منطوق الحكم ، وقضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

وتتبع في رفع التماس إعادة النظر الاجراءات والأحكام الواردة في قانون المرافعات .

### خامساً - الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها :

نصت المادة ٣٩٥ من القانون التجاري على بعض أحكام وقضت بعدم جواز الطعن فيها بالمعارضة أو بالاستئناف ؛ وهي في مجموعها أحكام تصدر في مسائل الاجراءات ولا يترتب عليها وقوع ضرر جدي بأحد . كما لاحظ المشرع أن محكمة الإفلاس خير جهة للفصل في موضوعها وان حكمها يجيء في الغالب متفقاً ومصلحة التفليسة فلم ير محلاً لاجازة الطعن فيه .

وهذه الأحكام هي الأحكام المتعلقة بتعيين أو استبدال مأمور التفليسة أو وكلاء الدائنين . والأحكام الصادرة بالافراج عن المفلس . والأحكام الصادرة بتقدير نفقة للمفلس أو لعائلته ؛ والأحكام التي صرح فيها ببيع الامتعة أو البضائع التي للتفليسة . والأحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح ، أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديراً مؤقتاً . والأحكام الصادرة في التظلم في الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود وظيفته .

### الفرع السادس حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع

#### أهمية تاريخ الوقوف عن الدفع :

لئن كان صحيحاً أن الحكم الصادر بشهر الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة ويحدث آثاره في المستقبل ، فإن المشرع رتب عليه بعض آثار في الفترة السابقة على صدوره ، إذ لاحظ أن الحكم لا يصدر عادة في اليوم الذي يتوقف فيه المدين عن الدفع ، وإنما ننقضي فترة من الزمن بين هذا الوقوف وصدور الحكم ، فذلك يتراخى اللادين في طلب شهر افلاسه ويلجأ الى تدابير مختلفة لاطالة حياته التجارية وإخفاء اضطراب مركزه المالي ، فيظل الدائنون على ثقتهم به ولا يتنبهون الى حقيقة الأمر إلا بعد انقضاء فترة تطول أو تقصر



تبعاً لمهارة المدين في التضليل والتعزيز . وإذا فرض وسلك المدين جادة الصدق والأمانة فبادر إلى الكشف عن سوء مركزه المالي وطلب شهر إفلاسه بمجرد وقوفه عن الدفع ، فإن المشرع ذاته يمنحه خمسة عشر يوماً لتقديم هذا الطلب ، ثم تنقضى بعد ذلك فترة من الزمن إلى أن يصدر حكم شهر الإفلاس . ولما كان غل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها لا يترتب إلا من يوم صدور هذا الحكم ، فإن تصرفات المدين السابقة عليه تظل محصنة من البطلان وسارية في حق الدائنين إذا لم يكن المشرع قد اتخذ الحيلة فيسر طريق إسقاطها .

غير أن هذه الحيلة من جانب المشرع لا تتناول الفترة السابقة على حكم الإفلاس على إطلاقها ، وإنما تقتصر على الزمن الذي ينقضى بين وقوف التاجر عن الدفع وصدر حكم الإفلاس ، إذ لاحظ المشرع احتمال فساد نية المدين بعد اضطراب أعماله وعجزه عن الوفاء بديونه وإشرافه على الإفلاس ، الأمر الذي قد يدفعه إلى تبديد أمواله أو إخفائها أو إجراء تصرفات يهدف بها إلى إطالة حياته التجارية أو محاباة بعض الدائنين على حساب البعض الآخر . هذه الريبة من جانب المشرع هي التي برزت تدخله لحماية الدائنين من التصرفات المذكورة بتقرير عدم نفاذها في مواجهتهم أو تفسير إسقاطها بالنسبة اليهم حتى يصون الضمان العام المقرر لهم على أموال المدين .

ويطلق على هذه الفترة اسم «فترة الريبة» وهي ، كما يتضح مما تقدم ، الفترة الواقعة بين الوقوف عن الدفع وصدر حكم الإفلاس ، ويضيف المشرع في بعض الفروض العشرة الأيام السابقة على الوقوف عن الدفع زيادة منه في الحيلة .

### تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع :

ترك المشرع للمحكمة التي تشهر الإفلاس أمر تعيين هذا التاريخ ، ولم يقيد سلطتها بحدود ما ، وإنما خولها حرية إرجاعه إلى ما تشاء من الزمن ، كشهر أو سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أكثر ، تبعاً لظروف الحال وما تستلخصه المحكمة من وقائع الدعوى .

وهي تستعين في هذا الصدد بذات الامارات والقرائن التي سبق ذكرها عند الكلام في شهر الإفلاس . كتحرير بروتستات ضد المدين ، واعترافه ، وتوقيع حجوز غير مجدية عليه . وغلق المحل أو بيعه . وتحرير أوراق

المجاملة ، بشرط أن تكون هذه الوقائع كافية للدلالة على اضطراب أحوال المدين وانتهيار ائتمانه . ولا يجوز للمحكمة أن تستند عند تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع الى امتناع المدين عن أداء دين غير حال أو متنازع فيه .

ومن واجب المحكمة أن تتجرد عند النظر فى تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع عن كل اعتبار قد يؤثر فى تقديرها ، فلا تتخرج مثلا من اتساع نطاق فترة الرتبة وما يترتب عليه من زيادة عدد التصرفات التى تتعرض للبطلان . وإذا طلب منها ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع لتتناول فترة الرتبة تصرفا معيننا ، فيجب أن تكون اقتناعها بغض النظر عما قد يتضمنه هذا التصرف من الغش أو الضرر بالدائنين ، فتبحث أولا فى تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ، ثم تفصل بعد ذلك فى صحة التصرف أو بطلانه تبعا لما اذا كان يقع أو لا يقع فى نطاق فترة الرتبة . ولما كان الاسراف فى ارجاع تاريخ الوقوف عن الدفع الى الماضى البعيد مما يترتب عليه تعرض التصرفات التى تمت واستقرت للبطلان ، فمن واجب المحكمة أن تدقق فى هذا الامر وتحرص كل الحرص على أن يكون التاريخ الذى تعينه هو الحد الفاصل بين يسر المدين واضطراب أعماله وانتهيار ائتمانه .

### حكم تعيين تاريخ لوقوف عن الدفع :

الأصل أن تعين المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع فى ذات حكم الافلاس ( المادة ٢١٢ ) . ومع ذلك فقد يحدث ألا تتوافر للمحكمة العناصر اللازمة لتقدير هذا التاريخ عند النطق بحكم شهر الافلاس ، فيكون لها الخيار بين أمرين : فاما أن تؤجل تعيين التاريخ الى حكم آخر يصدر بعد ذلك ( المادة ٢١٤ ) . واما أن يتعين فى حكم الافلاس تاريخا مؤقتا وتترك لمدوى الشأن طلب تعديله . وينبنى على هذا أن عدم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع فى ذات حكم شهر الافلاس لا يعتبر عيبا فى الحكم يبرر ابطاله أو الغاء عنه الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض .

فاذا أجلت المحكمة تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ، فلها أن تعينه بعد ذلك من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب كل ذى مصلحة ، وفى هذه الحالة يطلب حضور جميع الأخصام باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين التاريخ بشمانية أيام . ويقع النشر فى الجريدتين اللتين نشر فيهما حكم شهر الافلاس ، كما يلصق الاعلان فى لوحة الاعلانات بالمحكمة ( المادة ٢١٤ ) .

واذا حددت المحكمة فى حكم الافلاس تاريخا مؤقتا للوقوف عن الدفع  
أو حددت تاريخا فى حكم منفصل ، جاز لكل ذى مصلحة طلب تعديله •  
ويقع طلب التعديل بطريق النقض فى الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف •

ومن الواضح أن لجماعة الدائنين المصلحة الأولى فى تعديل هذا التاريخ  
بإرجاعه الى الوراء حتى يتسع نطاق فترة الرتبة وتتناول أكبر عدد ممكن  
من تصرفات المفلس • ويقدم طلب التعديل من السنديك بوصفه ممثلا  
للجماعة ، كما يجوز رفعه من كل دائن على انفراد •

وبالمثل يجوز للمفلس أن يطلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع • غير  
أنه من النادر أن تكون له مصلحة جدية فى هذا الطلب ، الا اذا أراد تقديم  
التاريخ ليبرهن على حسن نيته وقيامه بطلب شهر افلاسه فى ظرف الخمسة  
عشر يوما التالية للوقوف عن الدفع •

كما يجوز لكل ذى مصلحة ، كالموهب له والمشتري من المفلس  
والزوجة ، طلب تعديل التاريخ • وغالبا ما تكون مصلحة هؤلاء فى تقديمه  
لأبعاد التصرف الذى أجراه المفلس اليهم عن فترة الرتبة • ويفهم حقهم فى  
طلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع من نص المادة ٣٩٠ الذى يجيز « لكل  
ذى حق » المعارضة فى الحكم الصادر بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع •

أما المحكمة فليس من تلقاء ذاتها أن تعدل التاريخ الذى عينته للوقوف  
عن الدفع ، وسواء فى ذلك حددت هذا التاريخ فى حكم شهر الافلاس أم فى  
حكم لاحق ، وسواء أكان التحديد نهائيا أم مؤقتا ، لأن تعديل التاريخ يقع  
— كما ذكرنا — بطريق الطعن فى الحكم الصادر بتعيينه ، ومن غير المقبول  
أن يكون للمحكمة حق الطعن فى الحكم الذى أصدرته • ويجب عدم الخلط  
بين هذا الوضع وحق المحكمة فى تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع من تلقاء  
ذاتها اذا لم تكن قد عينته فى حكم شهر الافلاس كما سبق بيانه •

ويجوز للنيابة العمومية طلب تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع • لأنها  
ذات مصلحة فتشملها عبارة « كل ذى حق » الواردة فى المادة ٣٩٠ •  
ويجوز تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع أكثر من مرة ، فقد يعدل بناء  
على طلب أحد الدائنين ، ثم يطلب دائن آخر أو السنديك تعديله مرة أخرى ،  
وقد يتكرر هذا الطلب من جملة دائنين جملة مرات • ويظل التعديل جائزا  
والتاريخ قلما حتى تنتهى مزايعد الطعن فى الحكم الصادر بتعيينه •

### شهر حكم تعيين أو تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع :

إذا وقع تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع في ذات حكم الافلاس ، اكتفى بشهر هذا الحكم الأخير ، ولذا يجب أن يتضمن ملخص الحكم الذى يشهر بياناً عن التاريخ الذى عينته المحكمة لبدء الوقوف عن الدفع .

أما إذا وقع تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع فى حكم لاحق قائم بذاته ، وجب شهره بذات الطريقة التى يشهر بها حكم الافلاس ، فينشر فى الجريدتين اللتين ينشر فيهما هذا الحكم الأخير ، كما يجب لصقه فى لوحة لإعلانات المحكمة التى أصدرت الحكم وفى كل محكمة يقع فى دائرتها محل تجارة المفلس ( المادة ٢١٤ فقرة ثالثة ) .

وبالمثل ، يجب شهر الحكم الصادر بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع ، ويقع الشهر بذات الكيفية . حقيقة أن المادة ٢١٤ لم تستلزم الا شهر الحكم الصادر بتعيين التاريخ ، غير أن المنطق يستلزم شهر الحكم الصادر بتعديله أيضاً ، لأن التعديل يعتبر بمثابة تعيين جديد . وإذا تعدل التاريخ أكثر من مرة ، وجب شهره فى كل منها .

وإذا صدر الحكم برفض تعديل التاريخ ، فلا محل لشهره ، لأنه لا يغير شيئاً من الوضع القائم .

### المعارضة فى حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع :-

المعارضة فى حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع جائزة لكل من له المعارضة فى حكم شهر الافلاس . وقد سوت المادة ٣٩٠ فى هذا الصدد بين المحكمين ، فأجازت المعارضة فيهما « للمدين » و « لكل ذى حق » .

وتتبع فى رفع المعارضة فى الحكم الصادر بتعيين أو تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع ذات الاجراءات التى تتبع فى شأن المعارضة فى حكم شهر الافلاس . فيجب أن تعلن المعارضة الى السنديك فى جميع الفروض ، كما تعلن الى الخصم فى الدعوى التى صدر الحكم المطعون فيه بسببها . ومن البديهي أنه إذا كان المعارض هو السنديك ذاته - وهو الفرض الغالب فى العمل - فلا تعلن المعارضة الا الى الخصم الذى حصل على حكم تعيين أو تعديل تاريخ لوقوف عن الدفع .



وترفع المعارضة بدعوى تعلن وفقا للأوضاع القانونية . ويقول الفقهاء الفرنسيون بجواز رفع المعارضة بعريضة الى رئيس المحكمة ، وبوجوب اتباع هذا الطريق اذا صدر حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع من تلقاء ذات المحكمة .

والأصل أن ترفع المعارضة الى ذات المحكمة التي أصدرت حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع . وينبنى على ذلك أنه اذا استؤنف الحكم الصادر برفض شهر الافلاس ، فألغته محكمة الاستئناف وشهرت الافلاس وحددت تاريخا للوقوف عن الدفع ، فإن المعارضة في التاريخ من جانب ذوى المصلحة الذين لم يكونوا طرفا في الخصومة يجب أن ترفع الى محكمة الاستئناف مباشرة ، لأن المعارضة في هذا الفرض تعتبر بمثابة اعتراض من جانب الخارج عن الخصومة ولا تختلف عنه الا فيما يتعلق بالمواعيد ، فيجب أن ترفع الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

واذا رفع السنديك المعارضة لتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع ، فإن مصاريف الدعوى تعتبر دينا على التفليسة . ويكون الحل كذلك اذا كان رافع المعارضة أحد الدائنين وكان يعمل لمصلحة الجماعة .

### استئناف حكم تعيين أو تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع :

لم ينص القانون التجارى بوصف خاص على استئناف حكم تعيين تاريخ تعتبر غير مقدرة القيمة ، فمن الجائز استئناف الحكم الصادر فيها مهما كان التي ذكرت الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها لم تورد من بينها حكم تعيين أو تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع ، الأمر الذى يفهم منه أن المشرع لم يشأن أن يخالف القواعد العامة بتحريم الطعن فى هذا الحكم بالاستئناف .

ولما كانت الدعوى المتعلقة بتعيين أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع تعتبر غير مقدرة القيمة ، فمن الجائز استئناف الحكم الصادر فيها مهما كان قدر دين الدائن الذى طلب الحكم .

ويعتبر الحكم الصادر بتعيين أو بتعديل تاريخ الوقوف عن الدفع من قبيل الأحكام الصادرة « فى الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة » فيسرى على استئنافه الميعاد المقرر فى المادة ٣٩٤ من القانون التجارى ، فيكسوث خمسة عشر يوما من يوم اعلان الحكم ، ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور .

ويعلن الاستئناف الى السنديك والى الخصم الذى صدر الحكم المستأنف  
:بناء على طلبه \*

### هل يجوز الطعن بالنقض فى حكم تعديل تاريخ الوقوف عن الدفع :

ذكرنا أن هذا الحكم من قبيل الاحكام الوقتية لأنه قائم على ظروف متغيرة ويجوز تعديله تبعاً لتغير الظروف . فهل تقدير تغير الظروف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ؟ لا جدال فى أن المحكمة التى تنظر فى أمر تعديل التاريخ هى وحدها صاحبة الشأن فى تقدير الظروف التى تبرر التعديل ، اذ لا يمكن الوقوف عليه الا بفحص وقائع الدعوى وموضوعها ، وانما يجب على المحكمة أن تبين الأسباب الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل والتى تبرر التعديل . وللمحكمة النقض أن تتحقق من جدة الأسباب دون أن تتدخل الوقائع التى تذكرها محكمة الموضوع ودون أن تبحث فيما اذا كانت هذه الوقائع تبرر أو لا تبرر تعديل الحكم .

## الفصل الرابع

### مبدأ وحدة الافلاس

يترتب على صدور حكم الافلاس نشوء مركز قانونى جديد يوضع فيه المدين ، اذ يعتبر مفلسا بالنسبة للكافة ، ويتناول الافلاس جميع أمواله الحاضرة والمستقبلية على السواء ، فيجب على كل ذى حق عنده أن يتقدم الى التفليسة ليطالبها بحقوقه ، فالأصل اذن فى الافلاس الوحدة ، ولا يجوز شهر افلاس ذات التاجر أكثر من مرة واحدة فى ذات الوقت ، فطالما أن التفليسة باقية لم تحل ، فلكل دائن أن يتدخل فى اجراءاتها وأن يطلب ادماج دينه ضمن خصومها والاشتراك فى توزيع أموالها ، وينسجم هذه الوضع ونظرية الذمة فى تشريعنا ، فما دام أن الذمة واحدة لا تتجزأ ، وما دام أن الافلاس يعتبر بمثابة حيز شامل يقع على الذمة بأجمعها ، فلا يتصور أن يفلس الشخص الا مرة واحدة فى ذات الوقت .

وتترتب على هذا الأصل نتائج كثيرة نذكر منها :

لا تختص بالنظر فى أمر شهر الافلاس الا محكمة واحدة ، هى المحكمة التى يقع فى دائرتها المحل التجارى الرئيسى . فاذا كان للتاجر جملة محال رئيسية ، كانت كل محكمة يقع فى دائرتها محل منها مختصة بنظر شهر الافلاس ، غير أنه لا يجوز أن يصدر الا حكم واحد بالافلاس . فاذا أصدرت احدى هذه المحاكم الحكم ، وجب أو تمتنع المحاكم الأخرى عن الفصل فى الدعاوى المرفوعة أمامها . ويكون الحل كذلك اذا باشر التاجر جملة فروع من التجارة مستقلة عن بعضها .

واذا شهر افلاس التاجر ثم أذن له بمباشرة تجارة جديدة وتوقف عن الدفع من جديد قبل انتهاء التفليسة الأولى ، فلا يجوز شهر افلاسه مرة أخرى ، وانما يشترك الدائنون الجدد فى التفليسة القائمة . وبالمثل اذا قفلت التفليسة الأولى بسبب عدم كفاية أموالها وبأشر المفلس تجارة جديدة وتوقف عن الدفع مرة أخرى ، فلا يجوز شهر افلاسه مرة ثانية . لأن التفليسة الأولى لا تزال قائمة وان كانت قد قفلت بسبب عدم كفاية أموالها .

وإذا انتهت التفليسة بالصلح ثم تخلف المدين عن أداء الاقساط المتفق عليها ، فلا يجوز شهر افلاسه من جديد بسبب ذلك ، وإنما للدائنين طلب فسخ الصلح وإعادة فتح التفليسة . أما إذا عقد التاجر ديونا جديدة بعد الصلح ، جاز للدائنين الجدد طلب شهر افلاسه ، لأن التفليسة قد انتهت بالصلح . وإذا شهر هذا الافلاس . فإن الدائنين التفليسة الأولى الاشتراك في التفليسة الثانية بتفصيل سنذكره في باب الصلح .

وبالمثل إذا انتهت التفليسة بالاتحاد وظلت بعض أجزاء الديون غير مدفوعة ، فلا يجوز للدائنين طلب شهر الافلاس مرة أخرى بسبب هذه الأجزاء ، لأنه لا يجوز شهر افلاس التاجر مرتين بسبب ذات الدين . أما إذا عاد المفلس الى ممارسة التجارة وعقد ديونا جديدة ، جاز للدائنين الجدد طلب شهر افلاس جديد ، ويكون للدائنين الأولين الدخول في هذه التفليسة الجديدة بما تبقى لهم من ديون في ذمة المفلس .



## الباب الثاني

### الآثار المترتبة على حكم الإفلاس

حكم الإفلاس نقطة تحول خطيرة في حياة المدين التجارية . اذ يصدر  
هذا الحكم يتغير الهدف الذي ترمى اليه تجارة المدين ، فبدلاً من تهيئتها  
للإستمرار والرواج والزيادة لابد أن تنهياً للتصفية الجماعية ، وتوزيع الثمن  
الناتج على الدائنين .

هذا التحول لابد أن يتم بسرعة . وإنما لابد أن يبدأ بأن نضع المدين  
نفسه في حالة تمنعه من الوقوف في سبيل تحقيق الهدف الجديد . وبأن  
نضع الدائنين في حالة تضمن لهم المساواة والعدل ، وتضمن لهم أن يتعاونوا  
في سبيل تحقيق التصفية الجماعية . وأخيراً يجب أن نحفظ الحقوق التي  
اكتسبها أصحابها في وقت يعتقدون فيه استمرار تجارة المدين الذي يتعامل  
معهم . وتحدد هذه الحقوق ومداهما في مواجهة الدائنين .

فاذا تهيأت كل الظروف المناسبة التي تسمح بتحقيق الهدف الجديد  
كان لابد من أن يضع التنظيم الجديد في أيدي الأشخاص الذين يقومون  
بالتصفية الجماعية . ولا يتصور أن يترك أمر هذا التنظيم للمدين ، كما  
لا يتصور تركه لدائن أو لعدد من الدائنين ، بل لابد من اختيار أشخاص  
تشاور فيهم صفات النزاهة والحيدة والخبرة ، وان يعمل هؤلاء تحت إشراف  
المحكمة التي أصدرت حكم الإفلاس . وبذلك نستطيع أن نصل بالتفليسة الى  
احدى نهاياتها المحتملة .

فدقة رتب المشرع على صدور حكم الإفلاس حشدتهم في جماعة وأقام  
عنهم وكيلاً هو السنديك ليمارس شئون التفليسة نيابة عنهم وليعمل على  
تصفية أموالها وتوزيع الناتج عن التصفية بينهم بنسبة ديونهم .

وقد يكون للمفلس شركاء يتضامنون معه في بعض الديون أو يكلفونه  
شيهاً ، فعنى المشرع ببيان أثر الإفلاس بالنسبة لهؤلاء . كما اهتم ببيان  
حقوق الدائنين متى أفلس المتضامنون جميعاً أو أفلس المدين الأصلي والكفيل .

ونتناول فيما يلي الآثار المترتبة على صدور حكم شهر الإفلاس بالنسبة  
للمدين ، ثم بالنسبة للدائنين ، ثم بالنسبة للمدينين المتضامين مع المفلس  
وكفلائه .

# الفصل الأول

## آثار شهر الافلاس بالنسبة الى المدين

أهم هذه الآثار هو غل يد المدين عن ادارة أمواله ؛ على أنه الى جانب هذا الأثر الهام توجد آثار أخرى تتعلق بشخص المدين ، بعضها يرجع الى الفكرة القديمة عن الافلاس واعتباره وصمة تلحق بشرف المفلس ، وبعضها يهدف الى التحفظ على المفلس وتقييد حريته ، وبعضها يتعلق بضمان حياة المفلس وحياة من يعول ، بعد أن غلّت يده عن ادارة أمواله .

### الفرع الأول

#### غل يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيها

لم يشأ المشرع التجارى أن يطلق يد المدين بعد شهر افلاسه فى ادارة أمواله والتصرف فيها خشية أن يسددها أو يسئ ادارتها فيضعف بذلك الضمان العام المقرر لدائنيه .

لهذا رأى المشرع اقضاء المدين عن ادارة أمواله ، وغل يده عن التصرف فيها ، وإقامة وكيل الدائنين مكانه ليمارس المحافظة عليها وادارتها حتى يتم بيعها وتوزيع ثمنها بين الدائنين بنسبة ديونهم . وبهذا الوضع أصاب المشرع الهدفين الأساسيين فى نظام الافلاس ، وهما حماية الدائنين من سوء نية المدين وإقامة المساواة بينهم .

وتناولت المادة ٢١٦ من القانون التجارى هذا المبدأ بقولها « الحكم بأشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الأموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس » . وعلى الرغم من أن النص لم يشر إلا الى ادارة الأموال ، فالمقصود غل يد المدين عن أعمال الادارة والتصرف على السواء .

ونص المادة واضح فى سرعية وحتمية ترتيب هذا الأثر بمجرد صدور الحكم دون انتظار نشره . فمجرد صدوره ترفع يد المدين عن ادارة أمواله أو

«التصرف فيها اذ يحل السنديك محله فى اجراء التصرفات القانونية تمهيدا  
لتصفية هذه الاموال وتوزيع ثمنها على الدائنين .»

### الطبيعة القانونية لغل اليد :

لا يعتبر غل يد المفلس عن ادارة أمواله والمتصرف فيها من قبيل نزع الملكية . اذ يظل المفلس على الرغم من شهر الافلاس مالكا لامواله ، فلا تنتقل ملكيتها الى الدائنين بصدر حكم الافلاس ، كما أنها لا تنتقل منهم الى المفلس اذا انتهت التفليسة بالصلح وعادت الى هذا الأخير حرية التصرف فى أمواله وينبنى على هذا الوضع أنه اذا وجد ضمن أموال المفلس عقار ، فلا محل للتسجيل عند شهر الافلاس أو عند وقوع الصلح ما دامت ملكية العقار لا تنتقل من المفلس الى الدائنين بصدر حكم شهر الافلاس ولا تعود منهم اليه بوقوع الصلح . واذا بيعت أموال المفلس ، فان الملكية تنتقل منه الى المشتري مباشرة ، فيعتبر هذا الأخير قد تلقى الحق عن المفلس ذاته لا عن جماعة الدائنين . وتظل حقوق المفلس عند الغير على حالها وطبيعتها ، ويباشرها السنديك نيابة عنه . واذا دفع السنديك دين أحد الدائنين المرتهنين ليتلافى التنفيذ على العقار المرهون فى وقت غير مناسب ، فلا يترتب على ذلك أن تحل جماعة الدائنين محل الدائن المرتهن فى الرهن وفى مرتبته ، اذ يعتبر الوفاء واقعا من المدين المفلس ذاته ، والأصل أنه اذا وفى المدين فلا يحل محل الدائن الذى وفى له فى الضمانات المقررة له . ومع ذلك اذا اقترض السنديك المال الذى يوفى به دين الدائن المرتهن ، فله أن يحل المقرض محل هذا الدائن بشرط اتباع الاجراءات المذكورة فى المادة ٣٢٨ من القانون المدنى .

وبالمثل لا يعتبر غل اليد ضربا من نقص الاهلية بحيث يصير المفلس فى حكم القاصر أو المحجور عليه ، لان نظام الحجر ملحوظ فيه حماية ناقص الاهلية بتمكينه من التمسك ببطلان التصرفات التى يجريها .

وقد ثار نقاش طويل حول تكييف غل اليد . هل هو مجرد تطبيق شامل للدعوى البوليصية ؟ أم هو تحميل أموال التفليسة جميعا بحق عينى خاص لصالح جماعة الدائنين ؟ أم هو بمثابة حجز عام شامل على ذمة المفلس ؟ أم هو منع من التصرف مقرر لصالح هذه الجماعة ؟ ولكن هذا الجدل الفقهي ليس له أهمية كبيرة لان رأى متفق ومستقر على أن غل اليد يؤدى<sup>١٢</sup> إلى عدم نفاذ التصرفات فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين

طرفيها • والسنديك وحده هو الذي يطلب عدم نقباز التصرف ، وله أن يعترف به ، بل وله أن يتمسك بصحته اذا كان مفيدا لجماعة الدائنين •

ولعل التكييف الصحيح في هذا المجال هو أن حكم شهر الإفلاس يحدث تعديلا جوهريا في مركز الدائنين ، فبعد أن كان الدائن يعتبر خلفا للمدين فتسرى عليه تصرفاته ما دامت خالية من الغش ، يصير منه صيدور حكم الإفلاس عضوا في جماعة ، وتعتبر هذه الجماعة بالنسبة الى المدين المفلس من الغير فلا تسرى عليها تصرفاته • فغل اليد والحال كذلك يعتبر بمثابة حجز شامل لاموال المفلس برمتها ، ويقع هذا الحجز لمصلحة جماعة الدائنين بمجرد صدور حكم الإفلاس ، ويترتب عليه وضع الأموال المذكورة في حالة عدم قابليته للتصرف •

يبدأ غل اليد من يوم صدور حكم الإفلاس ( المادة ٢١٦ ) • فلا يحتج على جماعة الدائنين بالتصرفات التي يجريها المدين منذ هذا اليوم ، أما التصرفات السابقة فلا يتناولها الا البطلان الخاص بفترة الريبة • ويقع غل اليد ولو لم يشهر حكم الإفلاس ، وقد جاء نص المادة ٢١٦ واضحا في هذا المعنى حيث ذكر أن الحكم بشهر الإفلاس يوجب بمجرد صدوره غل يد المفلس « من تاريخ هذا الحكم » •

ولكن ما الحل بالنسبة الى التصرفات التي يجريها المدين في ذات يوم صدور حكم الإفلاس وقبل ساعة صدوره ؟ هل تعتبر واقعة بعد صدور الحكم فلا يحتج بها في مواجهة جماعة الدائنين بغير حاجة الى الطعن فيها بالبطلان أم تعتبر على العكس واقعة خلال فترة الريبة فيتمتعين أن يطلب السنديك بطلانها كما يتعين اثبات توافر شروط هذا البطلان كشرط علم المتصرف اليه بعوض باختلال أشغال المدين ؟ استقر الرأي في فرنسا على أن التصرفات التي يجريها المفلس في ذات يوم صدور حكم الإفلاس تعتبر واقعة بعد صدوره ولو وقعت قبل ساعة صدور فيشملاها والحال كذلك غل اليد • والسبب في ذلك أن الأحكام تكتفي ببيان تاريخ صدورها ولا تحدد ساعته ، فالمفروض أنها تصدر في أول ساعات النهار •

وينتهي غل اليد فيعود المدين الى حرية ادارة أمواله والتصرف فيها بانتهاء التفليسة أو بالاتحاد • ويظل غل اليد قائمة اذا أقفلت التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها •



### الأعمال والتصرفات التي يشملها غل اليد :

لما كان الهدف من نظام الافلاس صيانة الضمان العام المقرر للدائن ، على أموال المدين وتحقيق المساواة بينهم يمنع المدين من محاباة بعضهم على حساب البعض الآخر ، فقد رأى المشرع أن يقضى المدين عن أمواله وأن يقيم السنديك على ادارتها حتى يتخذ الدائنون قراراً فى شأن مدينهم فيتصلحون معه أو يتفقون على بيع أمواله واقتسام الثمن .

ولا يقضى المدين عن ادارة أمواله فحسب ، وإنما عن التصرف فيها أيضاً . حقيقة أن المادة ٢١٦ لم تشر الا الى ادارة الاموال . غير أن الغرض المنشود يستلزم من باب أولى تقييد حرية المدين فى التصرف .

فالمحظور اذن على المدين اجراء أى عمل قانونى ينشأ عن ضرر الدائنين أو الاخلال بالمساواة بينهم . وينطبق هذا الحظر على العقود والتصرفات ، والأفعال الضارة التى تصدر من المفلس عن عمد أو غير عمد فتشغل ذمته بالمسئولية ، كما يقتضى حرمانه من حق رفع الدعاوى المتعلقة بأمواله والتحریم على الغير توجيه الدعاوى اليه ، لأن السنديك يقوم مقامه فى ادارة الاموال فيكون له وحده حق التقاضى بشأنها .

### منع المفلس من اجراء الأعمال القانونية :

لا يجوز للمدين بعد صدور حكم شهر الافلاس اجراء أى عمل قانونى على الأموال التى يتعلق بها حق الدائنين ، وسواء فى ذلك أكان العمل من قبيل الادارة أو التصرف ، كالاجارة ، أو القرض ، أو البيع ، أو الهبة ، أو الرهن ، أو التنازل عن الحقوق ، أو الاقرار بالديون ، أو تحرير الأوراق التجارية ، أو تقديم مقابل وفائها ، أو عقد ديون جديدة .

وبالمثل لا يجوز للمفلس الوفاء بما عليه من ديون بعد صدور الحكم بشهر افلاسه .

واذا كان المفلس دائناً ، فلا يجوز لمدينه أن يفى بين يديه ، وإنما يجب أن يدفع للسنديك ، فاذا وفى للمفلس ، وقع وفاؤه خاطئاً فيلتزم بالدفع مرة أخرى للسنديك . ويرد على هذا الأصل استثناءان : أولهما : اذا استخدم المفلس المبلغ الذى قبضه فى فائدة جماعه الدائنين ، فلا يجوز للسنديك أن يتمسك ببطلان لوفاء . ومثال ذلك أن يستخدم



المفلس المبلغ فى الوفاء ببعض الديون الممتازة ، كأجور المستخدمين والعمال ، لأن هذه الديون تدفع من أموال التفليسة قبل اجراء التوزيعات على الدائنين العاديين ، فكان المبلغ استخدم فى منفعتهم ، فلا مصلحة لهم فى ابطال الوفاء . وثانيهما : اذا وفى المسحوب عليه فى الكمبيالة للحامل المفلس فوافؤه صحيح ومبرىء له . ( المادة ١٤٤ ) .

ولا يحتج على جماعة الدائنين بعقد الوكالة الذى يجريه المفلس بعد صدور حكم الافلاس ، فاذا أجرى الوكالة وباع الوكيل أو أجر أو وهب أو رهن ما لا يتعلق به حق لجماعة الدائنين ، فلا يحتج بالعمل فى مواجهتها ، لا سيما وأن الوكيل لا يملك أكثر مما يملك الموكل ، وسواء فى ذلك أكان الوكيل أو الغير الذى يتعاقد معه يعلم أو لا يعلم بحالة الافلاس .

أما اذا كانت الوكالة قائمة قبل صدور حكم الافلاس ، فانه يترتب على صدور هذا الحكم فسخها ، لأن الوكالة من العقود التى تقوم على الاعتبار الشخصى . ويترتب على ذلك وجوب امتناع الوكيل عن مباشرة العمل الذى وكل فيه . فاذا أجراه ، فلا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين .

ولئن كان صحيحا أن المفلس ممنوع بسبب غل يده من أن يوكل عنه غيره ، فليس هناك ما يحول دون أن يوكله الغير فى عمل قانونى ، اذ لا يشترط فى الوكيل أن يكون تام الأهلية أو مطلق الحرية فى التصرف فى أمواله .

هذا ولما كان المفلس يظل على الرغم من شهر الافلاس مالكا لأمواله ومحتفظا بكامل أهليته ، فان التصرفات التى يجريها بعد صدور حكم الافلاس لا تعتبر صادرة من غير مالك أو من مالك مفقود الأهلية أو ناقصها ، ولذا لا يلحقها البطلان ، وانما تقع صحيحة ونافذة بين المفلس ( أو وكيله ) والمتعاقد معه ، فلا يجوز لأحدهما أن يستند الى شهر الافلاس ليتنصل مما يفرضه عليه العقد من التزامات . غير أن هذا العقد لا يحتج به فى مواجهة الدائنين ، لأنهم يصبحون من الغير بمجرد صدور حكم الافلاس وتأليف جماعتهم . فالأثر الذى يترتب على غل اليد ليس اذن بطلان العقود التى يجريها المفلس ، وانما تنحصر فى عدم جواز الاحتجاج بها فى مواجهة جماعة الدائنين .

ولا يتناول غل اليد الا التصرفات التى تتم وتكمل بعد صدور حكم شهر

الافلاس . وقد سبق أن ذكرنا أن التصرفات التي تقع في ذات يوم صدور حكم الافلاس وقبل ساعة صدوره تعتبر واقعة بعد صدوره . أما التصرفات التي تتم وتكمل قبل صدور الحكم ، فلا يشملها غل اليد ، وإنما يتناولها البطلان الخاص بفترة الريبة .

وإذا اشترط القانون لسريان التصرف على الغير اتمام اجراءات أو أشكال معينة ، فلا يعتبر التصرف بالنسبة الى جماعة الدائنين قد كمل الا اذا تمت الاجراءات أو الأشكال المذكورة قبل صدور حكم الافلاس . فإذا لم تكن قد تمت حتى هذا الوقت ، فلا يجوز اجرائها بعد ذلك ، ومن ثم لا يحتاج بالتصرف على جماعة الدائنين لانها من الغير .

وقد أورد القانون التجاري تطبيقا خاصا على هذا المبدأ في المادة ٢٣١ حيث نص على أن « حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعى قانونا يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم باشهار افلاسه » . ومعنى ذلك أنه لا يجوز قيد هذه الحقوق بعد صدور حكم الافلاس . فإذا تراخى الدائن المرتهن أو الممتاز في اجراء القيد حتى صدور الحكم المذكور ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يحتج بالقيد على جماعة الدائنين ، فيعتبر بالنسبة اليها دائنا عاديا ويخضع لقسمة الغرماء فإذا باع المفلس عقارا بعقد غير مسجل ثم شهر افلاسه قبل اجراء التسجيل ، فلا يحتج به في مواجهة جماعة الدائنين اذا أجرى بعد ذلك ، فيكون للجماعة المذكورة أن تعتبر العقار لا يزال في ذمة المفلس ومما يدخل في الضمان العام المقرر لها . وإذا كان المشتري قد تسلم العقار ، وجب عليه رده ، وله أن يشترك في التفليسة بالثمن ان كان قد أداه قبل شهر الافلاس .

### منع الضرر من الاشتراك في التفليسة بالتعويضات :

إذا ارتكب المفلس عن عمد أو غير عمد فعلا بعد صدور حكم الافلاس وترتب عليه ضرر ، كما اذا قذف في حق شخص أو أصابه بعاة أو أتلّف له مالا ، فلمن أصابه الضرر أن يطالبه بالتعويض وفقا للقواعد العامة . ومع ذلك اذا حكم به ، فليس للضرر أن يشترك في التفليسة بمبلغ التعويض ، فعليه اذن أن ينتظر حتى تنتهي التفليسة ثم ينفذ بالمبلغ على أموال المفلس ان بقي له مال . وقد استقر الرأي على هذا الحل على الرغم مما فيه من عنق بالنسبة الى الضرر لان القول بعكسه معناه تمكين المفلس من الاضرار بحقوق دائنيه بمحض ارادته ، فما عليه لبلوغ هذا الهدف الا الامعان في ارتكاب

الأخطاء والحق الضرر بالغير حتى يحكم لمن يصيبهم الضرر بالتعويضات فيصبحون دائنين بها ويشاركون الدائنين الأصليين في اقتسام أموال المفلس . وقد يتواطأ المفلس مع الغير على الادعاء بالضرر .

وإذا ارتكب المفلس الفعل الضار قبل صدور حكم الإفلاس ولم يصدر عليه حكم بالتعويض إلا بعد شهر الإفلاس . فمن حق المضرور أن يشترك في التفليسة بمصاريف الدعوى ومبلغ التعويض على السواء . إذ ينشأ الحق له في هذه المبالغ من وقت وقوع الفعل الضار لا من وقت صدور الحكم .

### منع المفلس من التقاضى :

غل المشرع يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها يمنعه من التقاضى يشبأنها ، إذ تتركز ادارتها في يد السنديك . فيكون من شأنه وحده أن يرفع الدعاوى للمطالبة بحقوق المفلس وأن يتلقى الدعاوى التي يرفعها الغير عليه . فإذا أجاز للمفلس أيضا رفع هذه الدعاوى أو الدفاع فيها ، فقد يؤدي ذلك الى اضطراب الإدارة وصعوبة تحديد المسئول عند وقوع الأهمـال أو التواطؤ . لهذا رأى المشرع منع المفلس من التقاضى ، وإقامة السنديك نائبا عنه في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها ، مكتفيا بتحويل المفلس حق لفت نظر مأمور التفليسة الى الأهمال الذي قد يصدر من السنديك وطلب عزله إذا اقتضى الأمر . وقد نصت المادة ٢١٧ على هذا المبدأ بقولها « لا يجوز من تاريخ الحكم المذكور ( حكم شهر الإفلاس ) رفع دعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ، ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقارات الا في وجه وكلاء الدائنين » .

ولا يمنع المفلس من التقاضى بشأن الاموال التي يتناولها غل اليد ، أى التي يتعلق بها حق جماعة الدائنين . ولما كان الأصل أن غل اليد ينبسط على جميع أموال المفلس ولو لم تكن خاصة بالتجارة ، فإن منع المفلس من التقاضى لا يقتصر على أموال تجارته وانما يشمل أيضا الأموال الخارجة عنها .

ويتضمن منع المفلس من التقاضى منعه أيضا من اتخاذ الاجراءات لتنفيذ الأحكام التي تصدر لمصلحته قبل شهر الإفلاس أو الاستمرار في الاجراءات التنفيذية إذا ظلت قائمة حتى صدور حكم الإفلاس ، إذ يصبح هذا التنفيذ من شأنه السنديك وحده .

ويعمل السنديك في الدعاوى التي يرفعها باسم المفلس وفي الدعاوى التي ترتفع عليه بوصفين : فهو نائب عن المفلس في هذه الدعاوى بحكم القانون . وهو نائب عن جماعة الدائنين ، اذ لهذه الجماعة بوصفها دائنة للمفلس أن تطالب بالحقوق التي له قبل الغير وفقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدني .

وعلى الرغم من منع المفلس في التقاضي ، فقد أجازت المادة ٢١٨ تجارى للمحكمة أن تأذن له بالتدخل في الدعاوى التي ترفع على التفليسة . والاذن للمفلس بالتدخل في الدعاوى المقامة على التفليسة متروك لتقدير المحكمة . فلها أن تأذن أو لا تأذن له تبعا لظروف الدعوى .

### الأعمال والدعاوى التي لا يشملها غل اليد :

يظل للمفلس على الرغم من غل يده حق اجراء بعض الأعمال والوقوف في بعض الدعاوى بوصفه مدعيا أو مدعيا عليه . والفكرة الاساسية في السماح للمفلس باجراء هذه الأعمال ومباشرة هذه الدعاوى هي انتفاء الضرر بالنسبة الى الدائنين وبالتالي انعدام مصلحتهم في حرمان المفلس منها ، فبعضها يجلب النفع لهم ، والبعض الآخر يتعلق بحقوق لا يتناولها غل اليد ولا يتقرر لهم حق عليها ، فهي وان كانت لا تجلب لهم نفعاً ، فانها لا تحدث لهم ضرراً .

وبالتطبيق على هذا الوضع يظل للمفلس مباشرة الاعمال الآتية :

الاجراءات التحفظية . .

والتصرفات والدعاوى المتعلقة بالاموال التي يديرها المفلس باعتباره وكيلاً عن الغير ، كما اذا كان يدير اموال اولاده القصر بوصفه ولياً عليهم .

والدعاوى الجنائية ، فهذه يجب توجيهها الى المفلس مباشرة ولا شأن للسنديك فيها ، وسواء في ذلك اكانت الدعوى مرفوعة من النيابة مباشرة أو من المدعى بالحق المدني . ومع ذلك اذا حكم على المفلس بالتعويضات بسبب الفعل الخاطيء الذي صدر منه قبل صدور حكم الافلاس ، فلا يجوز للمجنى عليه الاشتراك في التفليسة بقيمة التعويض كما سبق ذكره . وتعتبر الدعاوى الجنائية من الدعاوى المتعلقة بشخص المفلس .

والاعمال والتصرفات المتعلقة بحياة المفلس اليومية ، كشراء حاجيات



منزله وأداء مصاريف تعليم أولاده أو علاجهم • ويلاحظ أن المفلس ينفق على هذه الاعمال اما من نقود يقتترضها من الغير دون أن يكون لهذا الغير حق الاشتراك في التفليسة ، واما من النفقة التي يخرجها له الدائنون •

والتصرفات والدعاوى المتعلقة بحقوق المفلس الشخصية ، فهذه الحقوق خارجة عن ذمته المالية ، ولا يتعلق بها حق لجماعة الدائنين •

وقد أشارت المادة ٢١٩ تجارى الى هذا الوضع بقولها « الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه أو عليه » •  
وتعتبر الدعاوى الجنائية بوجه عام مما يتعلق بشخص المفلس •

### الأموال التي يشملها غل اليد :

يعتبر غل اليد بمثابة حجز عام على ذمة المفلس ، فيتناول جميع الأموال الداخلة فيها ، سواء أكانت تتعلق بالتجارة أم لا تتعلق بها ، لأن الذمة وفقا لتشريع المصرى لا تتجزأ ، فهي وحدة تضمن برمتها حقوق الدائنين •  
وقد أفصحت المادة ٢١٦ عن هذا الوضع فقالت ان الحكم بشهر الافلاس يوجب بمجرد صدوره غل يد المفلس عن ادارة « جميع أمواله » •

وعلى هذا الاساس ، يشمل غل اليد الأموال الحاضرة التي يملكها المدين عند شهر افلاسه ، سواء أكانت منقولة أم عقارية ، مادية أم معنوية ، ولو لم تكن متعلقة بالتجارة التي يباشرها •

وبالمثل يتناول غل اليد الأموال المستقبلية ، وهي بتعبير المادة ٢١٦ « التي تؤول الى المدين الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس » اذ تقع هذه فى ذمة المفلس وهي تحت الحجز فيتعلق بها حق الدائنين ويتحقق هذا الوضع اذا آلت الى المدين أثناء قيام التفليسة تركة أو وصية ، أو اذا وهبه شخص منقولاً أو عقاراً ، أو اذا باشر عملاً أو نشاطاً تجارياً فأصاب منه مالا •

اذا آلت الى المدين بعد شهر افلاسه وقبل انتهاء التفليسة تركة ، فان نصيبه فيها يكون من حق الدائنين فيشملة غل اليد ويندمج فى أصول التفليسة • غير أن حق الدائنين لا يتعلق بهذا النصيب الا بعد أن يتوافى دائنوا المورث حقوقهم من التركة ، اذ لا تركة الا بعد سداد الديون • وقد أشارت المادة ٢١٦ الى هذا بقولها « الحكم باشهار الافلاس ... يوجب أيضا فرز روكية مداينى التركة الآيلة للمدين عن روكية مداينى تفليسته » •



### الأموال التي لا يشملها غل اليد :

لا يتناول غل اليد الا الحقوق المالية التي للمسلمين . أما حقوقه الشخصية والأموال الموجودة في حيازته والمملوكة لغيره ، فلا يتعلق بها حق للدائنين . ولما كان غل اليد يعتبر جزءا عاما على ذمة المفلس ، فإنه لا يشمل الأموال التي لا يجوز الحجز عليها وفقا للقواعد العامة . وعلى ذلك يبقى للمفلس حق ادارة هذه الحقوق والأموال والتصرف فيها والتقاضى بشأنها دون أن تكون للسنديك أية رقابة عليه .

### الفرع الثاني سقوط الحقوق السياسية والمهنية

لم ينص المشرع على الحقوق التي تسقط عن المفلس في القانون التجارى ذاته . وإنما في قوانين متفرقة . وهذه الحقوق على نوعين : بعضها سياسى وبعضها مهني .

أما الحقوق السياسية فهي حق الانتخاب للبرلمان . وحق الترشيح للعضوية فيه . وحق الانتخاب والعضوية في المجالس المحلية والقروية .

أما الحقوق المهنية فهي حق الانتخاب والعضوية للغرف التجارية ، والاشتغال بعمليات البورصة .

وإذا حكم على المفلس في جناية الإفلاس بالتدليس ، ترتب على ذلك حرمانه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات، وفي مقدمتها : القبول في أية خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم .

وإذا انتخب عضوا في البرلمان أو في غرفة تجارية ثم أفلس ، سقطت عنه العضوية .

### الفرع الثالث إحبس المفلس والمحافظة على شخصه

تجيز المادة ٢٣٩ من القانون التجارى للمحكمة المختصة بشهر الإفلاس أن تأمر عند الاقتضاء في حكم الإفلاس أو في حكم لاحق « بحبس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة » .

ويهدف المشرع بهذا الاجراء الى أغراض ثلاثة : منع المدين من الفرار عند قيام الشك حول ارتكابه فعلاً مذبوناً بجريمة من جرائم الإفلاس الدنيليس أو التقصير ، ومنعه في تبديد أمواله أو اختلاسها متى صدرت منه أفعال أو أقوال تنبئ عن عزمه على ارتكاب مثل هذا الفعل ، وإجباره على تقديم المعونة للسنديك بإطلاعه على دفاتره وحساباته وتزويده بالمعلومات الضرورية التي لا غنى عنها لعمل الميزانية وللسير في إجراءات التفليسة .

والامر بحبس المفلس أو بالمحافظة على شخص المفلس إذا حامت الشكوك حول ارتكابه إحدى جرائم الإفلاس وخشيت فراره ، أو إذا فهمت من تصرفاته أو أقواله عزمه على تبديد أمواله أو اختلاسها ، أو إذا رفض التعاون مع السنديك وتيسير مهمته .

وللمحكمة ألا تلجأ الى هذا الاجراء متى قدرت أنه لا لزوم له أو أنه ليس هناك ما يبرره . فالأمر والحال كذلك متروك لتقديرها ، ولم يلزمها المشرع في أي فرض من الفروض بالامر بحبس المفلس أو بالمحافظة على شخصه . وتفهم حرية المحكمة من عبارة المادة ٢٣٩ التي تجيز لها أن تلجأ الى هذا الاجراء « عند الاقتضاء » وتركت لها تقدير الظروف التي تفتضى الأمر به .

ومع ذلك تدخل المشرع لتقييد حرية المحكمة في الفرض الذي يقوم فيه المدين بتقديم التقرير بوقوفه عن الدفع مرفقة بالميزانية أو بالأسباب التي منعت من تحريرها وفقاً لنص المادتين ١٩٨ و ١٩٩ ، إذ لم يجز المشرع للمحكمة في هذا الفرض أن تأمر بحبس المدين أو بالمحافظة على شخصه في حكم شهر الإفلاس ( المادة ٢٤٠ ) . وهدف المشرع من ذلك واضح ، فهو يريد تشجيع التاجر المتوقف عن الدفع على طلب شهر إفلاسه في المينغاد القانوني ، فقرر له هذه الميزة ليكافأه على ما أبداه من حسن نية وعدم استهتار بحقوق دائنيه . والمحظور على المحكمة هو الأمر بحبس المفلس أو بالمحافظة على شخصه « في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس » ، إذ تدن جميع القرائن حتى هذا الوقت على أن المدين حسن النية . فإذا قام بعد ذلك سبب يبرر الحبس أو المحافظة على شخص المفلس ، كما إذا فسدت نيته فحاول تبديد أمواله أو اختلاسها أو رفض معاونة السنديك أو حاول الفرار أو الانتحار ، فللمحكمة أن تصدر الامر باتخاذ هذا الاجراء في حكم لاحق . وقد أوردت المادة ٣٦٦ مثلاً على هذا الوضع ، فأجازت للمحكمة أن تأمر بحبس المفلس إذا امتنع بعد التنبيه عليه رسمياً عن الحضور أمام السنديك

ليعاونه في قطع الحسابات وتقفيلها أو لإبداء ما يلزم من الإيضاحات .  
وللمحكمة أن تختار بين الأمر بحبس المدين أو بوضعه تحت مراقبة  
« ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة » ( المادة ٢٢٩ ) .  
ولا شك في أن الحبس إجراء أعنف من الوضع تحت المراقبة ، ولذا يجب ألا  
تُلجأ إليه المحكمة إلا إذا وجدت في الدعوى ضرورة تبرره . كما يجب ألا  
تُلجأ المحكمة إلى الإجراء برهته إلا بحرص شديد ، فلا تأمر به إلا إذا حامت  
الشكوك حول نوايا المفلس ، أو إذا أصر على الامتناع عن تقديم المعونة  
للسندريك ، أو إذا لاحت للمحكمة قرائن على وقوع إحدى جرائم الإفلاس .  
وفي العمل قلما تلجأ المحاكم إلى هذا الإجراء .

ولا يعتبر الحبس أو وضع المدين تحت المراقبة عقوبة . وإنما هو إجراء  
تحفظي الغرض منه منع المدين من الفرار أو من تبديد أمواله أو إجباره على  
تقديم المعونة للسندريك .

وللمحكمة أن تأمر ، ولو من تلقاء ذاتها ، بحبس المفلس أو بوضعه  
تحت المراقبة في ذات حكم الإفلاس . ولها أن تأمر بهذا الإجراء في حكم  
لاحق . وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن تسبق تقريراً من مأمور التفليسة .  
كما يجوز لها أن تأمر بالحبس أو المراقبة في حكم لاحق ولو كان المدين  
قد طلب شهر إفلاسه في الميعاد القانوني ، لأن مراعاة المدين لهذا الميعاد  
تعطل حق المحكمة في الأمر بالحبس أو بالمراقبة في ذات حكم الإفلاس ،  
فينظر لها الحق في الأمر بالإجراء المذكور في حكم لاحق إذا صدرت من  
المفلس أفعال تبرر اتخاذها .

وإذا أمرت المحكمة بحبس المفلس أو بوضعه تحت المراقبة ، جاز لها  
في كل وقت أن تأمر بالإفراج عنه أو برفع المراقبة بناءً على طلب مأمور  
التفليسة أو السندريك أو المفلس . وقد يصدر الأمر بالإفراج أو برفع  
المراقبة كلية أو لمدة محدودة . كما يجوز أن يصدر الأمر بغير تقديم كفيل  
أو بتقديم كفيل يضمن حضور المفلس متى طلبه السندريك ( المادة ٢٤٠ ) .  
وتحدد المحكمة مبلغاً يدفعه الكفيل إذا أخل المفلس بالتزامه بالحضور ،  
ويؤول هذا المبلغ إلى التفليسة .

وقد نصت المادة ٣٩٥ . تجارى على عدم جواز الطعن بالمعارضة ، أو  
بالاستئناف في الحكم الصادر بالإفراج عن المفلس .

وإذا صدر الحكم بحبس المفلس أو بوضعه تحت المراقبة ، جاز للسنديك والنيابة العمومية طلب تنفيذه ( المادة ٢٤٣ ) . أما السنديك .  
فلانه يمثل الدائنين وهم أصحاب المصلحة الاولى في تنفيذ الحكم وأما النيابة فلأن  
الأمر بالحبس قد يصدر بسبب الاشتباه في ارتكاب المدين احدى جرائم  
الافلاس . ألزمت المادة ٢٤٢ كاتب المحكمة بأن يرسل فى ظرف أربع  
وعشرين ساعة « الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ملخصا من الحكم الصادر  
باشهار الافلاس مشتملا على المتهم من البيانات والأحكام التى فى ذلك الحكم  
وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بعد  
الحكم باشهار الافلاس سواء كان بحبس المفلس أو بالتحفظ عليه أو برفع  
الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية » . والغالب عملا أن النيابة لا تتدخل  
فى هذا الشأن الا اذا وجدت قرائن على وقوع جريمة من جرائم الافلاس .

وإذا أمرت محكمة الافلاس بحبس المفلس ثم صدر عليه حكم من  
المحكمة الجنائية بالعقوبة فى احدى جرائم الافلاس ، خفضت الفترة التى  
قضاها فى الحبس من مدة العقوبة . وقد استقر رأى على هذا الحل على الرغم  
من أن الحبس الذى تأمر به محكمة الافلاس لا يعتبر من قبيل العقوبة .

## الفرع الرابع

### نفقة المفلس وعائلته

لما كان من آثار صدور حكم الافلاس على غل يد المدين عن أمواله وحلول  
السنديك محله فى ادارتها ، فإن المفلس يصير بصدور الحكم المذكور معسدا  
لا يملك مالا ينفق منه على ضروريات حياته وحياة عائلته . حقيقة أنه يجوز  
للمفلس أن يستغل نشاطه فى عمل يدر عليه دخلا ، غير أنه قد لا يوافق الى  
مثل هذا العمل . وقد يوفق اليه بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن . ثم  
أن الأموال التى يقرر القانون عدم جواز الحجز عليها ، كالثياب والفراش  
ومؤونة الشهر ، لا تسد الا بعض الضرورات الأولية للحياة ، وتظل بجانبها  
نواح أخرى تحتاج الى الانفاق . لهذا أراد القانون التجارى أن يخفف عن  
المدين وقع كارثة الافلاس ، فأجاز اخراج نفقة له تقيه ذل السؤال ، وهى  
ميزة لم يتمتع بها المدين غير التاجر متى أعسر الا منذ صدور القانون  
المدنى الجديد .

ولم يقتصر المشرع على اجازة اخراج النفقة خلال الاجراءات التمهيدية  
للتفليسة ، وانما دفع عطفه ورعايته الى أبعد من ذلك ، فأجاز اخراج النفقة



أيضا بعد أن يصبح الدائنون في حالة اتحاد ، أى بعد أن تباع أموال المفلس ويوزع ثمنها على الدائنين .

ولإخراج النفقة اجراءات وأحكام تختلف تبعا لما اذا كانت تقرر خلال الاجراءات التمهيدية أو بعد قيام حالة الاتحاد .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى ، فقد نصت المادة ٢٦٥ من القانون التجارى على أنه « يجوز للمفلس أن يتحصل من أموال تفليسته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ، ويجوز التظلم من هذا التقدير الى المحكمة من أى انسان له شأن فى ذلك » .

وتستحق النفقة للمفلس وعائلته . ولم يبين القانون أفراد العائلة الذين يجوز لهم طلب النفقة . وعندنا أنها تقتصر على زوجة المفلس وأقاربه واصلهاره على عمود النسب الذين تكون نفقتهم واجبة عليه وفقا للقواعد العامة ولو لم يكونوا مقيمين معه فى معيشة واحدة .

وإذا طلق التاجر زوجته وحكم لها بالنفقة ثم شهب افلاسه ، وجب معاملتها كمدينة عادية ، فتشترك فى التفليسة بالمبالغ المستحقة لها حتى تصفية أموال المفلس وتخضع فى ذلك لقسمة الغرماء . ويجوز للسنديك أن يطلب تخفيض النفقة الشرعية لأنها قررت فى وقت كان المدين فيه موسرا وقد تغيرت حالته المالية بعد شهر الافلاس وأصبح هناك ما يبرر التخفيض . وإذا وقع الطلاق بعد شهر الافلاس ، فليس للزوجة أن تشترك بالنفقة الشرعية فى التفليسة ، وإنما يكون لها أن تطلب من المأمور تقرير نفقة لها بوصفها من أفراد عائلة المفلس الذين يلتزم بالانفاق عليهم .

أما اجراءات تقدير النفقة ، فتتلخص فيما يأتى : يطلب المفلس أو أقاربه للنفقة من السنديك فيقترحها هذا الأخير على مأمور التفليسة ، ويترك الأمر عندئذ لتقدير هذا المأمور ، فيكون له أن يقرر اخراج النفقة أو عدم اخراجها تبعا لظروف المفلس ، وإنما يجب أن يستعمل هذه السلطة بحرص شديد ، وأن النفقة منحة استثنائية ، فلا يأمر بها الا اذا كان طالبها فى حاجة ماسة اليها وكان تقريرها لا يعود بالضرر البليغ على الدائنين . وإذا قرر المأمور اخراج النفقة ، فعليه أن يعين مقدارها ، ويراعى فى ذلك مركز المفلس



الاجتماعي وأسلوب معيشته وبعدد الأشخاص الذين يتكفل بهم • ولا يستشار الدائنون في اخراج النفقة أو في مقدارها •

ويجوز التظلم في قرار مأمور التفليسة الخاص باخراج النفقة أو بتعيين مقدارها • ويثبت حق التظلم للمفلس وللسنديك وللدائنين ولكل ذي مصلحة. وفقا لما تقضى به المادة ٢٦٥ تجارى •

ويرفع التظلم الى المحكمة التي شهرت الافلاس • فاذا فصلت فيه : فلا يجوز الطعن في حكمها لأنه من الاحكام التي ذكرتها المادة ٣٩٥ من القانون التجاري رفضت بعدم جواز الطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف •

واذا وفق المفلس لعمل بعد صدور حكم الافلاس ، فيجوز على الرغم من ذلك اخراج نفقة له متى رأى مأمور التفليسة أن الأجر الذي يحصل عليه من عمله غير كاف للاتفاق على ضرورات معيشته وعائلته • وإذا زاد الأجر على هذا الحد ، وجب أن يضاف القدر الزائد الى أصول التفليسة لأن غل اليد يشمل •

ويجوز لمأمور التفليسة بناء على طلب السنديك أن يعدل في قدر النفقة أو أن يأمر بمنع اخراجها أصلا اذا تبدلت الظروف ، كما اذا استطاع المفلس أن يحصل على عمل بأجر كبير أو باشر تجارة جديدة فأثمرت أرباحا • ويجوز في هذه الحالة أيضا التظلم من قرار مأمور التفليسة الى المحكمة ، ولا يحول دون ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت في تظلم سابق ما دام أن التظلم الثانى يستند الى أسباب جديدة •

وتخرج النفقة في صورة مبلغ يمنح للمفلس أو لأفراد عائلته على دفعة واحدة أو على دفعات شهرية أو اسبوعية بحسب ما يقرره مأمور التفليسة • فاذا لم توجد في التفليسة نقود كافية لأداء النفقة ، وجب بيع بعض الأموال للحصول على النقود اللازمة •

واذا انتهت التفليسة بالصلح ، وجب إيقاف دفع النفقة ، اذ يعود المفلس بالصلح الى ادارة أمواله ويصبح قادرا على كسب معاشه • ومن نافلة القول أن المبالغ التي تخرج كنفقة لا تغل يد المجلس عنها •

لما فيما يتعلق بالفترة التالية للاتحاد ، فقد نصت المادة ٣٤٠ على

ما يأتي « يستشار الدائنون لمعرفة ما اذا كان تعيين اعادة للمفلس من مبالغ تفليسته ممكنا أم لا ، فاذا رضى بذلك أكثر المداينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس وبعرض وكلاء المداينين مقداره على مأمورية التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه ، انما للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الأمر في ذلك للمحكمة » .

فمن اللازم إذن لتقرير النفقة في هذا الدور استشارة الدائنين . ويعرض عليهم الأمر في الجمعية التي تلي رفض الصلح . ويصدر القرار بأغلبية أصوات الحاضرين . غير أن الأمر الذي يعرض على الدائنين هو مبدأ تقرير النفقة فحسب ، أي أن المطلوب منهم اتخاذ قرار بشأن اخراج النفقة أو عدم اخراجها . فاذا قرروا اخراجها ، فليس لهم تعيين مقدارها ، وإنما يكون ذلك من حق مأمور التفليسة بناء على اقتراح السنديك .

### الفرع الخامس

#### ايقاف قيد الرهن وحقوق الامتياز

نصت المادة ٢٣١ من القانون التجارى على أنه اذا نشأ الرهن أو الامتياز صحيحا قبل صدور حكم الافلاس وتراخى الدائن في قيده الى وقت صدور هذا الحكم ، فلا يحتج بالقيد بعد ذلك على جماعة الدائنين ، ولا سبيل للدائن الا الاشتراك في التفليسة بوصفه دائنا عاديا والخضوع لقسمة الغرماء ، بمعنى أن بطلان القيد في مواجهة جماعة الدائنين يقع في هذا الفرض حتما . أما اذا نشأ الرهن أو الامتياز صحيحا قبل صدور حكم الافلاس وقيد خلال فترة الريبة وانما بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشوئه ، فيجوز للمحكمة أن تقضى بإبطال القيد في مواجهة جماعة الدائنين ، فاذا أبطلته ، اعتبر الدائن عاديا ويشترك في التفليسة بهذا الوصف . واذا قضت بصحته ، استطاع الدائن أن يحتج برهنة أو بامتيازه في مواجهة جماعة الدائنين وأن يحتفظ بالأولوية التي تؤهلها مرتبته على الأعيان التي يقع عليها الرهن أو الامتياز .

فالمفروض إذن فيما نحن بصدده أن الرهن أو الامتياز نشأ صحيحا قبل صدور حكم شهر الافلاس ولم يقيد الى وقت صدور هذا الحكم ، فهـل يجوز للدائن المرتهن أو الممتاز اجراء القيد بعد ذلك ؟ لا ريب في أن من حق الدائن - اذا شاء - اجراء القيد ، غير أنه لا يستطيع الاحتجاج به في مواجهة

جماعة الدائنين ، اذ يعتبر القيد بالنسبة اليها باطلا ، ولا سبيل للسدادين المرتهنين أو الممتاز الا الاشتراك في التفليسة بوصفه دائنا عاديا . ويفهم هذا الحكم بطريق العكس من عبارة الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ التي نقول « حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعى قانونا يجوز تسجيلها ( تقصد القيد ) الى يوم صدور الحكم بإشهار افلاسه » .

ويعتبر هذا الوضع نتيجة منطقية لغل اليد ، اذ متى شهِر الافلاس وجب تحديد ديون المفلس بالحالة التي تكون عليها ، ولا يجوز بعد ذلك اتخاذ أي إجراء يترتب عليه إلحاق الضرر بجماعة الدائنين . ثم أن الدائن الذي يتراخى في قيد رهنه أو امتيازهِ الى هذا الوقت لا يكون الامهلا أو متواطئا مع المدين على ايجاد الثمن وهمي له ، وهو في كمال الفرضين لا يستحق الرعاية .

هذا وبطلان القيد مقرر لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . فللسنديك دون غيره حق التمسك به . وإذا طلب السنديك البطلان ، وجب أن تقضى المحكمة به ، لأن البطلان حصي ، وليس للمحكمة في شأنه أية سلطة للتقدير .

وإذا أجرى العقد في ذات يوم صدور حكم الافلاس وقبل ساعة صدوره ، اعتبر واقعا بعد صدوره ، فيكون باطلا بالنسبة الى جماعة الدائنين اعتبر واقعا بعد صدوره ، فيكون باطلا بالنسبة الى جماعة الدائنين .

ويتناول البطلان قيد الرهون العقارية وحقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار . وهذه الحقوق هي : امتياز بائع العقار من أجل الثمن وملحقاته ( المادة ١١٤٧ مدني ) ، وامتياز المقاولين والمهندسين المعماريين من أجل المبالغ المستحقة لهم ولكن بقدر ما يكون زائدا بسبب الأعمال التي قاموا بها في قيمة العقار وقت بيعه ( المادة ١١٤٨ مدني ) . وامتياز المتقاسم من أجل ما تخوله القسمة من حقوق في رجوع كل متقاسم على الآخرين بما في ذلك حق المطالبة بمعدل القسمة ( المادة ١١٤٩ مدني ) . ويلاحظ فيما يتعلق بامتياز بائع العقار أنه لا يكفي للاحتفاظ بالامتياز أن يكون البيع مسجلا وقت شهر الافلاس ، وإنما يجب أيضا أن يكون الامتياز ذاته عقيدا ، وذلك لأن الفقرة الثانية من المادة ١١٤٧ مدني قطعت في الخلاف الذي كان قائما حول هذا الموضوع بطل خاسم فقصت بأنه « يجب أن يقيد الامتياز ولو كان

البيع مسجلا ، ونكون مرتبته من وقت القيد » . ومتى امتنع على البائع استمسك بحقه في الامتياز ، امتنع عليه أيضا التمسك بحق الفسخ .

ومن المقرر أن بطلان القيد يشمل أيضا حقوق الاختصاص على الرغم من أن المادة ٢٣١ لم تشر إليها ، ولعله سهو من جانب المشرع .

إذا كان صحيحا أن قيد الرهون وحقوق الامتياز العقارية وحقوق الاختصاص يقع باطلا في مواجهة جماعة الدائنين متى أجبرى بعد شهر الإفلاس ، فليس هناك ما يحول دون تجديد القيد الحاصل قبل شهر الإفلاس . فإذا انتهت مدة القيد أثناء قيام التفليسة ، جاز للدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص أن يجدد القيد فيحتفظ بحقه وبالمرتبة التي يؤهلها القيد السابق . أما إذا انتهت مدة القيد بعد شهر الإفلاس ولم يجدده الدائن ، فلا يجوز له إجراء قيد جديد ، ويعتبر في مواجهة جماعة الدائنين دائنا عاديا .



## الفصل الثاني

### آثار شهر الافلاس بالنسبة الى الدائنين العاديين

بمجرد صدور حكم شهر الافلاس تنشأ جماعة الدائنين بقوة القانون .  
وتقوم هذه الجماعة ، باعتبارها شخصا معنويا واجبدا ، بدور كبير في  
التفليسة ، بينما يضعف دور الدائنين كأفراد ؛ على الوجه الذي سنفصله  
فيما يلي .

#### من تتكون جماعة الدائنين :

لا تشمل جماعة الدائنين الا الدائنين العاديين آيا كان مصدر ديونهم  
بشرط أن تكون هذه الديون سادة على شهر الافلاس . والدائنين أصحاب  
حقوق الامتياز العامة الذين نشأت حقوقهم قبل شهر الافلاس أيضا . ذلك  
أن هؤلاء الدائنين يتحدون في المصلحة على وجه يسمح بادماجهم في شخص  
معنوي واحد .

أما الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة على المنقول أو  
العقار وأصحاب حقوق الاختصاص ، فلا يدخلون في جماعة الدائنين ولا  
تسرى عليهم الاحكام التي يخضع لها هؤلاء ، ولا يلتزمون بقرارات الجماعة .  
وانما يجوز لهم الاشتراك في التفليسة على سبيل التذكرة فاذا لم تكفى  
تأميناتهم الخاصة للوفاء بكل حقوقهم جاز لهم الاشتراك بالباقي بصفته  
دائنين عاديين .

والعبرة في أسبقية حق الدائنين على شهر الافلاس ، تكون بتاريخ  
إبرام العقد اذا كان الحق ناشئا عن عد ( لا بتاريخ الحكم المقرر للحق ) أو  
بتاريخ حدوث الفعل الضار ( لا بتاريخ الحكم الصادر بالتعويض ) فاذا كان  
تاريخ العقد أو تاريخ الفعل أيضا ، سابقا على الحكم بشهر الافلاس ، دخل  
الدائن في جماعة الدائنين ، ولو تقرر حقه بحكم لاحق على حكم شهر  
الافلاس .

ولما كان هدف المشرع التجارى من حشد الدائنين فى جماعة وإجدة هو تحقيق المساواة بينهم وتنظيم الوفاء بديونهم ، فقد رتب على صدور حكم الافلاس منع الدائن من اتخاذ اجراءات انفرادية ضد المدين ، كما أسقط آجال الديون ، وأوقف سريان الفوائد ، ثم رتب للدائنين رهنا على عموم عقارات المفلس لضمان الوفاء بالحصص المقررة فى الصلح ان انتهت التفليسة به . وهو ما نعرض له بالتفصيل فيما يلى .

### الفبرع الأول وقف الدعاوى والاجراءات الفردية

من أهداف تشريع الافلاس تنظيم تصفية جماعية لاموال المفلس يوضع فيها الدائنون على قدم المساواة ويشتركون فى التوزيعات بنسبة ديونهم بغير تراحم فيما بينهم .

وقد استقر الرأى على حرمان الدائنين منذ صدور حكم الافلاس من رفع الدعاوى على التفليسة واتخاذ اجراءات انفرادية للتنفيذ على أموالها ، كما استقر على وقف الدعاوى والاجراءات التى تكون قد رفعت أو اتخذت قبل صدور الحكم وأدركها وهى لا تزال قائمة ، وليس للدائنين بعد شهر الافلاس الا التقيد بديونهم فى التفليسة وطرحها على التحقيق ثم الاشتراك فى التوزيعات التى تعقب بيع الاموال .

ولا يقتصر هذا القيد على حرمان الدائن من رفع الدعاوى على التفليسة للحصول على حكم بدينه واتخاذ الاجراءات لتنفيذه ، وانما يمتد أيضا الى منعه من رفع الدعاوى باسم المفلس واتخاذ الاجراءات للمطالبة بحقوقه عند الدائنين هو السنديك ، ومن وظيفته المحافظة على أموال التفليسة والمطالبة بها ، فليس للدائن والحال كذلك شأن فى هذا الامر ما دام أن القانون قد أقام عنه وكيل فيه ، فإذا أهمل الوكيل فى أداء واجبه ، فليس للدائن الا أن يطلب عزله واستبداله بغيره .

هذا هو المبدأ . ونبحث فيما يلى تطبيقاته ومبادئ استثناءاته .  
فنستعرض الحقوق المقررة للدائن ثم نبين قدر ما يحدته افلاس المدين من أثر فى استعمالها .

للدائن وفقا للقواعد العامة ما يأتى : أن يستعمل بأمن مدينه جميع حقوق

هذا المدين الا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز ( المادة ٢٣٥ مدنى ) ، وأن يطعن فى تصرفات المدين بالدعاوى البوليصية ( المادة ٢٣٧ مدنى ) وأن يرفع الدعوى للحصول على حكم بدينه • وأخيرا التنفيذ على أموال المدين لاستيفاء الدين بتوقيع الحجز على اختلاف صورها •

### استعمال حقوق المدين :

على الرغم من أن مبدأ حرمان الدائنين من رفع الدعاوى واتخاذ الاجراءات الانفرادية بعد شهر الافلاس مسلم به • فقد نصت المادة ٢٢٠ من القانون التجارى على أنه « لا يجوز للمدائنين أن يقيموا دعوى باسم المفلس الا بمصاريف من طرفهم ، ويكون الخطر عليهم ، ويشترط أن يكون ذلك فى حضور وكلاء المدائنين ، ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال ، • ومعنى هذا أنه يجوز للدائن فى تشريعنا ، وعلى الرغم من افلاس مدينه واقامة السنديك على اداة التفليسة ، استعمال حقوق المدين ورفع الدعاوى باسمه ، وانما يجب ادخال السنديك فى الدعوى • فاذا خسرها الدائن فالحكم يصدر عليه ويتحمل هو مصاريف الدعوى • واذا كسبها ، فالحكم يصدر لصالح السنديك ، ومن البديهي أنه يتعين عندئذ أداء المصاريف للدائن ويعتبر فيما يتعلق بها دائنا لجماعة الدائنين • واذا رفع السنديك الدعوى وصدر الحكم ابتدائيا فى غير مصلحته ، جاز لكل دائن استئنافه • ولعل المشرع لاحظ فى تقرير هذا الوضع أن رفع الدعوى غير المباشرة من جانب الدائن لا يعود الا بالنفع على الدائنين ، لأن الحق الذى يترتب عليها ينصب فى ذمة المدين فيفيد منه الدائنون جميعا ولا يستأثر به الدائن رافع الدعوى •

أما فيما يتعلق بالتدخل فى الدعاوى التى يرفعها السنديك ، فقد ثبت القضاء المصرى بدوره على حق الدائن فى التدخل متى اكانت مصلحته فى الدعوى تتعارض مع مصلحة جماعة الدائنين ، اذ لا يمكن أن يقال عندئذ أن السنديك تمثل الدائن فى الدعوى • أما اذا كانت مصلحة الدائن تتفق مع مصلحة الجماعة ، فيذهب معظم الأحكام الى الأخذ بالرأى القائل بجواز التدخل بشرط ألا يسعى الدائن الى تحقيق مصلحة شخصية وخاصة به وحده • كذلك يجوز للدائن اتخاذ الاجراءات التحفظية التى تعود بالنفع على جماعة الدائنين اذا أهمل السنديك • كقطع التقادم وتحرير البروتستو •

### استعمال الدعوى البوليصية :

استقر رأى الفقه والقضاء على أن استعمال دعاوى البطلان الخاصة بفترة

الريبة من حق السنديك وحده ، ولا يجوز للدائنين على انفراد رفع هذه الدعوى ، فإذا اعتقد أحدهم أن تصرفا معيناً واجب الإبطال ، فعليه أن يلفت نظر السنديك إليه ، فإذا أهمل أو رفض رفع الدعوى ، فليس للدائن إلا أن يتظلم من تصرفه إلى مأمور التفليسة أو يطلب عزله وتعيين سنديك آخر يقوم على رفع الدعوى .

أما الطعن في تصرفات المفلس ، سواء الواقعة قبل فترة الريبة أو خلالها ، بالدعوى البوليصة ، فقد أثار خلافاً في الفقه . فيذهب رأى أول إلى أن الطعن بطريق الدعوى البوليصة يتبث للسنديك ولكل دائن على انفراد ولو كان دينه لاحقاً على التصرف المطعون فيه . وامتى أقام أحد الدائنين الدعوى ، فعليه خطرهما . فإذا خسرهما ، وجب أن يتحمل مصاريفها . وإذا كسبها ، أفادت جماعة الدائنين من الدعوى ، فيضاف الحق موضوع التصرف المطعون فيه إلى أموال التفليسة ويتعلق به حق الدائنين جميعاً دون أن يستأثر به الدائن رافع الدعوى .

أما رأى الثانى ، فيرى أن استعمال الدعوى البوليصة يجب أن يكون قاصراً على السنديك وحده ، ولا يجوز للدائنين على انفراد ، سواء أكانوا سابقين أم لاحقين على التصرف ، إقامتها . وإذا كان القانون المدنى يجيز للدائن الفرد رفع هذه الدعوى ، فذلك أنه لا ينظم تصفية جماعية فى حالة الاعسار ، فكان من المنطق أن يبقى لكل دائن حقه فى الطعن فى تصرفات المدين . أما فى حالة الافلاس ، فإن شخصية الدائن تفنى فى شخصية جماعة الدائنين ، فهذه الجماعة وحدها أن تباشر الدعوى على يد وكيلها ، وشأن "الدعوى البوليصة فى ذلك كشأن دعاوى البطلان الأخرى الخاصة بفترة الريبة . أضف إلى ذلك أن السماح للدائن برفع الدعوى البوليصة يترتب عليه حتماً اضطراب إدارة التفليسة .

ونحن نفضل الأخذ بالرأى الثانى لأسباب ثلاثة : الأول : أن الحكم الوارد بالمادة ٢٢٠ من القانون التجارى جاء على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه . والثانى : أن توحيد إدارة التفليسة وتركيزها فى يد السنديك أمر مرغوب فيه . والثالث : أن السماح للدائنين على انفراد برفع الدعوى البوليصة يقتضى حتماً تطبيق قواعد هذه الدعوى كما وردت بالقانون المدنى ، وفى مقدمتها قصر فائدة الدعوى على الدائنين السابقين على التصرف

وحرمان الدائنين اللاحقين منها ، وهى نتيجة لا تنسجم ومبدأ المساواة بين الدائنين فى حالة الافلاس (١) :

### رفع الدعاوى على التفليسة :

من المعلوم أنه متى حل الدين وامتنع المدين عن أدائه ، فعلى الدائن أن يرفع دعوى للحصول على حكم يستطيع به التنفيذ على أموال المدين :

فاذا شهر الافلاس ولم يكن الدائن قد رفع دعواه بعد ، امتنع عليه رفعها بعد ذلك ، ولا سبيل له للحصول على الوفاء الا التقديم بدينه فى التفليسة وطرحه على التحقيق ، حتى اذا ما ثبتت صحته استطاع أن يشترك به فى قسمة الغرماء .

واذا كان الدائن قد رفع الدعوى ثم شهر الافلاس قبل الفصل فيها ، وجب وقفها ، ثم يتقدم الدائن الى التفليسة بدينه مضافا اليه المصاريف التى أنفقها على الدعوى . ويكون الحل كذلك اذا حصل الدائن على حكم بالدين ولكنه لم يحز قوة الشئ المقضى به عند شهر الافلاس ، فعليه فى هذا الفرض أيضا أن يطرح دينه على التحقيق فى جمعية الدائنين .

واذا كان الاصل أنه لا يجوز للدائن رفع الدعاوى أو الاستمرار فيها بعد صدور حكم الافلاس ، فهناك بعض الملاحظات على هذا المبدأ وهى :

- ١ - يجوز للدائن الطعن فى حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع .
- ٢ - ويجوز لكل دائن أثناء اجراءات تحقيق الديون أن ينازع فى الدين المعروض على التحقيق ولو لم ينازع فيه المدين أو السنديك . ومتى رفع الدائن المنازعة ، فله - على خلاف فى رأى - متابعة اجراءاتها أمام المحكمة .
- ٣ - ويجوز للدائن رفع الدعاوى الشخصية الخاصة به والتى لا تتعلق بأموال التفليسة ، اذ لا ينوب السنديك عنه فيها . وعلى هذا الاساس حكم بأن للدائن رفع الدعوى على المدينين المتضامنين مع المفلس أو كفلائه فى الدين . وأن من حقه وحده طلب شهر افلاس مدين له ولا يجوز أن ينوب عنه السنديك فى هذا الطلب .

---

(١) دكتور محسن شفيق - القانون التجارى المصرى - ص ٤٢٥ بند ٢٩٣ .



### اجراءات التنفيذ :

يترتب على صدور حكم الافلاس أن يمتنع على الدائنين العاديين توقيع الحجز على أموال المدين لاستيفاء حقوقهم ، اذ تحل محل الاجراءات الانفرادية اجراءات أخرى جماعية يباشرها السنديك ويشترك فيها الدائنون على قدم المساواة .

والدائن ممنوع بعد شهر الافلاس من توقيع الحجز على اختلاف أنواعها ، أى سواء أكان الحجز تنفيذيا أم عقاريا أم تحفظيا أم متعلقا بما للمدين لدى الغير .

أما اذا وقع الدائن الحجز قبل شهر الافلاس وأدركه حكم الافلاس ولا تزال اجراءاته قائمة ، ففي الأمر تفصيل :

لا جدال في أن الاجراءات يجب أن تقف متى كان الحجز متعلقا بالمنقولات ، فلا يجوز للدائن الاستمرار في التنفيذ عليها في مواجهة المفلس أو السنديك على السواء . أما المصاريف التي أنفقها على الاجراءات ، فيجوز للسنديك أن يردّها اليه .

أما اذا كان الحجز الذي وقعه الدائن قبل شهر الافلاس عقاريا . فقد اختلف فيما اذا كان من حقه الاستمرار في اجراءته في مواجهة لسنديك .

والرأى انه اذا اتخذ الدائن العادى اجراءات التنفيذ العقارى قبل صدور حكم ، فلا يحول صدور هذا الحكم دونه والاستمرار في التنفيذ ولا يحل السنديك محله فيه . وانما يجب أن يحصل الدائن على اذن من مأمور التفليسة بالاستمرار في التنفيذ . كما أن بيع العقار يقع لصالح جماعة الدائنين ، فلا يكون للدائن الحاجز أى امتياز على الثمن . وانما يجب أن ترد اليه الجماعة مصاريف الاجراءات برمتها حتى السابقة على اذن مأمور التفليسة بالاستمرار في الاجراءات والا أثرت الجماعة على حساب الدائن . ويعتبر الدائن فيما يتعلق بهذه المصاريف دائنا لجماعة الدائنين . فيجب أن تدفع له قبل اجراء التوزيعات على الدائنين في الجماعة .

بقى حجز ما للمدين لدى الغير . فاذا وقع أحد الدائنين هذا الحجز قبل شهر الافلاس وصدر حكم الافلاس قبل أن تنتهى الاجراءات بصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به بصحة الحجز ، اعتبرت اجراءات الحجز كأن لم

تكن فى مواجهة جماعة الدائنين ، ومن واجب المحجوز لديه أن يفى بين يدي السنديك ، ولا يكون للدائن الحاجر أية أولوية على الدين محصل الحجز . غير أنه يجوز للمحجوز لديه أن يطلب من السنديك رفع الحجز قبل الوفاء له بالدين ، والا فيكون من حقه أن يودعه خزانة المحكمة .

أما اذا حكم نهائيا بصحة الحجز قبل صدور حكم الافلاس ، أصبح للدائن الحاجر حق مكتسب على الدين يصير به دائئا مباشرا للمحجوز لديه ، فيستوفى حقه من الدين المذكور بالأولوية على جماعة الدائنين ، لا سيما وأن الدين يخرج بصدور الحكم النهائي بصحة الحجز من ذمة المفلس فلا يشملته غل اليد ولا يتعلق به حق لجماعة الدائنين .

#### **الدائنون الذين يسرى عليهم مبدأ وقف الدعاوى والاجراءات الانفرادية :**

نستعرض أنواع الدائنين لنرى من منهم يشمل المبدأ الذى نحن بصدده ، ومن يفلت من نطاقه .

لا جدال فى أن هذا المبدأ وضع ليسرى على الدائنين العاديين ، فهم الذين تتألف منهم الجماعة ، والذين أراد المشرع أن يمنع التسابق والتزاحم بينهم باخضاعهم لاجراءات التصفية الجماعية .

ولا جدال كذلك فى أن المبدأ لا يتناول الدائنين أصحاب الرهون الرسمية وحقوق الاختصاص وحقوق الامتياز الخاصة العقارية ، لأن هؤلاء لم يحصلوا على تأميناتهم الخاصة الا ليحصنوا أنفسهم من مخاطر الافلاس .

واستقر الرأى على أن المبدأ الذى نحن بصدده لا يسرى على الدائنين أرباب حقوق الامتياز الخاصة التى تقوم على فكرة الرهن الصريح أو الضمنى ، كامتياز الدائن المرتهن حيازيا ( المادة ١٠٩٦ مدنى ) وامتياز صاحب الفندق ( المادة ١١٤٤ مدنى ) وامتياز مؤجر العقار ( المادة ١١٤٣ ) .

أما بالنسبة الى الدائنين أرباب حقوق الامتياز الخاصة التى لا تقوم على فكرة الرهن والذين يحتفظون بامتيازاتهم على الرغم من الافلاس ، وفى مقدمتهم بائع المحل التجارى ، فلا توجد نصوص يمكن الاستناد اليها للقول بعدم سريان مبدأ وقف الدعاوى واجراءات التنفيذ عليهم ، ومع ذلك يقول معظم الفقهاء بأنهم يحتفظون بعد شهر الافلاس بحقوقهم كاملة فى التنفيذ.

على الاعيان التى يقع عليها الامتياز ، وشأنهم فى ذلك كشأن الدائنين المرتهنين لاتحاد العلة •

بقى الدائنون أرباب حقوق الامتياز العامة •• وقد أجمع الرأى على سريان المبدأ الذى نحن بصدده عليهم ، فلا يجوز لهم رفع الدعاوى أو اتخاذ اجراءات التنفيذ أو الاستمرار فى الدعاوى أو الاجراءات بعد شهر الافلاس ، لأن السماح لهم بذلك ينجم عنه حتما اضطراب كبير فى ادارة التفليسة ، فضلا عن عدم وجود نصوص يمكن الاستناد اليها لتبرير اخراجهم عن نطاق المبدأ •

ومجمل ما تقدم أن مبدأ وقف الدعاوى واجراءات التنفيذ بعد شهر الافلاس لا يتناول الا الدائنين العاديين والدائنين أرباب حقوق الامتياز العامة • أما الدائنون المرتهنون للعقار وأرباب حقوق الاختصاص وحقوق الامتياز الخاصة العقارية أو المنقولة ، فيبقون بمنأى عن المبدأ ، ولا يؤثر الافلاس فى حقوقهم عند التنفيذ على الاعيان التى تقع عليها ضماناتهم •

## الفرع الثانى

### سقوط آجال الديون

تنص المادة ٢٢١ من القانون التجارى على أنه « يترتب على الحكم بإشهار الافلاس أن يصير ما على المفلس من الديون التى لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالا » • وتقول المادة ٢٧٣ من القانون المدنى « يسط حق المدين فى الأجل اذا أشهر افلاسه أو اعساره وفقا لنصوص القانون » •

### الديون التى تسقط آجالها :

لا يستقط الأجل الا بالنسبة للديون التى على المفلس • أى الديون التى يكون مدينا بها • أما اذا كانت للمدين حقوق عن الغير مصحوبة بآجال ، فلا يترتب على افلاسه سقوط هذه الآجال • واذا كان المفلس متضامنا مع آخرين فى الدين المصحوب بالأصل أو كان مكفولا فيه ، فلا يسقط الأجل الا بالنسبة اليه فقط • أما المدينون المتضامنون الآخرون أو الكفيل ، فلا يلزمون بالوفاء الا عند حلول الأجل ما دام أن افلاسهم لم يشهر •

والأصل أن الأجل يسقط عن جميع الديون التى على المفلس ، سواء

أكانت مدينة أم تجارية ، وسواء أكانت عادية أم مضمونة برهن أو اختصاص  
أو امتياز .

غير أن الأمر يحتاج الى شيء من التمهيز بالنسبة الى الدائنين المرتهين  
وأصحاب حقوق الاختصاص وحقوق الامتياز الخاصة . فمما لا جدال فيه أنه  
إذا باع السنديك العين المحملة بالرهن أو الاختصاص أو الامتياز فلهؤلاء  
الدائنين أن يتقدموا لاستيفاء حقوقهم من الثمن ولو لم تكن قد حلت وفقا  
لسند نشوء الدين .

هذا وتسقط جميع الآجال بصدور حكم الإفلاس ، سواء أكانت اتفاقية  
أم قانونية أم قضائية . والآجال الاتفاقية هي المشروطة في العقد . والآجال  
القانونية هي التي يقرها تشريع عام أو خاص ، كما إذا صدر قانون عند  
وقوع حرب أو أزمة اقتصادية بتأجيل الوفاء . والآجال القضائية هي التي  
تمنحها المحكمة للمدين إذا رأت أن حالته تقتضي ذلك ( المادة ٣٤٦ مدني ) .

وبالمثل يسقط الأجل سواء أكان مشروطا لمصلحة الدائن أم لمصلحة  
المدين أم لمصلحتهما معا ، وسواء أكان مسمى أم غير مسمى . والأجل المسمى  
هو الذي يمكن تحديد ميعاد وقوعه ، كما إذا أقرضتك مبلغا من المال على أن  
ترده بعد سنة أو في تاريخ معين . والأجل غير المسمى هو الذي يتعذر تحديد  
ميعاد حلوله على وجه الضبط عند اشتراطه ، كما إذا أقرضت شخصا مبلغا  
من المال على أن يرده بعد وفاة مورثه ، فالوفاة أمر محقق الوقوع ولكن من  
غير المستطاع تحديد مياد وقوعها .

#### الديون المقرونة بشرط :

تنص المادة ٢٢٥ من القانون التجاري على أن « حصة الدين المعلق  
وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيل أو يصير ايداعها بالكيفية التي يعينها  
مأمور التفليسة » .

#### والشرط اما واقف أو فاسخ :

فاذا كان الدين مقرونا بشرط واقف ، فلا يكون قابلا للتنفيذ وان كان  
للدائن أن يتخذ من الاجراءات ما يحافظ به على حقه ومنها طلب شهر الإفلاس  
ولذا لا يشترك صاحب هذا الدين في التوزيعات ، وانما تخرج حصته وتودع  
بالكيفية التي يعينها مأمور لتفليسة لي حين ظهور نتيجة الشرط ، وكثيرا

ما يأمر بإيداعها خزانة المحكمة • فإذا تحقق الشرط ، حصل الدائن على حصته المودعة • وإذا تخلف الشرط ، قسمت هذه الحصة على الدائنين الآخرين •

أما إذا كان الشرط فاسخا ، فإنه لا يمنع من تنفيذ الالتزام ( المادة ٢٦٩ مدنى ) ، ولذا يحصل الدائن على حصته فى التوزيعات بشرط تقديم كفيل يتعهد بالرد إذا تحقق الشرط ففسخ العقد •

### قدر الدين الذى يحل بصدور حكم شهر الافلاس :

تنص المادة ٢٢٣ تجارى على أنه إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين •

وهو ما يعنى تسامح الشرع فى شأن الفوائد إذا كانت مضمومة الى أصل الدين وكانت المدة الباقية على الأجل أكثر من سنة • فالضم واجب •

وعلى هذا ، إذا اشترطت فوائد للدين ، فللدائن أن يشترك فى التفليسة بأصل دينه وبالفوائد المستحقة الى وقت صدور حكم الافلاس ، أما الفوائد التى تستحق بعد صدور هذا الحكم والى حين انتهاء التفليسة ، فلا يجوز له أن يطالب التفليسة بها • وإذا كانت الفوائد مضمومة الى أصل الدين ، وجب تطبيق الحكم الوارد فى المادة ٢٢٣ من القانون التجارى • فإذا كان الأجل لسنة أو أقل من سنة من تاريخ شهر الافلاس ، كان للدائن أن يشترك بأصل الدين وما ضم اليه من وفوائد • وإذا كان الأجل لاكثر من سنة ، فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من الدين •

### تطبيق وقف سريان الفوائد :

نص المادة ٢٢٦ تجارى صريح فى قصر وقف سريان الفوائد على الديون المادة ٢٢٦ عن هذا الوضع بقولها ان الحكم بشهر الافلاس يوقف سريان الفوائد « بالنسبة لروكية الدائنين فقط » ، فينحصر اذن أثر وقف سريان الفوائد فى حرمان الدائن من مطالبة التفليسة فينحصر اذن أثر وقف سريان الافلاس • وتتفرع عن هذا الأصل نتيجتان :

الأولى : لا يقف سريان الفوائد بالنسبة الى المدين المفلس ، فيلتزم



والحال كذلك بإداء جميع الفوائد المستحقة عليه بعد انتهاء التفليسة . ويقف سريان تقادم الفوائد خلال المدة التي تستغرقها أعمال التفليسة لأن الدائن محروم من مطالبة المفلس بها طوال هذه المدة . كما لا يستطيع المدين الحصول على رد الاعتبار الا بالوفاء بجميع المبالغ المطلوبة منه سواء أكانت أصلا أو فوائد أو مصاريف ( المادة ٤٠٨ تجارى ) .

والثانية : لا يقف سريان الفوائد بالنسبة الى المدينين المتضامنين مع المفلس أو كفلائه ، سيما وان الآجال تظل قائمة بالنسبة لهم .

#### نطاق وقف سريان الفوائد :

نص المادة ٢٢٦ تجارى صريح فى قصر وقف سريان الفوائد على الديون العادية دون غيرها . أما الديون التي لها تأمينات خاصة . رهن أو امتياز أو اختصاص فلاصحابها المطالبة بفوائد ديونهم فى مواجهة جماعة الدائنين بشرط ألا يتجاوزوا فى التنفيذ بهذه الفوائد ، التأمينات الخاصة بهم .

ويلاحظ أن عبارة المادة ٢٢٦ مطلقة . وعلى ذلك فانه لا يوقف سريان الفوائد بالنسبة لأصحاب الامتيازات العامة - رغم أنهم يشتركون مع الدائنين العاديين فى تكوين الجماعة - فيكون لهم الحصول على أصل الدين والفوائد جميعها قبل توزيع أى شئ من أموال التفليسة .

وتنطبق قاعدة وقف سريان الفوائد على جميع الفوائد اتفاقية أو قانونية . والفوائد القانونية تسرى منذ التقدم بالدين فى التفليسة ، اذ يعتبر بمثابة رفع دعوى المطالبة بالدين ، ولكنها توقف فى مواجهة جماعة الدائنين .

ووقف سريان الفوائد لازم لتهيئة التفليسة للتصفية الجماعية . اذ لولاه لتعذر تحديد ديون التفليسة تحديدا نهائيا ولاقتضى الامر القيام بحسابات جديدة متعددة للفوائد الجارية . ولكن بهذا الوقف تتحدد خصوم التفليسة بالحالة التي تكون عليها وقت صدور حكم الافلاس ، اذ يتقدم كل دائن بأصل دينه وبالفوائد المستحقة عنه فى هذه الفترة السابقة على صدور الحكم .

### الفرع الثالث رهن جماعة الدائنين

تنص المادة ٢٨٧ من القانون التجاري على أنه ويجب عليهم أيضا ( يقض وكلاء المدائنين ) اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم ، • كذلك تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ تجاري على وجوب قيد الحكم الصادر بالتصديق على الصلح ( تض الصلح الذي قد تنتهي اليه التفليسة ) في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من الدائنين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح •

فكان القيد الذي يفرضه المشرع على السنديك لا بد أن يتم مرتين ، مرة عند صدور الحكم بشهر الافلاس ، ومرة عند صدور الحكم بالتصديق على الصلح •

#### معنى وفائدة رهن جماعة الدائنين ،

والواقع أنه من العسير العثور على فائدة تعود على جماعة الدائنين من تقرير رهن لها منذ صدور حكم الافلاس ، لأن القانون يحمي حقوقها بمنع المدين من التصرف في أمواله منذ صدور هذا الحكم ، فكل تصرف يصدر منه لا يحتج به عليها ، فلا حاجة لها والحال كذلك الى رهن يؤكد حقوقها أو يخول الدائنين الذين تتضمنهم الاولوية على غيرهم •

أما تقرير الرهن منذ قيد حكم التصديق على الصلح ، فانه على العكس يعود على الدائنين بالنفع الجزيل ، اذ يعود المفلس المتصالح الى ادارة أمواله والتصرف فيها ، فاذا رتب رهونا على عقارته بعد الصلح ثم عجز عن تنفيذه شروط الصلح وترتب على ذلك فسخه ، أفاد الدائنون المتصالحون من الرهن المقرر لهم ، اذ تأتي مرتبتهم قبل مرتبة الدائنين الذين نشأت رهونهم بعد اجراء الصلح •

والرهن في الأصل عام يشمل جميع عقارات المفلس ، ما لم يتنازل المتصالحون في عقد الصلح عنه ، أو يحدوده ببعض العقارات دون البعض الآخر •

## الفصل الثالث

### تعدد المدينين

قد يكون التاجر متضامنا مع مدينين آخرين في بعض ديونه . وقد يكون له كفيل يضمنه في الدين . وهذا الوضع كثير الوقوع في العمل ، لأن التضامن مفروض في المسائل التجارية . وكثيرا ما يقيمه القانون بنصوص صريحة . ومن أمثلته :: الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص ، فهم ملزمون على وجه التضامن بديون الشركة بحيث يستطيع الدائن أن يوجه المطالبة الى الشركة ذاتها وإلى كل شريك منهم . وبالمثل يكفل الموقعون على الورقة التجارية بالتضامن قبولها والوفاء بقيمتها . وقد تقع الكفالة اتفاقية ، كما اذا قدم المدين كفيل لا يضمنه في قرض أو دين أو اعتماد يفتحه له . مصرف . وقد يحكم على التاجر بتعويض بسبب فعل ضار يرتكبه بالاشتراك مع الغير ، كما اذا ارتكب عملا من أعمال المنافسة غير المشروعة ، فيلتزم بالتضامن مع هذا الغير بأداء قيمة التعويض . فاذا أفلس أحيد الملتزمين ، فما أثر إفلاسه في مركز الآخرين ، واذا أفلس الملتزمون جميعا دفعة واحدة أو تباعا ، فما حقوق الدائن إزاء التفليسات المتعددة .

### الفرع الأول

#### أثر الإفلاس بالنسبة الى المدينين المتضامنين مع المفلس وكفلائه

الأصل أن إفلاس المدين لا يؤثر في مركز المدينين المتضامنين معه أو في مركز كفلائه في الدين ما داموا لم يتوقفوا عن الدفع .

وترتبا على ذلك :

١ - متى سقط الأجل بالنسبة الى المدين المفلس ، فلا يتعدى هذا الأثر الى المدينين المتضامنين معه أو الى كفلائه ، فلا يلزم هؤلاء بالدفع الا عند حلول الأجل . وهم ملتزمون بالوفاء بأصل الدين وبالفوائد سواء أكانت مستحقة قبل شهر الإفلاس أم بعده شهره ، لأنهم لا يفيدون من مبدأ وقف

سريان الفوائد المقرر في حالة الافلاس . ويجب على الدائن في حالة الكفالة أن يتقدم في تفليسة المدين بالدين . فاذا أهمل في ذلك ، سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر ، أي بقدر النصيب الذي كان يحصل عليه الدائن لو تقدم في التفليسة . ولذا يجوز للدائن متى افلس أحد المدينين المتضامنين أن يختار بين حلين : فاما أن يتقدم في تفليسة هذا المدين بكل الدين ثم يرجع بما يتبقى له على المدينين المتضامنين الآخرين عند حلول الاجل . واما أن يعرض عن التقديم في التفليسة وينتظر حلول الاجل ثم يرجع على المدينين المتضامنين الآخرين بكل الدين . فاذا اختار الدائن في هذا الحل الأخير ، فهل يجوز للمدينين المتضامنين الدين لم يعدسوا التدخل في التفليسة لمطالبتها بنصيب المفلس في الدين ، هذه المسألة تختلف عليها ، غير أن الرأي الغالب يميل الى القول بعدم اجازة هذا الحق للمدينين المتضامنين .

٢ - اذا تصالح المدين المفلس مع دائنيه على تخفيض جزء من الديون أو على تأجيل الوفاء ، فلا يفيد من شروط الصلح المدينون المتضامنون معه أو كفلاؤه . وقد نصت على هذا الوضع المادة ٢٤٩ من القانون التجارى بقولها « للمدائين مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس » .

ولئن كان الأصل أن افلاس المدين لا يؤثر في مركز المدينين المتضامنين معه أو في مركز كفلائه في الدين ، فيرد على هذا الأصل استثنائين :

الأول : ان افلاس شركة الأشخاص ينتج عنه حتما افلاس جميع الشركاء المتضامنين ، ولهذا قضت المادة ١٩٨ . بأنه متى قدمت الشركة تقريرها طالبة شهر افلاسها ، فمن اللازم أن يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان محله .

والثاني : أن افلاس المدين الاصلى في الورقة التجارية يجيز للمحامل الرجوع على الموقعين على الصك - وهم متضامنون في الوفاء بقيمته - ليطالبهم بالوفاء حالا أو بتقديم كفيل ، بمعنى أن افلاس المدين الاصلى لا يؤثر في مركز المتضامنين معه الا في شيء واحد ، هو سقوط الاجل بالنسبة اليهم ، ولا يعود هذا الاجل الا اذا قدموا كفيلاً يضمن الوفاء عند حلول ميعاد لاستحقاق .

## الفرع الثاني . حقوق الدائن في حالة تعدد التفليسات

افتترضت المادة ٣٤٩ أن هناك جملة مدينين متضامنين أو مدينا وكفيلًا سواء إكان عادياً أم متضامناً ، ثم استوفى الدائن جزءاً من دينه من أحسده المدينين المتضامنين أو من الكفيل حين كان جميع الملتزمين موسرين . ثم أفلس مدين أو أكثر من المدينين المتضامنين ، أو أفلس المدين الأصلي . وقد أجازت المادة للدائن أن يدخل في التفليسات التي تشهر ، ولكنه لا يستطيع أن يطالبها إلا بالباقي من دينه . كما أجازت للمدين المتضامن السدي وفي أو الكفيل أن يدخل بدوره في التفليسات ليطالبها بما واه عنها .

وافترضت المادة ٣٤٨ وجود جملة مدينين متضامنين أو مدين وكفيل ، ثم شهر افلاس المدينين المتضامنين دفعة واحدة ، أو شهر افلاس المدين والكفيل معا قبل أن يكون الدائن قد قبض شيئاً من دينه . وليس هذا الفرض بنادر الوقوع في العمل ، فقد رأينا أن افلاس شركة الأشخاص يقتضي جتياً افلاس جميع الشركاء المتضامنين . وبالمثل كثيراً ما يؤدي امتناع المدين الأصلي في الورقة التجارية عن الوفاء إلى شهر افلاس جميع الموقعين المتضامنين دفعة واحدة . كما أنه ليس من النادر أن يكون عجز المدين عن الوفاء سبباً في توقف الكفيل بدوره عن الدفع فيشهر افلاسهما معا .

وقد حاولت المادة ٣٤٨ تنظيم رجوع الدائن على هذه التفليسات المتعددة ، كما حاولت تنظيم رجوع التفليسات بعضها على البعض الآخر ، فوضعت جملة مبادئ خرجت فيها عن القواعد العامة ، وتتلخص هذه المبادئ فيما يأتي :

**المبدأ الأول :** يجوز للدائن أن يدخل في كل تفليسة بكل دينه ولكنه لا يستطيع أن يحصل من مجموع التفليسات التي يدخل فيها إلا على مقدار دينه وفوائده والمصايف . فإذا كان مجموع ما يحصل عليه من هذه التفليسات يزيد على مقدار الدين ، وجب عليه أن يرد الباقي ، وعلى هذا يجوز للدائن أن يبدأ بالتقديم في إحدى التفليسات ، فإذا حصل منها على جزء من دينه وكانت التفليسات الأخرى لا تزال قائمة ، استطاع أن يقدم فيها بكل دينه بغير تنزيل المقدار الذي حصل عليه من التفليسة التي انتهت . ويجوز للدائن أيضاً أن يقدم في جميع التفليسات بكل دينه ويحصل



من كل منها على حصة حتى يجمع من الحصص ما يكفي لتغطية أصل الدين والفوائد والمصاريف .

**المبدأ الثاني :** متى دخل الدائن في جميع التفليسات بكل دينه ودفعت احداها جزءا من الدين يزيد على نصيبها منه ، فلا يجوز لها الرجوع على التفليسات الأخرى لمطالبتها بما دفعته عنها . فاذا دفعت تفليسة الكفيل مثلا جزءا من الدين ، فلا يجوز للسنديك المعين عليها الرجوع على تفليسة المدين الأصلي ليطالبها بما دفعته . وبالمثل اذا دفعت تفليسة أحد المدينين المتضامنين أكثر من نصيبها في الدين ، فليس لها الرجوع على تفليسات المدينين المتضامنين الآخرين لتطالب كلا منها بما دفعته عنها .

**المبدأ الثالث :** متى دخل الدائن في التفليسات جميعا أو في بعضها وكان مجموع الحصص التي حصل عليها منها يزيد على مقدار دينه مضافا اليه الفوائد والمصاريف ، وجب رد الزائد الى تفليسة الكفيل .



## الباب الثالث

### آثار الإفلاس خلال فترة الريبة

لعل أخطر الفترات وأشدّها اضراراً بالدائنين ، هي تلك لفترة التي تسبق مباشرة ، الحكم بإفلاس المدين . ففي هذه الفترة ، يشعر المدين باضطراب أعماله وأنه مشرف على الإفلاس ، فيلجأ الى مختلف الوسائل لإخفاء سوء حالته عن سائر الدائنين ، وينتهاز فرصة هذا الخفاء ليطلق يده في التصرفات التي يمكن أن يجريها بلا رقابة ولا إشراف ، فيخفي أمواله أو ما تبقى له منها ، ويهب أقاربه وأصدقاءه هبات صورية لا يقصد التبرع وإنما يقصد التهريب . وقد ينتابه بعض اليأس فيلجأ الى التبذير ويكثر من المضاربات غير مبال بما قد يجره ذلك من ضياع ما تبقى من أمواله ، ما دام أنه يعلم أن هذه الأموال لن ينال منها شيئاً وإنما مصيرها أن تستقر في أيدي الدائنين . وقد ينتهاز هذه الفترة التي لا إشراف فيها على تصرفاته فيحابي بعض هؤلاء الدائنين ، وذلك بأن يوفى بما يدين به لهم كاملاً ، أو يقرر على أمواله رهوناً لضمان ديونهم فيمتازون على الدائنين الآخرين عند التصفية الأخيرة .

ولو أننا تركنا في شأن هذه التصرفات للقواعد العامة ، لكان هناك بغير شك مجال لتطبيق الدعوى البوليصية . ولكن شروط هذه الدعوى وما تتطلبه من اثبات من شأنه أن يؤدي الى افلات عدد كبير من التصرفات الضارة بالدائنين . فاستعمال الدعوى البوليصية يتطلب اثبات أن التصرف قد انقض من حقوق الدائنين أو زاد من التزاماته وأنه قد ترتب عليه أضرار المدين أو الزيادة في أعبائه ( ٢٣٧ مدني ) وإذا كان التصرف بعوض ، لابد من اثبات غش المدين وعلم من تصرف اليه بهذا الغش ( ٢٣٨ مدني ) . ودا من شك في أن المدين مهم ما بلغ من الاستهتار أو من الغفلة لا يمكن أن يترك وراء تصرفاته أدلة الاثبات اللازمة لتطبيق الدعوى البوليصية .

لذلك ترك المشرع للقاضي - كما رأينا - تجديد التاريخ الذي يعتبر أن المدين قد توقف فيه عن الدفع ، بل ترك له حرية تعديل هذا التاريخ

بحكم لاحق اذا استجدت ظروف من شأنها أن تكشف حقيقة هذا التاريخ \*  
وفى خلال هذه الفترة التى تقع بين تاريخ الوقوف عن الدفع وبين صدور  
الحكم بالافلاس وضع المشرع قواعد خاصة بالبطلان وفق فيها بين حماية  
الدائنين الذين لا يمكن أن تحميهم الدعوى البوليصية ، وبين حماية المتصرف  
اليهم خلال هذه الفترة \* ذلك أنه من ناحية أخرى لا يمكن إهدار جميع  
تصرفات المدين التى يجريها خلال هذه الفترة مع متعاملين قد يكونوا حسنى  
النية ، بل لابد من تمييز هذه التصرفات تبعا لطبيعتها وللظروف التى  
أجريت فيها (١) \*

وقد أوجب ذلك التفرقة بين نوعين من التصرفات : تصرفات تخضع  
لبطلان وجوبى وأخرى تخضع بطلان جوازى \* كذلك أخضع المشرع للبطلان  
خلال فترة الريبة فى ظروف معينة \*

ونتناول فيما يلى ماهية فترة الريبة ، ثم نتكلم فى البطلان الوجوبى ،  
وفى البطلان الجوازى ، وفى بطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز العقارية ،  
ونختتم البحث بكلمة موجزة فى نطاق استعمال الدعوى البوليصية فى  
حالة الافلاس \*

---

(١) دكتور على البارودى - القانون التجارى - ص ٦٩٠ \*

# الفصل الأول

## ماهية فترة الرتبة

فترة الرتبة هي الفترة الواقعة بين التاريخ الذي تحدده المحكمة للوقوف عن الدفع وتاريخ صدور حكم الإفلاس ، ويضاف اليها بالنسبة الى احوال البطلان الوجوبى وبطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز الايام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع .

وقد سبق أن ذكرنا أن المشرع المصرى ترك للمحكمة التى تشهر الإفلاس أمر تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع ولم يقيد بسلطتها بحدود ما ، وانما خولها حرية إرجاعه الى ما تشاء من الزمن كشهر أو سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أكثر من ذلك تبعاً لظروف الحال وبما تستخلصه من وقائع الدعوى .

ومن الواضح أنه كلما ارتدت المحكمة بتاريخ الوقوف عن الدفع الى الوراء ، كلما اتسع نطاق فترة الرتبة وزاد باتساعه عدد التصرفات التى تتعرض للبطلان . ولما كان الاسراف فى اسقاط التصرفات التى تمت واسه متقرت مما يحدث قلقاً فى المعاملات التجارية ويزلزل المراكز الثابتة ، فمن واجب المحكمة أن تدقق فى الأمر وأن تجرّص كل الحرص على أن يكون التاريخ الذى تعينه هو الحد الفاصل بين يسر المدين واضطراب أعماله وانتهيار ائتمانه .

وإذا لم تحدد المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع ، اعتبر تاريخ صدور حكم الإفلاس هو ذاته تاريخ الوقوف عن الدفع ، وفى هذه الحالة تنعدم فترة الرتبة الا فيما يتعلق بالأيام العشرة التى تضاف فى حالات البطلان الوجوبى وبطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز . وإذا صدر حكم الإفلاس بعد وفاة التاجر ولم تحدد المحكمة تاريخ الوقوف عن الدفع ، اعتبر هذا التاريخ من يوم الوفاة . وبالقياص على هذا الوضع ، إذا صدر حكم الإفلاس بعد اعتزال التجارة ولم تحدد المحكمة تاريخاً للوقوف عن الدفع ، اعتبر هذا التاريخ من يوم الاعتزال ، وذلك لأنه يشترط لشهر الإفلاس بعد الوفاة أو بعد اعتزال التجارة أن يكون التاجر متوقفاً عن الدفع عند الوفاة أو الاعتزال .



# الفصل الثاني

## البطلان الوجوبى

تنص المادة ٢٢٧ من القانون التجارى على ما يأتى :

« اذا حصل من المدين بعد الوقت الذى عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو فى ظرف الايام العشرة التى قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وفى ديناً لم يحل أجله بنقود أو بحوالة أو ببيع أو بتخصيص مقابل للوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية . ويكون أيضاً لاغياً ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك فى المواعيد المذكورة آنفاً لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد . »

ونتناول أحكام هذا البطلان بين مسائل ثلاث ، فنتكلم أولاً فى شروطه ، ثم فى التصرفات الخاضعة له ، ثم فى آثاره .

### الفرع الأول

#### شروط البطلان الوجوبى

— يجب للحكم بهذا البطلان توافر الشروط الآتية :

١ — أن يقع التصرف خلال فترة الريبة . والمقصود بفترة الريبة فى هذا المجال الفترة الواقعة بين التاريخ الذى تحدده المحكمة للوقوف عن الدفع وتاريخ صدور حكم شهر الافلاس ، وتضاف اليها الايام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع .

٢ — أن يكون التصرف المطلوب ابطاله من التصرفات التى نصت عليها المادة ٢٢٧ من القانون التجارى . فاذا كان التصرف مما لا يشمل التعهد المذكور فى المادة ٢٢٧ ، فلا يتناوله البطلان الوجوبى ، وانما يجوز ابطاله وفقاً لنص المادة ٢٢٨ . ويتضح من ذلك أن التصرفات التى يشملها البطلان الوجوبى وردت بالمادة ٢٢٧ على سبيل الحصر .

٣ - أن يكون التصرف صادرا من المدين ومتعلقا بأمواله ، اذ يمكن عندئذ أن يحدث ضررا لجماعة الدائنين وهي التي شرع البطلان لمصلحتها .

فاذا توافرت هذه الشروط ، اعتبر التصرف « باطلا وجوبا » وهو يتميز عن البطلان بقوة القانون » . فالبطلان الذي يقع بقوة القانون لا يحتاج الى صدور حكم ببطلانه أما البطلان الوجوبى الذى تتكلم عنه المادة ٢٢٧ فيقضى منه أنه يجب على المحكمة متى رفع اليها السندىك أمر التصرف أن تقضى ببطلانه ، متى تحققت من توافر الشروط آنفة الذكر ، دون أن يكون لها أى سلطة فى التقدير .

ولا يشترط للحكم بالبطلان الوجوبى اثبات سوء نية المدين أو توأطئه مع المتصرف اليه أو حتى علم هذا الأخير باختلال أشغال المدين .

هذا والبطلان مقرر لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . وقد أفصحت المادة ٢٢٧ عن هذا المعنى بقولها « ويكون جميع ما أجراه المدين من هذا القبيل لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية الدائنين » فالتصرف والحال كذلك صحيح بين المفلس والمتعاقد معه ، ولا يترتب على الحكم ببطلانه الا عدم نفاذه فى مواجهة جماعة الدائنين .

وترتيباً على ذلك لا يجوز للمدين التمسك بالبطلان فى مواجهة من أجرى له التصرف .

ولا يجوز لمن وقع له التصرف طلب البطلان . فاذا لم يطلبه السندىك ، فليس من حق المتعاقد مع المدين التمسك أو الدفع به .

ويجوز للمدعى عليه أن يدفع بعدم قبول دعوى البطلان اذا لم تكن لجماعة الدائنين مصلحة فى اقامتها ، كما اذا طعن السندىك فى رهن قرره المفلس خلال فترة الرية وبعد نشوء الدين متى كان الرهن متأخرا فى المرتبة وكانت الرهون السابقة عليه تستغرق قيمة العقار ، اذ حتى بفرض الحكم ببطلان الرهن فان الجماعة لا تصيب من ذلك نفعاً ما دام أن العقار محمل برهون أخرى صحيحة تستغرق قيمته .

## الفرع الثاني التصرفات الخاضعة للبطلان الوجوبى

### تعداد التصرفات وأساس البطلان :

وردت هذه التصرفات بالمادة ٢٢٧ على سبيل الحصر ، وهى : التبرعات ،  
والوفاء بالديون الآجلة قبل حلول مواعيد استحقاقها ، والوفاء بالسيديون  
الحالة بغير نقود ولا أوراق تجارية ، وتقرير تأمينات عينية لضمان ديون  
نشأت عادية .

**أولا : التبرعات :** من غير المقبول السماح للتاجر باخراج التبرعات فى  
وقت تضطرب فيه أعماله حتى يشرف على الإفلاس ، وقد ارتأى المشرع  
— على حق — فى التبرعات التى تقع فى مثل هذه الظروف واعتقد انها  
لا تصدر الا عن رغبة فى تهريب الأموال واقصائها عن متناول الدائنين ،  
فوضعها فى مقدمة التصرفات الواجبة البطلان . وقد عبرت المادة ٢٢٧ عن  
« التبرعات التى تخضع للبطلان بقولها انها بكل » عقد تبرع بمنقول ملكية  
منقول أو عقار » .

ويتناول نص التبرعات مهما كانت الأشكال التى تقع فيها ، فسواء  
لوقعت الهبة صريحة أم مستترة فى صورة عقد بيع أو صلح أو غير ذلك ،  
فهى واجبة البطلان متى استطاعت المحكمة أن تكشف عن حقيقة طبيعة  
التصرف . وإذا اشترط فى العقد مقابل وكان من التفاهة بحيث لا يتناسب  
مع المنفعة التى أخرجها المدين للمتعاقد معه ، وجب اعتبار العقد من قبيل  
التبرع واخضاعه تبعاً لذلك لأحكام البطلان الوجوبى . وقد نصت الفقرة  
الثانية من المادة ٢٢٨ على هذين الحكمين بقولها « وفى جميع الأحوال يجب  
أن يحكم ببطلان تلك العقود ( أى المعارضات ) إذا كان القصد منها اخفاء  
هبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور » .

ولا يتناول البطلان الوجوبى إلا التبرعات التى تقع بين الأحياء ، فلا  
يشمل الوصية . والواقع أن الدائنين ليسوا فى حاجة الى الطعن فى الوصية  
بالبطلان ، اذ من المقرر عندنا أن الوصية لا تنفذ إلا بعد سداد ديون الموصى .  
أما الوقف فقد ثبت القضاء المصرى على اعتباره من قبيل الهبة بين الأقارب  
فيشمله البطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ متى تم انشاء الوقف خلال  
فترة الرتبة .

ولا تبطل الهبة وفقا للمادة ٢٢٧ الا اذا تمت خلال فترة الريبة أو الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع . فاذا وقعت قبل هذه الفترة ، فلا يجوز الطعن فيها الا بالدعوى البوليصة .

ولما كانت المادة ٤٨٧ من القانون المدني تشترط لتمام الهبة أن يقبلها الموهوب له ، فلا يتناولها البطلان المقرر في المادة ٢٢٧ من القانون التجاري الا اذا وقع القبول المذكور خلال فترة الريبة . فاذا وقع قبل هذه الفترة ، فلا يجوز الطعن في الهبة الا بالدعوى البوليصة ، ويجب عندئذ اثبات علم الواهب بقرب « وقوع أشغاله في سوء الحال » كما تقول المادة ٢٢٩ .

وبالمثل تشترط المادة ٤٨٨ من القانون المدني لصحة الهبة الصريحة أن تكون بورقة رسمية ، ولكنها تجيز اتمامها بالقبض متى كان موضوعها منقولاً . فاذا حررت الورقة الرسمية بالهبة أو وقع القبض خلال فترة الريبة ، صارت الهبة في نطاق المادة ٢٢٧ من القانون التجاري . واذا وقع تحرير الورقة الرسمية أو القبض قبل فترة الريبة ، فلا سبيل الى الطعن في الهبة الا بالدعوى البوليصة وفقا للمادة ٢٢٩ من القانون المذكور .

واذا كان موضوع الهبة عقارا ، فقد نصت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري على أن الملكية لا تنتقل بين المتعاقدين أو بالنسبة الى غيرهم الا بالتسجيل . غير أن التسجيل شرط لنقل الملكية لا لانعقاد الهبة . فاذا تمت الهبة قبل فترة الريبة ولم يتم تسجيلها الا خلال هذه الفترة ، فلا تخضع للبطلان المقرر في المادة ٢٢٧ من القانون التجاري ، وانما يجوز الطعن فيها بالدعوى البوليصة وفقا للمادة ٢٢٩ . أما اذا تمت الهبة وسجلت خلال فترة الريبة ، أصبحت في حدود المادة ٢٢٧ .

واذا كان موضوع الهبة حوالة حق بغير مقابل ، فلا يشملها البطلان الوجوبي الا اذا وقعت الحوالة خلال فترة الريبة . فاذا وقعت قبل هذه الفترة ولم تتم الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠٥ من القانون المدني ( قبول المدين المحال عليه أو اعلانه بالحوالة ) الا خلالها ، فلا يجوز الطعن في الحوالة الا بالدعوى البوليصة ، اذ تتم الحوالة وفقا للمادة ٣٠٣ من لقانون المدني الجديد بمجرد وقوع الاتفاق بين المحيل والمحال له دون حاجة الى رضا المدين المحال عليه ، ولم تشترط الاجراءات المذكورة في المادة ٣٠٥ الا لتنفاذ الحوالة قبل المدين والغير .

واذا وقعت الهبة مستترة في صورة عقد آخر ، وجب لتطبيق المادة ٢٢٧ أن تتم شروط العقد الساتر خلال فترة الريبة ، فاذا تمت قبلها فلا يجوز الطعن في العقد الا بالدعوى البوليصة . وعلى هذا الاساس ، اذا وقعت هبة العقار في صورة بيع ، وجب لتطبيق المادة ٢٢٧ أن يتم عقد البيع خلال فترة الريبة . فاذا وقع قبلها ، فلا يجوز الطعن فيه — الا بالدعوى البوليصة وفقا للمادة ٢٢٩ من القانون التجارى . ويلاحظ أنه اذا تم البيع الساتر للهبة قبل فترة الريبة ولم يسجل الا خلال هذه الفترة ، فمن رأينا أنه لا يجوز الطعن فيه الا بالدعوى البوليصة لأن العقد يتم بمجرد الاتفاق ، وما التسجيل الا شرط لترتيب أحد آثاره وهو نقل الملكية (١) .

**ثانيا : الوفاء بالديون غير الحالة :** ارتاب المشرع في الوفاء بالديون غير الحالة متى وقع خلال فترة الريبة ، واعتقد أن المدين لا يقصد بتعجيل الوفاء الا محاباة الدائن بتمكينه من الحصول على دينه بأكمله وتخليصه من الاشتراك في التفليسة عند افتتاحها والخضوع لقسمة الغرماء . ولذا لم يتردد المشرع في اخضاع هذا النوع من الوفاء لأحكام البطلان الوجوبى ، حتى اذا ما قضت المحكمة بإبطاله ، تعين على الدائن رد ما قبضه ثم الاشتراك في التفليسة بدينه ، فيوضع بذلك على قدم المساواة مع غيره من الدائنين العاديين .

ويجب الحكم بإبطال الوفاء بالدين غير الحال سواء أوقع بذات الشيء المتفق عليه أم بشيء آخر . وقد عدت المادة ٢٢٧ بعض طرق الوفاء ، فذكرت الوفاء ، فذكرت الوفاء بالنقود وبالحوالة وبالببيع وبتخصيص مقابل الوفاء وبالمقاصة . غير أنها لم تورد هذا التعداد الا على سبيل المثال ، لأنها أعقبته بعبارة « أو بغير ذلك » ، الأمر الذى يفهم منه أنها لم تقصد التحديد والحصر .

ويكون الوفاء بالديون الغير حالة واجب البطلان ، سواء أكان متعلقا بدين مدنى أم تجارى . وسواء أكان الدين ناشئا عن عقد أم شبه عقد أم فعل ضار .

ولما كانت الالتزامات الطبيعية تعتبر دائما غير حالة لأنها غير واجبة

---

(١) دكتور محسن شفيق - القانون التجارى المصرى - ج ٢ ص ٤٩٠ وما بعدها .



التنفيذ ، فإن الوفاء بها اختيارا خلال فترة الريبة يكون واجب البطلان ،  
وهى تشبه فى ذلك التبرعات •

ويجب الرجوع الى وقت حصول الوفاء لمعرفة ما اذا كان الدين حالا أم  
غير حال • فإذا لم يحل ميعاد استحقاق الدين فى هذا الوقت ، فالوفاء  
واجب البطلان ولو استحق الدين قبل صدور حكم الافلاس • وعلى العكس ،  
إذا كان الدين حالا وقت وقوع الوفاء ، فلا يتناول البطلان الحتمى ولو وقع  
حلول الدين خلال فترة الريبة ، بل ولو نشأ الدين خلالها •

ويلاحظ أن الوفاء الذى يخضع للبطلان الوجوبى هو الحاصل من  
المفلس خلال فترة الريبة وقبل حلول أجل الدين • فإذا كان المفلس دائنا  
وفى مدينه خلال فترة الريبة بالدين قبل حلول أجله ، فلا يعتبر هذا الوفاء  
باطلا حتما ، وإنما يجوز للسنديك طلب إبطاله بالاستناد الى المادة ٢٢٨ ،  
لأن نطاق البطلان المقرر فى هذه المادة يشمل جميع التصرفات التى تفلت من  
البطلان الوجوبى المقرر فى المادة ٢٢٧ •

### ثالثا : الوفاء بالديون الحالة بغير نقود ولا أوراق تجارية :

هذا هو التعبير الذى استخدمته المادة ٢٢٧ ، وهو يخلو من الغموض  
والإبهام • غير أن رأى متفق على تفسيره بالصورة الآتية : إذا وفى المفلس  
خلال فترة الريبة بدين حال بذات الكيفية المتفق عليها فى العقد ، فلا يقع  
هذا الوفاء باطلا وجوبا وفقا للمادة ٢٢٧ ، وإنما يجوز إبطاله وفقا للمادة  
٢٢٨ كما سيجىء • أما إذا وفى المفلس خلال فترة الريبة بدين حال بغير  
الكيفية المتفق عليها فى العقد ، كان الوفاء واجب البطلان طبقا للمادة ٢٢٧ ،  
ولا يستثنى من ذلك الا الوفاء بالدين النقدي بطريق تحرير أو تظهير ورقة  
نجارية ، اذ يعتبر ذلك فى حكم الوفاء بذات الشئ المتفق عليه ، فلا يقع باطلا  
وجوبا ، لأن الأوراق التجارية تقوم مقام النقود فى الوفاء •

وعلى هذا الأساس : اذا كان المفلس مدينا بمبلغ من النقود وحل الدين  
خلال فترة الريبة فوفاه بنقود أو بطريق تحرير أو تظهير ورقة تجارية ،  
أو اذا كان مدينا بتسليم منقول أو عقار وسلم ذات المنقول أو العقار خلال  
فترة الريبة وعند حلول الميعاد المتفق عليه ، فلا يسرى على هذا الوفاء  
البطلان الوجوبى المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ ، وإنما يخضع لاحكام  
البطلان الجوازي المقرر فى المادة ٢٢٨ • أما اذا كان المفلس مدينا بمبلغ من

النقود وحل الدين خلال فترة الريبة فسلم منولا أو عقارا بدلا من النقود .  
أو إذا كان مدينا بتسليم منقول أو عقار معين فسلم منقولا أو عقارا آخر أو  
سلم نقودا بدلا من المنقول أو العقار ، فالوفاء باطل حتما وفقا للمادة ٢٢٧ .

فلا يتناول البطلان الوجوبى اذن الا الوفاء بمقابل أى الوفاء بغير  
الكيفية المتفق عليها . فاذا وقع الوفاء عند حلول ميعاد الاستحقاق بذات  
الكيفية المتفق عليها ، فانه يفلت من نطاق المادة ٢٢٧ ويتلقفه البطلان  
الجوازى المقرر فى المادة ٢٢٨ (٢) .

وقد أوردت المادة ٢٢٧ أمثلة لحالات الوفاء بغير الشئ المتفق عليه وذلك  
على سبيل المثال لا الحصر . ومنها الوفاء بطريق الحوالة . بأن يحيل المدين  
حقه قبل آخر الى دائنه ، والوفاء بطريق البيع . بأن يبيع المدين لدائنه مالا  
فتقع المقاصة بين الثمن والدين ، والوفاء بطريق ايجاد مقابل الوفاء . بأن  
ينسحب المدين كمبيالة لصالح دائنه دون أن يكون مقابل الوفاء موجودا لدى  
المسحوب عليه ، ثم يقدمه المدين الساحب للمسحوب عليه بعد ذلك فى فترة  
الريبة أو الأيام العشرة السابقة والوفاء بطريق المقاصة الاتفاقية عند عدم  
توافر شروط المقاصة القانونية . بأن يكون أحد المدينين مثليا والآخر قيميا  
أو يكون أحدهما حالا والآخر غير حال .

#### رابعاً - التأمينات الضامنة لدين سابق :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ تجارى على انه « ويكون لاغيا .  
ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل  
ما يتحصل عليه الدائن من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل  
ذلك فى المواعيد المذكورة آنفا . ( أى فى فترة الريبة مضبافا اليها الأيام  
العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع ) لوفاء ديون استدائها المدين  
قبل تلك المواعيد » .

وقد أجمع الفقهاء المصريون على وجوب تفسير النص على أنه لا يشترط  
للحكم ببطلان الرهن أو الاختصاص الا أن ينشأ خلال فترة الريبة لضمان  
دين سابق ترتب فى ذمة المفلس قبل فترة الريبة أو خلالها .  
والمفروض فى النص أن دينا ترتب فى ذمة المفلس قبل فترة الريبة  
أو خلالها ، وكان الدين وقت نشوئه عاديا غير مضمون بتأمين خاص ، ثم  
ترتب المدين خلال فترة الريبة أو فى الأيام العشرة السابقة عليها رهنا .

الضمان هذا الدين أو استطاع الدائن أن يحصل على اختصاص ببعض عقارات المدين لضمان استيفاء حقه . وقد ارتأى المشرع في هذا التصرف فأخضعه لأحكام البطلان الوجوبى ، لأنه اعتقيد أن المدين يريد به محاسبة الدائن وتمييزه على الدائنين العاديين الآخرين حتى لا يضطر الى الخضوع لقسمة الغرماء عند اجراء التوزيعات . ثم أن المدين الذى يبادر عند اشرافه على الافلاس الى تقرير ضمانات خاصة لأحد دائنيه دون أن يكون الدائن قد اشترطها عند نشوء الدين ، انما يتبرع له بالضمانات المذكورة . والتبرع كما ذكرنا من التصرفات التى تقع تحت طائلة البطلان الوجوبى .

ولا يخضع الرهن أو الاختصاص لأحكام البطلان الوجوبى الا اذا نشأ خلال فترة الرينة على أموال المدين لضمان دين سابق ترتب فى ذمته قبل فترة الرينة أو خلالها : ولا عمل للبطلان المذكور الا فى هذه الحدود .

بقى بعد ذلك أن نبين أى التأمينات يشملها البطلان الوجوبى وأيهما تفلت من نطاقه . وقد جاءت عبارة المادة ٢٢٧ واضحة فى هذا الصدد فذكرت أن البطلان يتناول « كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه الدائن من الاختصاص بأموال مدينه » .

فيتناول البطلان إذن الرهن التأمينى والرهن الحيازى سواء أكان متعلقا بمنقول أو بعقار والاختصاص . أما حقوق الامتياز ، فتفلت من نطاق هذا البطلان .

وتفصيل ذلك :

### الرهن التأمينى :

لا يقع هذا الرهن فى الأصل الا على العقارات . والعبرة فيه بنشوء الرهن فيما بين المتعاقدين . ويتم الرهن بالنسبة اليهما بتحرير العقد الرسمى ( المادة ١٠٣١ من القانون المدنى ) . أما قيد الرهن ، فمشروط للاحتجاج به على الغير . ( المادة ١٠٥٣ من القانون المدنى والمادة ١٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى ) . فاذا وقع العقد الرسمى بالرهن قبل فترة الرينة أو خلال هذه الفترة وانما فى ذات وقت نشوء الدين ، فلا يتناوله البطلان الوجوبى المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ ولو لم يقيد الرهن الا بعد انقضاء فترة من الزمن بعد نشوئه .

### الرهن الحيازي :

يقع هذا الرهن بدوره تحت طائلة البطلان الوجوبي متى تقرر خلال فترة الريبة وبعد نشوء الدين ، وسواء في ذلك أكان المنقول الذي ينصب عليه الرهن ماديا أم معنويا . فاذا وقع الرهن قبل فترة الريبة أو تقرر وقت نشوء الدين ، فلا يتناوله البطلان انذى نحن بصدده .

وما قيل على الرهن الحيازي الذي يقع على منقول يسرى على الرهن الحيازي الذي يكون محله عقارا . فاذا ترتب هذا الرهن خلال فترة الريبة وبعد نشوء الدين ، أصبح في نطاق المادة ٢٢٧ . وعلى العكس ، يفلت الرهن من نطاق هذه المادة متى تقرر قبل فترة الريبة أو خلالها وإنما في ذات وقت نشوء الدين . والعبرة في هذا الصدد أيضا بنشوء الرهن فيما بين المتعاقدين ، وهو يتم بالنسبة انيها بمجرد الاتفاق ، أما قيد الرهن ، فهو شرط لنفاذه في حق الغير ( المادة ١١١٤ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري ) .

### حق الاختصاص :

تنص المادة ١٠٨٥ من القانون المدني على أنه « يجوز لكل دائن بيده حكم وأجب التنفيذ صادر في موضوع الدعوى يلزم المدين بشيء معين أن يحصل ، متى كان حسن النية ، على حق اختصاص بعقارات مدينه ضمانا لأصل الدين والفوائد والمصروفات » ثم أوجبت المادة ١٠٨٩ « على الدائن الذي يريد أخذ اختصاص على عقارات مدينه أن يقدم عريضة بذلك الى رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها العقارات التي يريد الاختصاص بها » . ولرئيس المحكمة أن يأمر بالاختصاص أو يرفضه أو يحدده ببعض العقارات التي عينها الدائن .

ولما كان الاختصاص لا يتقرر الا بعد صدور حكم بالمديونية ، وكان هذا الحكم يفترض وجود الدين وثبوته ، فلا يتصور أن ينشأ الاختصاص الا لاحقا على الدين . فيكفى اذن للحكم ببطلانه وفقا للمادة ٢٢٧ من القانون التجاري اثبات وقوعه خلال فترة الريبة .

### حقوق الامتياز :

من المعلوم أن الامتياز صفة في الدين تقرر بحكم القانون ولا تتوقف على ارادة المتعاقدين ، اذ لا امتياز الا بنص ( المادة ١١٣٠ من القانون



المدينى). • ولا يكاد يستثنى من ذلك الا امتياز الدائن المرتهن • فمن غير المتصور والحال كذلك أن ينشأ الامتياز منفصلا عن الدين ، اذ يولد ومعه صفاته التى يسبغها عليه القانون • ولهذا لم تذكر المادة ٢٢٧ حق الامتياز من بين التأمينات التى ينصب عليها البطلان الوجوبى •

.. ولا يتناول البطلان الوجوبى حقوق الامتياز ولو كانت تقوم على فكرة الرهن الضمنى ، كامتياز المؤجر على المنقولات الموضوعة فى المكان المستأجر ، وامتياز الوكيل بالعمولة على البضائع المسلمة اليه لحساب الموكل ، لأن الامتياز ينشأ فى وقت نشوء الدين ، والمفروض أن المتعاقدين قد تراضيا وقت إبرام العقد على رهن المنقولات المذكورة لضمان دين الأجرة أو المبالغ التى تستحق للوكيل بالعمولة ، وهو رهن يشمل المنقولات الحاضرة والمستقبلية • فاذا وضع المؤجر مثلا خلال فترة الرية منقولات فى العين المؤجرة ، فان الامتياز يشملها ولذا يجوز الطعن فيه بالبطلان الوجوبى ، لأن المفروض أن الامتياز تقرر على هذه المنقولات وقت نشوء الدين لا وقت وضعها فى العين المؤجرة •

### الفرع الثالث آثار البطلان الوجوبى

الآثار التى تترتب على الحكم بالبطلان الوجوبى هو عدم نفاذ التصرف على جماعة الدائنين ، مع بقاءه صحيحا بين طرفيه • فيجب على المتبرع له مثلا أن يرد الى التفليسة المال الذى كان موضوع التصرف • فاذا كان عقارا أو منقولا معيننا وجب عليه رده بذاته والا وجب عليه رد قيمته • ويجب على الدائن الذى أوفاه المدين قبل الأجل ، أن يرد ما قبضه ويشترك فى التفليسة بدينه فيخضع لقسمة الغرماء • كذلك يجب على الدائن الذى تلقى وفاء بغير الكيفية المتفق عليها أن يعيد بقدر المستطاع ، الحال الى ما كانت عليه قبل هذا الوفاء ، فيرد ما قبضه بذاته اذا كان ذلك ممكنا ، والا تحول التزامه بالرد الى تعويض يساوى ما قبضه • وأخيرا يتحول الدائن الذى أبطل رهنه أو اختصاصه الى دائن عادى ويشترك فى التفليسة بهذه الصفة •

على أن كل ذلك يكون بالنسبة لجماعة الدائنين وحدهم • لذلك تشور الصعوبة عند ابطال الرهن الذى ينشئه المدين خلال فترة الرية أو العشرة أيام ضمانا لدين سابق • ذلك أن مثل هذا الرهن يكون باطلا فى مواجهة جماعة الدائنين ولكنه يظل صحيحا فى مواجهة الرهون التالية له فى



«المرتبة» ، ثم إذا فرض أن كانت هذه الرهون التالية تعتبر صحيحة في مواجهتها  
لجماعة الدائنين فإن الوضع يتفق ، والحل المتفق عليه لهذه المسألة يتم على  
ثلاث خطوات :

أ - بالنسبة لجماعة الدائنين : تأخذ نصيبها من ثمن العقار على أساس  
«بطلان الرهن الأول وصحة الرهون التالية» ، وقد تستغرق تلك الرهون  
الصحيحة كل ثمن العقار ، عندئذ لا تكون لجماعة الدائنين أى مصلحة في  
طلب بطلان الرهن الأول .

ب - بالنسبة للرهنون الصحيحة التالية : تأخذ نصيبها من ثمن العقار  
على أساس صحة الرهن الأول ، لأن البطلان الوجوبى مقرر لمصلحة الدائنين  
موحدهم .

ج - إذا تبقى بعد ذلك شيء من ثمن العقار فإنه يكون للدائن المرتبة  
هذه الرهن الباطل إذ لا ضرر لأحد من ذلك (٣) .

---

(٣) دكتور على البارودي في القانون التجارى - ص ٦٩٨ وما بعدها .

# الفصل الثالث

## البطلان الجوازي

جاء في المادة ٢٢٨ ما يأتي : « وكل ما أجراه المدين غير ما تقسدهم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإشهار إفلاسه يجوز الحكم ببطلانه اذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالمًا باختلال أشغال المدين المذكور » .

فالأصل اذن أن جميع التصرفات التي تفلت من نطاق المادة ٢٢٧ الخاصة بالبطلان الوجوبي تقع تحت طائلة المادة ٢٢٨ ، فهي تتضمن والحال كذلك القاعدة العامة في البطلان الخاص بفترة الريبة . وما المادة ٢٢٧ إلا استثناء وارد عليها .

وعلى الرغم من اطلاق نص المادة ٢٢٨ وشموله لجميع التصرفات التي تقع من المدين خلال فترة الريبة ، فقد أخرجت المادة ٢٣٢ من نطاقه الوفاء بقيمة الأوراق التجارية ، فهذا الوفاء صحيح ولو وقع خلال فترة الريبة وكان الحامل الذي يتلقى الوفاء عالمًا باختلال أشغال المدين .

ونتناول فيما يلي شروط البطلان الجوازي . والتصرفات الخاضعة له ، وآثاره ، والأحكام الاستثنائية التي وضعتها المادة ٢٣٢ بشأن الوفاء خلال فترة الريبة بقيمة الأوراق التجارية .

### الفرع الأول

#### شروط البطلان الجوازي

يشترط للحكم بالبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ تجاري :  
١ - أن يقع التصرف خلال فترة الريبة . وهي الفترة الواقعة بين التاريخ الذي تحدده المحكمة للوقوف عن الدفع وتاريخ صدور حكم الإفلاس . ولا تضاف إليها الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع . ويحسب في فترة الريبة اليوم المحدد للوقوف عن الدفع .

٢ - صدور التصرف من المفلس وتعلقه بأمواله . فإذا وقع التصرف من الغير كزوجة المفلس أو أبنائه ، فلا تتناول المادة ٢٢٨ إلا اذا اتضح أن

المفلس استتر وراء هذا الغير لاجراء التصرف • وبالمثل ، اذا وقع التصرف على أموال الغير ، كما اذا أوفت زوجة المفلس من أموالها الخاصة بالديون المستحقة عليه ، فلا شأن للمادة ٢٢٨ بهذا الوفاء •

٣ - اثبات علم المتصرف اليه « باختلال أشغال المدين » • على أن ذلك يكفي • فلا يشترط غش المدين ولا نية الاضرار ، كذلك لا يشترط علم المتعامل بوقوف المدين عن الدفع ، بل يكفي العلم بمجرد اختلال أشغاله •

٤ - أن يكون السنديك - بوصفه ممثلاً لجماعة الدائنين - هو المتقدم بطلب بطلان التصرف • وهو المكلف باثبات علم المتعامل مع المدين باختلال أشغاله وله ذلك بكافة طرق الاثبات • وللمحكمة سلطة مطلقة لتقدير هذا الدليل دون خضوع لرقابة محكمة النقض في ذلك • وانما يجب أن تبين في حكمها الوقائع التي تستند اليها في استخلاص العلم المذكور •

هذه هي الشروط التي وضعتها المادة ٢٢٨ للحكم ببطلان التصرف • فإذا تخلف شرط منها ، كما اذا وقع التصرف قبل فترة الرتبة أو تعاقب بأموال شخص غير المدين أو لم يثبت علم الدائن باختلال أشغال المدين ، فلا محل للحكم بالبطلان •

والبطلان المقرر في المادة ٢٢٨ جوازي للمحكمة • فهي ليست مجبرة على الحكم به ولو توافرت شروطه • وقد تعمد المشرع ترك الحرية للمحكمة حتى تستطيع أن تقدر ظروف التصرف فتقضى ببطلانه أو بصحته تبعاً لما يترأى لها • ويلاحظ أن هذه الحرية قاصرة على اعطاء المحكمة حق الامتناع عن الحكم بالبطلان على الرغم من توافر شروطه • أما اذا لم تتوافر هذه الشروط ، فمن واجب المحكمة أن تقضى برفض البطلان والا كان حكمها خاطئاً •

غير انه يجب أن تضع المحكمة نصب عينيهما عند الفصل في أمر البطلان الهدفين الأساسيين اللذين يسعى المشرع الى تحقيقهما بنظام الافلاس ، وهما محاربة الغش والمحافظة على المساواة بين الدائنين • فمتى قدرت أن التصرف يصطدم مع هدف منهما ، فمن الخير أن تقضى ببطلانه •

والبطلان الجوازي مقرر لمصلحة جماعة الدائنين وحدها • فلا يجوز إذن أن يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه • وللسنديك وحده حق طلب البطلان ، فلا يجوز للدائن بصفته الفردية أن يطلبه • ومتى قضى

بالبطلان ، أفاد منه جميع الدائنين الذين تتركب منهم الجماعة ، سواء أكانوا سابقين أم لاحقين على التصرف . وتطبق في كل هذه المسائل القواعد التي سبق لنا ذكرها بمناسبة البطلان الوجوبى .

### الفرع الثانى التصرفات الخاضعة للبطلان الجوازى

تتضمن المادة ٢٢٨ القاعدة العامة فى البطلان الخاص بفترة الريبة ، فهى تتناول فى الأصل جميع التصرفات التى تقع خلال الفترة المذكورة ، ولا تغفل من نطاقها الا التصرفات التى وردت بشأنها نصوص خاصة ، وهى :

١ - التصرفات المذكورة فى المادة ٢٢٧ ، وهى واجبة البطلان متى ثبت وقوعها خلال فترة الريبة ، وقد سبق أن تناولنا أحكامها تفصيلا .  
٢ - قيد الرهون وحقوق الامتياز العقارية ( المادة ٢٣١ تجارى ) ، فهذا القيد وان كان جائز البطلان كما هو الشأن فى التصرفات الخاضعة للمادة ٢٢٨ ، فلم يشترط المشرع للحكم ببطلانه اثبات علم الدائن المرتهن أو الممتاز باختلال أشغال المدين ، وانما اكتفى باثبات وقوعه خلال فترة الريبة وانقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ نشوء الرهن أو الامتياز وتاريخ القيد ، كما أضاف الى فترة الريبة بصدده الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع كما فعل بالنسبة الى التصرفات المذكورة فى المادة ٢٢٧ ، بمعنى أن أحكام هذا البطلان مزيج بين أحكام البطلان الوجوبى المقرر فى المادة ٢٢٧ والبطلان الجوازى المقرر فى المادة ٢٢٨ .

٣ - الوفاء بقيمة الأوراق التجارية ، فهو وفاء صحيح لا يتناوله البطلان المقرر فى المادة ٢٢٧ ولا البطلان المقرر فى المادة ٢٢٨ . وقد استثناه المشرع بنص صريح هو نص المادة ٢٣٢ من القانون التجارى .

ولما كان الأصل أن نطاق المادة ٢٢٨ يتسع لجميع التصرفات الواقعة خلال فترة الريبة غير ما استثنى ، فمن العسير أن نحصر هذه التصرفات فى تعداد جامع شامل ، وقد أراد المشرع الدلالة على هذا التعميم فقال فى صدر المادة ٢٢٨ « وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره ( أى غير التصرفات المذكورة فى المادة ٢٢٧ ) من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل ، ومن الواضح أن ذكر الوفاء بالديون الحالة وعقود المعاوضة هو من قبيل التخصيص بعد التعميم ، وقد أراد به المشرع إيراد أمثلة لأهم التصرفات التى لا تتناولها المادة ٢٢٧ ، فذكر الوفاء بالديون الحالة مقابل الوفاء بالديون غير الحالة ، وذكر المعاوضات مقابل التبرعات .

ونتناول كلا من النوعين فيما يلي :

أما الوفاء ، فالمقصود به الوفاء بالديون الحالية بذات الكيفية المتفق عليها أو الوفاء بالدين النقدي بطريق تحرير أو تظهير ورقة تجارية . فإذا الوفاء هو الذى يفلت من نطاق المادة ٢٢٧ فتتلقفه المادة ٢٢٨ . أما الوفاء بالديون غير الحالية أو الوفاء بالديون الحالية بغير الكيفية المتفق عليها ( مع استثناء الوفاء بالدين النقدي بطريق تحرير أو تظهير الأوراق التجارية ) فيخضع لأحكام البطلان الوجوبى .

هذا ويخضع الوفاء بالديون الحالية لأحكام البطلان الجوازى مهما كان موضوعه ، أى سواء أكان بنقود أم بأوراق تجارية أم بمنقول أم بعقار ، فما دام أنه يقع بذات الشيء المتفق عليه أو بطريق تحرير أو تظهير ورقة تجارية ، فإنه يصير فى نطاق المادة ٢٢٨ فيجوز إبطاله .

وبالمثل يجوز الحكم ببطلان الوفاء المذكور مهما كان مصدر الدين ، أى سواء كان تعاقدى أم ناشئاً عن فعل ضار ، ومهما كان تاريخ نشوء الدين ، أى سواء أنشأ قبل فترة الرتبة أم خلالها ، ومهما كان الأسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء ، أى سواء أوقع الوفاء ودياً أو بطريق التنفيذ على أموال الدين .

وإذا استطاع المدين الحصول على تسوية ودية قبل شهر إفلاسه ووافق على التسوية الدائنون بالاجماع ، فالوفاء الحاصل تنفيذا لشروط هذه التسوية يعتبر صحيحاً ولا يجوز إبطاله متى شهر الإفلاس بعد ذلك . أما إذا لم يوافق جميع الدائنين على التسوية ، فإنها تعتبر باطلة ، ولذا يجوز بعد شهر الإفلاس الطعن فى الوفاء الذى حصل بمقتضاها . وبالمثل ، إذا وقعت التسوية بموافقة جميع الدائنين ونفذ المدين شروطها بالنسبة الى بعضهم دون البعض الآخر ، جاز للدائنين تخلف المدين عن التنفيذ بالنسبة اليهم طلب فسخ التسوية وشهر الإفلاس ، ومتى شهر الإفلاس ، جاز الطعن فى الوفاء الذى وقع لبعض الدائنين .

ولا يفلت من البطلان المقرر فى المادة ٢٢٨ الا الوفاء بقيمة الأوراق التجارية عند حلول ميعاد استحقاقها . وهو استثناء ذكرته المادة ٢٣٢ من القانون التجارى .

وأما عقود المعاوضة ، فمن أمثلتها : البيوع التى يجريها المفلس سواء أكان فى مركز البائع أم المشتري ، وعقود الاجارة سواء أكان مؤجراً أم



مستأجرا ، وتقديم حصة فى شركة ، وتقرير رهن فى ذات وقت نشوء الدين ، وحوالة الحقوق بمقابل ، وتقديم مبالغ لادراجها فى الحساب الجارى ؛ والوفاء الحاصل من مدين المفلس .

وإذا كان العقد يخفى تبرعا ، كالهبة المعقودة فى صورة بيع ، فإنه يخضع للبطلان الوجوبى المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ . وإذا كان العوض يقل بكثير عن المنفعة التى أخرجها المدين ، جاز للمحكمة أن تعتبر التصرف فى حكم التبرع وتخضعه بهذا الوصف لأحكام البطلان الوجوبى ( المادة ٢٢٨ فقرة ثانية ) .

ويجوز الحكم ببطلان عقود المعاوضة متى وقعت خلال فترة الريبة ولو كانت تنفيذا لالتزام صحيح نشأ قبل هذه الفترة . ومثال ذلك ، يجوز الحكم ببطلان البيع متى وقع خلال فترة الريبة ولو كان تنفيذا لوعده سابق على هذه الفترة . كما يجوز الحكم ببطلان تقديم الحصة الى الشركة متى وقع خلال فترة الريبة ولو نشأ التزام المفلس بتقديمها قبل هذه الفترة . والواقع أن تنفيذ الالتزام يعتبر وفاء له وهو باطل بهذه الصفة .

### الفرع الثالث آثار البطلان الجوازى

البطلان الجوازى ، كالبطلان الوجوبى ، مقرر لمصلحة جماعة الدائنين ، فلها وحدها حق التمسك به والافادة منه . فإذا قدرت أن مصلحتها فى الإبقاء على التصرف ، فلها أن تطلب تنفيذه ، ولا يجوز للغير الذى وقع له التصرف أن يتمسك فى مواجهتها ببطلانه . ومثال ذلك البيع متى رأى السنديك أن الثمن مناسب ، فله أن يطالب المشتري بأدائه ان لم يكن قد أداه ، ولا يجوز لهذا الأخير أن يمتنع عن تنفيذ الالتزام بحجة أن العقد باطل لوقوعه خلال فترة الريبة مع علمه باختلال أشغال المدين ، لأن البطلان لم يتقرر لمصلحته وإنما لمصلحة جماعة الدائنين ، فهى وحدها صاحبة الشأن فى طلبه ، فإذا رأت ألا تستعمل حقها فى التمسك به فليس للمتعاقد أن يجبرها على استعماله .

ومتى طالب السنديك البطلان وقضى به ، فلا يسقط التصرف إلا بالنسبة الى جماعة الدائنين . أما فى العلاقة بين المفلس والغير الذى أجرى له التصرف ، فيظل التصرف قائما وصحيحا ومنتجا لآثاره .

واذا قضي بالبطلان ، أفاد منه جميع الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . ولا فرق في ذلك بين الدائنين السابقين أو اللاحقين على التصرف .

ونتناول فيما يلي تطبيقات هذا المبدأ على مختلف التصرفات التي تتناولها المادة ٢٢٨ تجارى .

فإذا كان التصرف الذى قضى ببطلانه وفاء بدين حال بذات الكيفية المتفق عليها ، وجب على الدائن أن يرد ما قبضه . فإذا كان المدين ملتزما بتسليم عين ، سواء أكانت منقولا أم عقارا ، ونفذ التزامه خلال فترة الريبة وقضى ببطلان هذا الوفاء ، وجب على الدائن رد العين الى التفليسة . فإذا كانت العين قد هلكت بالاستعمال ، كما هو الشأن فى بعض المنقولات ، وجب عليه رد قيمتها ، والعبرة بالقيمة وقت حصول الوفاء .

وإذا كان المدين ملتزما بدفع مبلغ من النقود فدفعه خلال فترة الريبة وقضى ببطلان الوفاء ، وجب على الدائن رد المبلغ الذى قبضه وفوائده محسوبة على أساس السعر القانونى من يوم الوفاء لا من يوم المطالبة القضائية ، لأن الحكم بالبطلان يفترض سوء النية من جانب الدائن ، أى علمه باختلال أشغال المدين . وإذا كان الشئ الذى تسلمه الدائن مما ينتج ثمارا ، كأرباح الأسهم ، التزم برد الثمار التى جناها أو التى قصر فى جنيها من يوم القبض ( المادة ١٨٥ من القانون المدنى ) .

ومن البديهي أنه متى رد الدائن الشئ الذى قبضه ، كان له بعد ذلك أن يشترك فى التفليسة بحقه ويخضع فى شأنه لقسمة الغرماء ، وبهذا تعود المساواة بين الدائنين ، وهى ما يسعى المشرع الى تحقيقه .

وإذا عقد المدين خلال فترة الريبة قرضا وقرر رهنا لضمائه فى ذات وقت نشوء الدين ثم قضى بالبطلان ، سقط القرض والرهن معا بالنسبة الى جماعة الدائنين .

وإذا كان التصرف الذى قضى ببطلانه من عقود المعاوضة ، كالبيع والمقايضة ، فلا شك فى أنه يجب على المتصرف اليه أن يرد الشئ الذى تلقاه عن المدين الى التفليسة .

وإذا أجرى المدين حوالة حق له خلال فترة الريبة وكان المحال اليه يعلم باختلال أشغاله ، ثم دفع المحال عليه الدين الى المحال اليه مع علمه

بسنوء نيته ، ثم طعن السنديك فى الحوالة بالبطلان وقضى به ، فهل يبطل الوفاء الذى وقع من المحال عليه الى المحال اليه بحيث يلزم المحال عليه بالوفاء مرة أخرى لسنديك تفليسة المحيل ؟ يجيب الفقهاء بالنفى ، لأن المحال عليه مجبر على الوفاء للمحال اليه ، وهو لا يستطيع أن يمتنع عن هذا الوفاء بالاستناد الى بطلان الحوالة ، لأن البطلان غير مقرر لمصلحته .

واذا أصابت جماعة الدائنين منفعة من المقابل الذى حصل عليه المفلس من التصرف ، فلا يلزم المتعاقد برد المنفعة التى عادت اليه الا اذا ردت اليه جماعة الدائنين قيمة المنفعة التى حصلت عليها . ويعتبر المتصرف اليه دائناً للجماعة المذكورة بهذه المنفعة ، ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة .

أما اذا باع المفلس عيناً خلال فترة الريبة وقبض الثمن ثم قضى ببطلان البيع ولم يستطع المشتري اثبات أن المفلس قد استخدم الثمن فيما يعود بالنفع على جماعة الدائنين ، فانه يلزم برد العين ولا يستطيع أن يسترد الثمن .

#### الفرع الرابع احكام الوفاء خلال فترة الريبة بقية الأوراق التجارية

ذكرنا أن الوفاء بالديون الحالة بذات الكيفية المتفق عليها من التصرفات التى يتناولها البطلان الجوازى المقرر فى المادة ٢٢٨ ، غير أن المشرع استثنى من ذلك الوفاء خلال فترة الريبة بقيمة الكمبيالة أو السند لأمر ، فقضى بصحة هذا الوفاء ومنع السنديك من مطالبة الحامل برد ما قبضه ولو كان عالماً وقت الوفاء باختلال أشغال المدين . غير أن المشرع لم يسقط من حسابه حماية جماعة الدائنين ، فأجاز للسنديك الرجوع على الساحب فى الكمبيالة وعلى المستفيد الأول فى السند للأمر لمطالبته برد قيمة الصك بشرط أن يثبت علمه وقت تحريره بوقوف المدين عن الدفع ، والمقصود من المدين المسحوب عايه فى الكمبيالة والمحور فى السند للأمر .

وقد نص المشرع على هذا الاستثناء فى المادة ٢٣٢ بقوله « اذا دفعت قيمة كمبيالة بعد الوقت الذى تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بأشهار إفلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الا على من سحبت الكمبيالة على ذمته ، واذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المحيل الأول ، ويلزم فى هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه فى وقت تحرير الكمبيالة أو السند » .

ويلاحظ على هذا النص أمران : الأول : أنه لم يذكر الا الكمبيالة

والسند لأمر . وقد أجمع الرأي على وجوب سريان حكمه على الشيك بطريق القياس . والثاني : أن المشرع اشترط لرجوع السند على الساحب في حالة الكمبيالة ( أو الشيك ) وعلى المستفيد الأول في حالة السند للأمر اثبات علمه « بوقوف المفلس عن دفع ديونه » ، ولم يستخدم عبارة « اختلال أشغال المدين » كما فعل في صدد المادة ٢٢٨ ، ولذا يجب أن يتعلق الاثبات بالعلم بوقائع مادية معينة تنبئ بذاتها عن حالة الوقوف عن الدفع ، ولا يجوز استخلاص هذا العلم من مجموع ظروف الحال .

غير أن المشرع وإن أراد حماية حامل الورقة التجارية ، فلم يشأ في الوقت ذاته إهمال مصلحة جماعية الدائنين في استرداد قيمة الصك المدفوع ، فأجاز الرجوع على الدائن الأصلي الذي تعود عليه في نهاية الأمر فائدة الوفاء بقيمة الصك . فمن هو هذا الدائن ؟ يختلف الأمر تبعاً لنوع الصك . ففي الكمبيالة والشيك تتلخص حقيقة الوضع في أن الساحب كان دائناً للمسحوب عليه ولكنه لم يستوف الدين منه مباشرة وإنما حصل عليه أو على قيمته من الحامل ثم أحاله على المسحوب عليه ، فإذا وفى هذا الأخير قيمة الصك للحامل ، فكانه يوفى للساحب ، إذ لم يكن الحامل إلا وسيطاً بينهما في الوفاء . فإذا حرر الساحب الكمبيالة أو الشيك مع علمه بوقوف المسحوب عليه عن الدفع ، فهو يستوفى دينه منه بسوء نية ، فمن المنطوق أن يتحمل نتائج سوء نيته ويلزم على رد قيمة الصك إلى تفليسة المسحوب عليه . أما في السند للأمر ، فللمسألة وضع يختلف قليلاً ، إذ كان المستفيد الأول دائناً للمحرر ، فحصل منه على سند بقيمة الدين ، ثم ظهر السند إلى المستفيد الثاني ( ولنفرض أنه الحامل ) بعد أن حصل منه على قيمته ، فإذا رجع الحامل على محرر السند وحصل منه على الوفاء ، فكان هذا الوفاء قد وقع للمستفيد الأول بطريق غير مباشر . إذ لم يكن الحامل إلا وسيطاً بينه وبين المحرر ، فإذا كان المستفيد الأول يعلم وقت تحرير الصك بوقوف المحرر عن الدفع ، فمعنى ذلك أنه قد تلقى منه الوفاء بسوء نية ، فيلزم بالرد .

يتضح من هذا التحليل أن المادة ٢٣٢ تتضمن قاعدتين : الأولى : صحة الوفاء الذي يقع للحامل . والثانية : الزام الساحب في حالتي الكمبيالة والشيك أو المحرر في السند للأمر بزد قيمة الصك متى كان يعثم وقت تحريره بوقوف المدين الأصلي عن الدفع . كما يتضح من التمعن في التحليل المذكور أن المادة ٢٣٢ لا تتضمن في الواقع استثناءً على أحكام المادة ٢٢٨ ، وكل ما في الأمر أن بطلان الوفاء وما يتبعه من طلب رد القيمة المدفوعة لا يوجه إلى الحامل الذي يتلقى الوفاء من المدين مباشرة ، وإنما إلى الساحب أو المستفيد الأول لأنه يتلقى الوفاء من المدين بطريق غير مباشر ، أي بواسطة الحامل .



# الفصل الرابع

## بطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز العقارية

الرهن أو الامتياز قد ينشأ صحيحاً حتى أثناء فترة الرتبة . فإذا قيد ، جاز الاحتجاج به على جماعة الدائنين ، فيشترك الدائن عندئذ في التفليسة بوصفه ممتازاً ويفلت من قسمة الغرماء . وقد لاحظ المشرع هذا الوضع ، فأراد التضييق على الدائن المرتهن أو الممتاز على الرغم من صحة رهنه أو امتيازته ، فأجاز بطلان القيد ، ويسر شروط الحصول على هذا البطلان ، فلم يشترط إثبات علم الدائن باختلال أشغال المدين ، وإنما اكتفى بإثبات وقوع القيد خلال فترة الرتبة وانقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز وتاريخ اجراء القيد . فنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ على أنه « ومع ذلك يجوز الحكم ببطلان ما يحصل من التسجيلات ( القيود ) بعد وقت وقوفه ( أى المفلس ) عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقت اذا مضت مدة تزيد من خمسة عشر يوماً بين تاريخ عقد الرهن العقاري أو الامتياز وتاريخ التسجيل ( القيد ) » . ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل ( القيد ) » .

### شروط بطلان القيد :

يشترط للحكم ببطلان القيد ما يأتي :

١ - وقوع القيد خلال فترة الرتبة ، وتشمل فترة الرتبة في هذا المجال - كما هو الشأن في حالات البطلان الوجوبي - الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع .

٢ - انقضاء مدة خمسة عشر يوماً بين تاريخ تقرير الرهن أو نشوء الامتياز أو الاختصاص وبين تاريخ اجراء القيد . ويضاف الى ميعاد الخمسة عشر يوماً ميعاد للمسافة بين المكان الذي يتقرر فيه الرهن أو الامتياز والمكان الذي يقع فيه القيد . ويحسب ميعاد المسافة وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات . وينشأ الرهن التأميني من وقت تحرير العقد الرسمي به . ويتم الرهن الحيازي بمجرد الاتفاق . وينشأ الامتياز من وقت ميلاد الدين .



واذا وقع القيد خلال فترة الريبة وقبل مضي خمسة عشر يوما من تقرير التأمين ، فهو صحيح ولا سبيل الى اسقاطه الا بالطعن فى التأمين ذاته أو فى الدين المضمون به بالدعوى البوليصة أو بدعاوى البطلان المنصوص عليها فى المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من القانون التجارى تبعا لما اذا وقع التصرف قبل فترة الريبة أو خلالها .

يتضح مما تقدم أن بطلان القيد من نوع خاص ، لأنه مزيج من أحكام البطلان الوجوبى وأحكام البطلان الجوازى . فهو يشبه البطلان الوجوبى لأنه لا يشترط للحكم به اثبات علم الدائن باختلال اشغال المدين ، كما أن فترة الريبة فى صدره تشمل الأيام العشرة السابقة على تاريخ الوقوف عن الدفع . وهو يشبه البطلان الجوازى لأن المحكمة ليست مجبرة على القضاء به ولو توافرت شروطه ، انما الأمر متروك لتقديرها .

#### القيود الخاضعة للبطلان :

هى القيود المتعلقة بالرهن التأمينى والرهن الحيازى العقارى ، وحقوق الامتياز الخاصة العقارية .  
أما تجديد القيد ، والقيود المتعلقة بضمان فوائد الديون المضمونة بالرهن أو الامتياز فلا تخضع للبطلان الذى نحن بصدده .

#### أحكام بطلان القيد وآثاره :

البطلان مقرر لمصلحة جماعة الدائنين . فللسنديك وحده حق التمسك به .

وبطلان جوازى للمحكمة ، فلها ألا تكتفى به على الرغم من توافر شروطه .

ولا شك فى أن المحكمة تمتنع عن القضاء بالبطلان متى انتفت مصلحة جماعة الدائنين فى اسقاط القيد ما دامت لا تنال من قيمة العين شيئا . وبالمثل لا تقضى المحكمة بالبطلان متى قدرت أن هناك أعذارا جدية منعت الدائن من المبادرة الى اجراء القيد . ومتى أبطل القيد ، فلا يجوز الاحتجاج بالرهن أو بالامتياز على جماعة الدائنين ، فيعتبر الدائن بالنسبة اليها عاديا ويشترك فى التفليسة بهذا الوصف . فبطلان القيد والحال كذلك يحدث ذات النتيجة التى يؤدى اليها بطلان الرهن أو الامتياز ، ولكنه لا يعنى ابطال الدين .

## الفصل الخامس

### نطاق استعمال الدعوى البوليصية فى حالة الافلاس

يقتصر حق مباشرة الدعوى البوليصية - فى مجال القانون التجارى - على الدائنين السابقين على التصرف المراد اسقاطه ، سواء اكان من قبيل التبرع أو العوض . أما فيما يتعلق بدعاوى البطلان المقررة فى المواد ٢٢٧ وما بعدها ، فمن المقرر أن للسنديك مباشرتها ولو كانت جماعة الدائنين التى يمثلها لا تتركب الا من دائنين لاحقين على التصرف المذكور .

ولئن كان صحيحا أن المشرع المدنى لم يقصر فائدة الدعوى البوليصية على الدائن الذى يرفعها وانما بسط نفعها على غيره من الدائنين كما هو الشأن فى دعاوى البطلان المقررة فى القانون التجارى ، فلا يزال الفرق شاسعا بين الوضعين ، اذ لا يفيد من نتيجة الدعوى البوليصية الا الدائنون السابقون على التصرف الذى حكم باسقاطه . أما فى دعاوى القانون التجارى ، فان التصرف يسقط بالنسبة الى جميع الدائنين الذين تتركب منهم الجماعة ، سواء اكانوا سابقين أم لاحقين على التصرف . وسنرى أن القضاء قد لاحظ هذا الفرق فعمل على ازالته وقرر أنه متى استخدمت الدعوى البوليصية عند افلاس المدين ، فان فائدتها تعود الى جميع الدائنين بغير تفرقة بين السابقين واللاحقين على التصرف .

ولا جدال فى أن من حق السنديك الطعن فى تصرفات المفلس بالدعوى البوليصية ، سواء اكانت واقعة خلال فترة الريبة أم سابقة عليها . غير أننا لا نرى فائدة تعود على السنديك من استعمال الدعوى البوليصية لاسقاط التصرفات الواقعة خلال فترة الريبة مادام أن القانون التجارى قد هيا له دعاوى البطلان المقررة فى المواد ٢٢٧ وما بعدها . وان كانت الدعوى البوليصية من حيث شروطها وآثارها قد أصبحت فى كنف القانون المدنى الجديد قريبة الشبه بهذه الدعاوى ، فهى لا تزال فى وضع أدنى منها . غير أن هذا الوضع لا يقدح فى أنه يجوز للسنديك - من الناحية النظرية - أن يختار بين النوعين من الدعاوى فيطعن فى تصرفات المفلس الواقعة خلال فترة الريبة اما بالاستناد الى الدعوى البوليصية أو الى دعاوى المواد ٢٢٧ وما بعدها من القانون التجارى . فاذا استخدم الدعوى البوليصية ثم خسرها

، واستأنف الحكم ، فليس من حقه أن يعدل أمام محكمة الاستئناف عن هذه الدعوى ويعود الى دعاوى المواد ٢٢٧ وما بعدها ، اذ يعتبر ذلك من قبيل الطلبات الجديدة ، وهى محرمة فى الاستئناف . وبالمثل ، اذا طعن السنديك فى التصرف بالاستناد الى دعاوى المواد ٢٢٧ وما بعدها ، فلا يجوز أن يعود فى الاستئناف الى الدعوى البوليصة . أما فيما يتعلق بالتصرفات السابقة على فترة الريبة ، فمن الواضح أنه لا سبيل أمام السنديك لاسقاطها الا بالطعن فيها بالدعوى البوليصة ، اذ لا عمل لدعاوى البطلان المقررة فى المواد ٢٢٧ وما بعدها من القانون التجارى خارج نطاق هذه الفترة .

ومتى طعن السنديك فى التصرف - سواء آكان واقعا قبل فترة الريبة أم خلالها - بالدعوى البوليصة ، فلا تنجح الدعوى الا اذا توافرت شروطها كما يقررها القانون المدنى . فيجب اذن اثبات اعسار المدين ، واثبات علم الدائن بهذا الاعسار متى كان التصرف من قبيل المعاوضات واثبات التواطؤ بين المدين والدائن اذا كان التصرف وفاء بدين حال . ولما كان من شروط الدعوى أن يكون حق الدائن سابقا على التصرف المطعون فيه ، فيجب أن تتضمن جماعة الدائنين واحدا أو أكثر تكون حقوقهم سابقة على التصرف .

ومتى استخدم السنديك الدعوى البوليصة ونجحت الدعوى ، فمن المقرر أن فائدتها تعود الى جميع الدائنين الذين تتركب منهم الجماعة ، سواء أكانوا سابقين أم لاحقين على التصرف ، فلا يختص بها اذن الدائنون السابقون وحدهم . وهو وضع يحتمه مبدأ المساواة بين الدائنين فى حالة الافلاس .

## الباب الرابع

### إدارة التفليسة وإعدادها للحل

تعقب حكم شهر الإفلاس عدة إجراءات تهدف إلى حشد ذمة المفلس لمصر أصولها وتقدير خصومها حتى يستطيع الدائنون تقرير الحل المناسب للتفليسة .

وقد يحدث عند افتتاح الإجراءات أن يجد الدائنون أنفسهم ازاء ذمة محطمة لا تكفى أصولها حتى لسداد المصاريف اللازمة لمواصلة السير فى التفليسة ، فيرفعون الأمر إلى المحكمة لتأمر بقفله مؤقتا حتى تظهر للمفلس أموال أخرى يمكن بها تغطية المصاريف المذكورة .

ونتناول فى هذا الباب أشخاص التنظيم الجديد . ثم حشد موجودات التفليسة وإدارتها ، وحشد خصومها وهو ما يعرف باسم تحقيق الديون ، ثم نعرض لقفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها .





## الفصل الأول

### أشخاص التنظيم الجديد

يدير أعمال التفليسة وكيل عن الدائنين يطلق عليه اسم «السنديك» .  
هو شرف على أعماله قاض تعيينه المحكمة في حكم الافلاس يسمى «أمور  
التفليسة» . ويبقى للمحكمة التي شـهـرت الافلاس الرقابة على أعمال  
التفليسة ويجب الرجوع اليها في المسائل الهامة . كما تراقب النيابة  
الاجراءات لتحرك الدعوى العمومية على المفلس متى ظهر أن افلاسه «منحوب  
يتقصير أو تدليس» . ويظل للمفلس على الرغم من غل يده بعض الشأن في  
التفليسة . ولما كان الدائنون هم أصحاب المصلحة الأولى في الافلاس .  
فقد قضى القانون بوجوب دعوتهم في مناسبات عديدة للتشاور وانداول في  
أمور التفليسة .

وقد أوجدت بعض التشريعات هيئة أخرى للإشراف على أعمال  
السنديك ، هي هيئة المراقبين . والمراقبون وكلاء عن الدائنين ينتخبون  
لمراقبة أعمال السنديك وليكونوا حلقة اتصال بين الدائنين من جهة وبين  
السنديك من جهة أخرى .

### أولا - السنديك

السنديك أهم الأشخاص الذين يقومون على ادارة التفليسة ، فهو  
الذى يستلم أموال المفلس بعد أن تغل يده عنها ليحافظ عليها ويدها حتى  
يتخذ الدائنون قرارا بشأن التفليسة ، فإذا رأوا تصفية الأموال وتوزيع  
الثلث لسداد الديون ، فإن السنديك هو الذى يتولى عملية البيع والتوزيع .  
فالسنديك والحال كذلك يرافق التفليسة منذ افتتاحها الى وقت انتهائها .

### الأدوار التى يمر بها تعيين السنديك :

يتدرج تعيين السنديك في مراحل ثلاث تختلف في كل منها وظيفته  
و اختصاصاته .

### أولا - السنديك المؤقت :

وهو الذى تعيينه المحكمة في حكم الافلاس دون أن تستشير في شأن

تعيينه الدائنين ( المادة ٢٤٥ ) ، اذ تغل يد المفلس عن ادارة أمواله بمجرد صدور الحكم المذكور فيلزم تعيين من يقوم بإدارتها مباشرة . ثم أن الدائنين يكونون غير معروفين وقت شهر الإفلاس فمن غير المتصور استشارتهم في أمر اختيار هذا السنديك .

وتنحصر مهمة السنديك المؤقت في القيام بالاجراءات التحفظية والأولية ، فيطلب من مأمور التفليسة الاذن له بوضع الاختتام على محل تجارة المفلس ومخازنه وأثاث بيته وأوراقه اذا لم تكن المحكمة قد أمرت بوضع الاختتام في حكم الإفلاس ، ويقوم بتحرير ميزانية بحسابات المفلس اذا لم يكن هذا الأخير قد قدم ميزانيته عند طلب الإفلاس أو شهر الإفلاس بناء على طلب أحد الدائنين أو النيابة العمومية أو من تلقاء ذات المحكمة ، ويقام باجراءات شهر حكم الإفلاس وقيده ، ويتلقى الطعون التي ترفع بشأنه .

#### ثانيا - السنديك القطعي :

لما كان السنديك وكلاء عن الدائنين ، فمن الطبيعي أن يكون لهؤلاء شأن في اختياره ، ولذا أوجبت المادة ٢٤٦ على مأمور التفليسة أن يدعو بموجب خطابات وإعلانات تدرج في الجرائد جميع الدائنين المذكورة أسماؤهم في الميزانية والذين يعثر على أسمائهم في أوراق المفلس للاجتماع في ظرف خمسة عشر يوما من وقت صدور حكم الإفلاس لاختيار السنديك الذي يرتضونه . وتدون نتيجة المناقشة في محضر يرفعه مأمور التفليسة الى المحكمة . وللدائنين أن يشبثوا السنديك المؤقت ، وهو الوضع الغالب في العمل . ولهم أن يختاروا غيره . ويجب على أية حال أن تصادق المحكمة على اختيارهم . فاذا رفضت الموافقة على تعيين السنديك الذي اختاروه ، فلها أن تعين سنديكاً آخر من تلقاء ذاتها ، أو أن تطالب من الدائنين إعادة النظر في أمر تعيين السنديك ( المادة ٢٤٧ ) .

وبتلخص مهمة السنديك القطعي في ادارة أموال المفلس ورفع الدعاوى للمطالبة بحقوقه ، وتلقى الدعاوى التي ترفع على التفليسة ، والطعن في تصرفات المفلس ، وبيع الأموال القابلة للتلف بالشروط المقررة في القانون ، والإستمرار في تجارة المفلس بعد استئذان مأمور التفليسة ، وتولي اجراءات تحقيق الديون ، وبالجملة اعداد التفليسة للحل . ويظل السنديك القطعي على عمله الى أن يقرر الدائنون التصالح مع المفلس أو يبيع أمواله . فاذا قرروا الصلح عاد المفلس الى ادارة أمواله وتنتهي مهمة السنديك ولا يعين غيره ، واذا قرروا البيع وجب اختيار سنديك جديد للقيام بهذه المهمة .

### سنديك الاتحاد :

متى قرر الدائنون بيع أموال المفلس ، يقال انهم أصبحوا في حالة اتحاد . ويتعين عندئذ أن يختاروا سنديكاً جديداً للقيام بعمليات البيع وتوزيع الثمن عليهم . وبالمثل اذا تم الصلح مع المفلس على أن يترك أمواله للدائنين ، وجب اختيار سنديك جديد لمباشرة عمالية البيع . والدائنين أن يبقوا على السنديك القطعى لأداء هذا العمل ، وهو الوضع الغالب . ولهم أن يختاروا غيره ممن له خبرة خاصة بشئون البيع . ويجب على أية حال أن تصادق المحكمة على تعيين هذا السنديك ( المادة ٣٣٩ ) .

ويظل سنديك الاتحاد قائماً على وظيفته حتى تنتهى عمليات البيع والتوزيع ثم يقدم حساباته الختامية فى آخر جمعية للدائنين . واذا استمرت عمليات البيع لأكثر من سنة ، وجب عند انتهاء كل سنة أن يتداول الدائنون فى أمر ابقاء هذا السنديك أو استبداله بغيره . ويجب أيضاً أن تصادق المحكمة على قرارهم .

### اختيار السنديك :

لم يستلزم القانون التجارى شروطاً فيمن يعين للقيام بأعمال الوكالة عن الدائنين ، ولا يكاد يذكر له فى هذا الصدد الا المادة ٢٥٠ التى لا تجيز « أن يعين وكيلاً عن الدائنين من كان صهراً أو قريباً للمفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية ، ومن البديهي أنه لا يجوز من باب أولى اختيار المفلس ذاته ليكون سنديكاً .

وعلى هذا ، يجوز أن يختار السنديك من بين الدائنين أو من غيرهم ( المادة ٢٤٩ ) وللمحكمة فى هذا الصدد الحرية المطلقة للاختيار . غير أن عمل السنديك يحتاج الى خبرة خاصة ومران على ادارة الأعمال ، وقلماً تتوافر هذه الخبرة وهذا المران فى الدائنين ، ولذا كثيراً ما تختار المحكمة السنديك من غيرهم . وقد تخصص بعض الأشخاص فى هذا النوع من الأعمال وصارت المحاكم تستعين بهم على أدائه ولا يشترط فى السنديك أن يكون مصرياً ، ولا أن يكون من الذكور ، فليس فى القانون ما يحول دون تعيين النساء للوكالة عن الدائنين ، غير أن العرف لم يجر ، فيما نعلم ، على ذلك .

وللمحاكم الحرية المطلقة فى اختيار السنديك ، ولا تتقيد حريتها بل بالمادة ٢٥٠ من القانون التجارى التى لا تجيز اختيار السنديك من أقارب

المفلس أو أصهاره الى الدرجة السادسة .

### ماهية وظيفة السنديك :

السنديك وكيل عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة وتصفيتها ، ولكنه لا يعتبر وكيلاً عن الدائنين على انفراد . وهو أيضاً وكيل عن المفلس . غير أنه لا يجمع بين الوكالتين إلا في الدعاوى التي يطالب فيها بحق المفلس عند الغير ، وفي الدعاوى التي يرفعها الغير على المفلس للمطالبة بمال يتعلق به حق لجماعة الدائنين ، وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام في غل اليد .

• وكالة السنديك في النوع القضائي . وإذا احترف السنديك أعمال الوكالة ، فإنه لا يعتبر تاجراً ، لأنه لا يقوم بالأعمال التجارية لحسابه وإنما لحساب جماعة الدائنين . ومع ذلك إذا مارس السنديك حرفة تجارية خارج أعمال الوكالة عن الدائنين ، فإنه يكتسب بسببها صفة التاجر .

ولا يجوز للسنديك أن يوكل غيره في القيام بالأعمال المعهودة اليه . ومنع ذلك إذا تعدد الوكلاء ، جاز لهم أن يوكلوا بعضهم بعضاً في العمل ( المادة ٢٥٣ ) . وقد يستعين السنديك في مباشرة عمله ببعض المستخدمين أو العمال . ولا يعتبر هؤلاء وكلاء عنه ، وإنما هم أجراء عنده ، وهو مسئول عن أعمالهم .

ولا يعتبر السنديك موظفاً حكومياً . ومع ذلك فهو مكلف بخدمة عمومية ، ولذا تسرى عليه الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات بشأن الموظفين العموميين ، كاحكام جريمة الرشوة ( المادة ١٠٣ وما بعدها ) . وجريمة دخول منازل الأشخاص بغير رضائهم . وجريمة استخدام سطوة الوظيفة لشراء الأموال قهراً عن المالك أو الاستيلاء عليها بغير وجه حق . وبالمثل ، إذا أهين السنديك بالإشارة أو القول أو التهديد أو بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم أو أزعج أو وقع عليه اعتداء أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها ، فإن الفاعل يتعرض للجزاءات المنصوص عليها في المواد من ١٣٣ الى ١٣٧ من قانون العقوبات ، وذلك لأن هذه النصوص ليست قاصرة على الموظفين العموميين فحسب ، وإنما تشمل أيضاً الأشخاص الذين يكلفون « بخدمة عمومية » والسنديك منهم .

• وإذا اختلس أو استعمل أو بدد السنديك أموال التفليسة ، اعتبر



مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة ، لأنه وكيل ، والوكالة من العقود التى أشارت إليها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

### عزل السنديك واستبداله :

الأصل أن السنديك المؤقت يبقى على وظيفته الى أن يحل محله السنديك القطعى . ويظل هذا السنديك الأخير فى عمله الى أن يحل محله سنديك الاتحاد أو الى أن يقع الصلح وتصادق عاياه المحكمة بحكم حائز لقوة الشئ المقضى به . أما سنديك الاتحاد ، فلا تنتهى وظيفته الا بعد اجراء عملية البيع والتوزيع وتقديم الحسابات الجتامية الى جمعية الدائنين .

ومع ذلك يجوز لمأمور التفليسة فى حالة وفاة السنديك أو اصابته بمرض يمنعه عن أداء وظيفته أو استقالته أن يطلب من المحكمة تعيين غيره أو ضم سنديك آخر اليه ليعاونه فى العمل . وتقوم المحكمة بتعيين السنديك الجديد بغير حاجة الى أخذ رأى الدائنين ( المادة ٢٥١ ) . ويجوز للمحكمة أن تأمر باستبدال السنديك من تلقاء ذاتها وبغير طلب من مأمور التفليسة متى رأت فى ذلك نفعا للدائنين ( المادة ٢٥٨ ) .

ويجوز للمفلس ولكل دائن على انفراد التظلم من أعمال السنديك . ويرفع الأمر عندئذ الى مأمور التفليسة ليفصل فيه خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه اليه . ويجوز الطعن فى قرار مأمور التفليسة الى المحكمة ( المادة ٢٥٥ ) .

وبالمثل يجوز للمحكمة بناء على طلب مأمور التفليسة عزل السنديك فى كل وقت متى لمست منه أهمالاً أو تدليسا فى أداء وظيفته . ويرفع مأمور التفليسة أمر عزل السنديك الى المحكمة بناء على طلب المفلس أو أحد الدائنين أو من تلقاء ذاته ( المادة ٢٥٦ ) . ويجب على المأمور أن يفصل فى أمر رفع طلب العزل الى المحكمة فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديمه اليه . فإذا تراخى فى الفصل فيه أو قضى برفض الطلب ، جاز للطالب رفع الأمر الى المحكمة مباشرة ، وهى « تسمع فى أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة فى طاب العزل ( المادة ٢٥٧ ) .

ولا يجوز الطعن فى قرار المحكمة بعزل السنديك أو استبداله بغيرم بالطرق العادية أو غير العادية ( المادة ٣٩٥ ) .



### أجر السنديك :

للسنديك أجر تحدده المحكمة بناء على تقرير من مأمور التفليسة .  
وهو يستحق الأجر ولو كان دائئا في ذات الوقت . والأصل أنه لا يجوز  
تحديد أجر السنديك الا بعد أن ينتهى من مهمته ويقدم حسابا عنها  
( المادة ٢٤٩ ) . ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تخرج للسنديك بعضا من  
أجره قبل تقديم الحسابات وفحصها . غير أنه يجب ألا تستعمل المحكمة هذا  
الحق الا اذا كانت هناك ظروف تبرره .

وتراعى المحكمة في تحديد أجر السنديك أهمية العمل الذى أداه ،  
وانوقت الذى استغرقته التفليسة ، وعلى الأخص مقدار الفائدة التى عادت  
على جماعة الدائنين من نشاط السنديك ومهارته فى أداء وظيفته ، كما اذا  
استطاع أن يبيع الأموال بثمن حسن ، أو تحصيل حقوق المفلس عند الغير  
بأجمعها .

ولا يقع تقدير الأجر بأمر من رئيس المحكمة أو من مأمور التفليسة ،  
وانما بقرار من المحكمة التى شهرت الافلاس بكامل هيئتها . وهى تستعين  
فى التقدير بالتقرير المرفوع اليها من مأمور التفليسة عن الجهود التى بذلها  
السنديك فى الادارة وبالحسابات التى قدمها السنديك . ويتعلق هذا  
الأمر بالنظام العام . فاذا وقع التقدير بأمر من رئيس المحكمة أو بأجماع  
آراء الدائنين والمفلس ، كان باطلا .

وتجوز المعارضة فى تقدير الأجر . وترفع المعارضة من كل ذى شأن ،  
كالمفلس والدائنين على انفراد والسنديك . وتقدم المعارضة الى ذات المحكمة  
التى قدرت الأجر فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التقدير (المادة ٢٤٩) .  
وقد ذكر القانون المعارضة ولم يذكر الاستئناف . غير أنه يجب تطبيق القواعد  
العامه فى هذا الصدد . فيجوز استئناف الحكم الصادر فى المعارضة ،  
كما يجوز رفع الاستئناف مباشرة والتنازل عن المعارضة . ولما كان الحكم  
بتقدير الأجر من الأحكام الناشئة عن التفليسة ، فيسرى على استئنافه ميعاد  
الخمسه عشر يوما المذكور فى المادة ٢٩٤ من القانون التجارى .

ويدفع أجر السنديك من أموال التفليسة . ويعتبر الأجر من  
المصاريف القضائية ، وهو بهذا الوصف دين ممتاز ، فيجب أن يدفع قبل  
اجراء التوزيعات على الدائنين ( المادة ٣٦٦ من القانون التجارى ) .

### مسؤولية السنديك :

السنديك وكيل بأجر ، ولذا يجب أن يبذل في تنفيذ الأعمال المعهودة اليه عناية الرجل المعتاد ( المادة ٧٠٤ من القانون المدني ) . وهو مسؤول عن الأخطاء التي يرتكبها في تنفيذ الوكالة ولو وقع الخطأ بمناسبة عمل أذن مأمور التفليسة بأجرائه .

وهو مسئول أمام المفلّس اذا تدخل في عمل لا تغل يد المفلّس عنه .  
وهو مسئول أمام جماعة الدائنين عن الأخطاء التي يرتكبها بمناسبة ادارة التفليسة .

وهو مسئول أمام الغير عن الأفعال الضارة التي تصدر منه أثناء تادية عمله .

### ثانيا - مأمور التفليسة

هو أحد قضاة المحكمة تعيينه في حكم شهر الافلاس لمراقبة أعمال السنديك والاشراف على حسن سير التفليسة ( المادة ٢٣٤ ) . والأصل أن هذا الاشراف من وظائف المحكمة ، غير أن المشرع لاحظ صعوبة قيام المحكمة بكامل هيئتها بهذه المهمة ، فأوجب عليها انتداب أحد القضاة ليباشر الرقابة والاشراف نيابة عنها ، ولم يستلزم الرجوع اليها الا في المسائل الخطيرة وحدها . وقد جرى العمل على تخصيص أحد قضاة المحكمة للقيام بهذا العمل .

### تعيين مأمور التفليسة واستبداله :

تقوم المحكمة بتعيين مأمور التفليسة في حكم شهر الافلاس .  
وللمحكمة مطلق الحرية في اختياره ، ولا شأن للدائنين في هذا الصدد .

واذا رفضت محكمة أول درجة شهاة الافلاس ثم استؤنف الحكم وقضت محكمة الاستئناف بإلغائه وبشهر الافلاس ، فالها أن تعين مأمور التفليسة في حكمها من بين قضاة المحكمة الابتدائية ، ولها أن تعهد الى محكمة أول درجة بتعيينه ، وانما يجب أن تشير الى هذه الاحالة في الحكم والا كان معيبا .

والأصل ان القاضي يظل على رأس التفليسة الى أن تنتهي بالصالح

أو بالاتحاد . غير أنه قد تطرأ ظروف ، كالوفاة أو العزل أو النقل أو التقاعد تقتضى استبداله . وللمحكمة التى شهرت الافلاس حق استبداله بغيره من القضاة فى كل وقت ( المادة ٢٣٨ ) . فإذا أريد استبدال القاضى بغيره بصفة نهائية ، كما هو الحال فى الظروف التى أشرنا إليها ، فمن الواجب صدور حكم من المحكمة بتعيين القاضى الجديد ، فإذا باشر هذا القاضى عمله قبل صدور الحكم ، وقعت قراراته والاجراءات التى تتم برئاسته باطلة . أما إذا أريد استبدال القاضى بغيره بصفة مؤقتة ، كما اذا كان القاضى الأصلي مريضاً أو منتدباً لعمل آخر أو مكلفاً بمهمة خارج القطر أو مأذوناً فى اجازة ، ففي الأمر خلاف . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه لا حاجة فى هذا الغرض الى صدور حكم ويكفى أن تقرر المحكمة الاستبدال بصفة ولائية . ويذهب بعض الفقهاء الى وجوب صدور حكم بالاستبدال ، ويستثنون فى ذلك الى المادة ٣٩٥ من القانون التجارى حيث نعت المشرع القرارات الصادرة بتعيين أو باستبدال مأمور التفليسة « بالأحكام » .

هذا ولا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة بتعيين أو باستبدال مأمور للتفليسة بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض ( المادة ٣٩٥ ) .

### وظائف مأمور التفليسة :

تقوم هذه الوظائف على فكرة أساسية ، هى وجوب تنظيم اشراف على السنديك حتى لا يتراخى أو يهمل فى أداء الأعمال الموكولة اليه . والأصل أن هذا الاشراف من وظيفة المحكمة ، ولكنها تباشر الجزء الأكبر منه بوساطة مندوب عنها هو المأمور .

### وأهم اختصاصاته هى :

١ - ملاحظة اجراءات وأعمال التفليسة وتعجيل ادارتها ( المادتان ٢٣٤ ، ٢٣٥ ) . وقد أراد المشرع تيسير مهمته فأجاز له سماع أقوال المفلس ومستخدميه ( المادة ٢٦٨ ) ، وأوجب على السنديك أن يقدم اليه فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور حكم الافلاس « ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التى نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم » .

٢ - تقديم تقارير الى المحكمة عن المنازعات التى تنشأ عن الافلاس والتى يكون نظرها من اختصاصات المحكمة ( المادة ٢٣٥ ) . وقد يقدم التقرير كتابة أو شفاهة . ولا يجوز للمحكمة أن تنظر فى النزاع الا بعد تقديم

التقرير والإطلاع عليه أو سماعه . فإذا جرت المرافعات في الدعوى قبل تقديم التقرير ، كان الحكم الصادر في النزاع باطلا ، لأن الاجراء جوهرى ومما يتعلق بالنظام العام . كما يجب أن تذكر المحكمة في الحكم أنها أطلعت على التقرير أو سمعته ، فإذا أهملت ذكر ذلك كان الحكم باطلا . وليس هناك ما يحول دون أن يكون مأمور التفليسة من بين أعضاء هيئة المحكمة التي تنظر في النزاع الذي قدم عنه التقرير .

٣ - الأذن للسنديك بأجراء بعض التصرفات والأعمال ، كبيع المتقولات الباقيلة للتلف أو التي تحتاج صيانتها مصاريف باهظة ( المادة ٢٧٨ ) والاستمرار في تشغيل محل تجارة المفلس ( المادة ٢٦٢ ) ، ووضع الأختام ( المادة ٢٥٩ ) .

٤ - رفع طلب عزل السنديك الى المحكمة ( المادة ٢٥٦ ) وطلب الأمر بحبس المفلس أو بوضعه تحت المراقبة .

٥ - الفصل في التظلم المرفوع من الدائنين أو المفلس عن أعمال السنديك ( المادة ٢٥٥ ) ، والفصل في المنازعات التي تقع بمناسبة اجراء التوزيعات .

٦ - دعوة الدائنين الى الاجتماع ورئاسة الاجتماعات .

٧ - الأمر بأجراء التوزيعات على الدائنين عند بيع الأموال ، سواء قبل قيام حالة الاتحاد ( المادة ٢٨٣ ) أو بعد قيامها ( المادة ٣٦٧ ) .

٨ - تحرير تقرير في كل شهر عن حالة التفليسة ورفعها الى المحكمة لتنظر فيه في غرفة المشورة ( المادة ٢٣٧ ) .

### الطعن في قرارات مأمور التفليسة :

يباشر مأمور التفليسة سلطته بطريق اصدار أوامر أو قرارات .  
وتعتبر هذه الأوامر من قبيل الأعمال الولائية .

والأصل أنه لا يجوز الطعن في الأوامر الصادرة من مأمور التفليسة متى كانت داخلة في حدود اختصاصه . ولا يكون الطعن جائزا الا في حالتين :

الأولى : اذا وجدت نصوص تجيز الطعن ( المادة ٢٣٦ ) ومن أمثلة



ذلك : القرار الصادر فى التظلم من أعمال السبنديك ( المادة ٢٥٥ ) .  
والقرار الصادر بتقدير نفقة المفلس أثناء الاجراءات التمهيدية ( المادة ٢٦٥ )  
وبعد قيام حالة الاتجاد ( المادة ٣٤٠ ) . والقرار الصادر بزيادة الحصص التى  
تحتفظ للدائنين الغائبين عند اجراء التوزيعات ( المادة ٣٦٨ ) .

**والثانية :** اذا اتخذ القرار فى شأن أمر لا يدخل فى اختصاص مأمور  
التفليسة .

ويرفع الطعن فى هاتين الحالتين الى المحكمة التى يتبعها المأمور ( المادة  
٢٣٦ ) . ولم ينص القانون فى كثير من الحالات التى يجوز فيها الطعن على  
مواعيد معينة لرفعه . وقد ذهبت بعض المحاكم المصرية الى وجوب رفع الطعن  
فى ظرف خمسة عشر يوما من وقت اعلان القرار تطبيقا للمادة ٣٩٤ التى تضع  
هذا الميعاد لاستئناف الأحكام الصادرة فى مواد الافلاس ، وهو حل لا بأس  
به . وتفصل المحكمة فى الطعن بحكم . وهذا الحكم غير قابل للمعارضة  
أو الاستئناف أو النقض ، الا اذا كان الطعن المرفوع الى المحكمة مؤسسا  
على تجاوز مأمور التفليسة حدود سلطته ، اذ يجوز عندئذ الطعن فى الحكم  
بالمعارضة أو الاستئناف . ويفهم ذلك بطريق العكس من عبارة المادة ٣٩٥  
التي لا تجيز المعارضة أو الاستئناف « فى الأحكام الصادرة فى التظلم من  
الأوامر التى أصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته » .

### ثالثا - المحكمة

لا تنتهى مهمة المحكمة بصنوبر حكم الافلاس ، وانما تظل لها الرقابة  
العليا على شئونه ، وما مأمور التفليسة - كما رأينا - الا أحد قضاتها  
تنتدبه لينوب عنها فى الاشراف على أعمال التفليسة وتصريف شئونها .  
وقد احتفظ المشرع للمحكمة بالنظر فى الأمور الخطيرة ، كالمصادقة على تعيين  
السبنديك وعزله . واستبدال مأمور التفليسة بغيره من القضاة . والأمر  
بحبس المفلس أو بوضعه تحت المراقبة والافراج عنه . والمصادقة على بعض  
التصرفات التى لا يكتفى فى شأنها بالاذن الصادر من مأمور التفليسة  
كالتصالح على حقوق المفلس . والنظر فى الطعون التى ترفع على قرارات  
مأمور التفليسة فى الأحوال التى يجوز فيها الطعن . والنظر فى أمر تقدير  
الديون المتنازع عليها تقديرا مؤقتا . والحكم باقفال التفليسة بسبب عدم  
كفاية أموالها . والتصديق على الصلح .



وتختص المحكمة التي شجرت الافلاس بالنظر فى جميع المنازعات الناشئة عن التفليسة أو المتعلقة بها .

والأصل أن الأحكام التى تصدر من المحكمة فى شئون الافلاس تكون قابلة للطعن بالطرق العادية وغير العادية . ومع ذلك فقد ذكرت المادة ٣٩٥ . بعض أحكام وقضت بعدم جواز الطعن فيها .

هذا ويقوم قلم كتاب المحكمة بدور له أهميته فى التفليسة . فهو مكلف بإرسال ملخص عن حكم الافلاس وعن كل حكم يصدر بعده سواء أكان بحبس المفلّس أم بوضعه تحت المراقبة أم برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية الى النيابة العمومية ( المادة ٢٤٢ ) . ويشترك قلم الكتاب مع السنديك فى تسليم سندات الديون عند تقديمها من الدائنين لعرضها على التحقيق ، ويسلم الكاتب المختص ايضالا بالسندات ويحرر قائمة بها ويكون مسئولا عنها لمدة خمس سنوات من يوم البدء فى عمل محضر تحقيق الديون ( المادة ٢٨٨ ) . ويقوم قلم الكتاب ، بناء على أمر من مأمور التفليسة ، بإرسال الدعوات الى الدائنين لحضور الجمعيات المختلفة ( أنظر على سبيل المثال المادة ٢٩٠ والمادة ٣١١ ) .

#### رابعا - النيابة العامة

##### النيابة العامة رقيقة :

دور النيابة العامة فرعى . إنه دور البرقيب يريد أن يحيط علما بتطورات التفليسة فى سبيل غرض معين ، هو رفع الدعوى الجنائية اذا تبين لها وجود عناصر احدى جرائم الافلاس . ولتمكين النيابة من القيام بهذه الوظيفة قضى القانون بما يأتى :

يرسل كاتب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة الى النيابة العمومية ملخصا من الحكم الصادر بشهر الافلاس مشتملا على البيانات الهامة الواردة فى ذلك الحكم . وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم بشهر الافلاس سواء كان بحبس المفلّس أو بالتحفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية ( المادة ٢٤٢ ) .

وعلى مأمور التفليسة أن يرسل الى النيابة العمومية ملخصا مشتملا على أحوال التفليسة وعلى بيان الأسباب المهمة التى نشأ عنها الافلاس ، ويصحب هذا الملخص بملاحظاته ورأيه الخاص فيما اذا كان الافلاس مقرونا

يقتصر أو تدليس ( أنظر المواد ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ من القانون التجارى ) .  
ويجوز للنيابة أن تتوجه الى محل المفلس وتحضر عند عمل قائمة  
الجرد ، وأنها فى كل وقت أن تطلب ايضاحات عن حالة الافلاس وكيفية ادارة  
السنديك للتفليسة ، وأن تطلع على جميع الأوراق والدفاتر والسندات  
المتعلقة بالتفليسة ( المادة ٢٧٥ ) . ولكن ليس من حق النيابة أن تطلب  
الحضور فى جمعيات الدائنين .

### خامسا - المفلس

#### دور المفلس :

رغم ان حكم الافلاس يفل يبد المفلس ويقصيه عن ذمته ويمنعه من  
التصرف فان له مع ذلك دورا فى سير التفليسة . وذلك أولا - لأنه يحمل  
فى صدره المعلومات المتعلقة بها والتي قد يحتاج اليها الجميع . وثانيا - لأن  
له رغم افلاسه بعض المصالح المشروعة التى يحق له التدخل لحمايتها .

ونلخص الدور الذى يقوم به المفلس منذ افتتاح التفليسة الى حين  
انتهائها فيما يلى :

أول ما يجب ذكره فى هذا الصدد حق كل من مأمور التفليسة  
والسنديك فى طلب المفلس للحضور لمراجعة الدفاتر وتقفيها ، وإبداء  
ما يلزم من المعلومات والايضاحات ، والمعاونة فى عمل الميزانية اذا لم تكن  
قد قدمت عند طلب الافلاس ( المواد من ٣٦٦ الى ٣٦٨ ) .

وتسلم الخطابات والبرقيات الواردة باسم المفلس الى السنديك ،  
ومن حقه فتحها بغير اخطار المفلس ، وانما يجوز لهذا الأخير حضور فتحها ان  
كان حاضرا وقت وصولها ( المادة ٢٦٤ ) .

واذا أراد السنديك التصالح على حقوق المفلس عند الغير ، وجب اعلان  
المفلس للحضور ، واذا زادت قيمة الحق الذى يقع عايه الصلح على ألف قرش  
أو كانت غير معينة ، وجب تصديق المحكمة ( المادة ٢٧٩ ) . ويكلف المفلس  
للحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح . فاذا حصلت منه معارضة ،  
كان ذلك كافيا لمنعه اذا كان متعلقا بعقار ( المادة ٢٨٠ ) .  
ويجوز للمفلس التظلم من أعمال السنديك . وله أيضا طلب عزله  
( المادة ٢٥٦ ) .

ويحضر المفلس جلسات تحقيق الديون ( المادة ٢٩١ ) ومن حقه المنازعة في الديون التي يعتقد عدم استحقاقها عليه .

والمفلس هو الذي يقترح شروط الصلح . ويحضر الجلسات التي تناقش فيها هذه الشروط ليبدى أقواله ( المادة ٣١٦ ) . وإذا وقع الصلح ، فهو الذي يتلقى الحسابات الختامية من السنديك بحضور مأمور التفليسة ، ويستلم الأموال والدفاتر والأوراق ويعطى مخالصة بذلك ( المادة ٣٢٩ ) .

وإذا رفض الصلح وأصبح الدائنون في حالة اتحاد وقام السنديك بتصفية الأموال وتوزيع الثمن على الدائنين ، وجب عليه أن يقدم حساباته الختامية . ويجمع مأمور التفليسة الدائنين في اجتماع أخير للمصادقة على هذه الحسابات . ويجب تكليف المفلس رسميا بحضور هذا الاجتماع ، ويكون له حق المنازعة في الحساب ( المادة ٣٤٦ ) .

هذا وإذا شهر الافلاس بعد وفاة المدين أو توفي خلال اجراءات الافلاس ، جاز لأولاده ولورثته ولأرملته الحضور بأنفسهم أو بوساطة وكيل عند عمل الميزانية والجرد وغير ذلك من الأعمال التي تستلزم حضور المفلس إذا ظل حيا .

### سادسا - جماعة الدائنين

يترتب على صدور حكم الافلاس حشد الدائنين في جماعة يمثلها السنديك وحرمانهم من التدخل في شئون التفليسة بصفتهم الفردية ، ولا يستثنى من ذلك الا بعض أمور نادرة احتفظ لهم المشرع فيها بحق العمل منفردين ، كالطعن في حكم شهر الافلاس وحكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع بالمعارضة والاستئناف ، والتظلم لدى مأمور التفليسة من أعمال السنديك وطلب رفع الأمر الى المحكمة لعزله ، والتقديم بالديون لتحقيقها وتأنيدها ، ومباشرة الدعوى لاثبات صحتها عند المنازعة فيها ، والمنازعة في ديون الآخرين .

وإذا كان هذا هو وضع الدائن باعتباره فردا ، فإن للدائنين بوصفهم جماعة شأنه كبير في التفليسة ، فقد نص القانون على وجوب دعوتهم خلال اجراءات الافلاس الى الاجتماع للتداول في أمور لها خطورتها . فهم يجتمعون أولا لانتخاب السنديك القطعي ، ثم يجتمعون ثانيا لتحقيق الديون وتأنيدها ، حتى اذا ما تم تحديد ذمة المفلس بعنصريها الايجابى والسلبى ، اجتمعوا

مرةً ثالثة للنظر فى أمر التصالح مع المفلس واذا رفضوا الصلح أو منحوص  
ثم أبطل ، وجب أن يجتمعوا مرة أخرى لانتخاب سنيديك الاتحاد الذى يباشر  
عمليات البيع وتوزيع الثمن الناتج على الدائنين . ومتى تمت هذه العمليات ،  
يجتمع الدائنون للمرة الأخيرة لمناقشة تقرير مأمور التفليسة والمصادقة على  
الحسابات الختامية .

### تكوين جماعة الدائنين :

ونعرض فيما يلى لتكوين جماعة الدائنين وماهيتها القانونية ونذكر  
اجتماعاتها .

لا تشمل هذه الجماعة الا الدائنين العاديين ، والدائنين أصحاب حقوق  
الامتياز العامة الذين تنشأ أسباب ديونهم قبل صدور حكم الافلاس .

أما الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة المنقولة  
أو العقارية ، فلا يعتبرون من الجماعة ، لأن حقوقهم مؤمنة بضمانات خاصة  
تخولهم استيفاءها من الأعيان المرهونة أو التى يقع عليها الامتياز بالأولوية  
على الدائنين العاديين .

### جمعيات الدائنين :

يدعى الدائنون الى الاجتماع بخطابات توجه اليهم من كاتب المحكمة  
بناء على أمر من مأمور التفليسة . وتحصل الدعوة أحيانا بإعلانات تنشر فى  
الصحف . ويحدد المأمور ميعاد ومكان الاجتماع . ويجب عليه دعوة الدائنين  
فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون . وله فى غير هذه الأحوال دعوتهم  
كلما أراد استشارتهم فى أمر ما .

ويجوز للدائن أن يحضر الاجتماعات بنفسه أو أن ينوب عنه غيره .

ويرأس مأمور التفليسة اجتماعات الدائنين . وتتخذ القرارات فى  
الأصل بالأغلبية المطلقة . وتحسب الأغلبية على أساس عدد الدائنين الحاضرين  
أو الممثلين فى الاجتماع . ولا يحدد القانون نسبة معينة يجب أن تتوافر  
ليكون الاجتماع قانونيا ، فيعتبر الاجتماع صحيحا مهما كان عدد الحاضرين  
ومهما كان قدر ديونهم . ومع ذلك يشترط القانون بالنسبة الى بعض القرارات  
الهامة موافقة أغلبية معينة تتعلق بالعدد وقدر الديون ، كما هو الشأن  
فى الصلح والأذن للسنيديك بالاستمرار فى استغلال محل تجارة المفلس .

يُعد قيام حالة الاتحاد • ومن البديهي أن الاجتماع الذي تعرض فيه هذه الأمور للمناقشة لا يكون صحيحا الا اذا حضرت على الأقل الأغلبية التي تتطلبها القانون •

### اجتماعات جماعة الدائنين :

صدور حكم الافلاس ينشئ جماعة الدائنين التي تعتبر شخصا معنويا يمثله السنديك • ولكن السنديك لا يستقل بشئون هذه الجماعة ، وانما يجتمع الدائنون الداخلون فيها في شتى مراحل الافلاس بدعوة من مأمور التفايضة •

( أ ) أول اجتماع للجماعة يكون لانتخاب السنديك القطعي ( مادة ٢٤٦ ) •

(ب) ثم تجتمع ثانية لتحقيق الديون وتأيينها ( مادة ٢٨٩ ) •

(ج) وتجتمع لثالث مرة للمداولة في أمر الصلح الذي يعرضه المفلس ومناقشته والتصويت عليه ( مادة ٣١٥ ) •

( د ) اذا فشل الصلح لأي سبب تجتمع الجماعة للنظر في اختيار سنديك الاتحاد وفي تقرير معونة المفلس وفي امكان الاستمرار في التجارة ( مواد ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ) •

(هـ) يتمام عمليات البيع والتوزيع التي يقوم بها سنديك الاتحاد ويجتمع الدائنون مرة أخيرة يحضر المفلس للتصديق على حساب السنديك ( مادة ٣٤٦ ) • وبانتهاء هذا الاجتماع الأخير تنجل حالة الاتحاد بقوة القانون فتنفص جماعة الدائنين كشخص معنوي •



# الفصل الثاني

## اجراءات التصفية الجماعية

تعقب جكم شهر الافلاس جملة اجراءات الغرض منها حشد أموال المفلس ثم ادارتها مؤقتا حتى يقرر الدائنون انهاء التفليسة بالصالح أو الاتحاد . وتمر هذه الاجراءات التمهيدية بدورين ، يشمل أولهما الفترة الواقعة بين صدور حكم الافلاس وتسليم أموال المفلس للسنديك ، وفيه توضع الأختام على الأموال المذكورة وتقف الحسابات والدفاتر ثم تجرى عملية الجرد . أما الدور الثاني ، فيبدأ منذ تسليم الأموال للسنديك وينتهي بصدور اقرار الدائنين بالصالح أو الاتحاد وتكون مهمة السنديك في هذا الدور إدارة الأموال وصيانتها :

### الفرع الأول

#### المحافظة على موجودات التفليسة

##### وضع الأختام :

يجب على المحكمة عند شهر الافلاس أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على أموال المفلس ومنع تبديدها الى حين جردها وتسليمها للسنديك ، ولذا أجاز لها القانون أن تأمر بوضع الأختام على جميع منقولات المفلس كالساح والمهمات والدفاتر والأوراق الموجودة بمحله أو في بيته ( المادتان ٢٣٩ ، ٢٤١ ) .

واذا لم تأمر المحكمة بوضع الأختام في حكم الافلاس ، جاز للسنديك المؤقت أن يطلب من مأمور التفليسة الاذن له بوضعها ( مادة ٢٥٩ ) .

ويجوز لمأمور التفليسة ، بناء على طلب السنديك ، أن يأمر بعدم وضع الأختام على الأشياء الآتية ( المادة ٢٦٠ ) :

١ - ملابس المفلس ومنقولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ، ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة يحررها السنديك ويصدق عليها مأمور التفليسة .

٢ - الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الحصول .  
ويضاف الى ذلك - على الرغم من سبكون النص - الأموال التي تتطلب  
مصاريف باهظة لصيانتها ، اذ تجب المبادرة الى بيع هذه الأموال ، وهو  
ما لا يمكن حصوله اذا وضعت عليها الأختام . وتسلم هذه الأشياء الى  
السنديك بعد جردها بمعرفة وبحضور مأمور التفليسة أو من ينتدبه لذلك  
ويجب أن يوقع المأمور أو مندوبه على قائمة الجرد .

٣ - الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيلها  
تنشأ عنه خسارات على الدائنين . وتسلم هذه الأشياء أيضا الى السنديك  
بعد جردها بمعرفة وبحضور مأمور التفليسة أو من ينتدبه لذلك . ويجب  
أن يوقع المأمور أو مندوبه على قائمة الجرد .

ويجوز أصلا وضع الأختام على الأشياء الآتية :

- ١ - الدفاتر التجارية .
- ٢ - الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب  
الحلول .

### رفع الأختام وعمل الجرد :

لم يشأ القانون أن يسلم أموال التفليسة للسنديك قبل حصرها  
وإثبات وجودها في وثيقة رسمية خشية أن يبددها أو يختلسها ، فأوجب  
جردها قبل تسليمها اليه بحضور المفلس وكاتب المحكمة ( المادة ٢٧٠ ) .

وتبدأ عملية الجرد برفع الأختام تباعا عن الأموال ثم تحرير قائمة بها  
تذكر فيها أوصافها وقيمتها بالتقريب . وتضاف الى هذه القائمة قوائم الجرد  
التي حررت عن الأشياء التي لم توضع عليها الأختام والتي وضعت عليها  
ثم رفعت .

وتحرر من قائمة الجرد نسختان ، تسلم احدهما للمحكمة في ظرف  
أربع وعشرين ساعة ، ويحتفظ السنديك بالآخرى . ويوقع كاتب المحكمة  
على النسختين ( المادة ٢٧٠ ) وتعهد عملية الجرد الى السنديك .

### تحرير الميزانية وقفل الدفاتر :

اذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه عند طلب شهر الافلاس ، وجب  
على السنديك أن يحررها فوراً ثم يقدمها للمحكمة ( المادة ٢٦٧ ) .

وإذا صدر حكم الإفلاس بعد وفاة التاجر أو توفي بعد شهر الإفلاس  
وقبل عمل الميزانية ، جاز لأولاده ولورثته ولأزواجه أن يحضروا بأنفسهم  
أو يوكلوا من ينوب عنهم عند عملها ( المادة ٢٦٩ ) .

ويقوم السنديك بقطع حسابات المفلس وقفل دفاتره بحضوره ويجب  
على المفلس أن يقدم للسنديك المعونة ويزوده بالمعلومات والايضاحات التي  
يطلبها منه ( المادة ٢٦٦ ) . والمقصود من قفل الدفاتر في هذا الصدد رصد  
الحسابات الدائنة والمدينة فيها ، وهي عملية فنية تختلف عن عملية القفل  
المقصود في المادة ٢٦٣ التي سبقت الإشارة إليها .

ولتمكين السنديك في القيام بتحرير الميزانية وقطع الحسابات وقفل  
الدفاتر ، أجاز له القانون طلب المفلس للحضور لسماع أقواله وليسأله  
عن الايضاحات التي يحتاج إليها . فإذا تخلف المفلس « ينبه عليه تنبيهها  
رسميا بالحضور في ظرف مدة لا تزيد على ثمان أربعين ساعة ، وإنما إذا كانت  
له أعذار ثابتة مقبولة عند مأمور التفايضة فيجوز له أن يقيم وكيلًا عنه  
في الحضور . ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبسه في حالة امتناعه عن الحضور  
بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهها رسميا » ( المادة ٢٦٦ ) .

ويجوز لمأمور التفايضة بدوره سماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه  
وأى شخص غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس  
( المادة ٢٦٨ ) .

وتسلم الخطابات والبرقيات الواردة باسم المفلس الى السنديك  
ويكون له حق فتحها . ويجوز للمفلس أن يطلب الاطلاع عليها ( المادة ٢٦٤ ) .  
ويقتصر حق السنديك على فتح الخطابات المتعلقة بالأشغال ، أما الخطابات  
الخاصة فيجب أن تسلم الى المفلس بغير أن تفتح .

### تحصيل الديون :

إذا كانت للمفلس ديون عند الغير وحل أجابها ، فمن واجب السنديك  
أن يطالب بها ويقبضها ويعطي مخالصة عنها ( المادة ٢٧٧ ) . وعلى مدين  
المفلس أن يفي بين يدي السنديك ، فإذا وفى للمفلس ذاته ، اعتبر وفاؤه  
خاطئا ويلزم به مرة أخرى إلا إذا استطاع السنديك أن يحصل من المفلس  
على المبالغ أو الأشياء التي قبضها . ولتمكين السنديك من المطالبة بحقوق  
المفلس لدى الغير ، قضى القاتون بعدم جواز وضع الاختتام على الأوراق  
التجارية والسندات التي يكون المفلس دائئا فيها .

وإذا كانت للمفلس أموال مودعة عند الغير ، فعلى السندىك أن يقوم بما يلزم للمحافظة عايتها واستردادها . وإذا كانت الأموال مرهونة عند الغير ، فللسندىك بعد استئذان مأمور التفليسة أن يفي بدين الدائن المرتهن . ليستطيع استرداد الأعيان المرهونة ( المادة ٣٥١ ) .

### مباشرة الدعاوى والصلح :

السندىك هو الذى يرفع الدعاوى المتعلقة بأموال التفليسة ، كما توجه اليه الدعاوى التى يرفعها الغير بشأن هذه الأموال . ولا يحتاج السندىك لمباشرة هذه الدعاوى الى استئذان مأمور التفليسة ، كما أنه لا يحتاج الى الأذن للطعن فى الأحكام الصادرة فيها سواء أكان الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض . ويلاحظ أن الدعاوى التى يستطيع السندىك مباشرتها هى التى تهم جماعة الدائنين والتى تعود فائدتها على جميع الدائنين الذين تتركب منهم ، فإذا كانت الدعوى خاصة بدائن واحد أو بطائفة من الدائنين ، فليس من حق السندىك مباشرتها ، لأنه لا يمثل الدائنين على انفراد وإنما هو وكيل عن الجماعة ذاتها . وقد سبق أن تكلمنا فى أكثر من

وللسندىك التصالح على الدعاوى التى ترفع من التفليسة أو عليها ، وسواء فى ذلك أكانت الدعوى تتعلق بحق للمفلس عند الغير ، أم بحق خاص بجماعة الدائنين كدعاوى بطلان التصرفات الحاصلة خلال فترة الريبة ، أم كانت الدعوى تتعلق بدين على جماعة الدائنين أو بحق لها عند الغير . ولا يشترط فى قانوننا استئذان مأمور التفليسة لإجراء الصلح ، وإنما يجب تكليف المفلس رسميا بالحضور وقت التوقيع على العقد ( المادة ٢٧٩ ) . فإذا أعلن المفلس ولم يحضر أو حضر واعترض على إجراء الصلح ، فلا يحول ذلك دون وقوعه ، لأن المقصود من حضوره مجرد اعلامه بوقوع الصلح وبشروطه وتمكينه من ابداء الملاحظات عليه ، وللسندىك أن يأخذ بهذه الملاحظات أو أن يطرحها جانبا .

وإذا كان الحق الذى يقع عليه الصلح غير مقدر القيمة أو كانت قيمته تزيد على ألف قرش ، فلا يكون الصلح نافذا الا بعد أن تصادق عليه المحكمة ( المادة ٢٧٩ ) . وقد استلزم القانون تدخل المحكمة نظرا لخطورة العمل . والمحكمة المختصة بالتصديق على الصلح هى المحكمة المرفوع أمامها النزاع . وإذا تعلق الصلح بحق لم ترفع بشأنه دعوى بعد ، فإن المحكمة المختصة بالتصديق عليه هى المحكمة التى كان يجب أن يرفع إليها النزاع لو لم يقع الصلح .



وعمتى رقع أمر التصديق على الصلح الى المحكمة المختصة ، وجب اعلانه للمفلس للحضور أمامها . ويكون من حقه الاعتراض على الصلح . فاذا اعترض وكان الأمر متعلقا بمنقول ، فللمحكمة أن تقبل الاعتراض وترفض الصلح ، ولها أن ترفض الاعتراض وتصادق على الصلح . وهي تنظر عند استعمال سلطتها في التقدير الى الفائدة التي تعود على جماعة الدائنين من الصلح . أما اذا كان الأمر متعلقا بعقار ، فإن اعتراض المفلس يمنع المحكمة من التصديق على الصلح ( المادة ٢٨٠ ) ، بمعنى أن الصلح لا يقع في هذا الفرض الا اذا وافق عليه المفلس .

### بيع المنقولات :

نصت المادة ٢٦١ على أن « بيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء الدائنين » . ولو أن المشرع اقتصر على إيراد هذا النص لوجب أن يقال ان البيع في هذه المرحلة التمهيدية لا يجوز أن يشمل الا الأشياء المذكورة فيه . غير أن المشرع لم يلبث أن أجاز في المادة ٢٧٨ « لمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته » ، أي أنه أجاز البيع في كل المنقولات سواء أكانت مادية أم معنوية ، بل أجازها في المحل التجاري ذاته .

ولا يجوز للسنديك إجراء البيع الا بعد الحصول على إذن من مأمور التفليسة . ويجوز للمأمور أن يستشير الدائنين والمفلس قبل الاذن بالبيع . غير أن رأيهم لا يقيده .

وعلى مأمور التفليسة أن يعين عند الاذن بالبيع الطريقة التي يجب أن يقع بها . فانه أن يأمر بإجرائه بالتراضي أو بالمزاد العلني . واذا أمر بإجرائه بالمزاد العلني ، فعليه أن يعين الأشخاص الذين يقومون به ، فيأمر بإجرائه « على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقع عليها الحجز » .

ويجوز لكل ذي مصلحة ، كالمفلس والدائنين ، التظلم من قرار مأمور التفليسة بإجراء البيع . ويرفع التظلم الى المحكمة التي شجرت الافلاس . ولا يجوز الطعن في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف ، لأنه من الأحكام التي لا تجيز المادة ٣٩٥ الطعن فيها بالطرق العادية أو غير العادية .



واذا أجرى السنديك البيع بغير الحصول على إذن من مأمور التفليسة .  
وقع باطلا . والبطلان مقرر لمصلحة جماعة الدائنين والمفلس . ويترتب على  
الحكم بالبطلان الزام المشتري برد المبيع ، الا اذا كان حسن النية ، فإنه  
يستطيع أن يتمسك بقاعدة « حيازة المنقول سند الملكية » فيستبقى المبيع ،  
ولا يكون لجماعة الدائنين والمفلس الا الرجوع على السنديك بالتعويضات .

### بيع العقار :

لم ترد في القانون التجارى نصوص تجيز بيع العقار خلال الاجراءات  
التمهيدية كما هو الشأن بالنسبة الى المنقول . غير أن الرأى مستقر على اجازة  
هذا البيع متى وجدت ضرورة اليه ، كما اذا سنحت فرصة طيبة للبيع ،  
أو كانت التفليسة تحتاج الى نقود للصرف على اجراءاتها ولم تكن هناك  
وسيلة للحصول عليها الا ببيع بعض العقارات .

ولئن كان الرأى مجمعا على جواز بيع العقار ولا تزال التفليسة في  
مرحلة الاجراءات التمهيدية ، فإن هناك خلافا بشأن الشروط التى يجب أن  
يتم بمقتضاها هذا البيع . ويميل الرأى الغالب فى فرنسا الى اشتراط  
مصادقة المحكمة على البيع قياسا على حالة الصلح ومن الفقهاء من يشترط  
أيضا موافقة المفلس . وقد أجازت بعض المحاكم المصرية بيع العقار بذات  
الشروط التى يتم بها بيع المنقول ، أى بأن من مأمور التفليسة وبغير حاجة  
الى تصديق المحكمة أو موافقة المفلس . ونحن نفضل الرأى الأول ، لأن بيع  
العقار لا يقل خطورة عن التصالح بشأنه ، فيجب أن يكون حكم التصرفين  
واحدا . غير أننا نكتفى باشتراط مصادقة المحكمة على البيع ، ولا نذهب  
الى القول بوجوب الحصول على موافقة المفلس كما هو الحال فى الصلح ،  
اذ يجب ألا يسمح للمفلس بمنع البيع متى رأت المحكمة أنه يعود بالفائدة  
على جماعة الدائنين أو أنه لازم للحصول على نقود للانفاق على اجراءات  
الافلاس .

### الاستمرار فى تجارة المفلس :

يجوز للسنديك بعد استئذان مأمور التفليسة أن يستمر فى تجارة  
المفلس اما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التفليسة على اختياره  
( المادة ٢٦٢ ) . ويعود هذا العمل بالفائدة على الدائنين والمفلس على السواء .  
فهو مفيد للدائنين اذ يمكن به الابقاء على عملاء المحل التجارى ومنع تشتتهم  
فيظل المتجر محتفظا بقيمته عند بيعه متى قرر الدائنون البيع . وهو مفيد

للمفلس اذ قد تنتهى التفليسة بالصلح ويعود الى ادارة متجره فيجده على صورته الأولى ولم يتعطل سيره بالافلاس . هذا فضلا عما فى استمرار تشغيل المحل من مصلحة لعماله ومستخدميه وتقادى القذف بهم الى البطالة . وكثيرا ما يقرر السنديك بسبب هذه المزايا الاستمرار فى تجارة المفلس ، فيظل المتجر مفتوحا يتلقى عملاءه وتجرى فيه عمليات البيع والشراء كما لو لم يكن الافلاس قد شـهر . كما يحدث كثيرا أن يستعين السنديك بالمفلس ذاته فى ادارة المتجر مقابل أجر ، وهو وضع أجازته المادة ٢٨٥ ، وعهدت الى مأمور التفليسة تعيين شروط استخدام المفلس وأجره . وليس فى ذلك خروج على مبدأ غل اليد ، اذ لا يعتبر المفلس فى هذا الفرض الا أجيرا ولا يعمل الا بهذا الوصف .

ويجوز للسنديك بدلا من استثمار المحل بنفسه أن يؤجره للغير الى أن يتخذ الدائنون قرارا فى شأن التفليسة فيقبلون الصلح أو يقررون البيع . ويجب فى هذا الفرض جرد السلع الموجودة فى المحل قبل تسليمه الى المستأجر ، ويأتزم هذا الأخير برد سلع تماثلها أو برد قيمتها عند انتهاء الأجازة .

### ايداع المبالغ التى يقبضها السنديك :

متى قبض السنديك نقودا لحساب التفليسة ، كما اذا استوفى ديننا أو باع منقولاً أو عقارا وقبض ثمنه ، فعليه أن يودعه خزانة المحكمة بعد استئزال المبلغ الذى يعينه مأمور التفليسة للمصاريف المعتادة ( المادة ٢٨١ ) .

ويجب على السنديك أن يثبت لمأمور التفليسة ايداع المبالغ فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها . فاذا تأخر فى ذلك ، ألزم بفائدة المبالغ التى لم يودعها ( المادة ٢٨٢ ) . وتحسب الفوائد على أساس السعر القانونى . ومن الواضح أن هدف القانون من هذه الأحكام اتخاذ الحيطة لكىلا يبدد السنديك المبالغ التى يقبضها .

ويجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بتوزيع المبالغ المودعة على الدائنين الذين تحققت ديونهم مع الاحتفاظ بمبالغ كافية للديون المتنازع عليها . ويكون التوزيع بموجب قائمة يحررها السنديك ويصدر عليها أمر المأمور بالتوزيع ( المادة ٢٨٣ ) . ويجوز لكل دائن أن يطلب هذا التوزيع . ولا يجوز لمأمور التفليسة أن يأمر برفض الطاب متى كانت المبالغ المودعة تكفى لسداد ٥٪ من الديون ( المادة ٢٨٤ ) .

## الفصل الثالث

### حصر ديون المفلس وتحقيقها

لا تقتصر الاجراءات التمهيدية على حشد أموال المفلس وحدها ، وإنما يجب أيضا حصر ديونه والتحقق من صحتها وجديتها ، ومن الضروري اجراء هذا الفحص والتدقيق لاقصاء الديون التي يخلطها المفلس لأغراض خبيثة كالإضرار بالدائنين وإيهامهم بضخامة التزاماته ليحملهم على قبول التصالح معه .

كما يتعين اجراء الفحص المذكور لاقصاء الديون الباطلة أو التي سقطت بالوفاء أو بالتقادم أو بغير سبب من أسباب انقضاء الالتزامات .

وقد نظم المشرع طريقا خاصا لتحقيق الديون ولاحظ فيه تبسيط الاجراءات مع حماية حقوق الدائنين ورعايتها .

وقد اعتمد المشرع لبلوغ هذا الهدف على الدائنين أنفسهم ، ذلك أن هؤلاء الدائنين ، وان اتحدت مصالحتهم واتفقت كلمتهم على تصفية أموال المدين لاستيفاء حقوقهم ، فإنهم في الواقع خصوم يريد كل منهم أن يقضى زميله ليكبر نصيبه عند تقسيم الثمن الناتج عن بيع أموال المفلس . وقد أفاد المشرع من هذا الوضع ، ف قضى بوجوب دعوة الدائنين الى الاجتماع وعرض الديون عليهم ليتناقشوا في شأنها وليقرروا قبولها أو رفضها تحت اشراف مأمور التفليسة وحضور السنديك والمفلس . واقتصر المشرع على تنظيم اجراءات هذا الاجتماع ، وبيان كيفية التقديم بالديون وعرضها على التحقيق . ونعرض فيما يلي للديون الخاضعة للتحقيق . واجراءاته .

### الفرع الأول

#### الديون الخاضعة للتحقيق

الأصل أنه متى حل الدين وتخلف المدين عن الوفاء ، فالمدائن أن يرفع الدعوى للحصول على حكم بدينه ثم يجرى التنفيذ بمقتضباه على أموال المدين . غير أن المشرع خرج عن هذا الأصل في حالة الافلاس ، فحرم على الدائنين رفع الدعاوى واتخاذ اجراءات التنفيذ على أموال المفلس ، ورسم طريقا خاصا لتحقيق الديون وتأيينها ليقوم مقام الطريق العادي .

واتباع الطريق الذى رسمه المشرع خصيصا لحالة الافلاس اجبارى .  
فليس للدائن والحال كذلك الخيار بينه وبين طريق رفع الدعوى ومباشرة  
اجراءات التنفيذ . فاذا اراد الحصول على حقه من أموال المفلس ، فلا سبيل  
له الا التقديم فى التفليسة بدينه وعرضه على التحقيق ، حتى اذا ما حقق  
وأيد كان له حق الاشتراك فى المداويل الخاصة بتقرير مصير التفليسة  
والحصول على حصة فى التوزيعات ان قرر الدائنون بيع الأموال . فاذا أعرض  
الدائن عن هذا الطريق ولجأ الى رفع الدعوى على السنديك للمطالبة بالدين،  
وجب رفض الدعوى .

والتقديم بالدين وعرضه على التحقيق واجب على الدائنين العاديين ،  
لأنهم يفقدون عند افلاس المدين حق رفع الدعاوى واتخاذ اجراءات التنفيذ  
الانفرادية ، وسواء فى ذلك أكانت ديونهم مدنية أم تجارية . سواء أكانت  
ثابتة فى عقد عرفى أم فى عقد رسمى ، بل ولو استطاعوا الحصول قبل شهر  
الافلاس على أحكام جائزة بقوة الشيء المقضى به بديونهم . فلا سبيل اذن  
أمام هؤلاء الدائنين ان أرادوا الحصول على ديونهم الا التقديم بها فى التفليسة  
وعرضها على التحقيق . وقد طبقت المحاكم المصرية هذا المبدأ فى مناسبات  
كثيرة ، فقضت بوجوب اخضاع الديون الآتية للتحقيق : الثمن متى أفلس  
المشتري قبل أدائه ، ومبلغ التأمين متى أفلسست الشركة المؤمنة . ومبلغ  
التعويض المستحق للبائع فى حالة فسخ البيع بسبب عدم أداء الثمن ، ودين  
الكفيل متى وفى الدين ، والديون المستحقة للشركة على الشريك المفلس ،  
والجزء المتبقى للدائن بعد اجراء المقاصة بين الدين المستحق له والدين المستحق  
عليه .

ويقع واجب التقديم بالدين وعرضه على التحقيق على الدائنين أرباب  
حقوق الامتياز العامة ، لأنهم بدورهم محرومون من رفع الدعاوى واتخاذ  
اجراءات التنفيذ على أموال التفليسة . ومع ذلك ، اذا كان الدين المضمون  
بالامتياز العام مستحقا للخزانة العامة ، كدين الرسوم والضرائب والغرامات  
والتهديدات المالية المفروضة بمقتضى قانون رسم الدمغة ، فانه يعفى من  
اجراءات التحقيق . وهو استثناء ملحوظ فيه تمكين الدولة من الحصول على  
الوفاء بأسرع ما استطاع من الوقت .

أما الدائنون المرتهنون وأرباب حقوق الامتياز الخاصة المنقولة أو العقارية  
فبالراجح هو أن هؤلاء الدائنين يخضعون لضرورة التقديم على سبيل الالتزام  
وذلك بصريح نص المادة ٢٨٨ تجارى التى تقرر أنه « يجب على المداينين



واو كانوا ممتازين أو أصحاب زهون على عقار أو منقول أو متحصنين على الاختصاص بعقارات المفلس وفاء ديونهم أن يسلموا . . . الخ .

## الفرع الثاني اجراءات تحقيق الديون

### التقديم بالديون :

تفتتح الاجراءات بأن يتقدم كل دائن بدينه : ويبدأ التقديم بعد صدور حكم شهر الافلاس مباشرة . ويحصل بكشف يودعه الدائن قلم كتاب المحكمة ويبين فيه اسمه ولقبه ، والمحل الذي يختاره في دائرة المحكمة ليحصل على اعلانه فيه بالأوراق الرسمية ، ومبلغ الدين وسببه. وصفته ( أى ما اذا كان عاديا أو مضمونا برهن أو امتياز أو اختصاص ) وفوائده . ويرفق هذا الكشف بالمستندات المثبتة للدين ان وجدت . كالعقود العرفية أو الرسمية أو الأحكام الصادرة بثبوت الدين . واذا كانت المستندات محررة بلغة أجنبية وجب ارفاقها بترجمة عربية .

وعلى قلم الكتاب أن يحرر قائمة بالديون المقدمة ، وأن يعطى كل دائن ايضاات بالمستندات المودعة . ويكون قلم الكتاب مسئولاً عن هذه المستندات لمدة خمس سنوات من يوم البدء فى عمل محضر تحقيق الديون ( المادة ٢٨٨ ) .

ويجب أن يذكر الدين فى الكشف بالعملة المصرية . فاذا كان الدين مقوما بعملة أجنبية ، وجب تحويله الى العملة المصرية . والعبرة بسعر الصرف الرسمى فى يوم صدور حكم شهر الافلاس ، وليست بالسعر فى يوم التقديم بالدين أو فى يوم تحقيقه ، ذلك لأن خصوم التفليسة تتحدد بوجه نهائى فى يوم شهر الافلاس ، ولا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من الحقوق التى له فى هذا اليوم .

ومتى تم تعيين السنديك القطعى فعليه أن يبادر الى دعوة الدائنين الذين لم يقدموا بعد بديونهم الى اجراء هذا التقديم . وتحصل الدعوة بخطابات ترسل الى الدائنين المعروفين ، وبطريق النشر فى الصحف والاصق فى لوحة الاعلانات بالمحكمة . ويجب على الدائن أن يقدم بالدين فى ظرف عشرين يوما من تاريخ حصول الدعوة . ويضاف الى هذا الميعاد ميعاد للمسافة بين مركز المحكمة التى شهرت الافلاس ومحل الدائن . ويحصل التقديم فى هذا الفرض أيضا بكشف يبين فيه الدائن اسمه ولقبه ومحلته المختار فى دائرة المحكمة



ومقدار الدين وسببه وصفته وفوائده . ويرفق الكشف بالمستندات والوثائق ، ويسامه الدائن بنفسه أو بواسطة وكيل للسنديك أو لقلم كتاب المحكمة مقابل إيصال ( المادة ٢٨٩ ) .

ويعتبر التقديم بالدين بمثابة إقامة الدعوى للمطالبة به ، ويترتب عليه ذات الآثار ، وفي مقدمتها قطع التقادم ، وسريان الفوائد القانونية . غير أن هذه الفوائد لا تسرى في مواجهة جماعة الدائنين ، وإنما في مواجهة المفلس وحده ، بحيث يجوز للدائنين مطالبته بها بعد قفل التفليسة . وإذا تبقت أموال المفلس بعد سداد جميع الديون ، وجب استخدام الباقي في دفع الفوائد المستحقة بعد شهر الإفلاس سواء أكانت اتفاقية أم قانونية .

### مواعيد التقديم :

لم يترك المشرع الحرية للدائنين لتأخير التقديم بديونهم الى ما لا نهاية ، وإنما أراد منهم المبادرة الى التقديم بعد صدور حكم الإفلاس مباشرة ( المادة ٢٨٨ ) . ثم احتاط للأمر فافترض أن بعضهم يظل على جهله بصدور هذا الحكم على الرغم من وسائل العلانية التي تحيط به ، فأوجب على السنديك دعوة الدائنين المعروفين الى التقديم ونشر الدعوة في الصحف وفي لوحة الاعلانات بالمحكمة ليعلم بها من لم يتلق الدعوة الشخصية . ثم حدد المشرع ميعادا معيناً منذ توجيه الدعوة للتقديم بالديون . ويختلف الميعاد باختلاف محل إقامة الدائن .

فإذا كان الدائن يقيم في مصر وفي دائرة المحكمة التي شهرت الإفلاس ، فالميعاد عشرون يوماً .

وإذا كان الدائن يقيم في مصر وإنما في محل لا يقع في دائرة المحكمة التي شهرت الإفلاس ، فالميعاد عشرون يوماً أيضاً وإنما يزداد عليه ميعاد للمسافة التي بين مركز المحكمة والمحل الذي يقيم فيه الدائن ، ويحسب هذا الميعاد وفقاً لأحكام قانون المرافعات .

وإذا كان الدائن مقيماً خارج القطر ، فالميعاد عشرون يوماً يزداد عليه ميعاد للمسافة محسوباً وفقاً لأحكام قانون المرافعات .

### اجتماع الدائنين ومناقشة الديون :

متى تجمعت لدى السنديك أو في قلم كتاب المحكمة كشوف الديون

والمستندات المثبتة لها وانقضى ميعاد التقديم بالنسبة الى الدائنين المقيمين داخل القطر ، وجب على السنديك بالاتفاق مع مأمور التفليسة تعيين ميعاد لاجتماع الدائنين في جمعية عمومية . ويجب أن يقع هذا الاجتماع خلال الأيام الثلاثة التالية لانتهاؤ مواعيد التقديم الخاصة بالدائنين المقيمين داخل القطر . أما بالنسبة للدائنين المقيمين خارج القطر ، فقد لاحظ المشرع طول المواعيد المقررة لهم ، فام يشأ أن يؤخر اجراءات التحقيق الى ما بعد أنتهاؤها . ولكنه اتخذ الحيطة للمحافظة على صوالحهم ، فقضى بعدم جواز عمل الصلح والتوزيعات الأولية الا بعد مضي خمسين يوما بالأقل من وقت اتمام اجراءات شهر حكم الافلاس ( المادة ٣٠٣ ) .

وتجتمع الجمعية العمومية في الزمان والمكان المعينين برئاسة مأمور التفليسة وبحضور الدائنين أو وكلائهم والسنديك ( المادة ٢٩١ ) . ويجوز للمفلس حضور الاجتماع اما بنفسه أو بواسطة وكيل . وقلما يقع في العمل أن يحضر المفلس في الاجتماع .

وتبدأ مناقشة كل دين على حدة ، فيعرضه السنديك مرفقا بالمستندات والوثائق ، ويقوم صاحب الدين باثباته والتدليل على صحته وفقا للقواعد العامة في الاثبات . ويجوز لكل دائن الاعتراض على الدين ولو كان الدين الخاص به لم يحقق بعد ، كما تجوز المعارضة من المفلس ان كان حاضرا ( المادة ٢٩٥ ) . ويجوز لمأمور التفليسة وللسنديك استجواب الدائن في أمر دينه وطلب استحضار دفاتره للاطلاع عليها . وكثيرا ما يجريان بعض تحقیقات أولية قبل عقد الاجتماع .

ولم يحدد المشرع ميعادا لانتهاؤ من اجراءات تحقيق الديون ، ولكنه أوصى باتمامها بأسرع وقت مستطاع ، فذكر في المادة ٢٩٠ بأنه متى بدأ التحقيق « يصير الاستمرار فيه بدون انقطاع » ثم عاد الى ذات المعنى في المادة ٢٩٢ فقال « يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان أمكن ذلك » . غير أنه أجاز تكملة التحقيق في جلسات لاحقة اذا لم يتسع الوقت في الجلسة الأولى للنظر في أمر الديون بأجمعها ( المادة ٢٩٢ ) . وفي هذه الحالة يعين موعد الجلسة التالية في محضر التحقيق ويستغنى بذلك عن ارسال دعوة جديدة الى الدائنين لحضور الاجتماع التالي ، بمعنى أن الاجتماع الأول يعتبر مستمرا ( المادة ٢٩٣ ) .

واذا كان السنديك دائنا في ذات الوقت ، وجب أن يتولى مأمور التفليسة بنفسه عرض دينه على المناقشة ومباشرة تحقيقه ( المادة ٢٩١ ) .

ويكون الوضع كذلك ولو كان هناك أكثر من سنديك واحد وكان بعضهم غير دائن .

ويجب على مأمور التفليسة تحرير محضر بما يجرى فى جلسات التحقيق . ويبين فيه « محل كل من الدائنين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والإيجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق أخرى أو زيادة بين السطور . ويبين أيضا فى ذلك المحضر أن الدين مقبول أو متنازع فيه ، ( المادة ٢٩٦ ) . ويوقع المأمور على المحضر فيكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ولا يجوز الطعن فيه إلا بالتزوير .

ويقفل مأمور التفليسة المحضر عند انتهاء آخر جلسات التحقيق . وتؤدى المناقشة فى أمر الدين الى احدى نتيجتين : اما قبوله واما نقضه .

### الفرع الثالث القبول والتأييد

#### القبول :-

يقبل الدين متى أظهر الفحص صحته وجديته فلم يناقض فيه أحد خلال تحقيقه . ويؤشر بالقبول على ذات سند الدين بكتابة العبارة الآتية : « قبل فى ديون تفليسة فلان مبلغ كذا فى التاريخ الفلانى » ويضع كل من السنديك ومأمور التفليسة امضاءه على هذا التأشير . ويكلف المفاس أيضا بالتوقيع ان كان حاضرا ( المادة ٢٩٧ ) . ويذكر المبلغ المقبول بالعملة المصرية ولو كان الدين مقوما بعملة أجنبية ، ويحصل التحويل على أساس سعر الصرف الرسمى فى يوم شهر الافلاس . ويجب أن يذكر قبول الدين فى محضر الجلسة .

ومتى قبل الدين ، فلا تجوز بعد ذلك المناقضة فى صحته أثناء جلسات التحقيق . ومع ذلك يجوز لكل دائن أن يناقض فى الديون المقبولة بدعوى يرفعها الى المحكمة مباشرة بشرط أن يدخل السنديك والمفلس فيها ( المادة ٣١٣ ) . ويثبت حق المناقضة فى الدين بغد قبوله للدائنين وحدهم ولو لم يناقضوا فيه خلال تحقيقه ، وسواء فى ذلك أكان دين الدائن الذى يرفع المناقضة قد قبل أم نوزع فيه . ولا تجوز للمفلس المناقضة فى الدين بعد كما سيجىء . ويمتنع على الدائن حق المناقضة فى الديون المقبولة اذا صدر قبوله ، وانما يقتصر حقه على المناقضة فيه قبل القبول ، أى أثناء تحقيقه بانتهاء حالة الاتحاد ، امتنعت على الدائن المناقضة .

### التأييد :

لم يقنع المشرع بالمناقشة في أمر الدين وتحقيقه ثم قبوله ، وإنما أراح - امعانا في الحيلة - أن يهيب بضمير الدائن الذي قبل دينه ، فأوجب عليه أن يؤيده أمام مأمور التفليسة بأن يقرر أنه « حق وصحيح » ( المادة ٩٨ ) . ويجوز أن يقع التأييد بعد قبول الدين مباشرة وهو الوضع الغالب في العمل . ويجوز أن يقع خلال ثمانية أيام بالأكثر بعد قبول الدين . ويحصل التأييد من الدائن ذاته أو من وكيله ، لأنه لا يقرن بيمين . ويجب أن يقع بكتابة يوقع عليها الدائن أو وكيله . ولا يشترط أن يقع في جلسة علنية أو بحضور المفلس أو السنديك . وإذا لم يبادر الدائن الى تأييد دينه ، فلا يستطيع الاشتراك في التوزيعات ويعتبر متنازلا عن قبول الدين . ولما كانت المادة ٣١٣ تجيز لكل دائن المناقضة في الديون المقبولة ما دامت لم تؤيد ، فمن الخير للدائن الذي قبل دينه أن يسرع الى تأييده حتى يغلق طريق المناقضة فيه .

والقضاء المصري باستقراره على امتناع المنازعة بعد القبول والتأييد ، قد اتخذ موقفا في الخلاف الفقهي الدائر حول تحديد طبيعته . فهناك رأى يقول أنه عقد عادي بين الدائن من ناحية والسنديك ممثلا لجماعة الدائنين من ناحية أخرى . مثل هذا الرأي يؤدي الى جواز المنازعة في القبول والتأييد بالبطلان المطلق أو النسبي وفقا للأسباب العامة للبطلان . ولكن القضاء المصري رأى أنه في الأخذ بهذا الرأي إثارة للقلق وإطالة في أسباب النزاع فأخذ بالرأى الثاني الذي يرى في القبول والتأييد عقدا قضائيا لأنه يتم تحت إشراف مأمور التفليسة وهو أحد قضاة محكمة شهر الافلاس . ويعتبر الفقهاء هذا العقد بمثابة حكم نهائي بصحة الدين المقبول المؤيد .

وعلى الرغم من ثبوت القضاء على هذا الحل ، فإنه يجيز المناقضة في الدين بعد قبوله وتأييده في أحوال استثنائية ، أهمها ما يأتي :

- ١ - إذا احتفظ السنديك أو الدائن الذي قبل دينه بالمناقضة في صحته أو في مقداره أو في صفته عند وقوع القبول والتأييد .
- ٢ - إذا حصل الدائن على قبول دينه بوسائل احتيالية كالاستعانة بسندات أو شهادة مزورة .



٣ - اذا تضمن العقد القضائي المتولد عن قبول الدين وتأيينه مخالفة للنظام العام .

#### الفرع الرابع المناقضة في الديون أثناء تحقيقها

اذا حصلت المناقضة في الدين أثناء النظر في تحقيقه ، وجب على مأمور التفليسة رفع أمره الى المحكمة لتفصل في شأنه ، الا اذا استطاع التوفيق بين الطرفين المتخاصمين . وقد تقوم المناقضة على أساس بطلان الدين او انقضائه أو فسخ العقد الذي نشأ عنه . وقد تتعلق بقدر مبالغه أو بصفته فحسب .

وتصدر المناقضة من المفلس أو السنديك أو أحد الدائنين ( المادة ٢٩٥ ) . فاذا ناقض المفلس في الدين ، فليس معنى ذلك السماح له بمباشرة الدعوى أمام المحكمة ، لأنه ممنوع عن التقاضي منذ صدور حكم الافلاس ، فلا مناص والحال كذلك من أن ينوب عنه السنديك في الدعوى . واذا ناقض السنديك في الدين ، فله حق مباشرة الدعوى بوصفه نائباً عن المفلس وجماعة الدائنين على السواء . أما اذا صدرت المناقضة عن أحد الدائنين ، فهناك محل للتساؤل عما اذا كان من حقه مباشرة الدعوى بنفسه أم يجب أن ينوب عنه السنديك فيها ؟ هذه المسألة محل خلاف . وقد ذهب رأى الى وجوب الاعتراف للدائن بمباشرة الدعوى مادام أن القانون يجيز له المناقضة في الدين . ولا يجبر الدائن على ادخال السنديك في الدعوى ، وانما يجوز لهذا الأخير التدخل فيها . كما يجوز للخصم أن يطلب ادخاله . واذا لم يتدخل السنديك في الدعوى ، اعتبر الدائن الذي يباشرها نائباً عن جماعة الدائنين ، فاذا قضى برفض الدين أفادت الجماعة من الحكم . وذهب رأى آخر الى وجوب قصر حق الدائن على مجرد المناقضة في الدين . أما مباشرة الدعوى ، فمن حق السنديك وحده ، لأن الدائن محروم من رفع الدعوى بصفته الفردية منذ صدور حكم الافلاس ، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل الا بالنص الصريح ، ولا وجود لمثل هذا النص غير أن أنصار هذا الرأي يجيزون للدائنين المرتهنيين والممتازين مباشرة الدعوى بأنفسهم متى ناقضوا في الدين ، لأنهم خارجون عن جماعة الدائنين ولا يتناولهم مبدأ وقف الدعوى والاجراءات الانفرادية . كما يجيزون للدائن الذي صدرت عنه المناقضة التدخل في الدعوى لمعاونة السنديك في اثبات عدم صحة الدين موضوع المناقضة . أما غيره من الدائنين الذين لم يناقضوا في الدين أثناء تحقيقه ، فليس لهم حق التدخل .



وترفع المناقضة الى المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة . وترفع الى المحكمة التي شهرت الافلاس متى كان الفصل في المناقضة يتوقف على تطبيق نص وأرد في باب الافلاس ، كما اذا طعن السنديك في الدين بالبطلان الوجوبى أو البطلان الجوازى بالاستناد الى المواد ٢٢٧ وما بعدها من القانون التجارى . وترفع المناقضة الى المحكمة المختصة وفقا لقواعد المرافعات متى كان الفصل فيها لا يتعلق بتطبيق النصوص الواردة في باب الافلاس ، كما اذا ناقض السنديك أو المفلس في الدين على أساس بطلانه بسبب الغلط أو الغش أو الاكراه أو نقص الأهلية ، أو طلب فسخ العقد الذى نشأ عنه الدين ، أو تمسك بالتقادم أو المقاصة أو الإبراء أو غير ذلك من أسباب انقضاء الالتزامات . وقد ترفع المناقضة الى المحكمة الجنائية ، كما اذا طعن السنديك في سند الدين بالتزوير .

فاذا كانت المحكمة المختصة هي التي شهرت الافلاس ، وجب على مأمور التفليسة أن « يعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور التفليسة . ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور التفليسة وبتكليف الأشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك » ( المادة ٢٩٩ ) . وتتبع أمام المحكمة القواعد العامة فى الاثبات .

ويجب على المحكمة التي ترفع اليها المناقضة أن تفصل فيها على وجه الاستعجال . واذا رفعت اليها جملة مناقضات متعلقة بذات التفليسة ، فمن المستحسن أن تفصل فيها بحكم واحد كلما كان ذلك مستطاعا ( المادة ٣٠٠ ) . ويجوز للمحكمة فى جميع الأحوال أن تأمر ولو من تلقاء ذاتها بتقديم دفاتر صاحب الدين للاطلاع على البيانات الواردة فيها بشأته . فاذا كان نقل الدفاتر متعذرا أو يتطلب بعض النفقات ، جاز للمحكمة أن تطلب من قاضى المواد الجزئية فى الجهة التي يقع فيها محل الدائن تقديم كشف عن البيانات الواردة بالدفاتر ( المادة ٣٠١ ) .

ومتى رفعت المناقضة الى المحكمة المختصة ، كان للمحكمة التي شهرت الافلاس ، سواء آكانت المناقضة مرفوعة اليها أم الى محكمة غيرها ، أن تأمر بأحد أمرين : اما وقف اجراءات التفليسة الى أن يفصل فى المناقضة ، واما الاستمرار فى الاجراءات والانتقال الى نظر مقترحات الصلح ( المادة ٣٠٤ ) فاذا أمرت بالاستمرار فى الاجراءات ، فلهب أن تعرض عن الدين ، أو أن تأمر بقبوله مؤقتا الى أن يفصل نهائيا فى أمره .

## وقف الاجراءات :

المحكمة المختصة بالأمر بوقف الاجراءات هي وجبدها المحكمة التي شهرت الافلاس ، سواء أكانت المناقضة في الدين مرفوعة اليها أم الى محكمة أخرى مدنية أو جنائية ( المادة ٣٠٤ ) ، ذلك لأن محكمة الافلاس أقدر من غيرها على تقدير أهمية الدين وظروف التفليسة وما يترتب على وقف الاجراءات من ضرر .

## القبول المؤقت :

إذا قدرت المحكمة أنه لا محل لوقف اجراءات التفليسة بسبب المناقضة في الديون ، جاز للسنديك دعوة الدائنين الذين قبلت ديونهم الى الاجتماع للنظر في أمر الصلح . والأصل أنه لا يجوز للدائن الذي نوزع في دينه الاشتراك في هذه الجمعية حتى يصدر الحكم برفض المناقضة وقبول الدين . وقد لاحظ المشرع أن هذا الحكم قد لا يصدر الا بعد انتهاء جمعية الصلح فيحرم الدائن تبعا لذلك من الاشتراك في مداوات هذه الجمعية ومناقشته شروط الصلح التي ستسرى عليه ، وقد تكون المناقضة في الدين غير جدية أو متعلقة بمبلغ الدين وحده أو بصفة فيه دون أن تمس جوهره ، فيكون من العنت حرمان الدائن بسببها من الاشتراك في مداوات الصلح . لهذا أجاز المشرع للدائن أن يطالب من المحكمة التي شهرت الافلاس ، سواء أكانت المناقضة مرفوعة اليها أم الى محكمة غيرها ، أن تأمر بقبول الدين مؤقتا . والأمر متروك لتقديرها . فإذا قدرت أن الدين ظاهر البطلان ومن المحتمل نجاح المناقضة فيه ، فلها أن ترفض طلب القبول المؤقت ، فيحرم الدائن عندئذ من الاشتراك في جمعية الصلح الى أن يفصل في أمر دينه بالقبول . وإذا قدرت المحكمة أن المناقضة غير جدية أو أن النزاع يتعلق بقدر الدين لا بصحته ، فلها أن تأمر بقبوله مؤقتا .

وإذا وقعت المناقضة على صفة الدين ، أي على كونه عاديا أو مضمونا برهن أو امتياز أو اختصاص ، وجب قبوله باعتباره ديناً عادياً الى أن يفصل في أمر الرهن أو الامتياز أو الاختصاص ( المادة ٣٠٧ ) .

وإذا كانت المناقضة تقوم على أساس تزوير المسندات أو سرقتها أو ما شاكل ذلك من الجرائم وفتح التحقيق الجنائي بشأنها ، فلا يجوز للمحكمة التي شهرت الافلاس أن تأمر بقبول الدين مؤقتا . وانما تظل المحكمة محتفظة بحقها في الأمر بوقف الاجراءات أو الاستمرار فيها ( المادة ٣٠٦ ) .

ومتى قبل الدين مؤقتا ، أصبح للدائن حق الاشتراك في جمعية  
الصلح والتصويت على شروطه . ويحسب دينه على أساس القدر الذى قبلته  
المحكمة مؤقتا .

فاذا صدر الحكم بقبول الدين ، استولى الدائن على المبالغ المحفوظة  
له . واذا صدر الحكم برفض الدين ، وزعت المبالغ على الدائنين الذين قبلت  
ديونهم . ويلاحظ أن الاحتفاظ بأنصبة الديون التى رفعت بشأنها مناقضات  
موجب سواء أقبلت مؤقتا أم لم تقبل ( المادة ٣٦٩ ) .

### الفرع الخامس التأخير فى التقديم بالديون

اذا تأخر بعض الدائنين المقيمين داخل القطر المصرى فلم يقدموا  
بديونهم فى المواعيد المقررة لهم فى المادة ٢٨٩ ، فلا يترتب على ذلك  
حرمانهم من الاشتراك فى التفليسة أصلا ، وإنما يكون من حقهم التقديم  
بديونهم الى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتحقق الديون عندئذ وتؤيد فى  
هذه الجمعية التى تعتبر جمعية تحقيق و صلح فى ذات الوقت ( المادة ٣٠٨ ) .  
ويجب أن تتضمن الدعوة التى توجه الى حضور هذه الجمعية اشارة الى  
التحقيق الذى سيجرى بالنسبة الى الديون المتأخرة .

وتتبع فى تحقيق الديون وتأبيدها فى جمعية الصلح ذات الاجراءات  
التي تتبع فى جمعية التحقيق العادية ، مع ملاحظة الفروق الآتية :

لا يجوز للدائنين المتأخرين المناقضة فى الديون التى تحققت وتأيدت فى  
جمعية التحقيق العادية ، بمعنى أنه لا يجوز لهم طلب اعادة عرض هذه  
الديون على التحقيق والسماح لهم بالمناقضة فيها وبيان عدم صحتها ، فقد  
أضاعوا على أنفسهم هذه الفرصة باهمال التقديم فى المواعيد القانونية .

وللدائنين الذين قدموا بديونهم فى المواعيد القانونية الحضور فى  
جمعية الصلح عند النظر فى أمر تحقيق الديون المتأخرة ، وسواء فى ذلك  
أقبلت ديونهم أم نوزع فيها . ويجوز لهم المناقضة فى الدين الذى يعرض  
على التحقيق ، فاذا وقعت المناقضة ، وجب رفع الأمر الى المحكمة مع  
الاستمرار فى اجراءات التفليسة ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتا ، ويتبع ذلك  
حرمان الدائن من الاشتراك فى الصلح وفى التوزيعات ان وقعت حتى يصدر  
حكم نهائى بصحة الدين ( المادة ٣٠٩ ) .

يتضح مما تقدم أنه يترتب على التأخير في التقديم بالدين الى وقت انعقاد جمعية الصلح أثران : الأول : حرمان الدائن من المناقضة في الديون التي سبق تحقيقها وتأَييدها في جمعية التحقيق العادية . والثاني : حرمانه من طلب وقف اجراءات التفليسة أو طاب قبول دينه مؤقتا ومنعه تبعا لذلك من الاشتراك في مداولات الصلح وفي التوزيعات ان وقعت الى أن يصدر حكم بصحة الدين .

واذا تخلف الدائن عن التقديم بدينه الى ما بعد رفض الصلح ، أي الى وقت اعلان الاتحاد ، فلا سبيل له الا رفع أمر دينه الى المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة لتفصيل فيه . ويتحمل الدائن المتخلف مصاريف دعواه ولو صدر الحكم لصالحه .

واذا تخلف الدائن عن التقديم بالدين الى ما بعد قفل التفليسة بالصلح أو بانتهاء التوزيعات في حالتى الاتحاد والصلح على ترك الأموال للدائنين ، فليس له بعد ذلك من سبيل الا مطالبة المفاص ذاته بقيمة الدين والتنفيذ على أمواله ان بقى له مال . غير أن هذا لا يعنى أن الدائن المتخلف لا يلزم بشرط الصلح ان انتهت التفليسة به ، بل تسرى عليه هذه الشروط ، لأن الصلح ملزم لجميع الدائنين ولو لم تحقق ديونهم ( المادة ٣٢٨ ) .

## الفرع السادس

### تحقيق ديون المقيمين خارج القطر المصرى

يستفيد المقيمون في الخارج من مواعيد المسافة المنصوص عليها في قانون المرافعات فتضاف الى مواعيد المادة ٢٧٩ تجسارى . على أن المشرع خشي أن يطول انتظار هذه المواعيد فنص في المادة ٣٠٢ على جواز « عمل الصلح والتوزيعات الأولية اذا اقتضاها الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القانونين في البلاد الأجنبية » . غير انه أراد في الوقت ذاته المحافظة على حقوقهم بمنحهم الوقت الكافى للاشتراك في أعمال التفليسة فقضى بعدم جواز « عمل الصلح أو التوزيع الا بعد خمسين يوما بالأقل من يوم نشر الحكم الصادر بأشهار الافلاس » ( المادة ٣٠٣ ) . كما راعى مصالحهم عند التوزيعات فقضى بعدم جواز اجراء « أى توزيع على المدائنين القاطنين بالقطر المصرى الا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المدائنين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس » . واذا تراءى أن الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة



يجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وانما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر الى المحكمة الابتدائية .

أما فيما يتعلق بتحقيق ديون هؤلاء الدائنين ، فتجب التفرقة بين الفروض الآتية :

إذا قدموا بديونهم في المواعيد المقررة لهم وقبل انعقاد جمعية الصلح ، حققت ديونهم في هذه الجمعية . ويكون لهم حق المناقضة في الديون التي سبق تحقيقها وقبولها في جمعية التحقيق العادية . كما تجوز المناقضة في ديونهم . فإذا وقعت المناقضة ، وجب رفع أمرها الى المحكمة دون أن يترتب على ذلك وقف اجراءات الافلاس . ويجوز لمأمور التفليسة قبول الدين مؤقتا وتعيين المقدار الواجب قبوله على هذه الصورة ( المادة ٣٠٨ ) . وقد أراد المشرع أن يعهد الى مأمور التفليسة بأمر قبول هذه الديون مؤقتا ولم يشأ أن يعهد به الى المحكمة رغبة منه في اقتصاد الوقت . ومتى قبل الدين مؤقتا ، كان لصاحبه الاشتراك في مداورات الصلح ، كما يخرج نصيبه في التوزيعات ويحفظ حتى يفصل في أمر الدين بحكم نهائي .

وإذا قدموا بديونهم في المواعيد القانونية الخاصة بهم وبعد ما قرر الدائنون رفض الصلح ، أي بعد اعلان حالة الاتحاد ، وجب على مأمور التفليسة أن يدعو الدائنين الى اجتماع جديد لتحقيق هذه الديون ( المادة ٣١٠ فقرة أولى ) ، ويكون لأربابها حق المناقضة في الديون السابقة . وإذا وقعت المناقضة في ديونهم ، جاز لمأمور التفليسة أن يقرر قبولها مؤقتا ، فيشتركون عندئذ في التوزيعات بمقدار المبلغ المقبول وتحفظ الحصص الى حين الفصل في المناقضة .

يتضح من هذا أن المشرع احتفظ بكامل حقوق هؤلاء الدائنين متى قدموا بديونهم في المواعيد الخاصة بهم . أما اذا تخافوا عن التقديم في هذه المواعيد ، ففي الأمر التفصيل الآتي :

إذا قدموا بديونهم بعد فوات المواعيد القانونية وبعد رفض الصلح وكانت جمعية التحقيق الجديد لم تنعقد أو انعقدت ولم تنته من عملها ، جاز تحقيق الديون المتأخرة فيها . فإذا حصلت المناقضة في أحد هذه الديون ، فلا يجوز لصاحبه أن يشترك في التوزيعات حتى يصدر حكم نهائي في المناقضة بقبول دينه ، كما لا تكون له المناقضة في الديون التي سبق تحقيقها ( المادة ٣١٠ فقرة ثانية ) .



أما إذا انتهت جمعية التحقيق الجديدة من عملها ولا يزال الدائن المقيم في الخارج متخلفا ، فلا سبيل له الا رفع دعوى بدينه الى المحكمة وتوقيع الحجز تحت يد السنديك والمعارضة في اجراء التوزيعات ، وتسرى عندئذ الأحكام المقررة في المادتين ٣١١ و ٣١٢ التي سبق تفصيلها .

وإذا قفلت التفليسة ولا يزال الدائن المقيم في الخارج متخلفا ، فليس له الا مطالبة المفلس بالدين والتنفيذ على أمواله ان بقى له مال . وتسرى على الدائن شروط الصلح ان كانت التفليسة قد انتهت به .

## الفصل الرابع

### قفل التفليسة لعدم كفاية أموالها

#### إيقاف مؤقت للإجراءات :

يحدث ذلك عادة في الأحوال التي تطول فيها فترة الريبة ، حيث يختل المفلس بأمواله خلوة استبداد وتمكن ، في مأمن من عيون الدائنين وذوى المصالح . فلا يكاد يصدر الحكم بشهر الإفلاس وتبدأ الإجراءات الأولى حتى يتبين أن ما تبقى للمفلس إنما هو من الضالة والتفاهة بحيث لا يفي بمصروفات حشد ذمته فلا يكون هناك أية مصلحة في الاستمرار في هذه الإجراءات عندئذ لا مناص من قفل التفليسة . وفي ذلك تنص المادة ٣٣٧ « اذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد الدائنين يجوز للمحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها ، بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المدينين حقه في إقامة دعواه على نفس المفلس . ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه » . والعلة التي من أجلها توقف المادة ٣٣٧ تنفيذ الحكم بقفل التفليسة ، هو انتظار أن يتقدم أحد الدائنين بقدر من المال يكفي للاستمرار فيها ، على أنه احتمال ضئيل . أما آثار الحكم بقفل التفليسة فتتضمن في الإيقاف المؤقت للإجراءات ، مع بقاء التفليسة ، وبقاء حالة الإفلاس ، فتظل يد المفلس مغلولة ، وتظل جماعة الدائنين يمثلها السنديك الذي يحتفظ بوظيفته واختصاصاته . ولكن التفليسة تكون في حالة ركود ، انتظارا لما قد يستجد من أموال تدخل في ذمة المفلس فتكفي للانفاق على إجراءات التصفية . وقد أراد المشرع أن يسمح لكل دائن على حده أن يتربص بالمفلس لمصلحة جماعة الدائنين . لذلك استثنى من آثار الإفلاس ذلك الأثر الهام الذي قرره المادة ٣٣٧ ، إذ أعاد لكل دائن داخل في الجماعة ، حقه في رفع الدعاوى والإجراءات الفردية واتخاذ إجراءات التنفيذ على أموال المدين ، دون أن يلزمه حتى بإدخال السنديك في دعواه أو إجراءاته . وقد قدر المشرع — بحق — أن حالة الركود التي تصل إليها التفليسة بعد قفلها تجعل الدعاوى والإجراءات الفردية ، أكثر نفعاً وأعظم جدوى من الدعاوى والإجراءات

الجماعية التى تقع على عاتق السنديك • اذ أن هذا الأخير ، رغم استمراره قانونا فى وظيفته ، ينصرف عادة الى عمل آخر أكثر أهمية من انتظار ملاءة المدين وهو انتظار قد يطول • على أن المبلغ الذى يستطيع الدائن منفردا أن يحصل عليه ، يشترك فيه جميع الدائنين فاذا كان كافيا أمكن مباشرة إجراءات التفليسة بعد إعادة فتحها •

وتتناول المادة ٣٣٨ تجارى حالة إعادة فتح التفليسة فتتص على أنه « يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يحصل من المحكمة فى أى وقت على نقض الحكم المذكور فى المادة السابقة اذا أثبت وجود مال كاف لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم الى وكلاء المدينين المبلغ الكافى لها ، ويجب فى جميع احوال قبل كل شئ وفاء مصاريف الاجراءات التى حصلت بمقتضى المادة السابقة » •

وعند إعادة فتح التفليسة لا تتكرر الاجراءات التى سبق اتخاذها ، وانما تستمر من النقطة التى وقفت عندها وتسير الى أحد المصيرين الطبيعيين لكل تفليسة : الصلح أو الاتحاد • ويزول باعادة فتح التفليسة حق الدائن فى الدعاوى والاجراءات الفردية •

ولا نرى داعيا للاسهاب فى وصف نتائج إعادة فتح التفليسة • اذ أنه من الناحية العملية البحتة ، نادرا ما يعاد فتح تفليسة قفلت لعدم كفاية أموالها ، فيكون الحكم بقفلا آخر الاجراءات ، ويظل المدين المفلس مدينا مفلسا حتى يموت •

ويترتب على اعتبار التفليسة قائمة قانونا على الرغم من صدور الحكم بقفلا بسبب عدم كفاية الأصول ، أن تظل كل آثار حكم الافلاس باقية • وعلى هذا الأساس :

١ - لا يعود المفلس الى ادارة أمواله والتصرف فيها ، سواء أكانت الأموال حاضرة وقت صدور الحكم بقفل التفليسة أم آلت الى المفلس بعد ذلك • وتتفرع عن هذا الأصل جملة نتائج : فلا يحتج بتصرفات المفلس فى مواجهة جماعة الدائنين التى تظل ملتزمة ولا تتبعثر بصدور الحكم بوقف التفليسة ، ولذا يجوز للسنديك الطعن فى التصرفات المذكورة بدعاوى البطلان • ولا يجوز لمدينى المفلس الوفاء له والا أجبروا على الوفاء مرة أخرى للسنديك • ولا يجوز للمفلس الوفاء لأحد الدائنين وتمييزه بذلك على ماعداه من الدائنين ، فان وقع مثل هذا الوفاء ، جاز للسنديك طاب ابطاله • ولا

يجوز للمفلس احالة حق له ، ولا اقتسام تركته ، ولا رفع الدعاوى ، وانما يجوز له الدفاع فى الدعاوى التى يرفعها عايمه الدائنون . وعلى العكس يظل للمفلس حق رفع الدعاوى المتعلقة بشخصه واستعمال الحقوق الشخصية ، كما يكون من حقه مباشرة تجارة جديدة بغير أموال التفليسة . وبالجمله تظل آثار غل اليد قائمة كما ترتبت منذ صدور حكم الافلاس . ولا يكاد يستثنى من ذلك الا حق المفلس فى تسلم الخطابات والرسائل البرقية وفتحها الا اذا أخطر السنديك مصلحة البريد بوجوب تسليم الخطابات اليه .

هذا هو الرأى السائد . وهناك رأى مرجوح يقول بزوال غل اليد واعادة الحرية للمفلس فى التصرف فى أمواله وادارتها . ورتبوا على ذلك انهاء وظيفة السنديك بمجرد صدور الحكم بقفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها . وأجازوا للمفلس رفع الدعاوى والاستمرار فى الدعاوى القائمة . وقد أخذت بعض المحاكم المصرية بهذا الرأى . كما يحبذه بعض الفقهاء المصريين . وهو ولا شك رأى خاطئ ، لأنه لا يتسجم ونص المادة ٣٣٧ الذي لا يرتب على الحكم الصادر بقفل التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها الا أن « يعود لكل واحد من المداينين حق فى اقامة دعواه على نفس المفلس » . أضف الى ذلك أن الأخذ بهذا الرأى يؤدى الى عدم جواز الطعن فى تصرفات المفلس التى يجريها فى الفترة بين الحكم بقفل التفليسة والحكم باعادة فتحها عند توافر الأموال ، وهو وضع يترتب عليه أشد الضرر للدائنين . واذا قيل بأن ابطال هذه التصرفات يحدث ضررا للغير الحسن النية الذى قد يتعامل مع المفلس معتقدا بأن التفليسة قد انتهت بالصلح أو بالاتحاد . فاننا نجيب على ذلك بأن علاج هذا الوضع يجب ألا يكون بازالة آثار غل اليد والاعتراف بصحة التصرفات المذكورة ، وانما باستلزام شهر الحكم الصادر بقفل التفليسة لعدم كفاية أصولها وتمكين الغير بذلك من الوقوف على حقيقة الحال . ومن الواضح أن هذا الاصلاح يقتضى التدخل من جانب المشرع .

٢ - لا تنتهى وظيفة السنديك ، وانما يظل قائما عليها ، لأن جماعة الدائنين لا تنحل بصدور الحكم بقفل التفليسة فيجب أن يبقى السنديك لتمثيلها ورعاية صوالحها . وقد خشى المشرع أن يهمل السنديك فى الرقابة على المفلس فأعاد لكل دائن الحق فى رفع الدعاوى واتخاذ الاجراءات ضد المدين كما رأينا . غير أن هذا لا يعنى زوال مهمة السنديك ، اذ يجب أن يبقى لحماية مصالح جماعة الدائنين وفى مقدمتها التدخل فى الدعاوى التى قد يرفعها بعض الدائنين وفى الاجراءات التى قد يتخذونها لمنعهم من

الحصول على الوفاء بحقوقهم بينما تظل حقوق غيرهم بغير وفاء ، اذ متى قلنا بيقيام حالة الافلاس ، فمن الواجب المحافظة على مبدأ المساواة بين الدائنين .

٣ - لا تعود الضمانات المقررة لبعض الدائنين والتي تزول بشهر الافلاس ، كحق امتياز البائع على المنقولات محل البيع عند عدم أداء الثمن وحقه فى الفسخ .

٤ - لا تعود الحقوق السياسية والمهنية التى تسقط عن المفلس منذ صدور حكم الافلاس ، لأن هذه الحقوق لا تعود الا باتخاذ اجراءات رد الاعتبار ولو انتهت التفليسة بالصلح أو بالاتحاد .

٥ - اذا قفلت التفليسة بسبب عدم كفاية أموالها وبأشر المفاس تجارة جديدة بأموال خارجة عن التفليسة ووقف فى شأنها عن الدفع ، فلا يجوز شهر افلاسه مرة أخرى ، لأن التفليسة الأولى لا تزال قائمة ، ومن المعلوم أن الافلاس على الافلاس لا يجوز . فلا سبيل اذن للدائنين الجدد الا طلب اعادة فتح التفليسة بشرط أن يثبتوا وجود أموال لدى المفلس تكفى لاستئناف الاجراءات .



## الباب الخامس

### آثار الإفلاس بالنسبة لذوى الحقوق

التي يحتج بها على جماعة الدائنين

تواجه جماعة الدائنين منذ اللحظة التي تنشأ فيها بصدور حكم الإفلاس طوائف من ذوى الحقوق التي نشأت لهم من تعاملهم السابق مع المفلّس إبان قيامه بإدارة تجارته . فقد ينزم عقودا يستغرق تنفيذها وقتا طويلا ، ثم يقع فى الإفلاس وما زالت العلاقات متشابكة فى حقوق والتزامات قائمة لم تنقض . كذلك قد يكون الغير قد ائتمن هذا التاجر على مال يملكه كبضائع يودعها أو منقولات لم يقبض ثمنها ، فيتقدم فى التفليسة ، لا كدائن عادى بهذه الأشياء وإنما كمالك مسترد ، يطالب ببضائعه ومنقولاته بعينها دون أن يخضع لقسمة الغرماء .

لذلك لابد أن تتخذ جماعة الدائنين موقفها من هؤلاء بعد أن تغير الحال وتغير الهدف . إذ قد يسعى المتعاقدون مع المفلّس الى فسخ عقودهم لأن المفلّس لم يعد فى حالة تمكنه من تنفيذ التزاماته ، بينما تكون الصفقة رابحة بحيث يفضل السنديك أن يقوم عن المفلّس بالتنفيذ لصالح الجماعة . كذلك لابد أن يواجه السنديك الدائنين الذين لهم الحق فى الحبس ، وأخيرا فإنه يتعرض لطلبات الملاك المستردين . ويشور النزاع بين السنديك وبين هؤلاء جميعا ، مما يستدعى تحديد مدى هذه الحقوق ونطاقها حتى تتهيأ التفليسة بعدها لهدفها الطبيعى وهو التصفية الجماعية .

وسوف نتكلم فى هذا الباب فى فسخ العقود التبادلية ثم فى الحق فى الحبس ، وأخيرا عن حق الاسترداد .

## الفصل الأول

### فسخ العقود التبادلية

الأصل أن الإفلاس في ذاته لا يعتبر سببا قانونيا لفسخ العقود . غير أن الإفلاس يغل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها ، الأمر الذي ينشأ عنه حتما عجزه عن تنفيذ التزاماته ، فيكون للمتعاقد معه وفقا للقواعد العامة حق طلب الفسخ من المحكمة استنادا الى هذا العجز . غير أن طلب الفسخ يمتنع على المتعاقد مع المفلس متى أراد السنديك تنفيذ الالتزامات التي يربتها العقد مع المفلس . ولا يستثنى من هذا الأصل الا العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي . كعقود شركات الأشخاص وعقود الوكالة .

فمن العقود ما يفسخ حتما بإفلاس أحد المتعاقدين . ومنها ما يكون قابلا للفسخ بسبب الإفلاس لتعذر قيام المفلس بتنفيذ ما يفرضه عليه العقد من التزامات .

ومتى فسخ العقد من تلقاء ذاته أو بحكم المحكمة ، ثار التساؤل عن حق التعاقد مع المفلس في طلب التعويض بسبب الأضرار المترتبة على الفسخ ، ثم الاشتراك بها في التفليسة .

ونتناول فيما يلي العقود التي تسقط بحكم القانون عند إفلاس أحد المتعاقدين . ثم العقود القابلة للفسخ . ثم مسألة التعويض .

### الفرع الأول

#### العقود التي تفسخ بحكم القانون

من العقود ما يقوم على الاعتبار الشخصي ، أي على الثقة التي يضعها المتعاقد في شخص المتعاقد معه ، فيقصد أن يقوم هو ذاته بتنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد ولا يرضى عنه بديلا .

ولما كانت هذه العقود تقوم أساسا على الثقة ، وكان الإفلاس مقوضا ومضيعا لها ، فمن الواجب أن ينهار العقد متى أفلس المدين فيه ، إذ يستحيل عليه عندئذ تنفيذ ما يربته عليه العقد من التزام .

فالمبدأ اذن أن الافلاس يؤدي حتما وبقوة القانون الى فسخ جميع العقود التي يكون الاعتبار الشخصي فيها ملحوظا في المفلس .

وهو بهذا الوصف يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به . كالمفلس ويمثله السنديك ، والمتعاقد معه ، والغير .

ومن تطبيقات هذا المبدأ :

#### أولا - عقد الشركة :

تقول الفقرة الأولى في المادة ٥٢٨ من القانون المدني « تنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو باعساره أو بافلاسه » . وعلى الرغم من عموم النص ، فالمقصود شركات الأشخاص ( التضامن والتوصية ) . فهي وحدها التي يكون فيها لشخصية الشريك اعتبار خاص في العقد . غير أنه يجوز للشركاء أن يتفقوا على استمرار الشركة على الرغم من افلاس أحدهم ، وعندئذ يخرج نصيب الشريك المفلس ويسلم الى السنديك . ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الافلاس ويدفع له نقدا ، ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق الا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على الافلاس ( الفقرة الثالثة في المادة ٥٢٨ من القانون المدني ) .

#### ثانيا - عقد الوكالة :

بينت المواد ٧١٤ وما بعدها في القانون المدني أحوال انتهاء الوكالة ولم تذكر بينها حالة افلاس الوكيل أو الموكل . غير أن للاعتبار الشخصي المقام الأول في عقد الوكالة ، سواء بالنظر الى الموكل أو الوكيل ، ولذا يترتب على افلاس أحدهما سقوط العقد . فاذا كان المفلس هو الموكل ، فمن البديهي أن العقد لا يمكن أن يستمر ، اذ يترتب على الافلاس غل يد المفلس عن ادارة أمواله والتصرف فيها ، فلا يستطيع أن يجرى عملا يتعلق بهذه الأموال سواء بنفسه أو بوساطة وكيل عنه . واذا كان المفلس هو الوكيل ، فقد أضاع بافلاسه الثقة التي وضعها الموكل في شخصه ومن غير المقبول اجبار الموكل على الاستمرار في الوثوق في شخص مفلس . ومع ذلك يجوز للموكل على الرغم من افلاس الوكيل أن يقرر الاستمرار في الوكالة ، اذ لا يشترط في الوكيل أن يكون تام الأهلية أو مطلق الحرية في التصرف في أمواله ، لا سيما وأن اقامة المفلس وكيلا عن الغير لا يؤثر في أموال التفليسة ولا يعود على دائنيه بضرر ما .

هذا ويلاحظ أن افلاس الموكل لا يترتب عليه سقوط الوكالة بحكم القانون متى كانت معطاة لمصانحة كل من الموكل والوكيل أو لمصلحة الغير . وما يقال عن الوكالة العادية يصلح للوكالة بالعمولة .

### الفرع الثاني العقود القابلة للفسخ

يحول الافلاس دون المفلس وتنفيذ ما يفرضه عليه العقد من التزام . لأنه يغفل يده عن الادارة والتصرف في أمواله . ولذا يجوز للمتعاقد معه طلب الفسخ وفقا للمادة ١٥٧ من القانون المدني التي تقول « في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه » . فلا يقع الفسخ والحال كذلك بحكم القانون كما هو الشأن في العقود الماحوظ فيها الاعتبار الشخصي ، وإنما يجب أن يطلبه المتعاقد من القضاء مستندا إلى أن المدين أصبح بالافلاس في وضع يتعذر معه قيامه بتنفيذ ما عليه من التزام .

لما كان الفسخ يقوم على شبهة تخاف المدين عن تنفيذ ما التزم به ، فمن الواجب ألا يجاب الدائن الى طلب الفسخ متى أظهر السندديك استعداده لتنفيذ العقد لحساب جماعة الدائنين . واذا كان التزام المفلس مقرونا بأجل ، فيكفى لتعطيل طلب الفسخ أن يقدم السندديك ضمانات كافية تؤكد حق الدائن في الحصول على التنفيذ عند حلول الأجل .

فلا يجوز إذن القضاء بالفسخ الا اذا رفض السندديك تنفيذ أو رفض تقديم ضمانات للتنفيذ عند حلول الأجل . فعلى الدائن والحال كذلك أن يبدأ بإعذار السندديك ومطالبته بالتنفيذ ، فاذا أبى أو تراخى ، كان للدائن أن يطلب الفسخ .

ونعرض فيما يلي لتطبيقات المبدأ على بعض العقود الهامة :

#### أولا - عقد البيع :

اذا أفلس البائع قبل تسليم المبيع ، فلا أثر لافلاسه على عقد البيع الذي يظل قائما ومحدثا لآثاره . ولا يخاو الحال عندئذ من أحد أمرين : فاذا كان الثمن لا يزال عند المشتري ، فله حبسه حتى يقوم السندديك بتسليم المبيع ، واذا أبى السندديك التسليم فللمشتري طلب الفسخ . أما اذا كان البائع قد قبض الثمن قبل افلاسه وكان المبيع معينا بذاته وقت الافلاس بحيث يمكن

التعرف عليه بين أموال المفلس ، فللمشتري استرداده لأنه يملكه . وإذا كان المبيع غير معين بذاته وقت الإفلاس وأبى السنديك تنفيذ العقد ، فللمشتري طلب الفسخ واسترداد الثمن لأن القول ببقائه في التفليسة معناه أن جماعة الدائنين تحتفظ بالمبيع والثمن معا فتتري بغير وجه حق على حساب المشتري .

### ثانيا - عقد اجارة العقار :

إذا أفلس المؤجر ، فلا يترتب على افلاسه فسخ الاجارة ، اذ لا مصلحة للمستأجر في طلب الفسخ ، لأن حقه على العين المؤجرة . وإن كان لا يعتبر - في الرأي الراجح - من قبيل الحقوق العينية ، غير أنه يستطيع الاحتجاج به قبل دائني المؤجر ، أي قبل جماعة الدائنين في الفرض الذي نحن بصدده . وإذا انتهت التفليسة بالاتحاد وبيع العقار ، استطاع المستأجر أن يحتج بعقده في مواجهة المشتري متى كان للعقد تاريخ ثابت سابق على البيع ( المادة ٦٠٤ من القانون المدني ) . ويلاحظ أن المستأجر يصير منذ شهر الإفلاس مدينا بالأجرة لا للمفلس ذاته وإنما لجماعة الدائنين . وإذا كان صحيحا أن المستأجر لا يستطيع أن يطلب فسخ الاجارة بالاستناد الى افلاس المؤجر ، فمن حقه طلب الفسخ أو انتهاء الاجارة في الأحوال المبينة في القانون المدني ، كما اذا نقص الانتفاع بالعين نقصا كبيرا ( المادة ٥٦٥ فقرة أولى مدني ) أو اذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميهم أو عمالة لخطر جسيم ( المادة ٥٦٥ الفقرة الثانية مدني ) .

وإذا أفلس المستأجر ، فلا يخلو الحال من أحد أمرين :

**الأول :** اذا كان للمفلس حق الاجارة من الباطن أو التنازل عن الايجار، فلا يؤثر الافلاس في العقد ولا يترتب عليه حلول الأجرة المستقبلية ، لأن الاجارة تنتقل بمجرد صدور حكم الافلاس الى جماعة الدائنين ويصير المؤجر دائئا لها بالأجرة . ولما كانت الجماعة المذكورة غير مفلسة ، فليس هناك ما يبرر الفسخ أو حلول الأجرة المستقبلية ( المادة ٢٢٢ فقرة أولى من القانون التجاري ) . ولا يكون للمؤجر طلب الفسخ الا اذا امتنع السنديك عن دفع الأجرة المتأخرة على المفلس ان وجدت أو دفع ما يستحق من أجرة في المستقبل . أما اذا قرر السنديك الإبقاء على الاجارة وقام بتنفيذ ما يفرضه العقد من التزامات ( ويكون ذلك عادة في حالة الاستمرار في استثمار المحل التجاري ) ، فلا حق للمؤجر في طلب الفسخ . وإذا كان المؤجر قد بدأ في التنفيذ على



المنقولات الموجودة في العقار المؤجر بسبب تأخر التاجر عن دفع الأجرة قبل صدور حكم الإفلاس ، وجب إيقاف إجراءات التنفيذ لمدة ثلاثين يوما تبدأ من وقت صدور حكم الإفلاس ليقرر السنديك خلالها ما اذا كان من المفيد الاستمرار في الإجارة أو فسخها وليتدبر أمر دفع الأجرة المتأخرة متى قرر الإبقاء على الإجارة ( المادة ٢٣٣ من القانون التجاري ) • فإذا لم يدفع السنديك الأجرة المتأخرة بعد فوات هذا الميعاد أو بدر منه ما يجزم بعدم رغبته في الاستمرار في التنفيذ كما اذا شرع في بيع المنقولات الموضوعة في العين المؤجرة ، كان للمؤجر الاستمرار في إجراءات التنفيذ ، لا يحرم من هذا الحق لأن دينه ممتاز فلا تسرى عليه قاعدة وقف الإجراءات والدعاوى الانفرادية • وبالمثل يجوز للمؤجر خلال فترة التوقيف أن يقوم بالإجراءات التحفظية ، كالمعارضة في نقل المنقولات الموضوعة في المكان المؤجر واستردادها اذا نقلت ولو تم النقل بأمر مأمور التفليسة ( المادة ٢٣٣ من القانون التجاري ) •

**والثاني :** إذا لم يكن للمفلس حق الإجارة من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، كان للمؤجر أن يطلب الفسخ بمجرد وقوع الإفلاس • ويجب على المحكمة أن تقضى به وتعين الوقت الذي يبتدى فيه هذا الفسخ • وللمؤجر فضلا عن الفسخ أن يطلب التعويضات والاشتراك في التفليسة بمقدارها وتكون المهمات والمفروشات والسلع الموجودة في الأماكن المؤجرة ضامنة للأجرة المستحقة والتعويض ( المادة ٢٢٢ فقرة ثانية من القانون التجاري ) •

### **ثالثا : عقد المقاولة :**

المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ( المادة ٦٤٦ من القانون التجاري ) •

والأصل أنه لا يترتب على إفلاس رب العمل أو المقاول فسخ العقد • ومع ذلك اذا أفلس رب العمل ، كان للمقاول أن يطلب من السنديك الاختيار بين الاستمرار في العقد لحساب جماعة الدائنين أو فسخه • واذا أفلس المقاول ورفض السنديك تفليسته الاستمرار في المقاولة • كان لرب العمل طلب الفسخ والتعويض ، وهو يشترك في التفليسة بالتعويض بوصفه دائنا عاديا •

### **رابعا : عقد العمل :**

هو العقد الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد

الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ( المادة ٦٧٤ من القانون التجارى ) .

والأصل أنه لا يترتب على إفلاس رب العمل فسخ عقود العمل التى يكون مرتبها بها . فلا يجوز اذن للعامل أن يطلب الفسخ مستندا الى إفلاس رب العمل الا اذا كانت شخصية هذا الأخير قد روعيت فى إبرام العقد .

فالأمر والحال كذلك يتوقف على ارادة السنديك . فله أن يبقى على العقد ، ويقع ذلك عادة متى قرر الاستمرار فى استثمار تجارة المفلس .  
وله أن يمتنع عن تنفيذه ، وعندئذ تختلف حقوق العامل باختلاف ما اذا كان العقد محدد المدة أو غير محدد .

فاذا كان عقد العمل محدد المدة وامتنع السنديك عن تنفيذه ، كان للعامل طلب الفسخ والتعويض والاشتراك فى التفليسة .

واذا كان عقد العمل غير محدد المدة ، جاز لكل من الطرفين انهاءه بشرط اخطار الطرف الآخر ( المادة ٦٩٤ من القانون المدنى ) . فيجوز للسنديك اذن أن ينهى العقد بعد اخطار العامل بالميعاد الذى يحدده القانون أو العرف ، ولا يجوز عندئذ للعامل أن يطالب بالتعويضات ، لأن الإفلاس يعتبر فى ذاته سببا مشروعا لانهاء العقد . ومع ذلك اذا قرر السنديك الاستمرار فى تجارة المفلس ثم أمر بتسريح بعض العمال مع حاجة العمل اليهم وقدره التفليسة على دفع أجورهم بغير الحاق الضرر بالدائنين ، جاز لهؤلاء العمال المطالبة بالتعويض على أساس التعسف . والأمر على كل حال متروك لتقدير المحكمة ( المادة ٦٩٥ فقرة ثانية مدنى ) .

### الفرع الثالث التعويض المترتب على الفسخ

تبين مما ورد فى الفرعين السابقين أن الإفلاس يؤدي الى فسخ العقود التى تقوم على الاعتبارات الشخصية ، وأن غيرها من العقود لا يفسخ الا اذا امتنع السنديك عن تنفيذ العقد لحساب جماعة الدائنين .

ونعرض الآن لحق المتعاقد مع المفلس فى طلب التعويض عن الفسخ سواء وقع هذا الفسخ بقوة القانون ، أو بمقتضى حكم قضائى .

لا جدال في أن من حق المتعاقد مطالبة المفلس ذاته بالتعويض ، ومن حقه كذلك أن يطالبه بأدائه بعد قفل التفليسة سواء بالصلح أو بالاتحاد . فإذا امتنع المدين عن الوفاء ، كان للدائن التنفيذ على ما يؤول إليه من أمواله بعد قفل التفليسة وفقا للقواعد العامة .

ولكن إذا وقع فسخ العقد بمناسبة إفلاس أحد المتعاقدين . فهل يجوز للمتعاقد الآخر الاشتراك في التفليسة بمقدار التعويض المترتب على الفسخ ؟

تؤكد المادة ٢٢٢ من القانون التجاري حق مؤجر العقار صراحة في هذا الصدد بينما تسكت المادتان ٣٨٣ ، ٣٨٧ الحاضتان ببائع المنقولات عنه . مما أثار الشك والخلاف . على أن الراجح فقها وقضاء أن لبائع المنقولات كغيره من المتعاقدين مع المفلس ، الدخول في التفليسة بالتعويض بوصفه دائئا عاديا . وقد اعترف القضاء المصري بهذا الحق أيضا للمشتري في حالة إفلاس البائع وللوكيل بالعمولة في حالة إفلاس الموكل ، وللعامل في حالة إفلاس رب العمل . . . . . بحيث يمكن القول أن القضاء المصري إنما يطبق قاعدة عامة .

## الفصل الثاني الحق في الحبس

الحق في الحبس حق تخوله القواعد العامة ( المادة ٢٤٦ مدني ) . فلكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزامه المترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به . فإذا توافرت شروط التقابل والترابط ، كان للمحبس أن يحتج بحقه في الحبس في مواجهة جماعة الدائنين .

ومجرد الحق في الحبس لا يثبت حق امتياز على الشيء المحبوس ( المادة ٢٤٧ مدني ) . فإذا كان دين الحبس عاديا اقتصر على الامتناع عن تسليم الشيء إلى أن يستوفي دينه . ولا جدال في أن السنديك يجد من مصلحة الجماعة أن يوفي لهذا الحبس إذا كان قيمة الشيء المحبوس تتجاوز دين الحبس .

ويعتبر القضاء المقاصة بعد شهر الإفلاس تطبيقا للحق في الحبس إذا توافرت شروطه وعلى الأشخاص شرط التقابل والترابط بين الدينين . .

ومن تطبيقات هذا الحق ان للبائع أن يحبس البضاعة في حيازته حتى يستوفي النمن من التفليسة ( مادة ٣٨٧ تجارى ) • وللدائن المرتهن الحق في حبس الشيء المرهون حتى يستوفي دينه • وذلك ، له تطبيق لقاعدة عادة لا يمكن حصر جميع حالات تطبيقها •

# الفصل الثالث

## حق المالك فى الاسترداد

قد توجد فى حيازة المدين عند شهر افلاسه بعض أموال مماوكة الغير ، كالأموال المودعة لديه أو التى استعارها لاستعمالها . والأصل أن للمالك أن يسترد ماله من التفليسة ، فلا يعتبر دائئا بقيمته وتسرى عليه «قسمة الغرماء» ، وإنما هو مالك يسترد ماله بعينه ولا شأن له بما يترتب على الافلاس من خسائر تلحق بالدائنين . غير أن هذا الاسترداد فى صورته المطلقة يصيب الدائنين بأشد الأذى ، لأنهم يركنون الى الأموال الموجودة فى حيازة المفلس ويعتقدون أنها ملك له وأنهم يستطيعون التنفيذ عليها متى وقف عن أداء ديونه . لهذا اضطر القانون التجارى - حماية لهؤلاء الدائنين وتنشيطا للائتمان - أن يخرج هذا الاسترداد فى بعض الفروض من نطاق القواعد العامة ويخضعه لقواعد خاصة . ونتكلم فيما يلى عن الأحكام العامة للاسترداد . ثم نتناول التطبيقات التى أوردها المشرع .

### الفرع الأول الأحكام العامة للاسترداد

القاعدة أنه يجوز لكل شخص أن يسترد الأشياء التى يملكها والموجودة فى حيازة المفلس عند شهر افلاسه متى استطاع اثبات ذاتيتها وماكيته لها .

والعبرة بثبوت الملكية فى يوم شهر الافلاس . فمتى كانت لطالب استرداد الملكية على الشئ فى هذا اليوم ، فمن حقه استرداده ولو زالت عنه الملكية بعد ذلك . أما اذا عجز عن الاثبات فلا سبيل له الا الاشتراك فى التفليسة بوصفه دائئا عاديا تسرى عليه قسمة الغرماء .

ويطلب الاسترداد من السنديك . فاذا رأى أن الطلب مؤيد بالمستندات ، فله - بعد استئذان مقهور التفليسة - أن يجيبه ويرد المال الى مالكه . أما اذا ارتاب السنديك فى الطلب ، فله أن يمتنع عن الرد ، ويكون على مدعى الملكية عندئذ أن يرفع الدعوى على السنديك بوصفه ممثلا لجماعة



الدائنين . وتفصل المحكمة في النزاع بعد سماع أقوال مأمور التفليسة :  
( المادة ٣٨٩ من القانون التجارى ) . واذا صدر الحكم لمصلحة المالك .  
المسترد ، كان له حق مطالبة جماعة الدائنين بمصاريف الدعوى ، والاسترداد .  
جائز لكل مالك ولا يقتصر على الحالات التى ذكرها القانون .

فلاسترداد جائز لمؤجر المنقول ، أو العقار عند انتهاء مدة الاجارة ،  
أو فسخها بشرط اثبات قيام الاجارة وذاتية الأشياء المؤجرة .  
وللمدين الراهن عند انقضاء الدين .  
وللمعير فى عارية الاستعمال .

### الفرع الثانى استرداد البضائع المودعة لدى المفلس .

تعرض المواد ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ تجارى لحالات استرداد:  
البضائع التى أودعها المالك عند المفلس أو التى سلمها اليه ووكله فى بيعها  
فأفلس قبل أن يبيعها ، وذلك فى حالة ما اذا كان المفلس وكيلا بالعمولة ،  
وكذلك فى الحالة التى يكون المفلس فيها وكيلا بالعمولة بالشراء فاشترى  
البضاعة وتسليمها لحساب المالك ثم أفلس قبل أن يسلمها اليه .

فلاسترداد والحال كذلك قد يقع على البضائع متى وجدت بعينها فى  
التفليسة ، وقد يقع على الثمن .

#### استرداد البضائع :

لا يجوز هذا الاسترداد الا بتوافر الشروط الآتية :

١ - أن يثبت المسترد ملكيته للبضائع أو الأشياء التى يريد  
استردادها ويقع هذا الاثبات بكافة الطرق المقبولة فى المواد التجارية ، كالدفاتر  
والبينة والقرائن .

٢ - أن يثبت ذاتية البضائع ، أى يقيم الدليل على أن البضائع التى  
يدعى ملكيتها هى بذاتها التى أودعها لدى المفلس أو التى وكله فى بيعها أو التى  
طلب منه شرائها لحسابه .

٣ - أن توجد البضائع فى التفليسة بعينها وبالحالة التى سلمت  
بها الى المفلس . فاذا فقدت معالمها ، كما اذا كانت قمحا وتحول الى دقيق ،  
أو قطننا وصنع ملابس ، فلا يجوز الاسترداد .

هذا ولا يجوز الاسترداد اذا كان المفلس موكلًا في بيع البضاعة. وقام  
بالببيع فعلا ، اذ تفلت الملكية من الموكل بأبرام البيع ، ويصبح المشتري  
مالكا ، فلا يجوز اجباره على الرد . واذا كان الوكيل المفلس قد قبض الثمن  
من المشتري ، فلا يجوز للموكل طلب استرداده من التفليسة لأنه اندمج  
في أصولها وأصبح من العسير فرزه وتعيينه ، فلا يكون للموكل من سبيل  
الا الاشتراك في التفليسة بالثمن بوصفه دائنا عاديا تسرى عليه قسمة  
الغرماء . أما اذا كان الثمن كله أو بعضه لا يزال مستحقا عند المشتري ،  
فيجوز للموكل مطالبته بأدائه اليه مباشرة كما سيجيء ، وبذلك يسلم من  
الخسارة التي تترتب على الاشتراك في التفليسة بوصفه دائنا عاديا .

ويجب على المسترد أن يدفع للسبنديك ما يكون مستحقا للمفلس ،  
كالعمولة في حالة الوكالة ، والمصاريف في حالة الوديعة . فاذا أبى المسترد  
الوفاء بهذه المبالغ ، استطاع السبنديك حبس الشيء لارغامه على الوفاء  
( المادة ٣٨٢ ) . واذا افترض المفلس برهن البضاعة المودعة لديه أو التي وكل  
بالعمولة في بيعها أو شرائها وكان الدائن المرتهن حسن النية ، أي يعتقد  
بملكية المفلس لها ، فلا يجوز للمالك استردادها الا اذا دفع له الدين ،  
وله بعد ذلك الاشتراك في التفليسة بقدر ما ذقع ( المادة ٣٨٢ ) .

وعلى الرغم من أن المادة ٣٧٩ لم تتكلم الا في استرداد البضائع وأن  
هذا اللفظ يطلق عادة على المنقولات المادية التي تكون من عروض التجارة ،  
فالرأى مجمع على جواز الاسترداد في كل أنواع المنقول . ومما يذكر في هذا  
الصدد جواز استرداد الصكوك - كالأسهم والسندات - من تفليسة البنك  
المودع لديه . ويشترط لهذا الاسترداد أن يوجد الصك بذاته في التفليسة  
وأن يقيم المالك الدليل على ملكيته له .

### استرداد الثمن :

تقول المادة ٣٨١ « اذا باع المفلس البضائع المسلمة اليه من طرف المالك  
ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية محررة  
باسمه أو تحت أذنه أو بمقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري  
يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر » .

ويفترض النص أن شخصا سلم لآخر بعبائع ووكله في بيعها وقام  
الوكيل بالبيع ولم يقبض الثمن ثم أفلس الوكيل ولا يزال الثمن كله أو بعضه  
مستحقا عند المشتري ، فأجاز النص للموكل مطالبة المشتري بأداء الثمن

اليه مباشرة لا الى الوكيل حتى لا يضطر الموكل الى الاشتراك به في التفليس والخضوع لقسمة الغرماء . بمعنى أن النص يقرر دعوى مباشرة للموكل قبل المشتري للمطالبة بالثمن .

هذا ولا يستطيع الموكل مطالبة المشتري بالثمن الا اذا كان لا يزال مستحقا عنده في وقت شهر افلاس الوكيل . فاذا كان قد اداه للوكيل أو انقضى الدين لأي سبب من أسباب الانقضاء كالتجديد أو المقاصة أو التقادم ، فقد برى المشتري منه نهائيا ولا يكون للموكل الا الاشتراك في تفليس الوكيل بوصفه دائنا عاديا تسري عليه قسمة الغرماء . ويلاحظ أن المادة ٣٨١ لم تذكر الا الوفاء ، غير أن الرأي مجمع على حرمان الموكل من مطالبة المشتري بالثمن متى برى منه بأي سبب من أسباب انقضاء الالتزامات .

### الفرع الثالث استرداد الأوراق التجارية

جاء في المادة ٣٧٦ ما يأتي : « ويجوز في حالة التفليس لمالك الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها أن يستردها اذا كان تسلمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة » .

« ويفترض النص أن شخصا سلم للمفلس أوراقا تجارية أو صكوكا أخرى ووكله في قبض قيمتها ثم شهر الافلاس قبل القبض ، فأجاز النص للموكل استرداد الصك » .

#### ويشترط للاسترداد توافر الشرطين الآتين :

الشرط الأول : أن يسلم الصك للمفلس على سبيل التوكيل لتحصيل قيمته .

الشرط الثاني : أن يوجد الصك بعينه تحت يد المفلس عند شهر الافلاس .

#### وهن ثم لا يجوز الاسترداد في الفرضين الآتين :

١ - اذا قبض المفلس قيمة الصك قبل شهر الافلاس ؛ إذ يستحيل

عندئذ لا قرز الثمن من أصول التفليسة . فلا سبيل أمام المالك الا الاشتراك في التفليسة بوصفه دائنا عاديا تسرى عليه قسمة الغرماء . ومع ذلك اذا أمكن قرز الثمن كما اذا وضع في صندوق مقفول وكتب عليه اسم مالك الصك ، أمكن استرداده .

وقد أشارت المادة ٣٧٦ الى هذا الوضع بقولها « فاذا بيعت تلك الكمبيالات أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجودا تحت يد المفلس بصفة وقتية جاز أيضا استرداد الثمن . واذا ظل الصك تحت يد المفلس الى حين شهر الافلاس ثم قام السنديك بقبض قيمته ، اعتبر مالك الصك دائنا لجماعة الدائنين بالثمن ، وله بهذا الوصف حق امتياز على الدائنين في الجماعة المذكورة ، اذ تنقضي الوكالة بالافلاس ، فلا تكون للسنديك صفة في قبض قيمة الصك ، فاذا قبضه على الرغم من ذلك فقد أثرت جماعة الدائنين على حساب مالك الصك ، فيصير دائنا لها ومن حقه مطالبتها برد ما قبضته بغير وجه حق .

٢ - اذا ظهر المفلس الصك الذي وكل في قبض قيمته الى الغير تظهيراً ناقلاً للملكية ، ومن المعلوم أن من حقه اجراء مثل هذا التظهير . أما اذا ظهر المفلس الصك الى الغير تظهيراً توكيلياً فحسب ، جاز للمالك الاسترداد .

### الفرع الرابع استرداد البائع للمنقولات التي لم يقبض ثمنها

الفرض ان التاجر اشترى بضائع أو منقولات ولم يدفع ثمنها كله أو بعضه ثم أشبهه افلاسه . فما هي حقوق البائع في التفليسة ؟

اختار المشرع التجاري موقفاً وسطاً للتوفيق بين مصلحة الدائنين ومصلحة البائع ، فتتبع المبيع منذ وجوده عند البائع الى حين دخوله في حيازة المشتري ، ووضع لكل مرحلة الحل الذي يتفق وحماية الائتمان .

وتناول المشرع التجاري هذه الحلول في المادة ٣٥٤ وفي المواد من ٣٨٣ الى ٣٨٨ ، وضمنها ثلاثة فروع : **الأول** : وقوع افلاس المشتري ولا تزال البضاعة المباعة في حيازة البائع . **والثاني** : وقوع الافلاس بعد خروج البضاعة من حيازة البائع وقبل دخولها في حيازة المشتري ، أي أثناء وجودها في الطريق الى هذا الأخير . **والثالث** : وقوع الافلاس بعد دخول البضاعة في حيازة المشتري .



### الفرض الأول : أفلس المشتري ولا تزال البضاعة عند البائع :

وقف المشرع التجارى الى جانب البائع فى هذه المرحلة من البيع .

فيجوز اذن للبائع حبس البضاعة والامتناع عن تسليمها لسنديك تفليسة المشتري حتى يودى له الثمن بتمامه ( المادة ٣٨٧ تجارى ) .  
وللبائع استعمال حق الحبس ولو كان الثمن غير حال ، اذ يترتب على الافلاس سقوط آجال الديون التى على المفلس كما قدمنا .

ولا يفقد البائع حق الحبس الا اذا سلم المبيع الى المشتري تسليما فعليا ، فما دامت البضاعة فى حيازته ، فله حبسها ولو وضع عليها اسم المشتري أو وضعت عليها علاماته أو باعها المشتري قبل استلامها .

ومتى حبس البائع المبيع ، كان للسنديك الخيار بين امرين :

**الأول :** الامتناع عن تنفيذ العقد ، وعندئذ يحق للبائع طلب الفسخ والتعويض ، ويكون له الاشتراك فى التفليسة بقدر التعويض المحكوم به بوصفه دائنا عاديا . ومتى وقع الفسخ ، تعين على البائع أن يرد ما يكون قد قبضه من الثمن والمصاريف .

**والثانى :** أداء الثمن للبائع ، وعندئذ يجب على هذا الأخير أن يسلم المبيع ، اذا تخلف عن ذلك ، جاز للسنديك طلب التنفيذ العيني أو الفسخ والتعويض فى الحالتين وفقا للقواعد العامة . ولما كان قرار السنديك المتعلق بتنفيذ العقد وأداء الثمن للبائع من الأمور الخطيرة ، فقد استلزم المشرع استئذان مأمور التفليسة فى شأنه ( المادة ٣٨٨ ) .

هذا ولم يحدد القانون ميعادا للسنديك للخيار بين الأمرين المذكورين ، ولذا يترك تحديد هذا الميعاد لتقدير المحكمة التى يجب أن تراعى فى تقديرها افساح الوقت للسنديك ليزن بين الابقاء على العقد أو اسقاطه والحصول على اذن مأمور التفليسة متى رأى الابقاء على العقد .

### الفرض الثانى : أفلس المشتري أثناء وجود البضاعة فى الطريق :

يتحقق هذا الفرض متى كان محل البائع بعيدا عن محل المشتري فسلم البائع المبيع الى أمين نقل ، كمصلحة السك الحديد أو شركة ملاحه ، لارساله الى محل المشتري ، ثم حدث أثناء وجود البضاعة بين يدي أمين النقل أن علم البائع بأن المشتري أفلس أو أنه وقف عن دفع ديونه وأصبح على



شفا الافلاس . وقد وقف المشرع التجارى الى جانب البائع فاجاز له المعارضة تحت يد أمين النقل لمنع تسليم البضاعة للمشتري ثم استردادها ليستخدم عليه حقه فى الحبس حتى يؤدى له السنديك الثمن .

### ويشترط لجواز الاسترداد ما يأتى :

**الشرط الأول :** أن يكون الثمن كله أو بعضه لا يزال مستحقا على المشتري . فان كان قد أداه قبل شهر الافلاس أو أداه السنديك بعد شهره ، فقد حصل البائع على حقه كاملا ولا محل للاسترداد . ويحتفظ البائع بحق الاسترداد ما دام أن المفلس لم يدفع الثمن نقدا . فاذا حرر به ورقة تجارية أو قيده فى حساب جار بينه وبين البائع ، فلا يحول ذلك دون حق البائع فى الاسترداد ، الا اذا كان هذا الأخير قد قبض قيمة الورقة التجارية أو كان حسابه بعد قيد الثمن فيه لا يزال مدينا للمفلس ( المادة ٣٨٣ ) . وإذا انقضى دين الثمن بالتقادم أو المقاصة أو التجديد أو غير ذلك من أسباب انقضاء الالتزامات ، سقط عن البائع حق الاسترداد .

**الشرط الثانى :** أن تظل البضاعة على الحالة التى كانت عليها عند خروجها من حيازة البائع . فاذا أدخلت عليها تعديلات جوهرية حتى تغيرت معالمها ، كما اذا كانت قمحا فأمر المشتري بطحنه ثم ارساله اليه أو أقمشة وصنعت ثيابا ، امتنع الاسترداد .

**الشرط الثالث :** ألا تكون البضاعة قد دخلت مخازن المشتري أو مخازن وكيله بالعمولة المكلف ببيعها ، اذ يمكن عنده أن يقال ان الدائنين اعتمدوا عليها فتتعين حمايتهم . فاذا دخلت البضاعة المخازن المذكورة ، امتنع عن البائع الفسخ والاسترداد ولا سبيل له الا الاشتراك فى التفايضة بالثمن بوصفه دائنا عاديا .

**الشرط الرابع :** ألا يكون المشتري قد باع البضاعة أثناء وجودها فى الطريق . غير ان هذا البيع من جانب المشتري لا يحرم البائع الأول من حق الاسترداد الا اذا ثبت وقوعه بغير تدليس .

**الفرض الثالث :** أفلس المشتري بعد دخول البضاعة مخازنه أو مخازن وكيله بالعمولة المأمور ببيعها :

تخلى المشرع التجارى فى هذا الفرض عن البائع ، اذ كان عليه أن

يرعى مصلحة الدائنين العاديين الذين اعتمدوا على وجود البضاعة في حياة المدين ، فمن غير المقبول أن يفاجئهم البائع باستردادها ، لا سيما وأن القانون لا يحيط نقل الملكية في المنقول بوسائل للشهر والعلانية حتى يستطيع الغير أن يعلم أن البضاعة الموجودة في مخازن المشتري لم يدفع ثمنها بعد وأنه من المحتمل فسخ البيع واستردادها لهذا أسقط المشرع التجاري عن البائع حقه في فسخ البيع وحقه في استرداد البضاعة وحقه في الامتياز . فليس له وقد جرده المشرع من جميع الضمانات التي يقرها القانون المدني الا الدخول في التفليسة بوصفه دائنا عاديا بالثمن والخضوع لقسمة الغرماء . وتقول المادة ٣٥٤ في هذا الصدد « اذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد الا في الأحوال التي ستذكر بعد » ، وهي الأحوال المذكورة في المواد ٣٨٣ الى ٣٨٩ ، وقد حرص المشرع فيها على إبراز شرط عدم دخول البضاعة مخازن المشتري حتى يكون للبائع حق الفسخ والاسترداد .

ولا يسقط عن البائع حق الفسخ والاسترداد الا اذا دخلت البضاعة مخازن المشتري قبل الافلاس . فاذا وقع الافلاس أثناء وجود البضاعة في الطريق ولم يستعمل البائع حقه في وقفها واستردادها وتركها تدخل مخازن المشتري ، كان له حق استردادها ثم طلب الفسخ ان امتنع السنديك عن أداء الثمن ، وانما يكون على البائع اثبات ذاتية البضاعة .

ولما كان البائع يتعرض لخطر كبير في حالة افلاس المشتري بعد تسليم البضاعة ، فقد درج العمل على وضع شروط في عقد البيع ليتحصن وراءها البائع من مخاطر الافلاس . غير أن القضاء أفسد كل هذه المحاولات ، فاعتبر نص المادة ٣٥٤ مما يتعلق بالنظام العام ، وقضى بعدم جواز الاحتجاج على جماعة الدائنين بكل شرط يخالف أحكام هذا النص . واليك أهم صور هذه الشروط .

### شرط الفسخ الصريح :

ويقضى هذا الشرط باعتبار البيع مفسوخا بحكم القانون عند افلاس المشتري قبل أداء الثمن بتمامه . وقد استقر القضاء على عدم جواز الاحتجاج بهذا الشرط على جماعة الدائنين ، لأن اجازته تؤدي الى تفويض أحكام المادة ٣٥٤ ، وهي من النصوص الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على عكسها .

### شرط الاحتفاظ بالملكية :

ويكثر وقوع هذا الشرط في البيوع بالتقسيط وبمقتضاه يحتفظ البائع في العقد بملكية المبيع حتى دفع الثمن بتمامه ، بمعنى أنه يؤخر انتقال الملكية الى حين أداء الثمن قاصداً بذلك الدخول في التفليسة - ان أفلس المشتري - بوصفه مالكا مستردا لا دائنا عاديا بالثمن . وقد ثبت القضاء على عدم جواز الاحتجاج بهذا الشرط في مواجهة جماعة الدائنين متى أفلس المشتري قبل أداء الثمن ، وأجبر البائع على الدخول في التفليسة بوصفه دائنا عاديا تسري عليه قسمة الغرماء . ويستند القضاء في ذلك الى عدم جواز الاتفاق على خلاف أحكام المادة ٣٥٤ من القانون التجاري ، والى أن البضاعة تصبح بمجرد دخولها مخازن المشتري جزءا من الضمان العام الذي يعتمد عليه الدائنون ، فليس من المقبول حرمانهم من هذا الضمان ، لا سيما وأنه ما كان في استطاعتهم الوقوف على وجود الشرط المذكور .

### الفرع الخامس

#### استرداد الزوجة لأموالها من التفليسة

وضعت مجموعة القانون التجاري في المواد من ٣٦١ الى ٣٦٥ بعض أحكام خاصة باسترداد الزوجة لأموالها من تفليسة زوجها .

والفكرة العامة التي تسود هذه الأحكام هي التضييق من حق الزوجة في استرداد الأموال التي تدعى ملكيتها من التفليسة خشية أن يكون الزوج قد عمد الى تهريب أمواله الى زوجته واقصائها تبعا لذلك عن متناول الدائنين .

وتدور هذه الأحكام حول أمرين : الأول : إسقاط التبرعات التي يخرجها الزوج لزوجته . والثاني : التشديد على الزوجة في إثبات ملكيتها للأموال التي تطلب استردادها .

#### إسقاط التبرعات :

تقول المادة ٣٦٥ « اذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معاومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليسة بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها ، كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمدائنين أن يتشبهوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور .

ويتضح من النص أنه يشترط لاسقاط التبرع في مواجهة جماعة الدائنين أن يكون الزوج تاجرا وقت عقد الزواج أو لا تكون له حرفة معلومة في هذا الوقت ثم يحترف التجارة في خلال السنة التالية للزواج . وعلى هذا الأساس ، اذا احترف الزوج التجارة بعد فوات سنة من عقد الزواج ، فلا يسرى حكم النص على التبرعات التي يخرجها لزوجته ، ولا تسقط هذه التبرعات الا بالطعن فيها بدعوى ابطال التصرفات أو بدعوى البطلان المقررة في المادة ٢٢٧ ان وقعت في فترة الريبة .

ويلاحظ أن التبرع لا يعتبر باطلا في العلاقة بين الزوجين ، وانما يقتصر الأمر على عدم جواز الاحتجاج به في مواجهة جماعة الدائنين ، فلا تستطيع الزوجة أن تطالب التفليسة بموضوع التبرع بوصفها مالكة أو دائنة ولو عادية . ولم يشأ المشرع أن يمنح هذه الميزة لجماعة الدائنين بلا مقابل ، فحرم على هذه الجماعة بدورها التمسك بما قد تتبرع به الزوجة لزوجها ، سواء أوقع التبرع في عقد الزواج أم خلال مدة الزواج ( المادة ٣٦٥ فقرة أخيرة ) .

والحكمة التي من أجلها منع المشرع الزوجة من انتمسك بالتبرع في مواجهة جماعة الدائنين هي أنه يرتاب فيه ويعتقد أن الزوج لا يقصد به الا اقضاء بعض أمواله عن الضمان العام الذي للدائنين الحاضرين والمستقبلين ، كما لاحظ المشرع أن الزوجة بتمسكها بالتبرع تسعى الى جلب نفع بينما يسعى الدائنون بحرمانها منه الى دفع ضرر ، ومن المعلوم أن دفع الأضرار مقدم على جلب المنافع .

ولا يشترط لتطبيق نص المادة ٣٦٥ صدور حكم بشهر افلاس الزوج ، وانما يكفي أن يكون في حالة وقوف عن الدفع ، لأن القواعد الخاصة بتضييق حقوق الزوجة في حالة افلاس زوجها من الأحكام الموضوعية البحتة التي تسرى بمجرد الوقوف عن الدفع وفقا لنظرية الافلاس الفعلي .

ومما هو جدير بالذكر أن المشرع لم يتكلم الا في الفرض الذي يفاس فيه الزوج . فاذا أفلسست الزوجة ، فلا يسرى الحكم الذي نحن بصدده على الزوج ، لأنه حكم استثنائي فلا يجوز القياس عليه . فيجوز اذن للزوج مطالبة تفليسة زوجته بالتبرعات التي تخرجها له الزوجة في عقد الزواج أو خلال مدة الزواج مادام أن التبرعات المذكورة لم تقع في فترة الريبة بحيث يمكن أن يتناولها البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ .



### حق الزوجة فى الاسترداد :

للزوجة أن تسترد من تفليسة زوجها الأموال التى تملكها ما دامت هذه الأموال لم تدخل ذمتها عن طريق الهبة من زوجها فى الظروف التى أشرنا إليها فى البند السابق .

وعلى هذا الأساس تستطيع الزوجة استرداد العقارات التى كانت تملكها وقت الزواج ، والعقارات التى آلت إليها بعد الزواج بالارث أو الوصية أو الهبة من غير زوجها أو الهبة من زوجها اذا لم يحترف التجارة الا بعد فوات سنة من عقد الزواج ( المادة ٣٦١ ) . ولها أيضا أن تسترد العقارات التى تشتريها باسمها وبنقود متحصلة من أموالها الخاصة . وللزوجة فى تشريعنا أن تقيم الدليل على أنها اشترت العقارات المذكورة بأموالها الخاصة وفقا للقواعد العامة فى الاثبات ، ولا يقيدها المشرع بطرق معينة ؛ فاذا عجزت عن هذا الاثبات ، فلا مناص من اعتبار العقارات اشتريت بنقود الزوج فيتعلق بها حق لدائنيه .

وتسترد الزوجة عقاراتها من التفليسة محملة بالرهون التى قد يكون الزوج رتبها عليها برضاها ، وفى ذلك تقول المادة ٣٦٤ « واذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك العقارات الا بشرط عدم الاخلال بما عاينها من الديون والرهون » .

وبالمثل للزوجة استرداد المنقولات التى أحضرتها الى منزل الزوجية عند زفافها ( الجهاز ) ، والمنقولات التى تؤول إليها بعد الزواج بطريق الارث أو الوصية أو الهبة من غير زوجها أو من زوجها اذا لم يحترف التجارة الا بعد فوات سنة من عقد الزواج ، والمنقولات التى تشتريها بنقودها الخاصة . وانما يجب أن تقيم الزوجة فيما يتعلق بهذه المنقولات الأخيرة الدليل على أنها اشترتها بنقودها الخاصة ، ويقع هذا الاثبات وفقا للقواعد العامة . فاذا أخفقت فى اقامة هذا الدليل ، اعتبرت المنقولات المذكورة ملكا للزوج فيتعلق بها حق لجماعة الدائنين ، ما عدا خواتم الزوجة الخاصة كملابسها وأدوات زينتها .



## الباب السادس

### حقوق الامتياز

الأصل ان للدائن التمسك بامتيازہ قبل جماعة الدائنين كما يرتبه له القانون المدنى ، الا اذا حرمة المشرع التجارى من هذا الحق أو أحاطه بقيود خاصة .

وحقوق الامتياز على ثلاثة أنواع ( المادة ١١٣٢ مدنى ) . حقوق الامتياز العامة التى ترد على جميع أموال المدين من منقول وعقار . وحقوق الامتياز الخاصة العقارية وهى التى تقع على عقار أو عقارات معينة . وحقوق الامتياز الخاصة المنقولة وهى التى تتعلق بمنقول أو منقولات معينة .

#### الفرع الأول

##### حقوق الامتياز العامة

أبقى المشرع التجارى على هذه الامتيازات كما ينظمها القانون المدنى . فيجوز للدائن أن يحتج بها فى مواجهة جماعة الدائنين . ونعرض لأشهر هذه الامتيازات فى حالة الافلاس :

١ - امتياز المصروفات القضائية التى أنفقت لمصلحة جميع الدائنين فى حفظ أموال المدين وبيعها . وتتقدم المصروفات التى أنفقت فى بيع الأموال على تلك التى أنفقت فى اجراءات التوزيع ( المادة ١١٣٨ مدنى ) . ويعتبر من قبيل المصروفات القضائية أجر السنديك وما أنفقه فى سبيل ادارة أموال المفلس .

٢ - امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، وتتبع فى صدد هذا الامتياز الشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة بشأنه ( المادة ١١٣٩ مدنى ) .

٣ - امتياز المبالغ المستحقة عما تم توريده للمدين ولكن يعوله من

• مآكل وملبس في الستة الأشهر الأخيرة ( المادة ١١٤١ فقرة ثانية مدني ) •  
• ولا يشمل الامتياز المبالغ المستحقة عما تم توريده للمدين فحسب ، بل ولكل  
من يعوله كزوجته وأولاده وأقاربه متى كانوا في كنفه • كما أنه لا يشمل  
الا المبالغ المستحقة عن توريد الأشياء الكمالية والمعتبرة من قبيل الترف ،  
• فلا يشمها الامتياز •

٤ - امتياز النفقة المستحقة في ذمة المدين لأقاربه عن الستة أشهر  
الأخيرة ( المادة ١١٤١ فقرة ثالثة مدني ) •

٥ - امتياز المبالغ المستحقة للمخدم والكتبة والعمال وكل أجير آخر عن  
أجرهم ورواتبهم من أي نوع كان عن الستة أشهر الأخيرة ( المادة ١١٤١  
فقرة أولى مدني ) • وقد خص القانون التجارى هذا الامتياز بالذكر نظرا  
لأهميته في حالة الافلاس ( مادة ٣٥٣ ) •

فاذا أفلس رب العمل وقرر السنديك الاستمرار في التجارة فأبقى على  
• عقود استخدام الكتبة والعمال والخدم ، كانت أجرهم المستحقة منذ صدور  
• حكم الافلاس والتعويضات الناشئة عن فسخ السنديك للعقد بعد اعلان  
• رغبته في الاستمرار فيه ، دينا على جماعة الدائنين ، وتكون بهذا الوصف  
• ممتازة ، فيجب دفعها قبل اجراء التوزيعات على الدائنين في الجماعة •  
• والامتياز مقرر لكل شخص يرتبط بالمفلس بعقد عمل •

ولا عبء بنوع العمل ، فقد يكون جسمانيا أو ذهنيا ، وقد يؤدي في  
• المحل التجارى أو في المصنع أو في منزل رب العمل الخاص • وبالمثل ،  
• لا عبء بمركز الأجير ، فقد يكون عاملا ، أو خادما كالطاهى أو الوصيصة أو  
• سائق السيارة ، أو موظفا كالكتبة والمهندسين والأطباء والمديرين الفنيين  
• والاداريين والممثلين والمغنين والراقصين •

ويضمن الامتياز الأجر المستحق للأجير ، سواء أكان يدفع بالسنة أو  
: بالشهر أو باليوم أو بالساعة أو بالقطعة •

وتعتبر جزءا من الأجر فيضمنها الامتياز العمالة التي تعطى للطوافين  
• والمندوبين الجوابين والممثلين التجاريين ، والنسب المئوية التي تدفع الى  
• مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه ، والعلاوات التي تصرف لهم  
• بسبب غلاء المعيشة ، وكل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف  
• له جزءا أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك اذا كانت

هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف .  
بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ( المادة ٦٨٣ مدنى ) .

والأصل أن الامتياز لا يضمن التعويض المستحق للأجير عن فسخ العقد ، سواء أكان التعويض منصوبا عليه فى العقد أم قضى له به . ومع ذلك إذا كان العقد غير محدد المدة وشاء السنديك انهاءه تعسقا وبغير مراعاة المواعيد المنصوص عايتها فى القانون أو التى يقضى بها العرف ، كان للعامل المطالبة بالتعويض ويضمنه الامتياز لأنه يمثل الأجر .

ولا يضمن الامتياز الأجر المستحق بأكمله ، وإنما يقتصر على الأجر المستحق عن الستة أشهر السابقة على حكم الإفلاس بالنسبة الى الكتبة والعمال ، وعن السنة السابقة على الحكم المذكور بالنسبة للخدم .

ولما كان الامتياز من النوع العام ، فانه ينصب على عموم أموال المقتلس المنقولة والعقارية وفقا للقواعد العامة ( المادة ١١٣٢ مدنى ) .

## الفرع الثانى .

### حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار

.. هذه الحقوق هى :

١ - امتياز الدائن المرتهن للعقار ( المادة ١٠٥٦ مدنى ) . ويضمن هذا الامتياز أصل الدين وفوائده السنتين السابقتين على تسجيل تنبيه نزع الملكية والفوائد التى تستحق من هذا التاريخ الى يوم رسو المزاد ( المادة ١٠٥٨ مدنى ) .

٢ - امتياز بائع العقار . ويشمل الامتياز المبالغ المستحقة للبائع من الثمن وملحقاته . ويقع الامتياز على العقار المبيع ( المادة ١١٤٧ مدنى ) . ولا امتياز للتعويض الناشئ عن فسخ العقد ، ولا لثمن المنقول الملحق بالعقار ولو أصبح عقارا بالتخصيص .

٣ - امتياز المبالغ المستحقة للمقاولين والمهندسين المعماريين الذين عهد اليهم فى تشييد أبنية أو منشآت أخرى أو فى إعادة تشييدها أو فى ترميمها أو فى صيانتها . ويقع الامتياز على هذه المنشآت ولكن بقدر ما يكون زائدا

بسبب الأعمال المذكورة في قيمة العقار وقت بيعه ( المادة ١١٤٨ مدني ) .

٤ - امتياز الشركاء الذين اقتسموا عقارا • ويضمن الامتياز ما تخوله  
القسمة من حق في رجوع كل متقاسم على الآخرين بما في ذلك حق المطالبة  
بمعدل القسمة •

وقد احتفظ القانون التجاري بهذه الامتيازات أيضا لأنها تخضع لنظام  
خاص للشهر هو القيد بحيث يستطيع الغير العام بوجودها ، فلم ير المشرع  
وجوب حمايته مادام أنه مكنه من الوقوف على وجود الامتياز •

ومع ذلك أحاط المشرع هذه الامتيازات بقيود كثيرة • فقد رأينا أنه لم  
يجز الاحتجاج بها في مواجهة جماعة الدائنين متى قيدت بعد صدور حكم  
شهر الافلاس • وأجاز للسنديك الطعن فيها بالبطلان متى تقررت خلال  
فترة الرتبة منفصلة عن الدين المضمون • وأجاز إبطال القيد الذي يقع  
خلال فترة الرتبة وبعد مضي خمسة عشر يوما من تقرير الرهن أو الامتياز •  
ثم أباح لكل دائن أثناء تحقيق الديون المعارضة في الرهن أو الامتياز فيرفع  
الأمر عندئذ الى المحكمة لتفصل فيه •

ولا يدخل الدائنون أرباب حقوق الامتياز الخاصة على العقار في جماعة  
الدائنين ، اذ لا تضم هذه الجماعة الا الدائنين العاديين كما سبق ذكره • ولذا  
لا تسرى على الدائنين الممتازين أحكام هذه الجماعة ، فلا يحول الافلاس مثلا  
دون الدائن الممتاز والتنفيذ على العقار الذي يقع عليه امتيازهم ، كما لا يقف  
سريان فوائده دينه • ولا تستثنى من ذلك الا قاعدة حلول الآجال ، اذ تحل  
جميع الديون بمجرد صدور حكم الافلاس سواء آكانت ديونا عادية أم ممتازة  
بالتفصيل السابق ذكره • وقد لا يكفي ثمن العقار الذي يقع عليه الامتياز  
لسداد الديون المضمونة به ، فيكون للدائنين الممتازين عندئذ الاشتراك في  
التفليسة بالأجزاء الباقية لهم بوصفهم دائنين عاديين •

### الفرع الثالث

#### حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول

من أمثلة هذه الحقوق : امتياز الدائن المرتهن لعين منقولة ( المادة  
١٠٩٦ مدني ) ، وامتياز بائع المنقولات ( المادة ١١٤٥ مدني ) ، وامتياز  
مؤجر العقار على الأشياء الموضوعة في العين المؤجرة ( المادة ١١٤٣ مدني ) ،  
وامتياز صاحب الفندق على المنقولات التي يحضرها النزيل ( المادة ١١٤٤

«مدنى» ، وامتياز الوكيل بالعمولة على ثمن البضائع التى يبيعها لحساب الموكل ( المادة ٨٨ من القانون التجارى ) .

وتقوم هذه الامتيازات على أفكار ثلاث :

فمنها ما يقوم على فكرة أن الدائن وضع الشئ فى ذمة المدين فقرر له القانون المدنى امتيازاً على هذا الشئ ، كامتياز بائع المنقول الذى لم يستوف الثمن . ولم يشأ المشرع التجارى الاحتفال بهذا النوع من الامتياز ، لأن وجود الشئ فى حيازة المدين مما يدفع الغير الى الاعتماد عليه ، فليس من العدل مفاجأته بامتياز قد يستغرق قيمة الشئ وما كان فى استطاعته العلم به لأن القانون لا يستلزم شهره . لهذا ذكرنا أنه متى دخل المبيع فى حيازة المشتري ثم أفلس هذا المشتري قبل دفع الثمن ، فليس للبائع طلب الاسترداد وليس له امتياز بالثمن ، فلا سبيل له الا الدخول فى التفليسة بوصفه دائناً عادياً والخضوع لقسمة الغرماء .

ومنها ما يقوم على فكرة ان الدائن أنفق مصاريف لصيانة الشئ . فمن العدل أن يكون له امتياز على هذا الشئ . اذ لولاه لهلك ولما أفاد منه الدائنون .

ومنها ما يقوم على فكرة الرهن الصريح أو الضمنى ، كامتياز الدائن المرتهن ، وامتياز مؤجر العقار ، وامتياز صاحب الفندق ، وامتياز الوكيل بالعمولة . ولم يشأ المشرع التجارى اهدار هذه الامتيازات لأن الدائن يحوز الشئ فعلاً أو حكماً ، وتقوم هذه الحيازة مقام الشهر ، فلا يحق للغير والحال كذلك الاعتماد على الشئ . وقد ألححت المادة ٣٥٠ من القانون التجارى الى الإبقاء على هذه الامتيازات بقولها « مداينو المفلس الحائزون لرهن منقول حيازة معتبرة قانوناً لا يدرجون فى زوكية التفليسة الا لمجرد العلم بذلك » بمعنى أنهم يحتفظون برهونهم وما يتبعها من امتياز ولا يشتركون فى التفليسة الا لمجرد الاحتفاظ بحقوقهم فى حالة عدم كفاية الأعيان التى ينصب عليها الامتياز للوفاء بكل ديونهم ، اذ لهم الاشتراك بالباقي بوصفهم دائنين عاديين .

وعلى هذا يجوز للدائن المرتهن أن يستعمل حقه فى حبس الشئ حتى يدفع له دينه بتمامه . ويجوز للسنديك استئذان مأمور التفليسة فى الوفاء بهذا الدين وتخليص الأعيان من الرهن ( المادة ٣٥١ ) . فاذا لم يشأ السنديك سداوك هذا السبيل ، فللدائن المرتهن طلب بيع الأعيان المرهونة



لإستيفاء دينه من ثمنها ، بل ويجوز للسنديك أن يلزمه بالبيع فى ميعاده يعينه مأمور التفليسة ، فاذا لم يتم الدائن بالبيع فى هذا الميعاد ، جاز للسنديك أخذ الشئ وبيعه ( المادة ٣٥٢ ) . ومتى بيع الشئ المرهون ، وكان الثمن الناتج من البيع أكبر من قيمة دين الدائن المرتهن ، وجب رد الباقي الى التفليسة . واذا كان الثمن أقل من قيمة الدين ، فللدائن المرتهن الدخول فى التفليسة بالباقي ، ويعتبر دائئا عاديا بالنسبة الى هذا الباقي ويخضع فى شأنه لقسمة الغرماء ، وانما يشترط لذلك أن يكون الدين قد سبق تحقيقه وتأيينه ( المادة ٣٥٢ ) . وكثيرا ما يحتاط الدائن المرتهن للأمر فيشترط الدخول فى التفليسة أولا بدينه كله بوصفه دائئا عاديا ثم التنفيذ بالباقي على الأعيان المرهونة . ولا يجيز القضاء الاحتجاج بهذا الشرط على جماعة الدائنين ، فليس للدائن المرتهن اذن الا الاشتراك فى التفليسة بالباقي له بعد التنفيذ على الأعيان المرهونة .

### امتياز مؤجر العقار الذى يباشر فيه المفلس التجارة :

كان القانون المدنى القديم يقرر لمؤجر العقار امتيازا لضمان الأجرة وكل ما هو مستحق له كالتعويض . ويقع هذا الامتياز على ثمن جميع المفروشات وغيرها الموجودة بالمحال المستأجرة ز أما القانون التجارى فقد نص فى المادة ٢٣٣ منه على وجوب وقف اجراءات التنفيذ التى يتخذها المؤجر على منقولات المفلس المعدة لادارة تجارته لأجل الحصول على الأجرة لمدة ثلاثين يوما من تاريخ حكم الافلاس . أما فيما عدا ذلك من أحكام ومن بينها امتياز المؤجر ، فقد تركه المشرع التجارى للقواعد العامة الواردة فى القانون المدنى .

فامتياز المؤجر يظل فى جميع الفروض ضامنا للأجرة المتأخرة ما دامت لم تسقط بالتقادم . وقد أورد القانون المدنى الجديد قيدا جديدا على هذا الامتياز . اذ نص فى المادة ١١٤٣ على أن امتياز المؤجر لا يضمن الا أجرة سنتين أو أجرة مدة الايجار بأكملها ان قلت عن سنتين ، كما يضمن كل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار كالتعويض . وعلى ذلك لا يجوز للمؤجر أن يباشر امتيازه فيما يتعلق بالأجرة المتأخرة الا عن سنتين فقط متى كانت مدة الاجارة تزيد على هذا القدر .

## الباب السابع

### مصير الافلاس

متى انتهى السنديك من حشد الأموال وحشد الديون ، أصبحت حالة التفليسة واضحة لا لبس فيها ولا خفاء . وأصبحت جماعة الدائنين على دراية كافية بما تستطيع أن تحصل عليه عند بيع الأموال وأجراء التوزيعات ، واجتمعت كل خيوط التفليسة التي كانت متناثرة ، في يد السنديك ممثل جماعة الدائنين . لذلك فانه يجب أن تتجه التفليسة الى مصيرها الحتامى الذى تنتهى به : صلح أم اتحاد ؟ .

فقد يرى الدائنون أنه من الخير لهم أن يأخذوا بيد المفلس ، وأن يعاونوه على استرداد مركزه المالى ، فيعقدون معه صلحا يتنازلون فيه عن جزء من ديونهم ، أو يمنحونه أجلا للوفاء ، أو يقررون الأمرين معا .

واذا ما فشل السعى الى الصلح واستحال التفاهم بين الدائنين ومدينهم ، سارت التفليسة الى الحل الطبيعى ، وهو بيع أموال المفلس وتقسيم الثمن الناتج على الدائنين كل بنسبة دينه . ويقال عن الدائنين متى قرروا هذا البيع أنهم أصبحوا فى حالة « اتحاد » .

وهناك ضرب من الصلح يتفق فيه المفلس مع دائنيه على أن يتخلى نهم عن أمواله ليبيعوها ويقتسموا الثمن الناتج بينهم مقابل تنازل كل منهم عن الجزء الذى يبقى من دينه غير مدفوع . فتبرا ذمة المدين منه أصلا ولا يبقى عالقا بها الا بوصفه ديناً طبيعياً . ويطلق على هذا الصلح اسم « الصلح على ترك الأموال للدائنين » .

ونتناول فيما يلى كل حل من الحلول المتقدمة بدءا بالصلح ثم الاتحاد ثم الصلح على ترك الأموال للدائنين .

## الفصل الأول

### الصلح

يستطيع المفلس أن يعقد مع كل دائنيه اتفاقا يتنازأون له بمقتضاه عن جزء من ديونهم أو يمتحنونه أجلا للموفاء . ولا شأن للقضاء في هذا الاتفاق ، لأنه عقد عادى يخضع للقواعد العامة ويتم برضاء الدائنين جميعا . ويطلق على هذا الصلح اسم « الصالح الودى أو التسوية الودية » .

وقد نظم المشرع التجارى صلحا آخر اكتفى بوقوعه برضاء أغلبية معينة من الدائنين ، ولكنه خشى فى الوقت ذاته أن تتحكم الأغلبية فى الأقلية فأوجب تدخل المحكمة فى أمره . ويطلق على هذا الصلح اسم « الصلح القضائى أو البسيط » .

## الفرع الأول التسوية الودية

### ماهية التسوية الودية :

يجوز للتاجر متى اختلت أشغاله وتعذر عليه الوفاء بديونه أن يفاوض دائنيه لأجل منحه مهلة للوفاء أو التنازل له عن نسبة من الديون أو الأمرين معا أو التخلّى لهم عن أمواله مقابل إبرائه من ديونهم .

وقد يوافق الدائنون على إجراء مثل هذه التسوية لإخراج المدين من المنازق الذى وقع فيه . وتعتبر التسوية التى يحصل عليها المدين بهذه الكيفية عقدا عاديا يخضع للشروط العامة ، ولذا لم يتكلم عنها القانون التجارى .

وقد تقع التسوية الودية قبل صدور حكم الإفلاس أو بعد صدوره .

وإذا كان جواز وقوع التسوية قبل صدور حكم الإفلاس أو بعد صدوره وقبل أن يصير نهائيا أمرا لا شك فيه ، فإن جواز وقوعها بعد أن يحوز حكم الإفلاس قوة الشئ المقضى به ، آثار جدلا فى الفقه والقضاء .

فاذا وقعت التسوية الودية بعد صدور حكم الافلاس وقبل أن يحوز قوة الشيء المقضى به ، فلا جدال في صحتها ، ويتعين على المحكمة عند النظر في المعارضة في حكم الافلاس أو الاستئناف أن تلغى الحكم لزوال حالة الوقوف عن الدفع . وتحدث التسوية عندئذ ذات الآثار كما لو وقعت قبل صدور حكم الافلاس .

واذا وقعت التسوية بعد صدور حكم الافلاس وصيرورته نهائيا . فلا سبيل الى انتهاء التفليسة الا باحدى الطرق التي يقررها القانون التجارى . واتباع الاجراءات الخاصة به .

ولما كان هذا القانون يشترط لوقوع الصلح المداولة في شأنه في جمعية الدائنين وتصديق المحكمة على شروطه التي توافق عليها أغلبية الدائنين ، فلا يجوز للمفلس أن يحصل على الصلح الا باتباع هذه الاجراءات ولو كانت موافقة الدائنين اجماعية .

### الفرع الثانى الصلح القضائى

الصلح هو الغاية التي يصبو اليها المفلس ، اذ يعود به الى ادارة أمواله و التصرف فيها ، كما يحصل به على ميزات من دائنيه ، فيحطون عنه جزءا من ديونهم أو يمهلون له للوفاء ، وقد يمنحونه كلتا الميزتين معا . وبتناول، فيما يلى شروط انعقاد الصلح ، وهضمونه ، والدائنون الذين يسرى عليهم ، وآثاره ، وبطلانه وفسخه وما يترتب عليهما من أثر .

### المبحث الأول شروط انعقاد الصلح

يجب لوقوع الصلح توافر شروط ثلاثة : الأول : انتفاء الافلاس بالتدليس . والثانى : المداولة في أمر الصلح في جمعية للدائنين تنعقد وفقا للأوضاع المذكورة في القانون . والثالث : تصديق المحكمة على الصلح .

#### أولا - انتفاء الافلاس بالتدليس

لا يجوز التصالح مع المفلس الا اذا كان افلاسه بريئا من التدليس ( المادة ٣٢٠ ) .

فاذا صدر عليه حكم بعقوبة الافلاس بالتدليس ولو مع وقف التنفيذ قبل انعقاد جمعية الصلح أو أثناء انعقادها ، وجب رفض الصلح مباشرة ، فاذا حدث وأقرت الجمعية الصلح على الرغم من ذلك ، فعلى المحكمة أن تقضى برفضه عندما يعرض عليها للتصديق .

واذا حكم على المفلس بالتدليس بعد وقوع الصلح والتصديق عليه من المحكمة ، فالحكم مفسد ومبطل له .

ولا يحول الافلاس بالتدليس دون وقوع الصلح الا اذا تعلق الأفعال المكونة للجريمة بالافلاس القائم . فاذا صدر على المفلس حكم بالعقوبة بسبب جريمة تدليس ارتكبها بمناسبة افلاس سابق ، فلا تحول هذه العقوبة دون اجراء الصلح . غير أن الغالب عملا أن تدفع هذه السابقة للدائنين أو المحكمة الى اعتبار المفلس غير جدير بالصلح . أما الافلاس بالتقصير ، فلا يمنع من التصالح مع المفلس .

### ثانيا - المداولة فى جمعية الصلح

#### دعوة الدائنين الى الاجتماع :

تحصل المداولة فى أمر الصلح فى جمعية يدعى اليها الدائنون وتسمى « جمعية الصلح » .

وتوجه الدعوة من مأمور التفليسة فى ظرف الثلاثة أيام التالية لانتهاه مواعيد تأييد الديون بشرط أن يكون قد مضى على صدور حكم الافلاس خمسون يوما على الأقل ( المادة ٣١٥ ) .

وتوجه الدعوة « باعلانات تنشر فى الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفى المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الأماكن المبينة فى لائحة اجراءات المحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع فى هذه الاعلانات ، ولم يشترط القانون المصرى ارسال خطابات خاصة الى الدائنين لدعوتهم الى الاجتماع ، ومع ذلك فقد جرى العمل على ارسال هذه الخطابات ، غير أنه لا يترتب على اغفال ارسالها بطلان الاجراءات .

ويدعى الى الاجتماع الدائنون الذين تحققت ديونهم وتأيدت والذين قبلت ديونهم مؤقتا . كما يدعى المفلس الى الحضور لأنه مكلف به بمقتضى المادة ٣١٦ .



### انعقاد الجمعية ونظام الاجتماع :

تنعقد الجمعية برئاسة مأمور التفليسة وبحضور السنديك والمفلس في الزمان والمكان اللذين يحددهما مأمور التفليسة ، ولا يجوز للمفلس التخلف عن الحضور بنفسه الا لعذر يقدر مأمور التفليسة وجاهته ، فاذا وجد مثل هذا العذر جاز للمفلس أن يرسل وكيلا عنه . واذا تخلف عن الحضور بغير عذر مقبول ، تعرض لعقوبة الافلاس بالتقصير . أما الدائنون ، فلهم الحضور بأنفسهم أو انابة وكيل عنهم ( المادة ٣١٦ ) .

وتفتتح الجلسة بتلاوة تقرير من السنديك عن حالة التفليسة وما تم في شأنها من اجراءات . ويسلم هذا التقرير الى مأمور التفليسة بعد تلاوته موقعا عليه من السنديك . ثم تتلى الشروط التي يقترحها لعقد الصلح ويستجوب في تفصيلاتها . ثم تبدأ المناقشة ، فيدلى كل دائن برأيه ويناقش الشروط المعروضة ويدون مأمور التفليسة خلاصة هذه المناقشات ، ويعيد عرض شروط الصلح بعد التعديلات التي أدخلت عليها ، وتطرح على التصويت ( المادة ٣١٦ ) .

### التصويت :

يشترك في التصويت الدائنون الحاضرون في الاجتماع بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم . ولا يجوز لمأمور التفليسة لأي سبب كان حرمان دائن من حق التصويت على الصلح والا اعتبر التصويت باطلا .

واذا كان للدائن ممثلا في الاجتماع بوكيل ، فلا يكفي أن يكون التفويض عاما ، لأن التصويت على الصلح من قبيل التصرفات ، ولذا يجب أن يكون التوكيل خاصا ومصرحا فيه بسلطة الوكيل في اجراء التنازل عن الدين .

### الدائنون الذين لهم حق التصويت على الصلح :

هم الدائنون الذين تحققت وتأيدت ديونهم قبل قفل اجراءات التحقيق والتأييد . والدائنون الذين قبلت ديونهم مؤقتا . والدائنون الذين وقعت منازعات في صحة ديونهم ولم يقبلوا مؤقتا ثم صدرت أحكام لمصلحتهم في موضوع النزاع قبل جلسة التصويت على الصلح ، والدائنون المتأخرون الذين لم يقدموا مستنداتهم في الميعاد القانوني ثم عارضوا بطريق الحجز تحت يد السنديك بعد اقفال محضر تحقيق الديون وصدرت أحكام لمصلحتهم قبل جلسة التصويت على الصلح .

## موقف الدائنين المرتهنين والممتازين وأرباب حقوق الاختصاص من التصويت على الصلح :

لا يجوز لهؤلاء الدائنين التصويت على الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم أو امتيازاتهم أو اختصاصاتهم . فاذا أعطوا أصواتهم دون التصريح بهذا التنازل ، فالمفروض أنهم أرادوا التنازل عن تأميناتهم فيصبحون دائنين عاديين . وفى ذلك تقول المادة ٣١٨ تجارى « لا يكون لأرباب الديون الحائزين لرهن عقار أو الدين حصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها أو بعضها أوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى فى الأعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة . ولا تجسب ديونهم فى مجموع الديون التى تعتبر فى صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم أو اختصاصهم بالعقارات أو امتيازهم ، واذا شاركوا المدائنين الآخرين فى رأى فى الصلح فمجرد اعطائهم الرأى يعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح . »

ولا يسقط الضمان عن الدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب الاختصاص الا اذا اشترك فعلا فى التصويت على الصلح بأن أعطى صوته عند جمع الأصوات . أما مجرد حضور جمعية الصلح والاشتراك فى مداولاتها ومناقشتها ، فلا يترتب عليه سقوط الضمان . ويبدو هذا المعنى بوضوح من عبارة المادة ٣١٨ التى تتكلم فى « المشاركة فى الرأى » وفى « اعطاء الرأى » .

غير أن مجرد الاشتراك فى التصويت على الصلح يفقد الدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص ضمانه ولو صوت ضد الصلح ، ولو لم يتم الصلح بسبب عدم توافر شروطه ، ولو رفضت المحكمة التصديق عليه ، ولو وقع الصلح ثم أبطل أو فسخ ، ولا ينقذ الدائن من سقوط ضمانه أى تحفظ يبيده عند التصويت على الصلح . كما اذا صرح برغبته فى الاحتفاظ بالضمان ، اذ لا شأن لإرادة الدائن بسقوط الضمان ، وانما يقع هذا السقوط بحكم القانون .

هذا وتسرى المادة ٣١٨ على الرهون العقارية والحيازية ، وحقوق الامتياز الخاصة سواء أكانت متعلقة بمنقول أم بعقار . وسواء أكانت برية أم بحرية ، وحقوق الاختصاص . وبعبارة أخرى تسرى المادة المذكورة على جميع التأمينات العينية .

وعلى العكس ، لا تسرى المادة على الدائنين المزودين بتأمينات شخصية كالكفالة والتضامن . فاذا اشترك هؤلاء الدائنون فى التصويت على الصلح ، فلا يفقدون بسبب ذلك حقهم فى الرجوع على الكفلاء أو المدينين المتضامنين ، اذ لا ضرر يلحق جماعة الدائنين من هذا الرجوع ، ولا فائدة تعود عليها من إسقاطه .

ولا يحدث سقوط الرهن أو الامتياز أو الاختصاص أثره إلا بالنسبة الى المستقبل فحسب .

ويجوز أن يتمسك بسقوط الضمان السنديك بوصفه ممثلاً لجماعة الدائنين . والفلس لكى يحصل على شطب الرهن بعد وقوع الصلح . والدائن المرتهن التالى فى المرتبة على الرهن الذى أسقط حتى يصعد الى مرتبته . والحاز للعقار المرهون حتى يعطل حق الدائن فى التبع .

### الأغلبية اللازمة لوقوع الصلح :

لم يشترط المشرع لوقوع الصلح الحصول على موافقة جميع الدائنين وانما اكتفى بموافقة الأغلبية ، بمراعاة العدد وقدر الديون .

### الأغلبية العددية :

وهى نصف عدد الدائنين المقبولين للتصويت على الصلح ، زائداً واحد ( المادة ٣١٧ ) . فليست العبرة اذن بعدد الدائنين الحاضرين فى الاجتماع أو الممثلين فيه ، وانما بمجموع عدد الدائنين الذين لهم حق التصويت على الصلح ، بمعنى أن الدائن الذى يتخلف عن الاجتماع أو الذى يحضره ويمتنع عن التصويت يعتبر رافضاً للصلح .

وليس للدائن الا صوت واحد ولو تعددت ديونه ومهما بلغت درجة أهميتها . واذا ناب شخص واحد عن جملة دائنين فى التصويت على الصلح ، كان له عدد من الأصوات بقدر عدد الدائنين الذين يمثلهم .

واذا توفى الدائن عن جملة ورثة ، فلا يخاو الحال من أحد أمرين : اذا وقع الدين فى نصيب أحدهم ، كان له صوت واحد فى الصلح . واذا اقتسم الورثة الدين بحيث نال كل منهم جزءاً منه ، أصبح لكل وارث صوت فى الصلح ، فتتعدد الأصوات بتعدد الورثة .

### أغلبية الديون :

يجب أن يكون الدائنون الذين يوافقون على الصلح حائزين لثلاثة أرباع مجموع الديون التي تحققت وتأيدت والتي قبلت مؤقتا ( المادة ٣١٧ ) . فلا يلتفت اذن في حساب هذه الأغلبية بدورها الى قدر ديون الدائنين الذين يحضرون الاجتماع ، وانما الى مجموع الديون التي تم تحقيقها وتأيدتها والتي قبلت مؤقتا . ولا تحسب الديون المضمونة برهن أو امتياز ، أو اختصاص للحصول على هذه الأغلبية .

### نتيجة التصويت على الصلح :

يؤدي التصويت الى احدى النتائج الآتية :

أولا : فقد تتوافر الأغلبيتان فيقع الصلح ، ولا يبقى لتمامه الا تصديق المحكمة . ويجب أن يوقع الموافقون على الصلح في الجلسة التي يحصل فيها التصويت والا كان الصلح لاغيا ( المادة ٣١٩ ) . وليس معنى هذا انه يجب أن يتم الصلح في جلسة واحدة ، فقد تطول المناقشة وتستغرق جلسات عديدة . وانما المقصود أن يقع التوقيع على الصلح في الجلسة التي أخذت فيها الأصوات .

ثانيا : وقد لا تتوافر الأغلبيتان معا ، فيفشل مشروع الصلح ويصبح الدائنون بحكم القانون في حالة اتحاد بغير حاجة الى اتخاذ قرار لاعلان هذه الحالة ( المادة ٣١٧ ) . ولا يجوز بعد ذلك النظر في أمر الصلح .

ثالثا : وقد تتوفر أغلبية الديون دون الأغلبية العددية ، فيجب عندئذ تأجيل المداولة لمدة ثمانية أيام ، الا اذا صرف الملفس النظر عن الصلح لأن المقصود من التأجيل تمكينه من اعادة السعى للحصول على الصلح .

ولا يؤدي الاجتماع الجديد الا الى احدى نتيجتين : فاما أن تتوافر الأغلبيتان فيقع الصلح ، واما ألا تتوافر أو تتوافر احدهما دون الأخرى فيفشل الصلح ويصير الدائنون في حالة اتحاد . فلا يجوز اذن تأجيل الجلسة مرة أخرى ، وقد أبرزت المادة ٣١٩ هذا المعنى بقواها « ويصير تأخير المداولة في الصلح ثمانية أيام لا مهلة بعدها » .

رابعا : وقد تتوافر الأغلبية العددية دون أغلبية الديون . ولم ينص القانون على هذه الحالة ، ولهذا ذهب رأى الى اعتبار الصلح مرفوضا واعتبار الدائنين في حالة اتحاد .



### ثالثا : تصديق المحكمة على الصلح

#### تقديم طلب التصديق على الصلح :

متى توافرت الأغلبيتان المطلوبتان فوق الصلح ، وجب عرضه على المحكمة لتصادق عليه . ولا ينتج الصلح أثره ولا يكون نافذا الا اذا حصل هذا التصديق . والملاحظ في تدخل المحكمة في أمر الصلح رعاية مصالح الدائنين الذين لم يشتركوا في مداولاته بسبب تأخرهم في التقديم بديونهم أو بسبب المنازعة في ديونهم وعدم قبولها مؤقتا ، ورعاية مصلحة الأقلية التي لم توافق على الصلح . كما يقصد المشرع من تدخل المحكمة ضمان توافر الشروط القانونية اللازمة لوقوع الصلح ، وحماية المصلحة العامة التي تستلزم عدم منح ميزة الصلح لمدين غير جدير به .

والسنديك هو الذي يسعى عادة لدى المحكمة للحصول على التصديق . ومع ذلك يجوز للمفلس أو لورثته ولكل دائن على انفراد أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح متى تراخى السنديك في طلبه ، وفي هذا تقول المادة ٣٢٥ « على من يريد التعجيل من الأخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح » . وانما لا يجوز أن تصادق المحكمة على الصلح من تلقاء ذاتها .

والمحكمة المختصة بالتصديق على الصلح هي المحكمة التي شهرت الافلاس . ويرفع اليها الطلب بعريضة . ولا يشترط اعلان أصحاب الشأن بالحضور في الجلسة التي يقع فيها التصديق ، اذ لا توجد خصومة حقيقية حتى يكون هذا الاعلان واجبا ، وانما يقتصر الأمر على التصديق على اتفاق وقع بين المفلس ودائنيه .

ولم يحدد القانون ميعادا لتقديم طلب التصديق على الصلح الى المحكمة .

#### المعارضة في التصديق على الصلح :

متى رفع طلب التصديق على الصلح الى المحكمة ، جاز « للمدائنين الذين لهم قبل حصوله ( أى الصلح ) الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده » المعارضة في طلب التصديق ولو كانوا وافقوا على الصلح في جمعية الدائنين ، اذ قد لا تتبين لهم مثالبه الا بعد موافقتهم عليه ( المادة ٣٢٢ ) . ولا يجوز للدائنين المرتهنين أو الممتازين أو أرباب حقوق



الاختصاص المعارضة في التصديق على الصلح ألا إذا فغدوا ضماناتهم بسبب التصويت على الصلح أو تنازلوا عنها بعد التصويت . كما لا تجوز المعارضة من الملس لأنه هو الذي يقترح شروط الصلح فليس له بعد ذلك أن ينقض ما تم من جهته . وكذلك لا تجوز المعارضة من السنديك لأنه يمثل جماعة الدائنين وليس له أن يعترض على قرار اتخذته هذه الجماعة بعد المداولة . وأن تبين فيها الأسباب التي تستند إليها والا كانت لاغية ( المادة ٣٢٢ ) . كما يجب أن تشتمل على تكليف المفسس والسنديك بالحضور أمام المحكمة « في أول جلسة » ، أي في أول جلسة بعد انقضاء ميعاد المعارضة . وقرع المعارضة الى المحكمة التي تنظر في طلب التصديق على الصلح ، وهي المحكمة التي شهت الافلاس كما ذكرنا . وللمحكمة أن تفصل في المعارضة بالرفض أو بالقبول . فإذا رفضتها ، فلها بعد ذلك أن تنظر في أمر التصديق على الصلح . وإذا قبلتها ، فمعنى ذلك رفض الصلح بالنسبة الى جميع الدائنين ( المادة ٣٢٦ ) . ويجوز للمحكمة أن تفصل في المعارضة وفي أمر التصديق على الصلح بحكم واحد ( المادة ٣٢٦ ) .

#### سلطة المحكمة ازاء طلب التصديق على الصلح :

متى انقضى الميعاد القانوني ولم تقدم معارضات أو قدمت ورفضت ، وجب على المحكمة أن تنظر في أمر الصلح .

وتبدأ المحكمة بسماع تقرير من مأمور التفليسة عن حالة الافلاس بوصفته ، ويجب أن يتضمن هذا التقرير رأى المأمور في الصلح ( انظر المادتين ٣٢٦ ، ٣٣٥ ) .

ثم تقضى المحكمة بقبول الصلح برمته أو برفضه برمته . ولها في هذا الصدد سلطة مطلقة لتقدير . وانما لا يجوز للمحكمة تعديل الشروط التي وقع عليها الاتفاق أو اقتراح شروط جديدة ، لأن الصلح عقد بين المفسس وجماعة الدائنين ، فمن غير المقبول أن تحل المحكمة ارادتها محل ارادة المتعاقدين فتفرض عليهم شروطا لا يرضون بها .

وعلى الرغم من أن المشرع ترك للمحكمة سلطة رحبة للتقدير فأجاز لها قبول الصلح أو رفضه ، فانه أورد على حرية المحكمة بعض قيود ، فأوجب عليها أن تقضى برفض التصديق على الصلح « اذا لم تراع الأصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة المصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون » ( المادة ٣٢٧ ) . ويحتاج كل أمر من هذه الأمور الى شيء من التفصيل . . .

فمن واجب المحكمة أن تقضى برفض الصلح « إذا لم تراع الأصول المقررة فيما سبق » ، وليس المقصود من هذه العبارة الإشارة الى جميع الأحكام الواردة في باب الافلاس ابتداء من المادة ١٩٥ الى المادة ٣٢٧ ، وانما المقصود الأحكام الواردة في الفصل الخاص بالصلح ، أى في المواد من ٣١٥ الى ٣٢٧ ، وهى المواد التى تضع الشروط القانونية لوقوع الصلح والإجراءات المتعلقة به . وعلى هذا الأساس ، يجب أن تقضى المحكمة برفض الصلح والا اعتبر حكمها خاطئاً فى الأحوال الآتية :

إذا حكم على المفلس بعقوبة الافلاس بالتدليس قبل التصديق على الصلح . أما إذا لم يصدر مثل هذا الحكم وانما باشرت النيابة التحقيقات أو حركت الدعوى العمومية ، فعلى المحكمة أن تؤجل الفصل فى التصديق على الصلح حتى يصدر حكم المحكمة الجنائية .

وإذا لم تتوافر الأغلبيتان المطلوبتان .

وإذا لم يوقع الدائنون على محضر الصلح فى ذات الجلسة التى تم فيها التصويت .

وإذا قرر الدائنون التصالح مع المفلس بعد أن أصبحوا فى حالة اتحاد .

وإذا اتضح للمحكمة أن أغلبية الديون لم تتوفر فى المداولة الأولى فأجل الاجتماع لأكثر من ثمانية أيام .

ومتى صادقت المحكمة على الصلح ، فعليها أن تثبت فى الحكم انتهاء حالة الافلاس . وإذا رفضت التصديق على الصلح وحاز الحكم قوة الشئ المقضى به ، أصبح الدائنون فى حالة اتحاد بحكم القانون ولو لم يصرح بذلك فى الحكم ( المادة ٣٣٩ ) .

#### قيد حكم التصديق على الصلح :

يجب على السنديك أن يقوم بقيد الحكم الصادر بالتصديق على الصلح باسم كل واحد من الدائنين فى مكاتب الشهر العقارى التى تقع فى دائرتها عقارات المدين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك فى ذات عقد الصلح ( المادة ٢/٣٢٨ ) .

## المبحث الثاني مضمون الصلح

### الأسس التي يقوم عليها الصلح :

يخضع الصلح بوصفه عقدا بين المفلّس وجماعة الدائنين لمبدأ حرية التعاقد . فيجوز للطرفين أن يضمنا الصلح ما يريدان من شروط ما دامت لا تخالف النظام العام أو الآداب . وغالبا ما يتضمن الصلح بعض مزايا للمفلّس ، كمنحه أجلا للوفاء ، أو التنازل عن أنصبة من الديون ، أو كلا الأمرين معا .

غير أن الصلح لا يعتبر عقدا عاديا ، لأنه لا يقع برضاء جميع الدائنين . وإنما بموافقة الأغلبية . ومتى تم وصادقت عليه المحكمة ، سرت شروطه على جميع الدائنين سواء منهم من وافق عليه أم رفضه ، بمعنى أنه يسرى على بعض الدائنين رغما عنهم وبغير موافقتهم .

ويخضع الصلح لمبدأين أساسيين : **الأول** : وجوب الإبقاء على طبيعة الديون وعدم إجراء تجديد فيها . **والثاني** : وجوب احترام المساواة بين الدائنين :

### أولا - الإبقاء على طبيعة الديون وعدم إجراء تجديد فيها :

إذا كان صحيحا أن من حق أغلبية الدائنين أن تلزم الأقلية باحترام القرار الخاص بمنح المدين أجلا للوفاء أو بتخفيض قدر الديون ، فإن هذا الحق لا يجوز أن يصل إلى حد إرغام دائن على الرضاء بتعديل طبيعة دينه أو بتغيير مصدره . فيجب إذن ألا يمس الصلح جوهر الديون وطبيعتها ، وإنما يقتصر على تعديل مقاديرها أو مواعيد استحقاقها .

### ثانيا - احترام مبدأ المساواة بين الدائنين :

يجب أن يحترم الصلح المساواة بين الدائنين . فلا يجوز مثلا إجبار بعضهم على التنازل عن نصيب أكبر من الآخرين ، أو اشتراط فوائد بالنسبة إلى بعض الديون دون الأخرى ، أو تقرير ضمانات خاصة لبعضها دون البعض الآخر . وكل اتفاق سري يعقده المدين مع أحد الدائنين يكون موضوعه منح الدائن بعض مزايا خاصة يقع باطلا بطلانا جوهريا ( المسادة ٤٠٣ من القانون التجاري ) .

### · الصلح على منح آجال للمفلس :

قد يمنح الدائنون المفلس أجلا للوفاء ويقسطنون الديون خلال هذا الأجل . وعلى الرغم من وجوب تصديق المحكمة على الصلح ، لا يعتبر الأجل من قبيل المهل القضائية ، وإنما هو أجل اتفاقي ملحوظ فيه مصالحة الطرفين المتعاقدين .

### · الصلح على إبراء المدين من جزء من الديون :

قد يتفق الدائنون على أن يحطوا عن المفلس جزءا من الديون ، كما إذا اتفقوا على التنازل عن ٣٠٪ أو ٤٠٪ من قدر كل دين . ولا يعتبر هذا التنازل من قبيل التبرع ، إذ لا يقصد الدائنون منه تقرير هبة للمفلس ، وإنما يهدفون إلى ضمان الحصول على الأجزاء الباقية ، فهم ينظرون إلى الأمر على أساس الواقع ويقدر أن التشبث بقدر ديونهم بأكملها لا يجديهم نفعا . وأن بيع أموال المفلس لا يحقق لهم إلا الحصول على أنصبة ضئيلة فيفضلون التخلي عن جزء من ديونهم وتمكين المفلس من استئناف حياته التجارية واستعادة مركزه المالي ليستطيع أن يفي بالأجزاء الباقية . بمعنى أنهم يهدفون بالصلح إلى تحقيق صوالهم الشخصية قبل أن يفكروا في معاونة المفلس أو الأخذ بيده . ولهذا يعتبر التنازل من قبيل عقود العوض الذي يصيب منها كل من طرفيها نفعا ، أما المفلس فإنه يفيد من تخفيض قدر الديون ، وأما الدائنون فيفيدون من تأكيد حقهم في الحصول على الأجزاء الباقية .

### · شرط الوفاء عند الميسرة :

قد يتفق الدائنون على تخفيض الديون مع أخذ تعهد على المفلس بالوفاء بالأجزاء التي يقع عليها التخفيض متى أيسر . ويترك أمر تفسير هذا الشرط لمحكمة الموضوع .

### · كفالة شروط الصلح :

كثيرا ما يقدم المفلس كفيلا لضمان تنفيذ شروط الصلح حتى يحمل الدائنين على الموافقة عليه بسهولة ويسر . وغالبا ما تقدم هذه الكفالة من أقارب المفلس وأصدقائه . ويلتزم الكفيل بالوفاء بالأنصبة المقررة في الصلح . أما الأنصبة التي تنازل عنها الدائنون ، فلا يلتزم بها الكفيل بوصفها ديننا طبيعيا كما هو الشأن بالنسبة إلى المفلس . ويلتزم الكفيل بالوفاء بالأنصبة قبل الدائنين الذين تحققت ديونهم وتأيدت عند وقوع تصحح .



### المبحث الثالث الدائنون الذين يسرى عليهم الصلح

تنص المادة ٣٢٨ فى هذا الصدد « التصديق على الصلح يجعله نافذاً فى حق جميع الدائنين سواء كانوا مذكورين فى الميزانية أم لا ، وسواء تحقق ديونهم أم لا ، وفى حق المداينين القاطنين خارج القطر المصرى ، والمداينين الذين صار قبولهم فى مداورات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة أيا كان المبالغ الذى يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاى » .

وعلى هذا الأساس ، لا تسرى شروط الصلح على الدائنين المرتهزين والممتزين وأرباب حقوق الاختصاص ولو نشأت ديونهم قبل صدور حكم الإفلاس ، لانهم لا يدخلون فى جماعة الدائنين . ومع ذلك اذا فقد هؤلاء الدائنون ضماناتهم بسبب الاشتراك فى التصويت على الصلح ، أو اذا اشتركوا فى التفليسة بوصفهم دائنين عاديين متى قدروا الضمانات التى حصلوا عليها لا تكفى لتغطية ديونهم ، فانهم يخضعون لشروط الصلح . وبالمثل لا تسرى شروط الصلح على دائنى جماعة الدائنين . وهم الذين تعاملوا مع السنديك بوصفه ممثلاً لهذه الجماعة .

كما لا تسرى شروط الصلح على الدائنين الذين تعاملوا مع المفلس شخصياً بعد شهر إفلاسه وعلى الرغم من غل يده عن ادارة أمواله ، اذ لا يترتب على غل اليد بطلان تصرفات المفلس ، وانما عدم جواز الاحتجاج بها قبل جماعة الدائنين ، فتظل هذه التصرفات صحيحة بين المفلس والدائن وتجاوز مطالبة المفلس بتنفيذها بعد انتهاء التفليسة بالصلح أو الاتحاد .

ويكفى أن ينشأ الدين قبل صدور حكم الإفلاس حتى تسرى عليه شروط الصلح . فلا يشترط اذن أن يكون الدين حالاً أو خالياً من النزاع أو معين المقدار قبل صدور الحكم المذكور .

### المبحث الرابع آثار الصلح

يترتب على صدور الحكم النهائى بالتصديق على الصلح انتهاء التفليسة وازوال آثار الإفلاس . فيعود المفلس الى ادارة أمواله والتصرف فيها . وتنحل جماعة الدائنين ، فيستعيد كل دائن حقه فى اقامة الدعاوى واتخاذ



الاجراءات الانفrazاجية للمطالبة بالنصيب المشروط في الصلح عند حلول  
الأجل المعين فيه ، ويستحيل على الجماعة - ما دامت قد انحلت - إقامة  
دعوى البطلان الخاصة بفترة الريبة . وتنقضى مهمة السنديك ، فيسبام  
الأموال الى المفلس ويأخذ وصلا بهذا الاستلام . ويحرر مأمور التفليسة  
محضرا بقفل الاجراءات. وتنتهى مهمته هو الآخر .

وفى ذلك تقول المادة ٣٢٩ تجارى : « تنتهى مأمورية وكلاء المداينين  
منى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح فى قوة حكم انتهائى ويسلمون  
للمفلس حسابهم القطعى بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير  
المباحثة فيه وقفه الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك فى نفس عقد الصلح ويسبام  
الوكلاء للمفلس جميع أمواله ودفاتره وأوراقه وسنداتة ويعطيهم سندا بخلو  
طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضرا بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك  
مأموريته . وان حصل نزاع فمأمور التفليسة يحيله الى جلسة المحكمة  
يسون. احتياج الى التكليف بالحضور وهى تحكم فيه بمجرد الاحالة » .

ولا يظل من آثار الافلاس بعد صدور الحكم النهائى بالتصديق على  
الصلح الا سقوط الحقوق السياسية والمهنية عن المفلس ، اذ لا تعود هذه  
الحقوق الا برد الاعتبار ، ولا يستطيع المفلس أن يحصل على رد اعتباره الا  
إذا وفى جميع الديون حتى الأجزاء التى تنازل عنها الدائنون فى الصلح .

### المبحث الخامس

#### بطلان الصلح وفسخه

#### أسباب البطلان والفسخ :

لما كان الصلح عقدا يقع بين المفلس وجماعة الدائنين ، فهو قابل  
للبطلان والفسخ .

أما البطلان ، فقد أخرج المشرع التجارى عن نطاق القواعد العامة ،  
فلم يجر اسقاط الصلح بسبب نقص أهلية أحد المتعاقدين أو بسبب غلط  
وقع فيه أو اكراه انصب عليه . واعتقد المشرع أن رقابة المحكمة على الصلح  
قلينة بتحقيق حماية ناقص الأهلية أو من كان من المتعاقدين فريسة الغلط  
أو الاكراه . أضف الى ذلك أن الصلح لا يقع الا بعد جهود مضمينة واجراءات  
طويلة ، كما أنه يتعلق بصوالح عدد كبير من الدائنين فضلا عن المفلس ،  
فليس من المقبول أن ينهار صرحه بأسباب البطلان العديدة التى تذكرها

القواعد العامة ، اذ لا ينبج عن ذلك الا ضياع الوقت والتفقات بغير جدوى  
لهذا لم ينجز المشرع التجارى ابطال الصلح الا لسببين ذكرهما فى المادة  
٣٣١ ، وهما :

**الأول :** الحكم على المفلس بعقوبة الافلاس بالتدليس بعد التصديق على  
الصلح ، فيسقط الصلح عندئذ بحكم القانون ويصير الدائنون فى حالة  
الاتحاد .

**والثانى :** ظهور غش من المفلس بعد التصديق على الصلح ولو لم  
يصدر عليه حكم بعقوبة الافلاس بالتدليس . ولا يكون الغش سببا فى  
بطلان الصلح الا اذا توفر فيه الشرطان الآتيان :

١ - أن يظهر بعد التصديق على الصلح .

٢ - أن يقع الغش بإحدى طريقتين : بأن يخفى المفلس شيئا من ماله  
بقصد حمل الدائنين على قبول أنصبة ضئيلة . أو بأن يبالغ فيما عليه من  
ديون بقصد ايها الدائنين بكثرة عددهم أو تضخم ديونهم فيمنحونه الصلح  
بسهولة اعتقادا منهم أن بيع أمواله لن يدر عليهم الا أنصبة أقل مما لو لم  
الصلح . فاذا وقع الغش بصورة أخرى كما اذا أخفى المفلس بعض ما عليه  
من الديون ، أو اذا انعدم سوء القصد كما اذا سها على المفلس اظهار بعض  
أمواله أو ذكر بعض الديون وهو معتقد بأنه ملزم بها ، فلا يجوز الحكم  
ببطلان الصلح .

ولما كان الغش هو السبب الوحيد لبطلان الصلح بعد وقوعه ، فلا  
يجوز اذن الحكم بالبطلان بالاستناد الى أسباب أخرى ، كالغلط أو الاكراء  
أو نقص الأهلية أو عيب فى الاجراءات ، كاهمال دعوة أحد الدائنين الى  
حضور جمعية الصلح ، أو عدم توافر الأغلبية القانونية ، أو احتساب صوت  
أحد الدائنين فى جمعية الصلح أكثر من مرة ، أو وقوع الصلح بعد أن نصار  
الدائنون فى حالة اتحاد ، اذ متى صادقت المحكمة على الصلح وحاز الحكم  
قوة الشئ المقضى به ، فقد ترتب على ذلك تطهير الصلح من جميع أسباب  
البطلان ما عدا ما يقوم منها على أساس الغش .

أما الفسخ ، فقد أخضعه المشرع التجارى للقواعد العامة . فاذا تخلف  
المفلس عن تنفيذ التزاماته كما يرتبها عليه عقد الصلح ، اؤمتنع مثلا عن  
دفع الأقساط عند حلول أجلها أو لم يقدم الضمانات المشروطة ، جاز لكل  
دائن أن يطلب التنفيذ العيني ، أو الفسخ ( المادة ١٥٧ من القانون المدنى

والمادة ٣٣٢ من القانون التجارى ) . وللمحكمة ازاء طلب الفسخ سلطة :  
التقدير . فلها أن تمنح المدين مهلة لوفاء . ولها أن ترفض الفسخ متى  
انفسح لها أن المدين قائم على تنفيذ شروط الصلح أو أنه قام بتنفيذ الجزء  
الأكبر منها . وللمفلس تعطيل طلب الفسخ بالقيام بتنفيذ الالتزام الذى  
نخلف عنه ، وهو يستطيع ذلك حتى يحوز حكم الفسخ قوة الشئ المقضى  
به . ومتى قضت المحكمة بالفسخ ، انهار الصلح بالنسبة الى كل الدائنين ،  
لا بالنسبة الى طالب الفسخ وحده ، لان الصلح وحدة غير قابلة لتجزئة ،  
فاما أن يظل قائما برمته واما أن ينهار برمته .

### اجراءات دعوى البطلان ودعوى الفسخ :

يثبت حق رفع الدعوى لكل دائن على انفراد مادام أنه خاضع لشروط  
الصلح . أما الدائنون الذين لا تسرى عليهم هذه الشروط ، كالدائنين  
المرتبهين والممتازين وأرباب حقوق الاختصاص ، فلا مصاحبة لهم فى طلب  
البطلان أو الفسخ ولذا لا يكون لهم حق رفع الدعوى . وبالمثل ، لا يجوز  
للمفلس طلب البطلان أو الفسخ لأنه هو المسئول عن الغش أو عدم تنفيذ  
شروط الصلح . أما السنديك ، فقد انتهت وظيفته بإحلال جماعة الدائنين  
ولم تعد له صفة لرفع الدعوى .

ويجوز دائما استئناف الحكم الصادر فى دعوى البطلان أو الفسخ لأنه  
يعتبر واردا على طلب غير معين .

ويسقط الحق فى ابطال الصلح اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث  
سنوات من اليوم الذى ينكشف فيه الغش . وتسقط دعوى البطلان على أية  
حال اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت وقوع الصلح ( المادة ١٤٠ من  
القانون المدنى ) . أما دعوى الفسخ ، فتسقط بانقضاء خمس عشرة سنة  
من وقت تخلف المدين عن تنفيذ التزامه .

### آثار بطلان الصلح أو فسخه :

#### اعادة فتح التفليسة واستئناف الاجراءات :

تبعث التفليسة بانهيار الصلح بغير حاجة الى صدور حكم جديد  
بشهر الافلاس ، فيعود غل يد المفلس عن ادارة أمواله والتصرف فيها ،  
وتلتئم جماعة الدائنين بعد أن انفرط عقدها ، ويمتنع عن الدائنين حتى رفع  
الدعاوى واتخاذ الاجراءات الانفرادية بعد أن استردوا هذا الحق بوقوع

الصلح . ويجب على محكمة الافلاس بمجرد الاطلاع على الحكم الصادر بأذانة المفلس في جريمة الافلاس بالتدليس أو بمجرد النطق بحكم بطلان الصلح أو فسخه أن تعين مأمورا للتفليسة ووكيلا أو أكثر عن الدائنين . ( المادة ٣٣٢ ) .

ولا يتزتب على فسخ الصلح أو إبطاله إعادة تحقيق الديون التي سبق تحقيقها وتأَييدها . ومع ذلك إذا ترتبت في ذمة المفلس ديون جديدة بعد وقوع الصلح ، فعلى السنديك أن يدعو أربابها الى التقديم بديونهم مرفقة بالمستندات لتحقيقها وتأَييدها في ظرف عشرين يوما من وقوع الفسخ أو البطلان .

، ، وإذا إنهار الصلح بالفسخ وأعيد فتح التفليسة ، فإنها تسير الى صلح جديد للمداولة في أمر الصلح . ويحضر هذا الاجتماع الدائنون الأقدمون ، كما يحضره الدائنون الجدد إذا تحققت ديونهم وتأيدت أو قبالت مؤقتا : وتتبع في شأن الصلح الجديد الاجراءات العادية .

أما إذا انهار الصلح بالبطلان ، فالكل مجمع على أنه لا سبيل الى عمل صلح جديد متى كان سبب البطلان صدور حكم على المفلس بالأذانة في جريمة الافلاس بالتدليس أو كان البطلان بسبب الغش . لأن هذا الحكم مانع من وقوع الصلح .

### الآثر الرجعى لفسخ الصلح وبطلانه :

الأصل أن ينسحب أثر الفسخ أو البطلان الى الماضى ، فيعتبر الصلح وكأن لم يكن ، وتعتبر التفليسة وكأن لم تقفل : ويتفق هذا الوضع مع ما تقضى به القواعد العامة .

وعلى الرغم من هذا الأصل ، فقد أورد المشرع في المادتين ٣٣٥ ، ٣٣٦ استثناءات هامة على مبدأ الرجعية ، وهى تتلخص فيما يأتى : الإبقاء على التصرفات الواقعة من المفلس في الفترة بين التصديق على الصلح وفسخه أو إبطاله . واحتفاظ الأنصبة المدفوعة وفقا لشروط الصلح بقوتها الإبرائية . وبقاء التزام الكفيل في حالة الفسخ وحدها .

## الفصل الثاني

### الاتحاد

إذا لم يقع الصلح أو وقع ثم ابطال ، أصبح الدائنون بحكم القانون في حالة اتحاد .

ونعرض فيما يلي لقيام حالة الاتحاد وتنظيمها والعمليات التي تتضمنها ثم انتهائها .

### الفرع الأول

#### قيام حالة الاتحاد وتنظيمها

##### قيام حالة الاتحاد :

تقول المادة ٣٣٩ « إذا لم يحصل الصلح بين المفلس والدائنون يكون ترتيب الديون بمجرد ذلك في حالة اتحاد » . فيكفي إذن لقيام هذه الحالة توافر شرط واحد ، وهو عدم وقوع الصلح .

وتقوم حالة الاتحاد بحكم القانون ، وبغير حاجة الى اعلانها بأمر من مأمور التفليسة . ومع ذلك يجوز أن يصدر المأمور قرارا باعلان حالة الاتحاد . غير أن هذا القرار لا يعتبر من قبيل الأوامر التي يصدرها لمباشرة مهمته ، وإنما هو مجرد اثبات وتقرير للوقائع التي تؤدي بحكم القانون الى نشوء حالة الاتحاد كرفض الصلح أو عدم تقديم مقترحات بشأنه أو رفض المحكمة التصديق عليه . ولهذا لا يجوز الطعن في القرار المذكور أو الرجوع فيه .

##### تنظيم حالة الاتحاد :

متى صار الدائنون في حالة اتحاد ، وجب على مأمور التفليسة أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها ( أى التفليسة ) وفي لزوم ابقاء وكلاء الدائنين أو استبدالهم ( المادة ٣٣٩ ) . والمقصود أن يطلب منهم اختيار « سنيك الاتحاد » واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة الأموال



الى حين بيعها . وتحصل هذه المداولة فى ذات الجمعية التى رفض فيها الصلح . أما اذا وقع الصلح ثم رفضته المحكمة أو صادقت عليه ثم أبطل ، وجب على المأمور المبادرة الى دعوة الدائنين الى اجتماع جديد لاختيار السنديك المذكور واتخاذ القرارات اللازمة . ويشترك الدائنون المرتهنون والممتازون وأرباب حقوق الاختصاص فى هذه المداولات ، اذ يشمل البيع الأموال التى تقع عليها ضماناتهم ، لا سيما وأن السنديك يصبح بعد قيام حالة الاتحاد هو وحده المختص باجراء البيع لحساب الدائنين العاديين وأرباب التأمينات الخاصة على السواء ( المادة ٣٣٩ ) . ويحرر مأمور التفليسة محضرا بما تم فى الاجتماع ويعرضه على المحكمة لتصديق على تعيين السنديك . وللمحكمة فى هذا الصدد سلطة مطلقة ، فلها أن تقر تعيين السنديك الذى اختاره الدائنون ، ولها أن تعين غيره ، ولا يجوز الطعن فى حكمها . ويجوز اختيار السنديك القطعى ليكون سنديك للاتحاد ، كما يجوز تعيين غيره . واذا كان القانون يستلزم إعادة النظر فى أمر اختيار السنديك بعد قيام حالة الاتحاد ، فذلك لأن مهمته فى هذا الدور من الافلاس تختلف عنها فى الأدوار السابقة ، اذ كانت الادارة فأصبحت البيع ، وتحتاج عمليات البيع الى خبرة ومران قد لا يتوافران فى السنديك القطعى .

ويجب على السنديك القطعى - اذا لم يقع عليه الاختيار لمباشرة أعمال الاتحاد - أن يقدم لسنديك الاتحاد حسابا عن أموال المفلس ويسلمه هذه الأموال بحضور مأمور التفليسة وبعد تكليف المفلس رسميا بالحضور ( المادة ٣٣٩ ) .

ويجب على سنديك الاتحاد أن يبذل جهده لاتمام مهمته فى أقرب وقت . فاذا انقضى عام ولم ينجزها ، وجب على مأمور التفليسة دعوة الدائنين الى الاجتماع لمناقشة السنديك فى أسباب التأخير ولمراجعة أعماله والحساب المؤقت الذى يقدمه . ثم تقرر الجمعية عزله وانتخاب غيره أو ابقائه فى وظيفته بحسب ما تراه . ويجب عرض القرار على المحكمة التى يكون لها أن تؤيده أو تقرر ما يخالفه . ويتجدد هذا الاجتماع كلما مر عام دون انجاز الأعمال ( المادة ٣٤٥ ) . وليس من اللازم دعوة المفلس الى حضور هذه الاجتماعات السنوية .

## الفرع الثانى عمليات الاتحاد

تظل يد المفلس مغلولة عن ادارة أمواله والتصرف فيها طوال فترة الاتحاد ، كما تظل جماعة الدائنين قائمة يمثلها السنديك . غير أن ملكية الأموال تبقى للمفلس ولا تقلت من ذمته الا بتمام البيع .

ويجب أن تصوب عمليات الاتحاد الى هدف واحد ، هو البيع وتوزيع الثمن الناتج عنه على الدائنين . ومع ذلك قد تعلن حالة الاتحاد ولا تزال بعض أعمال الادارة معلقة ، كما اذا بقيت حقوق للمفلس لدى الغير ولم يستطع السنديك القطعى استيفاءها الى وقت تركه العمل ، فيكون من اللازم على السنديك الاتحاد انجاز هذه الأعمال ، وبالمثل ، قد يرى الدائنون التريث فى بيع أموال التفليسة بسبب سوء الظروف الاقتصادية أو لانجاز صفقة رابحة فيقررون الاستمرار فى استثمار المحل التجارى ويوكلون السنديك فى القيام بهذه المهمة حتى تحين الفرصة الطيبة للبيع .

### أولا : الاستمرار فى استثمار المحل التجارى

قد يرى الدائنون بعد أن يصبحوا فى حالة اتحاد التريث فى اجراء بيع أموال المفلس متى كانت الظروف الاقتصادية غير ملائمة لاجرائه ، أو كان المفلس مرتبطا بتوريد أشياء وكانت الصفقة رابحة فيفضل الدائنون الإبقاء على المتجر حتى يتم تنفيذ هذه الصفقة . ومتى قرر الدائنون تأجيل البيع ، فالغالب أنهم يقررون أيضا الاستمرار فى استثمار المحل التجارى حتى لا تهبط قيمته بضياح سمعته وتبعثر عملائه .

وقد لاحظ القانون خطورة هذا الوضع ومخالفته لطبيعة الاتحاد ، فاشتراط دعوة الدائنين للاجتماع للمداولة فى أمره ، وتحديد مدة الاستمرار فى التجارة ، ومدى سلطة السنديك ، ولا يعتبر قرار الاستمرار فى التجارة صحيحا الا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة وموافقة ثلاثة أرباع الدائنين عددا ودينا ( المادة ٣٤٢ ) . والعبرة بعدد الدائنين الذى تحققت ديونهم وتأيدت وليست بعدد الدائنين الحاضرين فى الاجتماع .

واذا وفق السنديك فى استثمار المحل التجارى فأنتج أرباحا فانها تضاف الى أموال التفليسة لتوزع على الدائنين .

### ثانيا : انجاز الأعمال المتعلقة

قد تعلن حالة الاتحاد قبل أن يكون السنديك القطعى قد فرغ من حشد جميع ذمة المفلس ، فيكون من واجب سنديك الاتحاد أن ينجز هذه المهمة قبل أن يتفرغ لعملية البيع ، وذلك تحت اشراف مأمور التفليسة ( المادة ٣٤٤ ) . وقد اهتم المشرع بوصف خاص بحقوق المفلس لدى الغير التى لم يتم تحصيلها بسبب قيام نزاع بشأنها أو افسار المدينين فيها أو غير ذلك من الأسباب . ورأى المشرع أنه من الخير أن يمكن السنديك من التصالح عليها أو التنازل عنها بالممارسة حتى لا تتعطل أعمال الاتحاد ويطول أمد التفليسة فى انتظار تصفية المنازعات المتعلقة بها أو تحصيلها .

### بيع حقوق المفلس بالممارسة :

قد توجد للمفلس حقوق لدى الغير ، وقد لا تكون هذه الحقوق محل نزاع ولكنها عسيرة التحصيل بسبب افسار المدينين فيها أو بعد آجالها . وقد لاحظ المشرع أن الاصرار على تحصيلها بأكملها قد يؤدى الى اطالة فترة الاتحاد تأخير تصفية التفليسة ، وأنه من الأفضل القناعة باستخلاص قدر منها بدلا من اتفاق مصاريف قد تكون باهظة على تحصيلها أو الانتظار الى حين حلول آجالها . ولهذا أجاز لجماعة الدائنين أن تطلب من المحكمة الاذن لها بتكليف السنديك بالتفاوض بشأنها مع المدينين على دفع جزء منها مباشرة مقابل ابرائهم من الباقي ، أو التنازل عنها للغير مقابل ثمن أقل من قيمتها ( المادة ٣٧١ ) .

وتحصل المداولة فى هذا الأمر فى جمعية الدائنين . وتجتمع الجمعية بدعوة من مأمور التفليسة . ويجوز للمفلس ولكل دائن أن يطلب من المأمور دعوة الجمعية . ويتخذ القرار بالأغلبية اللازمة لوقوع الصالح . فاذا توافرت هذه الأغلبية ، وجب عرض الأمر على المحكمة التى يكون لها أن تمنح الاذن باجراء الممارسة أو أن ترفضه . ويجب تكليف المفلس رسميا بالحضور أمام المحكمة عند عرض الأمر عليها لسماع أقواله . غير أن اعتراضه على اجراء الممارسة لا يحول دون المحكمة والاذن باجرائها . ومتى أذنت المحكمة باجراء الممارسة ، كان على السنديك أن يقوم بجميع ما يلزم لذلك ( المادة ٣٧١ ) .

ويلاحظ أن هذه الاجراءات لا تكون واجبة الاتباع الا اذا كان الحق المراد بيعه أو التنازل عنه عسير التحصيل أو بعيد الأجل ولا سبيل لاستخلاصه أو الحصول على الوفاء العاجل الا بتضحية قدر منه .

## ثالثا : البيع

### بيع المنقولات :

يقوم سنديك الاتحاد ببيع منقولات المفلس بغير حاجة الى استئذان مأمور التفليسة أو تكليف المفلس بالحضور ( المادة ٣٤٤ ) .

ولما كان البيع اجباريا ، فيجب - فى الأصل - أن يقع بطريق المزاد العلنى . ومع ذلك يجوز لمأمور التفليسة - على خلاف رأى - أن يأذن السنديك فى اجراء البيع بالتراضى متى استصوب ذلك .

وللسنديك أن يبيع المنقولات سواء آكانت مادية كالساع أم معنوية كالحقوق . ولا يشترط بالنسبة الى بيع الحقوق اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٧١ ، لأن هذه المادة لا تتعلق إلا بالحقوق العسيرة المنىال أو البعيدة الأجل والتى يستلزم تحصيلها تضحية قدر منها .

ويجوز للسنديك أن يبيع المحل التجارى جملة واحدة . ويقع هذا البيع بدوره بالمزاد العلنى أو بالتراضى استثناء ويجب أن تتبع فى شأنه الأحكام والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ .

### بيع العقارات :

يباشر السنديك بيع عقارات المفلس . ولا يثبت هذا الحق بعد أن يصبح الدائنون فى حالة اتحاد الا للسنديك . فلا يجوز اذن للدائنين المرتهنين أو الممتازين أو أصحاب حقوق الاختصاص الشروع فى التنفيذ على العقارات بعد هذا الوقت . غير أن هذا لا يعنى أنهم يفقدون رهونهم أو امتيازاتهم أو اختصاصاتهم ، وإنما المقصود توحيد اجراءات البيع وتركيزها فى يد السنديك واجبار الدائنين المذكورين على التريث حتى يتم السنديك البيع فيستطيعون عندئذ التمسك بحق الأولوية الذى تخوله لهم ضماناتهم . ومع ذلك اذا كان هؤلاء الدائنون قد شرعوا فى اجراءات التنفيذ بعد صدور حكم الافلاس - وهو حق مقرر لهم وفقا لنص المادة ٣٧٣ - ولم تتم الاجراءات الى الوقت الذى يصبح فيه الدائنون العاديون فى حالة اتحاد ، جاز لهم الاستمرارا فى الاجراءات واتمام البيع ( المادة ٣٧٤ ) . وتتبع فى هذا البيع أحكام التنفيذ العقارى العادية الواردة بقانون المرافعات .

وخلافا لما هو مقرر بالنسبة الى المنقولات ، يجب على السنديك أن



يحصل على اذن من مأمور التفليسة لبيع العقارات ، والا كان البيع باطلا .  
وعلى الرغم من تعلق هذا البطلان بالنظام العام ، فللدائنين وحدهم حق طلبه . ويجب أن يشرع السنديك فى البيع فى ظرف الثمانية أيام التالية للوقت الذى يصبح فيه الدائنون فى حالة اتحاد ( المادة ٣٧٤ ) . ويجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بتأجيل البيع متى قدر أن الظروف الاقتصادية غير ملائمة لاجرائه .

ويقع البيع باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن بيع عقارات المفلس وعديم الأهلية والغائب . فلا يجوز اذن اجراء البيع بالتراضى .

ومتى بيع العقار بالمزاد العلنى ، جازت المزايدة بالعشر لكل شخص . وتتبع فى هذا الشأن القواعد الواردة بقانون المرافعات (المادة ٣٧٥ تجارى) . فاذا وقعت المزايدة ، أعيد فتح المزاد ، حتى اذا ما رسى فى هذه المرة على مشتر ، فلا تجوز المزايدة بعد ذلك عملا بقاعدة « المزايدة على المزايدة لا تجوز » . ويترتب على تسجيل حكم مرسى المزاد تطهير العقار من الرهون التى تتعلق به .

#### رابعا - التوزيع

كلما قبض السنديك مبلغا من ثمن البيوع التى يجريها فعليه ايداعه خزانة المحكمة بعد ضم القدر الذى يحدده مأمور التفليسة لمصاريف البيع .

كما يجب على السنديك أن يسلم المأمور فى كل شهر قائمة ببيان الحالة التى صارت اليها التفليسة والمبالغ المودعة فى خزانة المحكمة .

وليس من اللازم لاجراء التوزيعات الانتظار حتى تصفى أموال المفلس بأجمعها ، بل من حق مأمور التفليسة أن يأمر باجرائها كلما تجمعت مبالغ كبيرة . ويعين المأمور القدر الذى يجب أن يوزع ويخطر الدائنين بميعاد التوزيع بالطرق العادية فى مسائل الافلاس ، أى بالنشر فى الصحف وبخطابات خاصة ( المادة ٣٦٧ ) . ويجوز لكل دائن أن يطلب اجراء التوزيع ولا يصح الامتناع عنه متى كان المبلغ المتحصل الحالى من العوائق يوفى يقينا خمسة فى المائة من الديون ( المادة ٢٨٤ ) .



ويحرر السنديك قائمة بالتوزيع تتضمن أسماء الدائنين الذين يشتركون فيه وقدر أنصبتهم .

ولا يدفع السنديك الأنصبة الا اذا أبرز الدائن سند الدين مؤشرا عليه بحصول قبوله وتأيينه . ويؤشر السنديك على السند بالمبالغ المدفوعة . . . واذا تعذر على الدائن تقديم سند الدين بسبب ضياعه أو سرقة أو هلاكه فى حريق مثلا ، أو اذا لم يكن للدين سند أصلا ، فللدائن أن يلجأ الى مأمور التفليسة ليحصل منه على أمر بالقبض ، ويستطيع المأمور التأكد من قبول الدين بالرجوع الى محاضر جاسات تحقيق الديون . ويجب فى جميع الأحوال أن يعطى الدائن مخالصة على هامش قائمة التوزيع ( المادة ٣٧٠ ) .

ويستنزل من المبالغ قبل توزيعها على الدائنين العاديين ما يأتى ( المادة ٣٦٦ ) :

- ١ - الرسوم ومصاريف ادارة التفليسة .
- ٢ - النفقة التى تدفع للمفلس ولعائلته ، سواء أقررت هذه النفقة خلال الاجراءات التمهيدية أم بعد اعلان حالة الاتحاد .
- ٣ - ديون الدائنين الممتازين . والأصل أن تدفع هذه الديون بعد أداء الرسوم ومصاريف ادارة التفليسة ونفقة المفلس . غير أن هذا الوضع لا يصدق الا على الدائنين أرباب الامتيازات العامة . أما الدائنون أصحاب الامتيازات الخاصة ، فأنهم يستوفون ديونهم من ثمن الأعيان التى تقع عليها ضماناتهم قبل أداء المبالغ المذكورة .

ومتى تم الوفاء بالمبالغ المذكورة فى البند السابق ، يوزع الباقي بين الدائنين العاديين الذى تحققت ديونهم وتأيدت . ويقتسم هؤلاء الدائنون الباقي المذكور قسمة غرما ، أى بنسبة ديونهم . وملاحظة هذه النسبة من النظام العام فلا تجوز مخالفتها لأنها تتعلق بمبدأ المساواة بين الدائنين .

ويجب على السنديك أن يحتفظ فى صندوق المحكمة بأنصبة الديون الآتى بيانها :

- ١ - الديون المعلقة على شروط لما تظهر نتيجه .
- ٢ - الديون التى قبلت مؤقتا بسبب وقوع المنازعة فيها ما دام لم يصدر حكم نهائى فى المنازعة ( المادة ٣٦٩ ) .
- ٣ - ديون الدائنين المقيمين خارج القطر المصرى والمذكورين فى ميزانية المفلس .

وتظل هذه الأنصبة محفوظة في صندوق المحكمة حتى يتبين أمر الدين . فإذا تحقق وثبتت صحته ، استطاع الدائن أن يحصل على المبالغ المحفوظة لحسابه . أما إذا تخلف الشرط أو قبلت المنازعة ورفض الدين أو انقضت مواعيد التقديم الخاصة بالدائنين المقيمين خارج القطر ، وزعت المبالغ المحفوظة على الدائنين الذين قبالت ديونهم .

حقوق الدائنين المرتهنين والممتازين وأصحاب حقوق الاختصاص في التوزيعات لهؤلاء الدائنين نوعان من الضمان . أحدهما خاص ويتعلق بالأعيان التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص . والآخر عام وينصب على ذمة المدين بأجمعها وهم يشتركون في هذا النوع من الضمان مع باقى الدائنين العاديين . بمعنى أن الدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص يعتبر دائناً قادراً قبل أن يكون صاحب ضمان خاص . فهو والحال كذلك عضو في جماعتين : جماعة الدائنين العاديين وله بهذا الوصف أن يشترك في قسمة الغرماء ، وجماعة الدائنين المرتهنيين أو الممتازين وله بهذا الوصف أن يشترك في قسمة الترتيب التي تفتتح عند بيع المال الذى يقع عليه ضمانه الخاص .

### الدائنون أرباب حقوق الامتياز العامة :

تدفع ديون هؤلاء الدائنين من أول نقود متحصلة من بيع المنقولات . فإذا لم يكف الثمن المتحصل من هذا البيع لسداد ديونهم بأكملها ، جاز لهم الاشتراك بالباقي في الثمن الناتج عن بيع العقارات . أما إذا بدىء ببيع العقارات ، اشتركوا في قسمة الترتيب فتكون لهم الأولوية على الثمن الناتج عن بيعها . فإذا أعقب ذلك بيع المنقولات وكان ثمنها كافياً لسداد ديونهم ، وجب دفعها من هذا الثمن ويلزمون برد ما حصلوا عليه من ثمن العقارات إلى الدائنين المرتهنيين وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليها .

### الدائنون المرتهنون للعقار وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليه :

إذا بدىء بيع العقار المرهون أو الذى يقع عليه حق الامتياز أو حق الاختصاص قبل بيع المنقولات والعقارات الحالية من التأمينات الخاصة ، أو إذا وقع البيعان في ذات الوقت ، وجب أن يشترك الدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص في قسمة الترتيب أولاً . فإذا حصل على دينه بتمامه من هذه القسمة ، فلا شأن له بقسمة الغرماء التي تفتتح بعد ذلك . أما إذا ظل دينه كله أو بعضه غير مدفوع في قسمة الترتيب ، كان له أن

يشارك بالباقي في قسمة الغرماء بشرط أن يكون الدين قد سبق تحقيقه. وتأويله . والسبب في ذلك أن الدائن المرتهن. أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص يعتبر دائئا عاديا فضلا عن كونه صاحب تأمين خاص ( المادة ٣٥٦ ) . ولهذا أخضع المشرع جميع الديون لاجراءات التحقيق ولو كانت مضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص .

وإذا بدى ببيع المنقولات والعقارات الحالية من التأمينات الخاصة ، كان للدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص الاشتراك في قسمة الغرماء الخاصة بالثمن الناتج عن هذا البيع بكل دينه . ومن البديهي أنه يشترك في هذه القسمة بوصفه دائئا عاديا ( المادة ٣٥٧ ) . حتى إذا ما بيع العقار المحمل بالرهن أو الامتياز أو الاختصاص بعد ذلك ، كان له أن يشترك في قسمة الترتيب الخاصة بثلث هذا العقار بكل دينه أيضا وبغض النظر عما يكون قد حصل عليه من قسمة الغرماء . وهو يشترك في هذه القسمة بوصفه دائئا مرتهنا أو ممتازا وتكون له المرتبة التي يؤهلها رهنه أو امتياز أو اختصاصه .

#### الدائنون المرتهنون للمنقول وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليه :

يجوز للسنديك - بعد استئذان مأمور التفليسة - أن يسترد المنقول المرهون بعد أن يدفع للدائن المرتهن الذي يحوزه مقدار دينه بتمامه ( المادة ٣٥١ ) . ويفضل السنديك اتباع هذا السبيل كلما أراد الدائن المرتهن التنفيذ على الأعيان المرهونة في ظروف غير ملائمة ، كما إذا أراد البيع في وقت هبوط الأسعار بسبب أزمة مثلا .

أما إذا لم يشأ السنديك استعمال هذا الحق ، فللدائن المرتهن التنفيذ على المنقولات المرهونة واستيفاء دينه من ثمنها بطريق الأولوية . فإذا كان الثمن الناتج عن البيع أكبر من قيمة الدين ، فعليه أن يرد الزائد الى جماعة الدائنين . وإذا كان الثمن أقل من الدين ، جاز للدائن المرتهن أن يشترك بالباقي في قسمة الغرماء ، ويعتبر بالنسبة لهذا الباقي دائئا عاديا . ( المادة ٣٥٢ ) .

أما إذا لم يشأ الدائن المرتهن التنفيذ على المنقولات المرهونة وأصر على استبقائها في حيازته ، فلا يستطيع أن يشترك في التوزيعات التي تحصل للدائنين العاديين ولا يدرج اسمه في جماعة الدائنين الا لمجرد العلم ( المادة ٣٥٠ ) .

### الفرع الثالث انتهاء حالة الاتحاد

#### كيفية انتهاء حالة الاتحاد :

متى فرغ السنديك من عمليات البيع والتوزيع ، فعلى مأمور التفليسة أن يدعو الدائنين الى جمعية ختامية لمناقشة الحساب النهائي الذى يقدمه السنديك بنتيجة أعماله . ويكلف المفلس رسميا بالحضور فى هذا الاجتماع ( المادة ٣٤٦ ) . ويجوز للمفلس ولكل دائن أن يناقش الحساب ويبدى ما يشاء من أقوال وملاحظات بشأنه . ويحرر مأمور التفليسة محضرا بكل ما يقع ويقال فى الاجتماع . ولا يخلو الحال عندئذ من أحد فرضين : فأما أن يوافق المفلس والدائنون بالاجماع على الحساب ، فيعلن مأمور التفليسة انقضاء الجمعية وتنتهى حالة الاتحاد بحكم القانون بغير حاجة الى أخذ رأى الدائنين . أو استصدار حكم من المحكمة . وأما أن يعارض المفلس أو أحد الدائنين فى الحساب ، فيكون من واجب مأمور التفليسة أن يحيل الأمر الى المحكمة بغير حاجة الى تكليف ذوى الشأن بالحضور أمامها تكليفا رسميا ( المادة ٣٤٦ فقره ثانية ) . ولا تنتهى حالة الاتحاد فى هذا الفرض الا بصدر حكم نهائى فى النزاع . ومتى أصدرت محكمة أول درجة الحكم فى النزاع القائم حول عناصر الحساب ، فمن الجائز استئنافه . ويخضع الاستئناف للقواعد العامة ، فتتبع فى شأنه المواعيد المنصوص عليها فى قانون المرافعات ولا يكون مقبولا الا اذا بلغت قيمة النزاع نصاب الاستئناف .

#### آثار انتهاء حالة الاتحاد :

تنتهى التفليسة بانتهاء حالة الاتحاد ، وتزول جميع آثارها ، ولا يبقى منها الا أمران :

**الأول :** يظل المفلس محروما من الحقوق السياسية والمهنية ، ولا يستعيدهما الا باتباع اجراءات رد الاعتبار ، فيما عدا حقه فى الانتخاب للبرلمان الذى يعود اليه بحكم القانون بعد خمس سنوات من صدور حكم شهر الافلاس .

**والثانى :** تبقى الأجزاء غير المدفوعة من الديون عالقة بذمة المدين بوصفها ديناً مدنياً واجب الأداء ، ويجوز لكل دائن على انفراد مطالبته بها والتنفيذ على أمواله المستقبلية للحصول عليها .



ويترتب على انتهاء التفليسة بالانحلال الاتحاد ما يأتي :

١ - ينتهي غل اليد ، وانما بالنسبة للمستقبل وحده ، فتعود الى المفلس حرية التصرف في الأموال التي تؤول اليه بعد انتهاء التفليسة .

٢ - يستعيد كل دائن الحق في اتخاذ اجراءات انفرادية للتنفيذ على أموال المدين المستقبلية للحصول على الجزء غير المدفوع من دينه .

٣ - تنحل جماعة الدائنين وينفرد عقدتها .

٤ - تنتهي وظيفة السنديك وتزول صفته ، وهي نتيجة حتمية لانحلال جماعة الدائنين وزوال غل اليد . ومع ذلك اذا كانت هناك دعاوى معلقة ولم يفصل فيها حتى انتهاء حالة الاتحاد ، جاز للسنديك الاستمرار فيها بوصفه ممثلاً لجماعة الدائنين ، بمعنى أنه يحتفظ بصفته حتى تنتهي هذه الدعاوى .

### اعادة فتح التفليسة لظهور أموال للمفلس :

اذا ظهرت بعد انتهاء حالة الاتحاد وقفل التفليسة أموال للمفلس كان يجب أن توزع على الدائنين وأفلتت منهم بسبب اخفائها أو بسبب سهو من السنديك أو تواطؤ بينه وبين المفلس ، فهل يجوز اعادة فتح التفليسة لتصفية هذه الأموال وتوزيع ثمنها على الدائنين ، أم يعتبر قفل التفليسة نهائياً فلا تجوز اعادة فتحها ويترك لكل دائن على انفراد حق التنفيذ على الأموال المذكورة ؟ يقول معظم الفقهاء بجواز اعادة فتح التفليسة بالقدر اللازم لتصفية الأموال التي تظهر ، اذ يجب ألا يترتب على سوء نية المدين أو اهمال السنديك أو الغش الصادر منه الحاق الضرر بالدائنين أو الاخلال بالمساواة بينهم بالسماح لكل منهم بالتنفيذ على افراد . وثبت كل من القضاء الفرنسي والقضاء المصري على هذا الحل .

ويترتب على اعادة فتح التفليسة أن يعود السنديك الى وظيفته ليمسك ببيع الأموال التي ظهرت وتوزيع ثمنها على الدائنين . واذا كان المفلس قد تصرف في هذه الأموال ، فلا يحتج بتصرفه على جماعة الدائنين ويجوز للسنديك أن يستردها من حائزها لأن التصرف وقع على أموال للمفلس كانت يده مغلوله عنها .



## الفصل الثالث

### الصلح على ترك الأموال للدائنين

الصلح على ترك الأموال للدائنين اتفاق يقع في جمعية الصلح بين «المفلس وجماعة الدائنين ويكون موضوعه أن يترك المفلس للدائنين أمواله الحاضرة كلها أو بعضها لتباع ويوزع ثمنها عليهم مقابل ابرائه من ديونهم .  
فلا تظل الأجزاء غير المدفوعة بعد بيع الأموال المتروكة وتوزيع ثمنها عالة بذمته الا بوصفها ديناً طبيعياً غير واجب الأداء .

وقد أشار القانون المصري الى هذا النوع من الصلح في المادة ٣٣٠ بقوله « اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للدائنين فوكلاؤهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الأموال المتروكة على الأوجه التي ستذكر في حالة اتحاد المداينين » .

### شروط الصلح على ترك الأموال :

لما كان هذا الصلح ضرباً من الصلح البسيط ، فلا يتم الا باتباع اجراءات هذا الصلح الأخير وبتوافر شروطه . فيجب اذن أن تحصل المداولة في أمره في جمعية الصلح ، وأن توافق عليه الأغلبيتان المشروطتان لوقوع الصلح البسيط ( الأغلبية المدية والألبية الديون ) ، وأن يكون افلاس المدين بريئاً من التدليس ، وأن تصادق المحكمة على الصلح . حقيقة أن المادة ٣٣٠ السالف ذكرها لم تفصح عن استلزام هذه الشروط . غير أن وضع المادة في باب الصلح البسيط وضمن المواد التي تنظم أحكامه ينبئ عن رغبة المشرع في معاملة هذا الصلح بوصفه ضرباً من الصلح البسيط واخضاعه لشروطه .

### آثار الصلح على ترك الأموال :

لا يترتب على هذا الصلح - كما هو الشأن في الصلح البسيط - انتهاء التفليسة بمجرد التصديق عليه ، وانما تظل قائمة حتى يتم بيع الأموال المتروكة وتوزيع ثمنها على الدائنين . وينبنى على هذا أن تظل يد المفلس

مغلولة عن الادارة والتصرف فى الأموال التى تركها ، ولا يستعيد حررية التصرف فى الأموال المستبلة التى تؤول اليه بعد حكم التصديق على الصلح وفى الأموال الحاضرة التى لم يشملها الترك ان وقع على بعض الأموال دون البعض الآخر . كما يظل شمل جماعة الدائنين ملتئما ، ويبى السنديك على وظيفته ليباشر البيع لحسابها ، ويجوز له مباشرة دعاوى البطلان المقررة فى المواد ٢٢٧ وما بعدها الى أن ينفرط عقد الجماعة بتمام البيع والتوزيع .

ولا يترتب على ترك الأموال زوال ملكية المفلس عليها وانتقالها الى جماعة الدائنين ، وإنما تبقى الملكية للمفلس الى أن يتم البيع ، ويعتبر المشتري قد تلقى الملكية منه مباشرة لا من جماعة الدائنين ، اذ لا يترتب على الترك الا مجرد حق الجماعة المذكورة فى بيع الأموال المتروكة وتوزيع الثمن الناتج عن البيع .

ويقوم السنديك بتوزيع الثمن الناتج عن بيع الأموال المتروكة على الدائنين . وتتبع فى التوزيع ذات القواعد التى تسرى فى حالة الاتحاد ، لا سيما فيما يتعلق بحق الدائنين المرتهنين ولمتازين فى لتوزيعات .

ومتى فرغ لسنديك من عمليات البيع والتوزيع ، فعلى مأمور التفليسة أن يدعو الدائنين الى جمعية ختامية لمناقشة الحساب النهائى الذى يقدمه السنديك . وتسرى عندئذ الأحكام الواردة فى المادة ٣٤٦ . ومتى صادق الدائنون على الحساب المذكور وانفض الاجتماع ، تنتهى وظيفة كل من السنديك ومأمور التفليسة وتنحل جماعة الدائنين .

### ابطال الصلح وفسخه :

ينهار الصلح بترك الأموال بذات أسباب البطلان والفسخ التى يسقط بها الصلح البسيط . وعلى هذا ، اذا ترك المفلس أمواله للدائن وتعهد لهم بالوفاء بنصيب أدنى ولم يستطع الوفاء به ، جاز لكل دائن طلب الفسخ . ومتى أبطل الصلح أو فسخ ، تفتح التفليسة من جديد وتنظم العلاقة بين الدائنين المتصلحين والدائنين الجدد بذات الأحكام السابق بيانها بمناسبة الكلام فى الصلح البسيط .



## الباب الثامن

# الصلح الواقى من الافلاس

قد يتعذر على المدين الحصول على الصلح الودى لتعنت أحد الدائنين أو ببعضهم • ثم أن الدائنين أنفسهم قد ينجمون عن قبول الصلح الودى خوفاً من الوقوع فى غش المدين المفلس حين يبالغ فى تصوير سوء حالته ، ثم ان الصلح الودى يتم بعيداً عن رقابة القضاء مما يفسح المجال للتلاعب والمساومات والاتفاقات السرية •

لذلك أخذت التشريعات المدنية ، متأثرة بالأفكار الاشتراكية ، بنظام الصلح الواقى الذى يحقق الضمانات الكافية للمدين وللدائنين جميعاً •  
وقد أخذت مصر بهذا النظام فى تقنينها التجارى المختلط منذ سنة ١٩٠٠  
٣٨ لا أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ قد أعاد تنظيمه وعدله تعديلاً شاملاً •

ونتكلم فيما يلى فى شروط الصلح الواقى ، واجراءاته ، والآثار المترتبة على افتتاح الاجراءات ، وآثار التصديق على الصلح ، وبطلانه وفسخه •

### الفرع الأول

#### شروط الحصول على الصلح الواقى

— وضعت المادة الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الشروط الأساسية للالزم توافرها للحصول على الصلح الواقى فقالت « لكل تاجر حسن النية اضطربت أعماله المالية اضطراباً قد يؤدى الى اضعاف ائتمانه اثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها أن يطلب الصلح الواقى من التفليس » •

ويتضمن النص شروطاً ثلاثة : الأول : أن يكون المدين تاجراً • والثانى : أن يكون حسن النية سىء الحظ • والثالث : أن تكون أعماله المالية قد اضطربت اضطراباً قد يؤدى الى اضعاف ائتمانه • ويحتاج كل شرط منها إلى التفصيل :

### الشرط الأول : صفة التاجر :

أراد المشرع أن يقصر نظام الصلح الواقى ، كما هو الشأن فى نظام الافلاس ، على التجار وحدهم ، فاشتراط أن تكون للمدين الذى يطلب ميزه هذا الصلح ، فردا كان أم شركة ، صفة التاجر قانونا وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون التجارى .

غير أن المشرع لم يشأ أن يمنح ميزة الصلح لكل تاجر حديث ، فاشتراط أن يكون قد زاول التجارة مدة الثلاث السنوات السابقة على تقديم طلب الصلح ( المادة ٤ ) ، لكى تكون قدمه قد رسخت فى الميدان التجارى ، ولكى يقصى عن هذا الميدان الأشخاص الذين يقبلون على ممارسة التجارة بغير دراية أو خبرة . وقد أحسن المشرع بوضع هذا الشرط ، لأن فى اقضاء التاجر الذى لم تصقله أحداث التجارة وعواصف المضاربات خير له وتنقية للبيئة التجارية .

ثم أراد المشرع أن يعلى من شأن السجل التجارى ، وأن يدعو التجار الى احترام ما يفرضه عليهم القانون من واجب القيد فيه ، فلم يكتف باشتراط مزاوله التجارة خلال السنوات الثلاث السابقة على طلب الصلح ، وانما أضاف الى ذلك أن يكون المدين مقيدا فى السجل التجارى خلال المدة المذكورة . ولا شك فى أن هذا الشرط مما يضيف الى السجل التجارى أهمية أكبر من تلك التى قدرها له المشرع عند تنظيمه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ . ويلاحظ أن المشرع لم يشترط القيد فى السجل فحسب ، وانما وضع الشرط بعبارة واسعة شاملة ، فقال فى المادة الرابعة « وقام ( أى المدين ) بما فرضه عليه قانون السجل » ، وتتضمن هذه العبارة ، فضلا عن القيد الصحيح فى السجل ، القيام بما تفرضه المادة العاشرة من قانون قانون السجل من وجوب ذكر السجل التجارى وبمزة القيد فى جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بالأعمال التجارية .

واذا توفى التاجر فى وقت اضطربت فيه أعمال المالية ، نجاز لمن آل اليهم متجزة بطريق الارث أو الوصية طلب الصلح الواقى ، وانما بشروط ثلاثة ( المادة ٥ ) :

**الأول :** أن يكون التاجر قبل وفاته ممن يجوز لهم الحصول على الصلح ، بأن كان حسن النية مضطرب الائتمان وزاول التجارة وقام بما يفرضه عليه قانون السجل التجارى خلال السنوات الثلاث السابقة على الوفاة .



**والثاني :** أن يطلب الورثة أو الموصى اليهم الصلح الواقى خلال الأشهر الثلاثة التالية لوفاة المورث . وتسرى هذه المدة ولو كان الورثة أو الموصى اليهم ناقصى الأهلية .

**والثالث :** أن يستمر الورثة أو الموصى اليهم فى التجارة . فإذا قرروا تصفية المتجر وعدم الاستمرار فى تشغيله ، فلا يجوز لهم طلب الصلح الواقى .

وإذا اعتزل المدين التجارة ، فلا يجوز له طلب الصلح الواقى ، لأن الهدف من تقرير هذا الصلح - ليس حماية المدين ذاته ، وإنما الإبقاء على المؤسسات التجارية بتمكين أزبائها من النهوض من كبوتهم والأخذ بيدهم ليستمروا فى الاستثمار . فإذا تخلوا عنه ، انتفت حكمة الصلح ، فلا يجوز منحه .

### **الشرط الثانى : حسن النية وسوء الحظ :**

لا تمنح ميزة الصلح الواقى إلا للمدين « حسن النية » الذى اضطربت أعماله « اثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها » ، بمعنى أن المشرع أراد أن يكون هذا الصلح مكافأة على حسن النية وتعويضاً عن سوء الحظ .

ولم يبين المشرع المعنى المقصود من « حسن النية » الذى يجيز منح الصلح ، أو على الأقل الحالات التى يعتبر فيها المدين « سىء النية » فىكون من الواجب الضمنى عليه بالصلح .

وقد تعمد المشرع هذا الوضع ، ليطلق للقضاء حرية التقدير ، ولما لاحظته من أن حسن النية وسوء الحظ من المعانى التى يصعب تعريفها أو وضع ضوابط لها . فالأمر اذن متروك لتقدير المحكمة ولما تستخلصه من ظروف الحال .

وتستطيع المحكمة أن تسترشد فى هذا الصدد بالأفعال المكونة لجريمة التفالس بالتدليس أو التفالس بالتقصير ، فإذا ثبت أمامها أن المدين ارتكب أحد هذه الأفعال ، كان من حقها أن تفترض فيه سوء النية .

أما بسوء الحظ ، فهو وقوع اضطراب أعمال المدين لأسباب لا شأن له بها ولم يكن فى استطاعته التنبؤ بها أو تجنبها ، أى عدم صدور خطأ أو

إهمال من جانبه • والعبرة بالحرص الذى يقضى به العرف التجارى • فإذا وقع اضطراب الأعمال بغير أن تنسب إلى التاجر رعونة أو خفة أو عدم حيطة، وجب اعتباره سىء الحظ وضحية لظروف قاهرة •

وعلى هذا الأساس ، قضى باعتبار التاجر سىء الحظ وبالتالي جديرا بالصالح الواقى اذا انهارت تجارته اثر حوادث لم تكن فى الحسبان ولم يكن من المستطاع تلافيها ، كانخفاض قيمة الديون التى له بسبب عسر مدينيه ، أو انخفاض قيمة سلعه أو عقاراته بسبب أزمة •

والأصل أن يقع اثبات حسن النية وسوء المظهر على التاجر الذى يطلب الصلح • غير أن الغالب عملا أن المدين يصل الى هذا الاثبات بطريق نفى سوء النية ، أو التقصير ، فيضطر خصمه الى اثبات العكس والتدليل على تلوث النية ووقوع التقصير •

### الشرط الثالث - اضطراب أعمال التاجر :

لا يشترط ، لكى يمكن للتاجر أن يطلب الصلح الواقى ، أن يكون قد وصل فعلا الى حالة الوقوف عن الدفع ، بل يكفى ، وفقا لتعبير المادة الثانية أن تكون أعماله « قد اضطربت اضطرابا قد يؤدي الى اضغاف ائتمانه » • وقد استقر الرأى الراجع فى الفقه والقضاء على نه لا بد ، لكى يمكن طلب الصلح ، أن يكون هذا الاضطراب جديا وخطيرا الى الحد الذى يجعل وقوف المدين عن دفع محكما اذا لم يسعفه الدائنون بقبول الصلح الواقى ، وقاضى الموضوع هو الذى يقدر فى كل حالة على حدة ، توافر هذا الشرط • ويظل للمدين حق طلب الصلح حتى بعد أن يتوقف عن الدفع فعلا •

واذا كان للمدين أن يطلب الصلح الواقى قبل أن يقف عن الدفع فعلا ، فله أيضا أن يطلبه اذا تراخى حتى وقع الوقوف عن الدفع • وانما يشترط لذلك أن يتقدم التاجر بطلب الصلح فى الميعاد المذكور فى المادة ١٩٨ من القانون التجارى ( المادة ٣ ) • وقد كان هذا الميعاد ثلاثة أيام بعد الوقوف عن الدفع ، ثم تعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٤ فأصبح خمسة عشر يوما • وللتاجر أن يطلب الصلح خلال هذا الميعاد ولو طلب من المحكمة شهر افلاسه ، فيكون على المحكمة عندئذ أن توقف الفصل فى دعوى الافلاس حتى يفصل فى أمر الصلح • أما اذا صدر الحكم بشهر الافلاس ، فلا يجوز

بعدئذ النظر في أمر الصلح الواقى ، اذ المقصود منه تجنب شهر الافلاس وقد وقع ، فلا سبيل للمدين بعد ذلك اذ طالب الصلح البسيط .

## الفرع الثانى

### اجراءات الصلح الواقى

تتم الاجراءات على مرحلتين : أما الأولى ، فتبدأ منذ تقديم الطلب وتنتهى بصدور الأمر بافتتاح الاجراءات . وأما الثانية ، فتبدأ منذ صدور هذا الأمر وتنتهى بتصديق المحكمة على الصلح . ورتب المشرع على انتهاء كل مرحلة منهما آثارا خاصة سيأتى بيانها بعد أن تفرغ من تتبع الاجراءات كلها .

### تقديم طلب المصلح :

لا يجوز تقديم طلب الصلح الواقى الا للمدين وحده ، لأن الصلح ميزة مقررة له ، ومن غير المقبول اجباره على الافادة منها اذا شاء الأغراض عنها وفضل شهر الافلاس . أضف الى ذلك أن المدين أدرى الناس بحقيقة مركزه المالى وقدر ما وقع فيه من اضطراب ، فيجب أن يترك له تدبير الحل الذى يراه ملائما . وقد أكد المشرع قصر لحق فى طلب الصلح الواقى على المدين وحده فى المادة الرابعة حيث قال « لا يقبل طلب الصلح الواقى الا من التاجر » . وهنا نلمس فرقا بين هذا الصلح والافلاس ، فبينما يجيز القانون شهر الافلاس بناء على طلب المدين أو الدائنين أو النيابة العمومية أو من تلقاء ذات المحكمة ، اذ به يقصر طلب الصلح الواقى على المدين وحده .

ويجوز تقديم طلب الصلح بواسطة وكيل عن المدين ، وانما يجب أن يكون التوكيل خاصا . واذا توفى التاجر ، جاز تقديم الطلب من الورثة أو الموصى لهم ( المادة ٥ ) .

واذا طلبت شركة تضامن أو توصية الحصول على الصلح ، وجب أن يوقع على الطلب مديروها الذين لهم حق التوقيع باسمها . واذا كان الطلب مقدما من شركة مساهمة ، وجب التوقيع عليه من المدير أو عضو مجلس الادارة المنتدب ، وانما يجب الحصول على اذن خاص بالتوقيع من مجلس الادارة فى كل الأحوال .

### كيفية تقديم الطلب ومشتملاته :

يقدم طلب الصلح الواقى على عريضة ترفع الى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها موطن المدين التجارى ( المادة ٧ ) .  
ويجب أن يودع المدين خزانة المحكمة فى خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لتقديم الطلب أمانة ، يقدرها رئيس المحكمة ، تكون كافية لأداء مصاريف الاجراءات عدا الرسوم القضائية ( المادة ٧ فقرة ثانية ) .

ويجب أن تتضمن العريضة البيانات الآتية :

- ١ - تقرير عن اضطراب أعمال المدين وأسبابه ( المادة ٧ ) .
- ٢ - إذا كان طلب الصلح مقدما من شركة تضامن أو توصية ، وجب بيان اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وموطنه التجارى ( المادة ٩ ) .
- ٣ - شروط الصلح التى يقترحها المدين ووسائل ضمان تنفيذها . وإذا كان قد حصل مقدما على موافقة الأغلبية القانونية اللازمة لوقوع الصلح ، وجب بيان ذلك . وللمدين أن يقترح منحه أجلا للوفاء ، أو الحط من قدر الديون ، أو الأمرين معا ( المادة الأولى ) . وشاء المشرع أن يحاكي بعض التشريعات الحديثة ، فزسم حدا للمزايا التى يمكن أن ينالها المدين فى الصلح . فإذا طلب الحط من قدر الديون ، فيجب ألا يهبط النصيب الذى يحصل عليه كل دائن عن ٥٠٪ . وإذا طلب أجلا ، فيجب ألا يزيد على سنتين ( المادة ٢٥ ) . كما اشترط المشرع تقديم تأمينات كافية لضمان تنفيذ شروط الصلح ، وأوجب على المدين أن يبين جوهر هذه الضمانات ومقدار كفايتها فى الطلب . ولا يجوز أن يقترح المدين التخلي عن أمواله للدائنين ، لأن المادة الأولى بينت مضمون شروط الصلح ، فذكرت تخفيض الديون أو منح الآجال أو الأمرين معا ، ولم تذكر التخلي عن الأموال . أضف الى ذلك أن الصلح مشروط بالاستمرار فى استثمار المتجر ، ون لا بديهى أم هذا الشرط لا يتحقق إذا تخلى المدين عن متجره للدائنين لبيعوه ويقتسموا ثمنه فيما بينهم .

هذا ويجب أن يصحب طلب الصلح ما يأتى ( المادة ١٠ ) : ميزانية السنتين الأخيرتين ، وحساب الأرباح والخسائر ، وكشف بالمصروفات الشخصية عنهما ، وبيان أموال المدين المنقولة والثابتة وقيمتها ، وقائمة كاملة بما له من حقوق وما عليه من ديون ولو كانت آجلة أو متنازعا فيها وما يكفل ذلك من تأمينات ، وأسماء دينيه ودائنيه وعناوينهم ، وبيان ما



أجراه من المعاملات أثناء الخمسة عشر يوما السابقة على الطلب ، والأوراق المثبتة للاتفاق على الصلح مع الدائنين في حالة حصوله .

وإذا كان طلب الصلح مقدما من شركة أيا كان نوعها ، أى سواء كانت شركة تضامن أو توصية أو مساهمة ، وجب أن يكون الطلب مضموحوبا بعقد تأسيسها وبالوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وسلطته أو بصورة طبق الأصل منها ( المادة ٩ ) .

ويلاحظ أن المشرع لم يتطلب ايداع الدفاتر التجارية مع طلب الصلح، وهو نقص يجب أن يعالج .

ومتى تلقى قلم كتاب المحكمة طلب الصلح ، وجب عليه أن يرسل صورة منه الى النيابة العمومية في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ تقديمه ( المادة ١١ ) .

وقد يحدث أن يتقدم المدين بطلب الصلح الواقى في ذات الوقت الذى يتقدم فيه بعض الدائنين بطلب شهر الافلاس . وقد تنبه المشرع الى هذا الوضع ، فنص في المادة ٣٢ على ما يأتى « لا تفصل المحكمة فى الطلب المقدم لتفليس المدين أو فى الدعوى المقامة بذلك ضده الا بعد الفصل فى الصلح » . فيجب إذن أن توقف المحكمة الفصل فى أمر الافلاس حتى يفصل فى طلب الصلح . فإذا صدقت على الصلح ، أصبح طلب الافلاس غير ذات وضوع . وإذا رفضت الصلح ، كان لها أن تستأنف النظر فى أمر الافلاس . وتوقف المحكمة النظر فى أمر الافلاس سواء أقدم طلب الصلح قبل تقديم طلب الافلاس أم بعده ، فالمهم ألا يكون قد صدر حكم بشهر الافلاس ، لأن صدور هذا الحكم مانع من النظر فى الصلح ولو كانت مواعيد الطعن فيه لا تزال مفتوحة . غير أن تقديم طلب الصلح لا يحول دون المحكمة وشهر الافلاس من تلقاء ذاتها متى رأت ضرورة ذلك ، فلا يجوز عندئذ النظر فى أمر الصلح . بمعنى أن طلب الصلح لا يوقف النظر فى طلب الافلاس الا فى الأحوال التى يرفع فيها هذا الطلب الأخير من الدائنين أو من النيابة العمومية .

ولا يترتب على مجرد تقديم طلب الصلح احداث أى تعديل فى مركز المدين أو الدائنين . فيظل المدين على الرغم من تقديم الطلب محتفظا بكامل حريته فى التصرف فى أمواله وإدارتها . كما يظل الدائنون متفرقين ، ولا يتعطل حقهم فى قامة الدعاوى واتخاذ الاجراءات الفردية ضد المدين .



فلا يبدأ اذن الصلح الواقى فى حدث مفاعيله لا منذ صدور الامر بافتتاح الاجراءات ، فترتب بعض آثاره على هذا الامر ، ويترتب البعض الآخر على صدور حكم التصديق ، كما سيجىء تفصيله فى موضعه .

### افتتاح اجراءات الصلح :

متى تلقى رئيس المحكمة طلب الصلح الواقى ، فعليه أن يحدد أقرب جلسة للنظر فيه . وعلى المحكمة أن تفصل فى الطلب على وجه الاستعجال ( المادة ١٢ ) . وضرورة الاستعجال ظاهرة ، اذ لا تسبق الصلح الواقى فترة ريبية ، كما لا يترتب على مجرد تقديم الطلب تقييد حرية المدين فى التصرف . أو حرمان الدائنين فى اتخاذ الاجراءات الفردية ، ولذا تجب المبادرة الى البت فى الامر حتى تتحدد مراكز الجميع .

وللمحكمة أن ترفض الطلب أو تقبله . وهى ترفضه متى قدرت أن الشروط الموضوعية أو الشكلية اللازمة للصلح غير متوافرة . وهى تقبله اذا توافرت هذه الشروط .

واذا رفضت المحكمة طلب الصلح ، انتهت الاجراءات ، ويجوز للمحكمة بعد ذلك أن تنظر فى أمر شهر الافلاس اذا قدم لها طلب بهذا الخصوص أو من تلقاء ذاتها .

واذا قبلت المحكمة طلب الصلح ، فانها تأمر بافتتاح الاجراءات . وتعين فى هذا الامر أحد قضاتها لمباشرة الاجراءات جميعها ورقيبا أو أكثر تختاره من جدول خاص ( المادة ١٢ ) . كما تحدد الجلسة التى يدعى اليها المدين والدائنون والرقيب أمام القاضى المنتدب لمناقشة شروط الصلح . ويجب ألا يتجاوز تاريخ هذه الجلسة ثلاثين يوما من الامر بافتتاح الاجراءات ( المادة ١٢ فقرة ثالثة ) .

وعلى قلم الكتاب تبليغ الرقيب الامر الصادر بتعيينه ، وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من صدوره ( المادة ١٢ فقرة رابعة ) .

ولا يجوز الطعن فى قرار المحكمة الصادر برفض الصلح أو بقبوله وافتتاح الاجراءات ( المادة ٣٤ ) . وقد أراد المشرع غلق باب الطعن رغبة منه فى الاسراع فى انجاز الاجراءات .

ومتى صدر الأمر بافتتاح الاجراءات ، فمن الواجب شهره . وقد عهد المشرع بعملية الشهر الى قلم كتاب المحكمة ، فأمره أن يجرى قيد الأمر في خلال أربع وعشرين ساعة من صدوره في السجل المعد لذلك بالمحكمة ، واتخاذ اللازم لقيده في السجل التجارى ( المادة ١٢ فقرة أولى ) . كما أجاز المشرع للمحكمة - اذا رأت محلا لذلك - أن تأمر بنشر الأمر في الصحف التى تسميها فى الجهة التى تفتح فيها اجراءات الصلح وفى كل جهة أخرى يكون فيها للمدين محال أخرى ( المادة ١٣ فقرة ثانية ) . ولم يشأ المشرع أن يجعل الشهر فى الصحف اجباريا فى جميع الأحوال رغبة منه فى التستر على المدين وكتمان سوء حاله والاحتفاظ بسلامة ائتمانه .

هذا ويجب على القاضى المنتدب أن يبادر بمجرد تعيينه الى قفل دفاتر المدين ويوقع عليها ( المادة ١٤ ) . ثم يبدأ الرقيب بحضور المدين وكاتب المحكمة عملية جرد الأموال مباشرة ( المادة ١٤ فقرة ثانية ) . ويحرر الرقيب تقريراً عن حالة المدين الحقيقية والأسباب الصحيحة لاضطراب أعماله ويبدى رأيه فى مقترحات الصلح . ويجب أن يتم تحرير هذا التقرير قبل انعقاد جمعية الدائنين بثلاثة أيام كاملة على الأقل ( المادة ١٥ ) .

وهنا تنتهى المرحلة الأولى من الاجراءات .

### دعوة الدائنين للاجتماع :

ذكرنا أن المحكمة تحدد فى الأمر بافتتاح الاجراءات تاريخ الاجتماع الذى يدعى اليه المدين والدائنون والرقيب أمام القاضى المنتدب لمناقشة شروط الصلح ( المادة ١٢ ) . وتوجه الدعوة من القاضى المنتدب الى الدائنين الذين وردت أسماؤهم فى تقرير المدين بخطابات مسجلة . وتتضمن الدعوة مكان الاجتماع ويومه وساعته ، كما تشتمل على مقترحات الصلح حتى يكون لدى الدائنين الوقت الكافى لدراستها وتمحيصها . واذا وجد دائنون غير معينين بالاسم ، كحملة السندات مثلاً ، وجب نشر الدعوة فى الصحف حتى يستطيعوا العلم بها ( المادة ١٦ فقرة ثانية ) . ويجوز للقاضى المنتدب الأمر بنشر الدعوة فى جميع الأحوال متى رأى ضرورة ذلك ( المادة ١٦ فقرة ثالثة ) .

### انعقاد جمعية الصلح والمداولة :

وفى اليوم المحدد للاجتماع يتوافد الدائنون ، من دعى منهم ومن لم

يدع إذا علم بالاجتماع من أى طريق آخر • ويرأس الاجتماع القاضى المنتدب ويحضره الرقيب والمدين •

• ويفتتح الاجتماع بتلاوة تقرير الرقيب ( المادة ١٧ ) •

ثم تبدأ عملية تحقيق الديون • فيتقدم كل دائن بدينه ويقرره كتابةً ويبرز المستندات المثبتة له • فيتلو الرقيب الدين على الجائرين ، وعندئذ يكون للمدين ولكل دائن أن ينازع فيه • ولكن بدلاً من إحالة المنازعة إلى المحكمة لتفصل فيها أو لتقدر الدين تقديرًا مؤقتًا كما هو الشأن فى الإفلاس ، فإن المشرع - رغبة منه فى تبسيط الاجراءات - منح القاضى المنتدب سلطة تقدير الدين تقديرًا وقتيًا بعد سماع أقوال ذوى الشأن أو الاطلاع على مستنداتهم ، على أن يكون لهم رفع الأمر إلى المحكمة لتفصل فى جدية الدين ومقداره بالطريق العادى ( المادة ١٧ فقرة ثانية ) ، ولا يجوز الطعن فى قرار القاضى المنتدب •

ثم يتلو الرقيب الشروط التى يقترحها المدين للصالح • ثم تفتح المناقشة • ويجوز للمدين أثناء المناقشة أن يعدل الشروط التى قدمها ، سواء بالزيادة أو النقصان ، ولو سبق قبولها من أغلبية الدائنين • ويستمر الجدل بين الدائنين من جهة ، وبينهم وبين المدين من جهة أخرى ، حتى يستقر رأى أخيراً على الشروط النهائية ، وعندئذ تبدأ عملية التصويت •

### التصويت :

يكون التصويت بأبداء رأى كتابة • وترفق الكتابة بمحضر الاجتماع ( المادة ٢٦ ) •

• ويجوز لكل دائن أن يصوت مع الصلح أو ضده • ومع ذلك ، إذا فاض المدين الدائنين فى شروط الصلح قبل تقديم الطلب أو بعد تقديمه وقبلها الدائن ، اعتبر هذا القبول تضييعة منه مع الصلح ، بمعنى أنه لا يجوز له فى الجمعية العامة أن يعدل عن رأيه ويقرر رفض الصلح ( المادة ٢٧ ) • ومن الواضح أنه يجب أن تبقى الشروط على حالتها التى قبلها الدائن • فإذا طرأت عليها تعديلات جوهرية بعد المناقشة فى غير صالح الدائنين ، جاز للدائن أن يتحلل من قبوله السابق ويصوت ضد الصلح • والهدف الذى يرمى إليه المشرع من الحكم الوارد بالمادة ٢٧ هو سد منافذ المساومة مع المدين ، وتجنب عرقلة وقوع الصلح بسبب غياب الدائنين •

والدائنون الذين لهم حق التصويت على الصلح هم الدائنون العاديون دون شوائهم ، سواء أقبلت ديونهم قبولا باتا أم مؤقتا . ويشترك الدائن العادى بقدر دينه الذى قبل ولو قبض بعد قبوله بعضا منه من أحد الملتزمين مع المدين ، بمعنى أن القدر المقبول يحسب بكامله فى أغلبية الديون ولو استوفى الدائن جزءا منه بعد القبول من أحد المدينين المتضامنين مع المدين ( المادة ٢٨ ) . ويشترط لاشتراك الدائن العادى فى التصويت على الصلح أن يكون دينه سابقا على تقديم طلب الصلح أو على الأقل سابقا على الأمر الصادر باقتراح الاجراءات .

أما الدائنون الممتازون والمرتهنون وأرباب حقوق الاختصاص ، فلا يجوز لهم الاشتراك فى مداوات الصلح أو التصويت عليه ، لأنه لا يسرى عليهم ( المادة ٢٩ فقرة أولى ) . فإذا خالفوا هذا الحظر واشتركوا فى المداوات وفى التصويت ، اعتبر ذلك تنازلا منهم عن تأميناتهم ( المادة ٢٩ فقرة ثانية ) . ومع ذلك ، إذا كافى التأمين غير كاف لتغطية كل الدين ، فالدائن أن يشترك فى المداوات بالجزء العادى من دينه . وإذا قام النزاع حول كفاية التأمين لكل الدين ، فعلى القاضى المنتدب أن يحدد القدر غير المغطى بالتأمين تحديدا وقتيا ( المادة ٢٩ فقرة ثالثة ) .

ولا يتناول الحظر الذى نحن بصدده الا الدائنين أرباب التأمينات العينية المقررة على أموال المدين ، فإذا كان الضمان شخصا أو تعلق بأموال الغير ، فلا يسرى على الدائن فى هذا الحظر ، فيكون من حقه لاشتراك فى مداوات الصلح والتصويت عليه .

ولمعرفة ما اذا كان الدائن عاديا أم ممتازا ، يجب الرجوع الى قواعد الافلاس ( المادتان ٢٨ و ٢٩ ) . ومثال ذلك بائع المنقول ، فهو يعتبر وفقا للقواعد العامة دائنا ممتازا بالثمن ، ولكنه يعتبر وفقا لقواعد الافلاس دائنا عاديا بمجرد دخول البضاعة المباعة مخازن المشتري .

### الأغلبية اللازمة لوقوع الصلح :

لا ينعقد الصلح الا اذا أقرته أغلبية الدائنين العديدة بشرط أن يكون لها ثلاثة أرباع الديون غير المتنازع فيها أو المحددة تحديدا مؤقتا . كما يجب أن يقدم المدين ضمانا عينيا أو شخصا لتنفيذ الصلح ( المادة ٢٤ ) .

وإذا لم يحصل المدين على الأغلبية المذكورة أو لم يستطع تقديم



الضمان ، وجب على القاضي المنتدب أن يؤجل الاجتماع بناء على طلب ذوى الشأن خمسة عشر يوما كاملة . ولا يجوز أن يمنح المدين بعد ذلك تأجيلا آخر ( المادة ١٨ ) . ولم يبين المشرع ما اذا كان من حق الدائن الذى صوت مع الصلح فى الاجتماع الأول أن يصوت ضده فى الاجتماع الثانى . غير أننا نعتقد - تمشيا مع روح القانون الذى أراد أن يهون على المدين أمر الحصول على الصلح الواقعى - أن قبول الدائن للصلح فى الاجتماع الأول يعتبر نهائيا ولا يجوز الرجوع فيه . أما الدائنون الذين صوتوا ضد الصلح فى الاجتماع الأول ، فمن البديهي أنه يجوز لهم العدول عن رأيهم وقبول الصلح فى الاجتماع الثانى ، والا لما كانت هناك فائدة من التأجيل .

### مضمون الصلح :

يتضمن الصلح عادة الاتفاق على منح المدين أجلا للوفاء أو تخفيض الديون أو الأمرين معا . والأول متروك لما يقرره الدائنون . ومع ذلك تدخل المشرع فوضع قيودا على الاتفاقات التى يتضمنها الصلح . فقضى بأنه اذا تضمن تنازلا عن الديون ، فلا يجوز أن يقل النصيب الذى يناله كل دائن عن ٥٠٪ من دينه ، بمعنى أنه لا يجوز التنازل عن أكثر من ٥٠٪ من الديون . واذا تضمن الصلح منح المدين أجلا للوفاء ، فلا يجوز أن يزيد على سنتين . ( المادة ٢٥ ) . وقد نقل المشرع هذا التحديد عن بعض التشريعات الاجنبية كالتشريع الألمانى ، وانما بنسب ومدد للآجال مختلفة . ونعتقد ان هذا التحديد غير موفق وتدخل فى حرية التعاقد بغير مبرر ، وكان الأفضل أن يترك المشرع الأمر للمحكمة لترفض لصلح كلما لمحت فى شروطه ميلا عن جادة الصواب أو مغالاة فى محاباة المدين .

ويجب أن يقدم المدين فى الصلح ضمانا عينيا أو شخصيا لتنفيذ شروطه ، كرهن أو كفالة ( المادة ٢٥ ، فقرة ثانية ) . وتقديم هذا الضمان شرط لانعقاد الصلح ، فلا يجوز اعفاء المدين منه . واذا كان الضمان يقتضى القيام ببعض الاجراءات الشكلية ، كما هو الشأن فى الرهن العقارى ورهن المحل التجارى ، وجب على المحكمة أن تعين فى حكم التصديق على الصلح من يقوم من بين الدائنين نيابة عنهم باتمام هذه الاجراءات ( المادة ٣١ ) .

ويجوز أن يتضمن الصلح شروطا أخرى ، كشرط الوفاء عند الميسرة ، أو عدم بيع المتجر ، أو الامتناع عن عقد قروض جديدة ، أو النص على فسخ الصلح حتما متى تخلف المدين عن تنفيذ شروطه . ويعتبر كل ما يوسع



الدائنون من شروط في الصلح صحيحا وملزما ما دام أنه لا يخالف قواعد القانون الآمرة أو النظام العام .

ويجب أن تراعى في شروط الصلح المساواة التامة بين الدائنين . فلا يجوز أن يتضمن مزايا لبعضهم دون البعض الآخر . وقد سبق أن فصلنا هذا الأمر ونحن في صدد الصلح البسيط ، ونحيل الى هذا التفصيل منه ما لل تكرار .

### تصديق المحكمة على الصلح :

إذا لم تتوافر الأغلبية اللازمة لوقوع الصلح أو لم يستطع المدين تقديم التأمين العيني أو الشخصى لضمان تنفيذ شروطه ، فشل مشروع الصلح ويصبح للمحكمة الحق في النظر في أمر الإفلاس .

أما إذا توافرت الشروط اللازمة لانعقاد الصلح ، فلا يبقى لنفاذه الا تصديق المحكمة . فيحرر القاضي المنتدب محضرا بما تم في جمعية الصلح ويضع تقريراً عن حالة المدين ، ثم يحيل الدعوى والخصوم لأول جلسة بالمحكمة منعقدة في غرفة المشورة للنظر في التصديق على الصلح ( المادة ٣٠ ) .

وتقضى المحكمة بقبول الصلح أو برفضه بعد تلاوة تقرير القاضي المنتدب وسماع أقوال المدين والدائنين الحاضرين . وللمحكمة سلطة مطلقة في التقدير ، فلها أن ترفض الصلح أو تصدق عليه كما يترأى لها ( المادة ٣١ ) . الا أن سلطتها تقتصر على قبول الصلح برمته أو رفضه برمته ، ولا يجوز لها أن تعدل شروطه ومع ذلك يجب على المحكمة أن ترفض الصلح إذا لم تتوافر الشروط القانونية ، كعدم توافر الأغلبية المطلوبة ، أو عدم تقديم ضمانات كافية ، أو ظهور غش من المدين ، أو قلة النصيب المعروض على الدائنين ، أو زيادة الأجل على سنتين . أما إذا توافرت الشروط ، فليس معنى ذلك أن تكون المحكمة مجبرة على التصديق على الصلح ، فلا يزال الأمر متروكا لتقديرها ، فقد ترفض الصلح مثلاً على أساس أن شروطه تتضمن مغالاة في محاباة المدين ، أو اضراراً بالدائنين ، أو اخلافاً بالمساواة بينهم .

وإذا رفضت المحكمة التصديق على الصلح ، فشل مشروعه . غير أن هذا لا يعنى وجوب شهر إفلاس المدين ، اذ من المحتمل أن يكون قد تقدم بطلب الصلح الواقى قبل أن يقف عن دفع ديونه فعلاً ، ومن المعلوم أن الوقوف عن الدفع شرط لشهر الإفلاس . أضف الى ذلك أن استلزم شهر الإفلاس بعد رفض التصديق على الصلح الواقى مما يخيف المدينين ويجعلهم يترددون في طلب الصلح . ولذا لا يترتب على رفض التصديق الا عودة

المدين الى مركزه قبل طلبه ، وللدائنين بعد ذلك أن يطلبوا شهر الافلاس متى اقاموا الدليل على قيام حالة الوقوف عن الدفع ، كما يجوز للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس من تلقاء ذاتها متى تحققت من قيامها ، ولا شك في أن طلب الصلح يعتبر في ذاته من الامارات التي قد تعين المحكمة المحكمة على استخلاص الوقوف عن الدفع .

أما اذا صدقت المحكمة على الصلح ، أصبح نافذا ، ويكون على المدين أن يقوم بتنفيذ شروطه . والأصل أن يقوم المدين بتنفيذ شروط الصلح بغير رقابة من أحد . ومع ذلك يجوز للمحكمة بناء على طلب أغلبية الدائنين ، اللازمة لوقوع الصلح وبعد سماع أقوال المدين أن تأمر في حكم التصديق على الصلح باستبقاء الرقيب أو بتعيين غيره لمراقبة تنفيذ شروط الصلح وإبلاغ المحكمة كل ما يقع من مخالفات لهذه الشروط . وللمحكمة أن تنيط هذه الأمور بدائن أو أكثر يختارهم زملاؤهم أو بوكيل يختارونه . ( المادة ٣٨ ) .

ويجب شهر الحكم الصادر بالتصديق على الصلح . وتتبع في شهر هذا الحكم ذات الأوضاع الخاصة بشهر الأمر بافتتاح اجراءات الصلح ( المادة ٣٣ ) . فيجب اذن أن يقوم قلم كتاب المحكمة في خلال أربع وعشرين ساعة من صدور الحكم بقيده في السجل المعد لذلك بالمحكمة في خلال أربع وعشرين من صدور الحكم بقيده في السجل المعد لذلك بالمحكمة وباجراء اللازم بقيده في السجل التجارى . ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في الصحف اذا رأت ضرورة لذلك .

هذا ولا يجوز للدائنين الطعن بالمعاضة أو الاستئناف في الحكم الصادر في شأن الصلح ، سواء أصدر برفضه أم بالتصديق عليه ( المادة ٣٤ فقرة أولى ) .

أما المدين ، فليس له الطعن في الحكم متى صدر بالتصديق على الصلح . وهو أمر بديهي . أما اذا صدر الحكم برفض التصديق على الصلح ، فليس له حق الطعن فيه بطريق المعارضة ، وانما له استئنافه . ويكون الاستئناف بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في الثمانية الأيام التالية لإعلان المدين به بناء على طلب قلم الكتاب ( المادة ٣٤ فقرة ثانية ) . ويرسل الملف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف الذى يقوم بتحديد أقرب جلسة وباخطار ذوى الشأن بها بكتب مسجلة بايصالات مرتجعة ( المادة ٣٤ فقرة ثالثة ) . وليس للاستئناف أثر موقوف ( المادة ٣٤ فقرة رابعة ) . ومن البديهي أنه يجوز للمدين أن يطعن في الحكم الاستئنافى بالنقض اذا كان له وجه .

### قفل اجراءات الصلح :

متى قام المدين بأداء أقساط الديون فى الآجال المتفق عليها فى الصلح ، فلا تقفل الاجراءات بحكم القانون ، وانما يجب أن يطلب المدين من المحكمة التى صدقت على الصلح الحكم بقفلها . وقد أراد المشرع باستلزام تدخل المحكمة التأكد من تنفيذ شروط الصلح على الوجه المتفق عليه .

ويطلب المدين الحكم بقفل الاجراءات فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الأجل المحدد فى شروط الصلح ( المادة ٣٩ فقرة أولى ) . ولا تفضل المحكمة فى الطلب مباشرة ، وانما تأمر أولا بنشره فى الصحف . والغرض من النشر اعلام الدائنين بتقديم الطلب ، فاذا كان لأحدهم اعتراض عليه ، كما اذا لم يكن قد قبض نصيبه من الدين ، كان له حق التدخل فى الدعوى للاعتراض على قفل الاجراءات ( المادة ٣٩ فقرة أولى ) . والنشر فى الصحف فى هذا الصدد اجبارى ، اذ لا ضير فيه على المدين ، فهو يدل على أنه أوفى بما التزم به ، وهو أمر يشرفه .

ثم تقضى المحكمة فى الطلب بعد ثلاثين يوما من تاريخ النشر . فاذا صدر الحكم بقفل الاجراءات ، وجب شهره فى سجل المحكمة وفى السجل التجارى ، كما يجوز للمحكمة أن تأمر بنشره فى الصحف ( المادة ٣٩ فقرة ثانية ) .

### الفرع الثالث

#### آثار الأمر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى

ذكرنا أن اجراءات الصلح تمر بمرحلتين : الأولى ، تبدأ من وقت تقديم طلب الصلح وتنتهى عند صدور الأمر بافتتاح الاجراءات . والثانية ، تبدأ من وقت صدور هذا الأمر وتنتهى بصدور حكم التصديق على الصلح . ورتب المشرع على انتهاء كل مرحلة منهما آثارا خاصة ، وهى التى نريد أن نتناولها فى هذا الفرع والفرع الذى يليه . وسنخصص الفرع الذى نحن بصدده لبيان الآثار التى تترتب على صدور الأمر بافتتاح اجراءات الصلح . أما الفرع التالى ، فسنتناول فيه آثار صدور الحكم بالتصديق على الصلح .

هذا ويظل مركز المدين والدائنين بغير تعديل فى الفترة بين تقديم طلب الصلح وصدور الأمر بافتتاح الاجراءات . فلا تسبق صدور هذا الأمر اذن فترة ريبة كما هو الشأن فى حكم الافلاس ، ولذا تظل التصرفات التى يجريها المدين بعد تقديم طلب الصلح والى حين صدور الامر بافتتاح الاجراءات

«صحيحة ويجوز الاحتجاج بها قبل الدائنين : ولهذا السبب قضى المشرع .  
بوجوب الاسراع فى اصدار الأمر المذكور حتى نتحدد مراكز ذوى الشأن  
فى الصلح .

### **بقاء المدين على رأس تجارته تحت اشراف الرقيب مع حرمانه من بعض التصرفات :**

تقول الفقرة الأولى من المادة ١٩ « يستمر المدين فى أعمال تجارته  
العادية باشراف الرقيب » . ومما دعى المشرع الى ابقاء المدين على رأس تجارته  
أن المفروض أنه حسن النية ، كما أراد أن يشجعه على طلب الصلح فحصنه  
من أشد آثار شهر الافلاس وقعا على نفس التاجر ، وهو غل يده عن ادارة  
أمواله والتصرف فيها .

غير أن ترك المدين حرا فى التصرف قد يضر بالدائنين اذا ما عمده  
المدين الى سوء النية وعبت وبدد أمواله . ولذا أورد المشرع قيدين على حرية

١ - أنه أخضع المدين لاشراف الرقيب . واذا كان صحيحا أنه لا يجوز  
المدين هما :

لرقيب التدخل فى الادارة أو الاعتراض على أعمال المدين ، الا أنه له أن  
يخطر القاضى المنتدب بملاحظاته فيتخذ الأخير ما يراه لازما لحماية مصالح  
الدائنين .

٢ - أنه حرم على المدين اجراء بعض التصرفات الخطيرة الا باذن من  
القاضى المنتدب . ولا يأذن القاضى باجراء التصرف الا بعد أخذ رأى الرقيب .  
والتصرفات الممنوعة على المدين هى : الصلح على الحقوق ، والرهن التأمينى ،  
ورهن المتجر ، والتصرفات الناقلة للملك سواء أكانت بعوض أم بغير عوض  
وسواء أكانت تتعلق بمنقول أو بعقار كالبيع والهبة ، وعقد التزامات جديدة  
( المادة ١٩ فقرة ثانية ) .

ويجوز للمدين اجراء جميع التصرفات - بما فيها التصرفات السالف  
ذكرها - وبغير اذن ما متى كانت مما يستلزمه استثمار المتجر . فله مثله  
أن يبيع السلع ويشترى غيرها ويرهن المتجر ويقرض ويقترض ويتصلح على  
حقوقه بغير حاجة الى الحصول على اذن من القاضى المنتدب ما دامت هذه  
التصرفات مما تستلزمه أعمال التجارة العادية . ولكنه يظل فى صدد كل  
ما يجريه من تصرفات تحت اشراف الرقيب .



وإذا أجرى المدين تصرفا من التصرفات التي يجب الحصول في شأنها على إذن بغير الحصول عليه مقدما ، وقع التصرف « باطلا » كما تقول الفقرة الثانية من المادة ١٩ . والمقصود عدم الاحتجاج بالتصرف على الدائنين . أما في العلاقة بين المدين والغير الذي أجرى له التصرف ، فيظل التصرف صحيحا وناظرا .

### - وقف الدعاوى واجراءات التحفظ والتنفيذ ونتائج الشرط الفاسخ والمواعيد :

تقول الفقرة الأولى من المادة ٢٠ « توقف الدعاوى وجميع اجراءات التحفظ والتنفيذ الموجهة من قبل المدين والتي من شأنها تعطيل تجارته العادية » . وكان وقف هذه الدعاوى والاجراءات أمرا محتوما بعد أن أبقي المشرع المدين على رأس تجارته ، اذ لو أجيّزت لانهالت على المدين الدعاوى وطلبات التنفيذ فيزداد مركزه سوءا واضطرابا . أضف الى ذلك أن ترك الدائنين يتسابقون ويتزاحمون لاستخلاص ديونهم مما يترتب عليه حتما الاخلال بالمساواة بينهم .

ولا يشمل الوقف الا الدعاوى واجراءات التحفظ والتنفيذ التي « من شأنها تعطيل تجارة المدين » . والمقصود الدعاوى والاجراءات التي تتعلق بالأموال الداخلة في التجارة . فإذا تعلق لدعوى أو تعلق لاجراء بمال لا شأن له بالتجارة ، كالعقارات والمفروشات الموضوعة في منزل المدين ، فلا يسرى على الدعوى أو الاجراء الأثر الذي نحن بصدده .

#### ويشمل الوقف ما يأتي :

١ - الدعاوى . والمقصود بالدعاوى التي يرفعها الدائن باسمه طالبا تقرير حقه والحكم بصحة دينه ، لأن المشرع نظم اجراءات خاصة بتحقيق الديون . ولا يشمل الوقف الدعاوى التي يرفعها المدين للمطالبة بحقوقه عند الغير ، وإنما يكون للرقيب حق التدخل فيها ( المادة ٢٣ ) . ولما كان من حق المدين اقامة الدعاوى للمطالبة بحقوقه عند الغير ، فانتا نعتقد أنه يجوز لكل دائن استعمال حق المدين في رفع هذه الدعاوى ، لا سيما وأنه لا ضرر من هذا الوضع ما دام أن نتيجة الدعوى غير المباشرة أصبحت في كنف القانون المدني الجديد لا تعود الى الدائن الذي أقامها وحده ، وإنما الى جميع الدائنين ( المادة ٢٣٦ مدني ) .



٢ - اجراءات التنفيذ . والمقصود الاجراءات التي يراد بها بيع أموال التجارة لسداد الديون .

٣ - اجراءات التحفظ . ولا تتعطل الا الاجراءات التي يترتب عليها شل حركة التجارة ، كالحجز التحفظي ، وحجز ما للمدين لدى الغير . أما الاجراءات التي يراد بها المحافظة على حقوق الدائن ، فلا تعطل ، كقيده الرهن أو حقوق الامتياز ، وقطع التقادم ، وتحرير بوئستو عدم القبول أو عدم الدفع .

ولا يشمل الوقف اجراءات التنفيذ أو التحفظ التي يتخذها المدين للحصول على حقوقه عند الغير أو المحافظة عليها ، وإنما من حق الرقيب التدخل في هذه الاجراءات ( المادة ٢٣ ) .

٤ - النتائج المترتبة على تحقق الشروط الفاسخة والمواعيد . والمقصود الشروط التي تقضى بفسخ العقود التي أبرمها المدين عند حدوث وقائع معينة كعدم أداء ما عليه من التزام . وكثيرا ما توضع هذه الشروط في عقود الايجار ، فينص مثلا في عقد اجارة المحل التجاري على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء ذاته إذا تأخر المدين عن دفع الأجرة . وقد رأى المشرع حماية المدين من أثر هذا الشرط ، ففرض بتعطيله حتى يصدر حكم التصديق على الصلح ؛ لكيلا يترتب على الزام المدين بدفع الأجرة المتأخرة أو اخراجه عن العين المؤجرة اضطراب تجارته ؛ أما المواعيد ، فالمقصود منها لشروط التي تقضى بتوقيع جزاء مالي على المدين إذا تأخر عن تنفيذ الالتزام في ميعاد معين ، فأراد المشرع حماية المدين من أثر هذه الشروط أيضا ( المادة ٢٠ فقرة ثانية ) . ويلاحظ أن المشرع لم يقيد وقف النتائج المترتبة على تحقيق الشروط الفاسخة والمواعيد بتعطيل التجارة .

وقد أطلق المشرع للقاضي المنتدب سلطة رحبة لتعطيل هذا الأثر « وقف الدعاوى والاجراءات » فبعد أن قرر في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٠ وقف الدعاوى وجميع اجراءات التحفظ ولتنفيذ والنتائج المترتبة على تحقق الشروط الفاسخة والمواعيد ، عاد في الفقرة الثالثة فقال « كل هذا ما لم ير القاضي المنتدب غير ذلك » . فيجوز إذن للقاضي المذكور أن يعطّل النص كله أو بعضه ، فيجيز لكل الدائنين أو لبعضهم اقامة الدعاوى أو اتخاذ اجراءات التحفظ أو التنفيذ أو ترتيب آثار شرط الفسخ أو الميعاد المشروط .

ويسرى وقف الدعاوى واجراءات التحفظ والتنفيذ وما يترتب على شروط الفسخ والمواعيد على الدائنين العاديين والممتازين والمرتهنين وأصحاب حقوق الاختصاص على السواء . كما أنه يسرى على كل هؤلاء ، سواء أنشأت ديونهم قبل أو بعد تقديم الصلح . ولا يستثنى من ذلك الا أصحاب ديون النفقة والحكومة بالنسبة الى الضرائب والرسوم المستحقة لها . ( المادتان ٣٥ و ٣٦ ) .

### بقاء الآجال واستمرار سريان الفوائد :

تنص المادة ٢٢ على أنه « لا يترتب على الأمر بافتتاح اجراءات الصلح صيرورة الديون الآجلة حالة ، ولا يترتب عليه وقف سريان الفوائد » . وجاء في المذكرة التفسيرية لتبرير هذا الحل ما يأتي . « ولما كان الصلح الواقى لا يرمى الى تصفية أموال المدين بل الى تمكينه من معاودة أعماله ، وقد يكون الغرض منه منح المدين آجالا ، لذلك لا تسقط الآجال الممنوحة من قبل حتى لا تضاف الى ديونه الحالة الديون الآجلة ، فلا يقوى بعد ذلك على النهوض من كبوته » . وبما أن الآجال تظل قائمة ، فمن المنطوق أن تظل فوائد الديون سارية .

### الفرع الرابع

#### آثار التصديق على الصلح الواقى

متى صادقت المحكمة على الصلح الواقى ، أصبح المدين بمنحى عن الافلاس بسبب الاضطراب الذى وقع فى أعماله والذى من أجله استغاث بالدائنين ليأخذوا بيده ويعاونوه على اصلاح شأنه . وينجو المدين من شهر الافلاس ولو طلب الصلح بعد الوقوف عن الدفع ، لأن منح الأجل فى الصلح يجعل الديون المحلة غير مستحقة فتزول حالة الوقوف عن الدفع ويمتنع شهر الافلاس تبعاً لذلك .

وتزول بالتصديق على الصلح الآثار التى ترتبت على صدور الأمر بافتتاح الاجراءات ، فيعود المدين الى كامل حريته فى ادارة أمواله ولتصرف فيها ، وتنتهى مهمة لرقيب والقاضى المنتدب ، ويسرد كل دائن حقه اقامة الدعاوى واتخاذ اجراءات التحفظ والتنفيذ الفردية للحصول على النصيب المشروط فى الصلح ، ويفيد المدين من تخفيض أو لآجال التى حصل عليها ، ويكون من واجبه تنفيذ شروط الصلح كما وقع عليها الاتفاق .

### نوال آثار الأمر بافتتاح الاجراءات :

تزول بالتصديق على الصلح جميع الآثار التي تترتب على افتتاح اجراءاته . وقد أفصح المشرع عن هذا الوضع في المادة ١٩ بمناسبة الكلام في التصرفات التي لا يستطيع المدين اجراءها الا بعد استئذان القاضى المنتدب ، فقد حدد المشرع هذا القيد الذى يرد على حرية المدين بالفترة الواقعة بين « وقت صدور الأمر بافتتاح اجراءات الصلح الى تاريخ التصديق عليه » . ولم ير محلا لتكرار هذا التحديد فى المواد لتالية لأنه أصبح مفهوما ضمنا .

وترتيباً على ذلك :

تعود الى المدين بمجرد التصديق على الصلح الحرية المطلقة فى الادارة والتصرف ، فلا يبقى للرقيب حق الاشراف عليه ، ولا يجبر على الحصول على اذن القاضى المنتدب لاجراء التصرفات المنوه عنها فى المادة ١٩ السالف ذكرها . ولا يجوز الاتفاق فى الصلح على تقييد حرية المدين فى التصرف فى أمواله ، وانما يجوز الاتفاق على استمرار الاشراف عليه وتنتهى مهمة القاضى المنتدب والرقيب .

### تنفيذ شروط الصلح :

يجب أن يقوم المدين بتنفيذ شروط الصلح كما اتفق عليها . فاذا اتفق على منحه أجلا ، وجب أن يقوم بالوفاء عند حلول هذا الأجل . ومن المقرر بالمادة ٢٥ أنه لا يجوز الاتفاق فى الصلح على منح المدين أجلا يزيد على سنتين .

ولاحظ المشرع أن بعض الديون قد يكون مصحوبا فى الأصل بأجل يزيد على هذا القدر ، فلم يشأ أن يحرم المدين منه ، فقضى فى المادة ٣٧ بأنه « لا يترتب على التصديق على الصلح حرمان المدين من الآجال التى تكون أبعد مدى من الأجل المقرر فى الصلح » .

واذا اتفق فى الصلح على تخفيض الديون ، برىء المدين من القدر الذى وقع عليه التنازل ، فلا يبقى عالقا بذمته الا بوصفه ديناً طبيعياً غير واجب الأداء ولو عاد الى حالة اليسر . وقد سبق أن ذكرنا أنه لا يجوز الاتفاق على ابراء المدين من أكثر من ٥٠٪ من الديون ( المادة ٢٥ ) . ويكون لكل دائن بعد وقوع الصلح الحق فى مطالبة المدين بالنصيب المشروط ، وله أن ينفذ على أمواله ان امتنع عن أداء هذا النصيب . كما يجوز للدائن الرجوع على

الكفيل ان وجد . واذا كانت الأنصبة مضمونة برهن ، كان لكل دائن حق اولوية على الأعيان التي يقع عليها الرهن . ويبرأ المدين من القدر الذي وقع عليه التنازل في الصلح بمجرد التصديق عليه .

واذا تخلف المدين عن تنفيذ شروط الصلح ، كان للدائنين طلب التنفيذ العيني أو الفسخ ولا يجوز للمدين أثناء تنفيذ الصلح أن يطلب الصلح مرة أخرى ، بمعنى أن الصلح على الصلح لا يجوز ( المادة ٦ ) .

### الدائنون الذين تسرى عليهم شروط الصلح :

المبدأ في هذا الصدد أن الصلح لا يسرى الا على الدائنين العاديين الذين نشأت ديونهم قبل تقديم طلب الصلح ، سواء منهم من أعلن لحضور جمعية الصلح أو حضرها من تلقاء ذاته . ويجب الرجوع الى أحكام الافلاس لمعرفة ما اذا كان الدائن عاديا أم ممتازا . فيعتبر بائع المنقول اذن دائنا عاديا بالمشن في حكم قانون الصلح الواقع كما هو شأنه في حالة الافلاس ( المادة ٣٥ فقرة أولى ) .

وعلى هذا الأساس ، لا يسرى الصلح على الدائنين الآتى بيانهم :

١ - الدائنون العاديون الذين نشأت ديونهم بعد تقديم طلب الصلح ( المادة ٣٥ / ٤ ) .

٢ - الدائنون العاديون الذين لم يعلنوا بحضور جمعية الصلح ولم يحضروا الجمعية من تلقاء أنفسهم . فاذا لم يعلن الدائن ولكنه علم بالاجتماع بأية طريقة أخرى فحضره ، سرت عليه شروط الصلح . واذا أمرت المحكمة بنشر الأمر بافتتاح الاجراءات في الصحف وتم النشر ، اعتبر ذلك بمثابة اعلان شخصى لكل دائن ، ولذا يسرى الصلح في هذا الفرض على الدائنين جميعا سواء منهم من حضر الجمعية ومن لم يحضر ( المادة ٣٥ فقرة ثانية ) .

٣ - الدائنون الممتازون ، سواء أكان الامتياز عاما أم خاصا بمنقول أو بعقار . وقد خص القانون بالذكر « المبالغ المستحقة للحكومة من ضرائب ورسوم أيا كان نوعها » ( المادة ٣٥ فقرة أولى ) ، وهى ديون مضمونة بامتياز عام وفقا للمادة ١١٣٩ من القانون المدنى ، وكان من المستطاع عدم تخصيصها بالذكر ،، غير أن المشرع رأى النص عليها زيادة في الحيلة .



٤ - أرباب ديون النفقة ولو نشأت ديونهم قبل تقديم طلب الصلح  
( المادة ٣٥ فقرة أولى ) .

**حرمان شركاء المدين وكفلائه والمتضامنين معه من المزايا الممنوحة في  
الصلح :**

المفروض أن أحد الديون التي يسرى عليها الصلح كان مشتركا بين  
المدين وغيره أو كان مضمونا بكفالة أو بتضامن وتقرر في الصلح منح المدين  
أجلا للوفاء أو تخفيض قدر الديون ، فهل يفيد شريك المدين أو الكفيل أو  
المدين المتضامن من الأجل أو التخفيض ؟ أجابت على ذلك الفقرة الثالثة من  
المادة ٣٥ بقولها « ولا يفيد من الصلح شريك المدين في الدين ولا الكفلاء  
الذين تنازلوا عن حق التجريد ولا المدينون المتضامنون ولا الضامنون  
الاحتياطيون » . وهو ذات الحل المتبع في حالة الصلح البسيط .

### الفرع الخامس

#### بطلان الصلح الواقى وفسخه

#### البطلان :

لا يجوز الطعن بالبطلان في الصلح الواقى بد تصديق المحكمة عليه  
الا بسبب الغش أو التدليس أو لارتكاب احدى الجرائم الواردة في المواد  
٤٤ و ٤٥ و ٤٦ . ويعتبر غشا كل خداع يقصد به اخفاء الحقيقة عن الدائنين  
للحصول على رضاهم بصلح لم يكن ليتم لو عرفوا ما يراد بهم من تغيير .  
ومن أمثلته : اخفاء بعض الأصول ، والمبالغة في تقويمها .

واذا صدر حكم على المدين بالتفالس بالتدليس بعد التصديق على  
الصلح ، جاز اتخاذ هذا الحكم أساسا لطلب البطلان ، لأن أفعال التفالس  
بالتدليس مما يندرج تحت العبارة العامة الواردة في المادة ٤١ والتي تجيز  
طلب البطلان بسبب « الغش أو التدليس » . أما صدور حكم على المدين  
بالتفالس بالتقصير ، فلا يجوز أن يتخذ سببا لطلب البطلان ، لأن أفعال  
التفالس بالتقصير وان تضمنت معنى الإهمال والخطأ ، فإنها تظل بريئة من  
الغش أو التدليس الذي جعله المشرع السبب الوحيد لطلب بطلان الصلح  
الواقى .



• ويجب أن يطلب البطلان من المحكمة • فلا يجوز لها أن تقضى به من تلقاء ذاتها ، ولو صدر على المدين بعد التصديق على الصلح حكم بالتفالس بالتدليس • ويطلب البطلان من المحكمة التي صدقت على الصلح • ومنع ذلك ، إذا رفعت الدعوى العمومية بالتفالس بالتدليس على المدين ، جناز الدخول فيها للادعاء بالحق المدني وطلب الحكم ببطلان الصلح •

ولا يقبل طلب البطلان الا ممن لهم مصلحة فيه ، وهم الدائنون الذين تسرى عليهم شروط الصلح ، والكفلاء الذين يضمنون تنفيذه اذ يترتب على البطلان براءة ذمتهم • أما الدائنون الذين لا تسرى عليهم شروط الصلح ، وفي مقدمتهم الدائنون الممتازون والمرتهنون وأرباب حقوق الاختصاص ، فلا يقبل منهم طلب بطلان الصلح لانعدام المصلحة •

### الفسخ :

يجوز طلب فسخ الصلح في الأحوال الآتية ( المادة ٤٠ ) :

١ - إذا تخلف المدين عن تنفيذ شروطه • وهو تطبيق للقواعد العامة التي تقضى بوجود شرط الفسخ ضمنا في كل العقود الملزمة للجانبين ( المادة ١٥٧ من القانون المدني ) • ولا تجبر المحكمة على الحكم بالفسخ ، وانما لها أن تأمر بالتنفيذ العيني ، كما يجوز أن تمنح المدين مهلة قضائية للوفاء اذا استصوبت ذلك ( المادة ١٥٧ فقرة ثانية مدني ) • ومع ذلك اذا تضمن الصلح شرطا يقضى وجوب الفسخ عند عدم تنفيذه ، فإن هذا الشرط يسلب المحكمة سلطتها في التقدير وتكون مجبرة على الحكم بالفسخ •

٢ - اذا تصرف المدين بعد التصديق على الصلح وقبل اتمام تنفيذ شروطه تصرفا ناقلا للملكية متجره ، كما اذا باع أو هبه أو قدمه كحصة في شركة •

٣ - اذا توفي المدين واتضح للمحكمة أنه « لا ينتظر تنفيذ الصلح أو اتمام تنفيذه » ( المادة ٤٠ فقرة ثانية ) ، كما اذا اتضح أن الورثة راغبون عن التنفيذ • والأمر متروك لتقدير المحكمة •

ويرفع طلب الفسخ من كل دائن تسرى عليه شروط الصلح • ويجب ادخال الكفيل الذي يضمن تنفيذ هذه الشروط في دعوى الفسخ • وقد أفصحت المادة ٤٢ فقرة أولى عن هذا الوضع بقولها « ويجب أن يصدر حكم

الفسخ في مواجهة الكفلاء ، لأن الفسخ لا يبرئهم من التزامهم ، بل هو - على العكس - نذير بالتنفيذ عليهم ، ولذا يجب أن يكون لهم شأن في الدعوى لتنفيذ حجج الدائن طالب الفسخ أو للوفاء بدينه وانتهاء الدعوى . والراجع أنه يترتب على عدم ادخال الكفلاء في دعوى الفسخ براءة ذمتهم . وترفع دعوى الفسخ الى المحكمة التي صدقت على الصلح .

### القواعد المشتركة بين إعلان الصلح وفسخه :

متى صدر الحكم بالبطلان أو الفسخ ، وجب شهره بقيده في سجل المحكمة ، والتأشير به في السجل التجاري ، كما يجوز للمحكمة أن تامر بنشره في الصحف ( المادة ٤٢ فقرة ثانية ) .

ولا يجوز الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف ( المادة ٣٤ ) .  
وانما يجوز الطعن فيه بالنقض ان كان له وجه .

ويحدث الحكم أثره في مواجهة كل الدائنين ولو لم يتدخلوا في دعوى الفسخ أو البطلان ، بمعنى أن الصلح ينهار ، لا بالنسبة الى الدائن الذي طلب البطلان أو الفسخ وحده ، وانما بالنسبة الى الدائنين جميعهم . ولهذا السبب أوجب المشرع شهر الحكم .

وينسحب أثر البطلان أو الفسخ الى الماضي وفقا للقواعد العامة .  
فيرتد المدين والدائنون الى مراكزهم قبل افتتاح اجراءات الصلح ، وتعود الديون الى صورتها الأولى ، فتزول الآجال الممنوحة في الصلح ، ويلغى التخفيض المشروط فيه ، ويستعيد كل دائن الحق في طلب شهر افلاس المدين متى أثبت وقوفه عن الدفع .

واذا أبطل الصلح بسبب راجع الى المدين ، فلا يجوز عمل صلح جديد .  
اذ يفقد المدين بصدور الغش أو التدليس منه عنصر حسن النية . وهو شرط للحصول على الصلح الواقى . أما فسخ الصلح ، فلا يحول دون طلب الصلح مرة أخرى .

### مركز الكفيل الذي يضمن شروط الصلح في حالتي البطلان والفسخ:

لا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل السدى يضمن تنفيذ شروطه ، كما لا يزيل الفسخ الرهون العقارية ولا التأمينات الأخرى المقدمة

لضمان التنفيذ • أما البطلان ، فيبرئ الكفلاء ويزيل الرهـسـون والتأمينات المذكورة ( المادة ٤٢ ) • وهو ذات الحكم لمتبع فى شأن اصلح البسيط •

### شهر الافلاس بعد ابطال الصلح او فسخه :

اذا أبطـل الصلح أو فسخ ، استعاد كل دائن الحق فى طلب الافلاس متى أثبت وقوف المدين عن الدفع •

ومتى شهر الافلاس ، وجب البدء فى اجراءاته بغير التفات الى ما تم من اجراءات بمناسبة الصلح الواقعى • فيجب مثـلا اجراء تحقيق جديد للديون ، ويعتبر التحقيق الذى تم خلال اجراءات الصلح كأن لم يكن •

وتحدد المحكمة فى حكم شهر الافلاس تاريخ الوقوف عن الدفع • ولها الحرية المطلقة فى تحديد هذا التاريخ • فلا تجبر اذن على تحديده بتاريخ طلب الصلح الواقعى ، اذ قد يتبين لها أن المدين وقف عن الدفع قبل تقديم هذا الطلب أو بعد تقديمه •

ويبدأ غل اليد من وقت صدور حكم شهر الافلاس ، لا من وقت صدور الأمر بافتتاح اجراءات الصلح الواقعى • ويترتب على هذا الوضع أن التصرفات التى أجراها المدين فى الفترة بين افتتاح اجراءات الصلح وشهر الافلاس لا يشملها غل اليد ، وانما يجوز الطعن فيها بالبطلان على أساس المواد ٢٢٧ وما بعدها من القانون الجارى اذا وقعت فى نطاق فترة الريبة التى حددتها المحكمة •

ويجوز لكل دائن متصالح أن يشترك فى التفليسة بدينه بصورته الأولى ، اذ يترتب على البطلان أو الفسخ ، كما ذكرنا ، عودة الديون الى حالتها قبل وقوع الصلح • ولكن ما الحكم اذا كان الدائن قد قبض شيئاً من القدر المقرر فى الصلح ؟

سكت القانون المنظم للصلح الواقعى من الافلاس عن التصدى لهذه الحالة • فلا مناص اذن من الرجوع الى القواعد العامة • ولما كان الأصل أن أثر البطلان أو الفسخ ينسحب الى الماضى ، فمن الواجب القول بالزام الدائن برد ما قبضه ثم الاشتراك فى التفليسة بدينه بتمامه • هذا هو ما يقتضيه التطبيق المنطقى للقواعد العامة • ومع ذلك أشارت المذكرة التفسيرية الى أن الدائن يشترك فى التفليسة بدينه الأصلى بعد خصم النصيب الذى قبضه فعلا • ولا شك فى أن الحل الذى تقول به المذكرة التفسيرية أفضل من الوجهة العملية • ولكنه لا يستقيم مع التطبيق القانونى السليم •



القسم الثالث

أحكام محكمة النقض





نعرض أحكام محكمة النقض المصرية فى قضايا الافلاس فى فصلين •  
فى الأول منهما نتناول القواعد التى قررتها محكمة النقض فيما عرض عليها  
من طعون فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الافلاس • وفى الفصل الثانى ننشر  
الأحكام الحديثة الصادرة فى طعون النقض فى قضايا الافلاس ، حتى تكون  
بى يدي الباحث عرضاً كاملاً لما انتهت اليه كلمة محكمتنا العليا فى منازعات  
الافلاس •

## الفصل الأول

### القواعد القانونية

١ - متى كان سند الدين موقعا من المدين بصفته تاجرا فان تركه  
التجارة لا يمنع من اتخاذ اجراءات الافلاس فى حقه من أجل ذلك الدين  
السابق على الترك •

( جلسة ١٩٤٦/١/٣ طعن رقم ٢٨ سنة ٥١ )

٢ - الدين الذى هو نتيجة حساب خسارة فى شركة اتجار معقودة  
بين الدائن والمدين والموقع أسنده من المدين بصفته تاجرا هو دين تجارى  
يصح من أجله تفليس المدين •

( جلسة ١٩٤٦/١/٣ طعن رقم ٢٨ سنة ٥١ )

٣ - متى كانت المحكمة قد استخلصت فى منطق سليم من عبارة  
الوصول المرفوعة به دعوى الافلاس أنه انما تضمن شركة لا قرضا فانه  
لا يكون ثمة محل ، فى دعوى اشهار الافلاس ، وهى لا تقوم على دين يكتنفه  
النزاع ، لمتابعة دفاع طالب الافلاس فى خصوص ادعائه بعدم تنفيذ الشركة  
ومطالبته بحصته كاملة فى رأس المال ، اذ محل تحقيق هذا الدفاع انما  
يكون فى دعوى تصفية الشركة •

( جلسة ١٩٤٨/١٠/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق )

٤ - اذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب اشهار افلاس  
الشركة للتوقف عن دفعه ليس ديناً تجارياً بل مدنياً ، ثم قطعت المحكمة

بالافلاس دون رد على هذا الدفع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الحكم  
في الدعوى كان حكمها بذلك باطلا لقصوره في التسبيب .  
( جلسة ١٩٤٨/٣/٤ طعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق )

٥ - اذا كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة الطاعن الأول وولديه هي  
شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك  
كل من شركائها في نشاطها التجاري ، فانه يكون صحيحا ما قررته المحكمة  
من أن لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بإشهار  
افلاسها بناء على طلب المطعون عليها ، التي هي دائنة لهذه الشركة ورأت في  
هذا الطلب تحقيق مصلحة لها .  
( جلسة ١٩٥٢/١٢/١٨ طعن رقم ٣٣٩ سنة ٢٠ ق )

٦ - ان قانون التجارة انما جعل اشهار افلاس التاجر منوطا بتوقفه  
عن الدفع لا بعدم اتخاذه الدفاتر المقررة . فاذا كانت المحكمة قد نفت عن  
المطوب افلاسه حالة التوقف عن الدفع كان لا لوم عليها اذا هي لم تعتد  
بعدم اتخاذه تلك الدفاتر . أما ما جاء في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات من  
الاعتداد بذلك فمحله أن تكون حالة الافلاس قد ثبتت أولا على التاجر ،  
وعندئذ يترتب على عدم اتخاذه الدفاتر اعتباره مفلسا بالتقصير .  
( جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق )

٧ - ان حالة الافلاس التي تغل يد المدين المفلس عن أن يوفى ديونه  
بنفسه لا تتقرر الا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس . ومتى كان ذلك  
كان للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابته الى  
ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه . فاذا ثبت لمحكمة  
الاستئناف زوالها فلا عليها اذا هي ألغت الحكم الابتدائي الصادر بشهر  
الافلاس .  
( جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ طعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق )

٨ - ان اتجار الأب بصفته وليا على ابنه ليس بذاته في حكم القانون  
موجبا لمسئولية الأب في جميع ماله ولا لاشهار افلاسه هو شخصا متى كانت  
صفة الولاية على ابنه معروفة للمتعاملين باشهار عقد الشركة .

ولكنه يكون موجبا لذلك اذا ثبت أن الولي كان مستترا تحت صفة  
الولاية عاملا لحساب نفسه . ومن ثم يكون متعينا على المحكمة اذا ما هي

قضت بفلاس الأب أن تبين العناصر الواقعية التي تصلح أساسا لقضائها  
بذلك والا كان حكمها باطلا .

( جلسة ١٩٤٨/٣/٤ طعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق )

٩ - اذا أشهر المدين افلاسه وتصلح مع دائنيه على أن يتخلى لهم عن  
جميع أمواله مقابل ابرائه من الديون وصدق على محضر هذا الصلح أمام  
مأمور التفليسة ، وكان أحد الدائنين لم يتدخل فى هذا الصلح لأن العقار  
الذى رهنه له أختا المدين وفاء لدينه قد آل الى المدين بالهبة قبل الصلح ،  
فان هذا الصلح لا يسرى على هذا الدائن عملا بالمادة ٣١٨ من القانون  
التجارى ، وانه بفرض حصول على نزع ملكية المنزل المرهون لدين سابق  
على حق الدائن المرتهن كان فى ذمة مورث الأختين الراهنيتين الواهبتين فانه  
لا تأثير لذلك فى موقف الدائن من التفليسة حيال الصلح مع الدائنين ما  
دامت العين كانت فى ملك المدين وقت انعقاد الصلح .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٢١ طعن رقم ١١٣ سنة ١٣ ق )

١٠ - اذا حصل المفلس على حكم برد اعتباره بناء على تقرير من دائنه  
بانه استوفى دينه وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه أن الدين لم  
يوف وإنما استبدل به دين آخر لمفيس فى هذا ما يجعل الالتزام باطلا ذلك  
لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذى لم ينزع  
المفلس فى صحته ولا فى مشروعية سببه ولا يجرى فى ذلك الاستناد على  
المادة ١/٤١٩ من قانون التجارة التى تشترط لرد اعتبار المفلس عند قيامه  
بالوفاء من مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتمام ألا يكون هذا الغير قد حل  
بجميع ما أداه من ماله ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم  
برد الاعتبار وتوافر الشروط اللازمة لذلك .

( جلسة ١٩٥٥/١/٢٠ طعن رقم ١٨٤ سنة ٢٢ ق )

١١ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشهار افلاس شركة فانه  
يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب  
اشهار افلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية ، فاذا  
كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائغة الى القول  
بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فان النعى عليه بمخالفة القانون أو  
بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٦٢٢ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ١٠٦ )

١٢ - لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا في استئنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ( وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان ) ، الا اذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض الابمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس ، ومن ثم فالدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الافلاس بل قد يثور ولو لم يشهر الافلاس كما أن الفصل في هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالافلاس وإنما تحكمه قواعد القانون المدني وينبنى على ذلك أن استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ سالفة الذكر وإنما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات أى أربعين يوما من تاريخ اعلانه .

( الطن رقم ٦٠ لسنة ٧٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ س ١٤ ص ٢٨٣ )

١٣ - الأصل - طبقا للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات في رفع الاستئناف أن يكون بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فان الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور بحيث يترتب البطلان جزاء على مخالفة الطريق الواجب اتباعه في رفع الاستئناف وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . ولما كانت دعوى الغير بأحقية محل تجارى وضعت عليه الإختام على اعتبار أنه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه ، ليست من دعاوى شهر الافلاس التي نص المشرع عليها في المادة ١١٨ مرافعات دون الدعاوى الناشئة عن التفليسة والمترتبة عليها ، كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي أوجب القانون نظرها على وجه السرعة - اذ المناط في تحديد تلك الدعاوى هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة أو ارادة الخصوم ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف المرفوع - عن الحكم الصادر في تلك الدعوى - بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤

ص ١٧٦ )

١٤ - متى كان الحكم الاستئنافي قد انتهى الى اعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا الى أسباب الحكم الابتدائي والى ما ثبت من تقرير الرقيب من أن بحالة الشركة لا تسمح بالسداد وأنها غير قادرة على الوفاء



بالتزاماتها فان النعى على الحكم بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٢٦ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦ )

١٥ - اذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب اشهار افلاس الشركة من أجله متنازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد أقام قضاءه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالأجل وهو تصرف يدخل فى سلطته ويندرج ضمن ما صرح به كوصى خاص لإدارة نصيب القصر فى تلك الشركة ، وأن المهمة الموكلة اليه تقتضى الاستدانة وشراء البضائع بالأجل وكان ما قرره الحكم من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى ليها فان لنعى عليه بالقصورا يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٢٦ س ٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦ )

١٦ - لمحكمة الموضوع أن تسجل فى حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع الا أن التكييف القانونى لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس ، ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره . ومتى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانونى لا يتحقق اذا كان دين طالب الافلاس متنازعا فى وجوده فان للقضاء باشهار الافلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ١٨٠ سنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٨ س ١٢ )

ص ٤٨٩ )

١٧ - لا يشترط القانون للحكم باشهار الافلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجيز شهر افلاس المدين ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ومن ثم فان منازعة المدين فى أحد الديون ، لا تمنع - ولو كانت منازعة جدية - من شهر افلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت للمحكمة أنه دين تجارى حال الأداء ومعلوم المقدار وخال من النزاع الجدى .

( الطعن رقم ٣٦٢ س ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ س ١٣ ص ٥٢٨ )

١٨ - تاريخ التوقف عن الدفع انما يتحدد فى حكم اشهار الافلاس تحديدا مؤقتا أو فى حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ الا بطريق الطعن فى الحكم سواء بالمعارضة اعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص

باستئناف هذا الحكم ومن ثم فان طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .  
( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٤٣ ) .

١٩ - يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه .  
أن يكون خاليا من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس أن تفحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها في الدعوى .  
( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٣١ ) .

٢٠ - لا يشترط القانون للحكم بشهر الافلاس تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن وفائها بل يجيز اشهار افلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد منها .  
( الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٥٦ ) .

٢١ - متى طلب الدائن في الدعوى ابطال البيع الحاصل من مدينه المفلس لصورته صورية مطلقة كما طلب ابطاله لصدوره منه في فترة الريبة ، فان هذين الطلبين - وان اتحدا محلا وخصوصا - الا أن السبب القانوني في كل منهما يختلف عنه في الآخر .

( الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٨٣ ) .

٢٢ - متى كان المطعون عليه شريكا متضامنا فان الحكم باشهار افلاس الشركة يستتبع حتما افلاسه هو أيضا اذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك أنهم هم أيضا قد وقفوا عنه ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامنين فيها أو على اغفاله بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى من الافلاس اذ أن افلاسهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لافلاس الشركة .

( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٣ س ٦٤ ص ١٢٠٢ ) .

٢٣ - حالة الافلاس التي تغل يد المفلس عن أن يوفى ديونه بنفسه لا تتقرر الا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس ، وعلى ذلك يجوز للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه أن يزيل حالة التوقف التي انتابته الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه .  
( الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣٥ )

١٤ - ما لم يصدر أمر بعزل السنديك فان تمثيله لدائني التفليسة لا ينتهي الا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقتين اللذين وضعهما القانون التجارى لانهائها وهما الصلح واتحاد الدائنين وباتباع الاجراءات الخاصة بهما ، ومن ثم فلا تنتهي مأمورية السنديك ولا تزول صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذي حكم بإشهار الافلاس ببناء على طلبه بتصفية أعماله التجارية ولا بمغادرته أراضى الجمهورية .  
( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦ ص ١٤ ص ١٢٠٢ )

٢٥ - السنديك يمثل جماعة الدائنين ويعمل باسمها في كل ما له علاقة بأموال التفليسة كما يمثلهم في الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة .  
واذ كانت دعوى الاعتراض التي أقامها المطعون عليه بإبطال عدم الاعتداد بالحكم الصادر بإشهار افلاس الشركة - بالنسبة اليه شخصيا - تعتبر من الدعاوى التي تمس أموال تفليسة الشركة المذكورة لأن الهدف منها انما هو اقضاء الأموال الخاصة لرافعها عن أموال التفليسة التي يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائنيها تلك الجماعة التي تضم الشركة طالبة الافلاس باعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة فان اختصاص السنديك في دعوى الاعتراض يكون مغنيا عن اختصاص أى من دائني التفليسة ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهو يمثلها في الطعن الذي رفعه بوصفه وكيلًا لدائني التفليسة عن الحكم الصادر في دعوى الاعتراض وتفيد هي بذلك من هذا الطعن ولها أن تحتج به على المطعون عليه .

( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ س ١٤ ص ١٢٠٢ )

٢٦ - اذا كان الحكم بقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها لا يؤدي الى محو آثار شهر الافلاس ولا الى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك ، الا أنه يترتب عليه - طبقا للمادة ٢٣٧ من

القانون التجاري - استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم في رفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة الدائنين التي كانت مركزة في يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم بعد صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وإن جاز للأخير أن يتدخل في هذه الدعاوى كلما رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين ، كما يبقى له حقه في رفع ما تقتضيه هذه المصلحة من رفعه من الدعاوى . ولما كان المشرع لم يصرح برغبته في الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التي يرفعها الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فإن هذه الدعوى - غيرها من دعاوى جماعة الدائنين - يصح توجيهها إلى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازماً قانوناً .

( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠ )

٢٧ - أفصح المشرع في المادة رقم ٣٣٧ من القانون التجاري عن أن قفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها إنما يكون بحكم تصديره المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة وإجاز في المادة رقم ٣٣٨ منه للمفلس وغيره من أرباب الحقوق أن يحصل على نقض الحكم المذكور ، ولما كان نقض ذلك الحكم لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلس ويفصل في خصومه مترددة بينه وبين دائنيه فإن الحكم الصادر في دعوى الدائن بطلب نقض حكم قفل أعمال التفليسة يعتبر حكماً بالمعنى القانوني لا عملاً ولائياً ، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف جائزاً إذ هو ليس من الأحكام التي منعت المادة ٣٩٥ من القانون التجاري استئنافها .

( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠ )

٢٨ - دعوى الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ولا هي من الدعاوى التي نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بصحة استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى رغم رفعه بتكليف بالحضور استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قولاً منه أنها تبدر ضمن الدعاوى الواردة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات باعتبار أنها إمتداد لدعوى شهر الإفلاس أو أنها تدخل في قصد الشارع من المادة المذكورة بطريق القياس لأنها مترتبة



على الافلاس ، فانه يكون قد خالف القانون اذ أن المشرع قد نص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على دعاوى شهر الافلاس وحدها دون الدعاوى الأخرى الناشئة عن التفليسة ، ولا يغير من هذا النظر أن الشارع قد جعل ميعاد استئناف هذه الدعاوى ميعادا قصيرا لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده اعتبارها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة .

( الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ - ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠ )

٢٩ - انه وان كان يجوز لدائني المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيله بالدين المتفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس ، الا أنه من المقرر أنه ليس للكفيل ان يرجع على المدين المفلس بما آداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح ، وعلة ذلك أنه متى وفى المفلس بالأنصبة المشروطة للدائنين من ديونهم والا انعدمت منفعتة من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١ س ١٦ ص ٣٠٤ )

٣٠ - غلق المحل التجارى وقت الاعلان لا يفيد بذاته انتهاء النشاط التجارى فيه .

**عدم وجود المحل التجارى لا يدل على اعتزال التجارة . استدلال الحكم - مع ذلك - بأسباب سائغة على عدم اعتزال الطاعن التجارة حتى اعلانه بحكم الدين . لا فساد فى الاستدلال .**

٣١ - متى أقام حكم اشهار الافلاس قضاءه بأسباب سائغة على أن الطاعن لم يعتزل التجارة حتى تاريخ اعلانه بحكم الدين ، وكان لا يعيب الحكم ما قاله على لسان الطاعن من عدم وجود محل تجارى له ما دام أن قصد المحكمة واضح فى أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل بذاته على اعتزال الطاعن التجارة . لما كان ذلك ، فان النعى على الحكم بفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

( نقض ١٩٦٦/٣/١٥ طعن ١٣٥ س ٣١ ق )

٣٢ - المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله . دفاع يخالطه واقع واذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له اثارته لأول مرة أمام المحكمة النقض .

( نقض ١٩٧٩/٢/٢٢ طعن ٩٧٥ س ٤٧ ق )



٣٣ - الوقوف عن الدفع الذى يبرر شهر الافلاس هو الوقوف الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال ، وتقدير حالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .  
( نقض ١٩٨١/٣/٩ طعن ٣٨٠ س ٤٨ ق )

**دعوى الافلاس . تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة الوقوف عن الدفع . هو ما تستقل به محكمة الموضوع .**

٣٤ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .  
( نقض ١٩٧٩/١٠/٢٩ طعن ٧٥ س ٤٦ ق )

٣٥ - التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال ، ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون أن تكون لديه أسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، الا أنه قد لا يعتبر توقفا بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عندا طراً عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعته فى الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو اقتضائه لسبب من أسباب الانقضاء .  
( نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ طعن ٥٨٩ س ٣٥ ق )

٣٦ - يتعين على محكمة الموضوع أن تفصل فى حكمها - الصادر بالافلاس - الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع وهو أحد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التى استند اليها فى ذلك مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وانزال حكم القانون عليها فى هذا الخصوص ، فانه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب لما يستوجب نقضه .

( نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ طعن ٥٨٩ س ٣٥ ق )

المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه في باب الافلاس أو الصلح الواقى هو التوقف الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب • الامتناع عن الدفع لعذر طرأ على المدين مع اقتداره أو لمنازعة جدية فى صحة الدين ، أو مقدار له أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لا يعد توقفا عن الدفع •

٣٧ - التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس وهو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفا اذ قد يكون مرجع هذا الامناع عذرا طرأ على المدين مع اقتداره وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاؤه بسبب من أسباب الانقضاء •

( نقض ١٩٥٦/٣/٩ طعن ٣٩٩٩ س ٢٢ ق )

٣٨ - لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتستو عدم الدفع توقفا عن الدفع بل يكون لازما على المحكمة اذا أرادت أن تؤاخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث فى قيام توقف المدين عن الدفع وفى ثبوت أنه فى حالة عجزه عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه اعمال القانون •

( نقض ١٩٥٦/٣/٩ طعن ٣٩٩ س ٢٢ ق )

اشهار افلاس التاجر • لا يشترط تعدد الديون التجارية التى توقف عن سدادها • كفاية توقفه عن الوفاء بدين واحد متى كان ينبىء عن اضطراب مركزه المالى •

٣٩ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط لاشهار افلاس التاجر تعدد الديون التجارية التى يتوقف عن سدادها بل يكفى ثبوت توقفه عن الوفاء بدين واحد متى كان توقفه ينبىء عن اضطراب مركزه المالى •

( نقض ١٩٧٩/١/٢٢ طعن ٩٧٥ س ٤٧ ق )

استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير جدية المنازعة فيها •

٤٠ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التي تجيز شهر افلاس التاجر وتقدير مدى جديده المنازعة في الديون المطلوب شهر الإفلاس من أجلها. هو مما تستقل به محكمة الموضوع. دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قبضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .  
( نقض ١٩٧٩/١/٢٢ طعن ٨٧٥ س ٤٧ ق )

شهر الافلاس لا يشترط فيه تعود الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها . المنازعة ولو جديده في أحد الديون ، لا تمنع عن اشهار الافلاس للمدين آخر .

٤١ - لا يشترط للحكم باشهار الافلاس تعدد السديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد ، كما أن المنازعة في أحد الديون لا تمنع ولو كانت منازعه جديده من اشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر .  
( نقض ١٩٧٦/٢/٢ الطعن ٥١٠ س ٤١ ق )

٤٢ - يجوز قانونا اشهار افلاس المدين التاجر متى ثبت أنه قد توقف عن دفع بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه ائتمانه ، ولما كان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية ومما تضمنه طلبها للصالح الواقى ، على اختلال أشغالها وعدم الثقة بها في السوق التجارية ، وفى ذلك ما يغنى عن بحث باقى الديون فان النعى على الحكم بأن هناك ديناً مدقياً أقيمت به دعوى الافلاس وغير مستحق لرافعها يكون فى غير محله .  
( نقض ١٩٧٤/١١/١٩ طعن ٤٥٠ س ٣٨ ق )

استقلال قاضى الموضوع باستخلاص حجة الوقوف عن الدفع من الامارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم فى تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .

٤٣ - حالة الوقوف عن الدفع هى مما يستقل به قاضى الدعوى ، وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه فى ذلك من محكمة النقض . واذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت وقوف المورث والشركة التى يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير احتجاجات عدم الدفع ، وهى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك السديون ،

وكان للشركة طالية الافلاس الحق في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لاثبات دعواها ، فان تعويل الحكم المطعون فيه على السدالة المستفادة من المستندات التي قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد اندماج شركتي ٠٠٠٠٠٠ فيها ، واستخلاصه عدم منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندمجتين من المذكرة التي تضمنت دفاعهم ، والتي خلت من المنازعة الجدية في تلك الديون لا يكون خطأ في القانون أو مخالفة للثابت في الأوراق .

( نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ طن ١٠ س ٣٧ ق )

٤٤ - الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع أو بتعديله له حجية مطلقة شأنه في ذلك شأن حكم الافلاس ، وبذلك يسرى هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .

( نقض ١٩٦٧/٦/٢٩ طعن ١٨٧ س ٣٤ ق )

٤٥ - بالرجوع الى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ يبين أن المشرع قد أعادة به صياغة الصوص الواردة في الباب الخامس من قانون الاصلاح الزراعي الخاص بالعلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها ، فأوجب في المادة الثالثة منه على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالكيميالات وغيرها اخطار الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة المدين ببيان واف عن دينه وقيمته وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه خلال شهرين من تاريخ العمل به . ورتب على عدم الاخطار في الموعد المذكور سقوط الدين ، كما نص في المادة الرابعة على أن تتولى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التي تم الاخطار عنها ، وتطلع على سنداتهما وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم للتحقق من سبب الديون وجديتها ، فاذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانونا تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين . واذ كان المقصود من ذلك هو تحقيق الديون القائمة في مواجهة مستأجرى الارض الزراعية بصفته هذه للحكمة التي رآها المشرع ، ونقلها الحكم المطعون فيه عن المذكرة الايضاحية للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السائغة التي أوردتها الى أن السندات المطالب بقيمتها هي ديون تجارية ، وكان يبين من الاوراق ان حاملها ليس مؤجراً ولا دائناً يعلم أن المدين بها مستأجر لأرض زراعية ، وقضى برفض الدفع بالسقوط تأسيساً على عدم التزام حاملها بواجب الاخطار بها في الموعد



المقرر ، ثم باشهار افلاسه لتوقفه عن دفعها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( نقض ١٩٧٥/٥/٨ طعن ١٤٨ س ٣٩ ق )

التظلم من تحديد تاريخ التوقف :

التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة .

٤٦ - التالم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد الوقف عن الدفع انما يكون وفقا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .  
( نقض ١٩٧٠/٦/٢٥ طعن ٣٩٨ س ٣٥ ق )

ميعاد المعارضة في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها . حقهم في المعارضة يظل قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة .

٤٧ - مؤدى نص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٣ من قانون التجارة أن المشرع بعد أن جعل لكل صاحب حق أن يعارض في حكم تعيين تاريخ الوقف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوما من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تحقيق أحكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصلحتهم مع مصلحة تلك الجماعة وأفرد لهم حكما خاصا أورده في المادة ٣٩٣ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطا بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائما طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها يستوى ، في ذلك أن يتم تحقيق الديون وتأبيدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٩٠ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .  
( نقض ١٩٧٠/٦/٢٥ طعن ٣٩٨ س ٣٥ ق )

الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . الغاؤه لا يكون الا بحكم يقضى بذلك . اقرار الدائن بصورية دينه لا يترتب عليه الغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع .

٤٨ - اقرار الدائن الذي رفع الدعوى التي صدر فيها الحكم القساضي بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع بصورية دينه لا يترتب عليه الغاء الحكم



المذكور لأن ذلك الإلغاء لا يكون إلا بحكم يقضى به .  
( نقض ١٩٦٧/٦/٢٩ طعن ١٨٧ س ٣٤ ق )

٤٩ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التي يترك الفصل فيها للمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

( نقض ١٩٧٦/٢/٢ طعن ٥١٠ س ٤١ ق )

الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التي توقف التاجر عن الوفاء بها . جدية المنازعة في الدين . لمحكمة الموضوع استخلاصه من أية ورقة في الدعوى .

٥٠ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أية ورقة في الدعوى جدية المنازعة التي تثار بشأن الدين المطلوب الحكم بشهر إفلاس التاجر من أجله . ولا يشترط القانون للحكم بشهر الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف التاجر عن الوفاء بها .

( نقض ١٩٧٠/١٢/١٥ طعن ٢٤٦ س ٣٦ ق )

اثبات المديونية في سند أدنى لا يحرم المدين من المنازعة في صحة الدين أو المنازعة في انقضائه .

٥١ - اثبات المديونية في سند أدنى لا يحرم المدين من المنازعة في صحة هذا الدين توقف عن دفعه أو لمنازعة في انقضائه .  
( نقض ١٩٦٨/١٢/١٧ طعن ٤٦٤ س ٣٤ ق )

الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الإفلاس بحث منازعات المدين بشأن هذا الدين ، بما يلزم لتقرير مدى جديتها .

٥٢ - يشترط في الدين الذي يعتبر الوقوف عن دفعه سببا لشهر الإفلاس أن يكون خاليا من النزاع ، وعلى المحكمة المقدم إليها طلب شهر الإفلاس أن تبحث المنازعات التي يثيرها المدين في شأن بطلان الدين أو انقضائه بما يلزم لتقرير مدى جديتها على ضوء ما تستظهره من ظروف

الدعوى وملايساتها .

( نقض ١٩٦٧/٤/٤ طعن ١١١ س ٣٣ ق )

٥٣ - يشترط للحكم بإشهار الافلاس استنادا الى حكم أو سند بالمديونية أن يقدم هذا السند أو ذلك الحكم الى المحكمة التي تنظر دعوى الافلاس لتحقيق أوجه النزاع بشأن ، اذ قد يسفر بحث هذه الديون بعد تقديم الاحكام والسندات الخاصة بكل منها عن جدية هذه المنازعة بالنسبة لبعضها مما قد يتأثر به وجه الراى فى استظهار المركز المالى للمدين .

( نقض ١٩٦٦/١٢/٢٧ طعن ١٠٧ س ٣٣ ق )

( نقض ١٩٦٦/١٢/٢٧ طعن ١٠٧ س ٣٣ ق )

الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الافلاس أن تستظهر كل ما يثيره المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جدية المنازعة . لها فى هذا الصدد اتخاذ ما تراه لازما لتحقيق هذه الغاية من اجراءات الاثبات .

٥٤ - يشترط فى الدين الذين يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون خاليا من النزاع . ويجب على المحكمة عند الفصل فى طلب شهر الافلاس أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها أمامها المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جديتها ، وعلى مدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى . ولئن كان الاصل أن للمحكمة أن تستظهر مدى جدية النزاع فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس من الاوراق المقدمة والقرائن المحيطة بالدعوى الا أنه لا عليها اذا هى اتخذت أى اجراء من اجراءات الاثبات بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية ، اذ قد يكشف هذا الاجراء عن عدم جدية لمنازعة فيفوت بذلك على المدين طريق المنازعة الكيدية الذي قد يهدف به الى مجرد اسقاط حسق الدائن فى طلب اشهار افلاسه .

( نقض ١٩٦٦/٣/١ طعن ٨٢ س ٣١ ق )

٥٥ - ينشئ الحكم بإشهار الافلاس ، حالة قانونية جديدة هى اثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه ، ولذلك فقد رسم له القانون أوضاعا على الكافة .

( نقض ١٩٧٢/٣/٧ طعن ١٨٣ س ٣٧ ق )

التصديق لاشهار الافلاس :

**قواعد الافلاس .** • تعلقها بالنظام العام . • حق طلب اشهار الافلاس لكل من الدائن والمدين وللمحكمة من تلقاء نفسها . • جواز اقرار بحالة الافلاس الفعلي ولو لم يصدر به حكم . • تنازل الدائن عن حكم اشهار الافلاس الصادر بناء على طلبه . • غير مؤثر على قيام ذلك الحكم واعمال آثاره .

٥٦ - اذا كانت أحكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها بتنشيط الائتمان فقد وضع المشرع نظاما قائما بذاته لوحظ فيه حماية حقوق الدائنين مع رعاية المدين حسن النية وأن يكون ذلك تحت اشراف السلطة القضائية ومن أجل ذلك لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب اشهار افلاس المدين بل خول ذلك أيضا لمدين ذاته ، وللمحكمة من تلقاء نفسها كما أجاز بالمادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحاكم ولو لم يصدر حكم من المحكمة المختصة بشهر الافلاس أن تستند الى حالة الوقوف عن الدفع لترتب بعض الآثار عليها كتوقيع عقوبات الافلاس بالتقصير وبالتدليس والطعن في تصرفات المدين وهو ما يعتبر بمثابة اقرار بحالة افلاس فعلي ، ويترتب على ذلك أن تنازل الدائن عن حكم اشهار الافلاس الذي يصدر بناء على طلبه غير مؤثر على قيام ذلك الحكم واعمال آثاره لانه في حقيقة الأمر لم يصدر لمصلحته فحسب وانما لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات أو كانوا دائنين غير ظاهرين .

( نقض ١٩٧٥/٥/٤ طعن ٢٧٨ س ٤٠ ق )

**للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك لتعلق أحكام الافلاس بالنظام العام .** • القضاء بشهر افلاس الطاعن بـ دون طلب باعتباره شريكا متضامنا افي شركة تبعا للقضاء بافلاس هذه الشركة . • لا خطأ باعتباره شريكا متضامنا افي شركة تبعا للقضاء بافلاس هذه الشركة لا خطأ .

٥٧ - اذ كان الحكم الابتدائي قد قضى بشهر افلاس الشركة والطاعن باعتباره شريكا متضامنا فيها ، وكان للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقا للمدة ١٩٦ من القانون التجري متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر قضاؤها هذا قضاء بما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق أحكام الافلاس بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يكون مخطئا في القانون .

( نقض ١٩٧٤/٣/٢٨ طعن ٤٣٨ س ٣٨ ق )

٥٨ - ان المشرع اذ أجاز فى المادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحكمة الابتدائية حال نظرها فى قضية معينة - وللمحاكم الجنائية - أن تنظر أيضا بطريق فرعى فى حالة الافلاس وفى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس، لم يقصد بذلك تخويل المحكمة الابتدائية والمحاكم الجنائية مجرد رخصة فى تقرير حالة الافلاس الفعلى بحيث يكون لها اذا ما طلب منها بطريق فرعى تقرير هذه الحالة الخيار فى أن تبحث هذا الطلب أو لا تبحثه وانما حقيقة ما قصده المشرع من هذا الجواز هو على ما تفيد عبارة الاصل الفرنسى للمادة ٢١٥ والمادة ٢٢٣ المقابلة فى القانون المختلط الملغى - أن المشرع بعد أن استلزم فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة لاعتبار التاجر فى حالة الافلاس صدور حكم بشهر افلاسه من المحكمة المختصة ، رأى استثناء من هذا الأصل أن يبيح للمحكمة المدنية الابتدائية وللمحاكم الجنائية تقرير حالة الافلاس الفعلى كلما طلب منها ذلك بصفة فرعية فالجواز هنا لا يعنى الا تقرير حق لهذه المحاكم على خلاف الأصل ومن ثم فليس للمحكمة الابتدائية - اذا طلبت منها بصفة فرعية - أثناء نظرها دعوى خاصة بصحة ونفاذ عقد - بطلان هذا العقد بالتطبيق للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن تمتنع عن نظر هذا الطلب بحجة أن الأمر فى نظره أو عدم نظره جوازى لها بل عليها أن تبحث ما اذا كانت حالة الافلاس الفعلى قائمة وقت صدور هذا التصرف أو غير قائمة وهل شروط المادة ٢٢٧ متوافرة أو غير متوافرة ثم تقضى فى هذا الطلب بالقبول أو الرفض شأنه فى ذلك شأن كل طلب يقدم اليها فتلتزم ببخثه والفصل فيه .

( نقض ١٨/٥/١٩٦٧ طعن ٣٩ س ٣٤ ق )

**حق المحاكم فى اعطاء الاجراء الادارى وصفه القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم .**

٥٩ - تقديم طلب اشهار الافلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتما الحكم بعدم قبول دعوى اشهار الافلاس ، اذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة وعملا بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب افلاسه هو تاجر وأن ثمت دائنا أو دائنين آخرين بديون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية فى خصوص اشهار الافلاس كما يجوز للمحكمة فى حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس اذا كان طالب اشهار الافلاس دائنا ذا صفة فى طلب



الإفلاس ثم تنازل عن طلبه . وإذن جفتى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت  
للاسباب التي وردتها أن الديون التي صدر من أجلها الحكم بإشهار إفلاس  
أحد الشركاء المتضامنين هي كلها ديون مترتبة في ذمة شركة التضامن ولم  
تكن ديونا مترتبة في ذمة المفلس بصفته الشخصية كما اعتبرت الشركة  
متوقفة عن دفع الديون المشار إليها ورتبت على ذلك مسئولية باقى الشركاء  
المتضامنين عن وفاء هذه الديون وقضت بإشهار إفلاسهم ، فانه يكون غير  
منتج تمسك هؤلاء الشركاء بانعدام صفة وكيل الدائنين فى تفليسة شريكهم  
فى طلب اشهار افلاسهم .

( نقض ١٩٥٥/٧/٧ طعن ٩١ س ٢٢٠ ق )

**الوفاء بعد التوقف أو لعدم اتخاذ إجراءات البروتستو أو الحكم ببطلانه  
لا تحول دون اشهار الإفلاس :**

**القواعد المكونة لحالة التوقف عن الدفع . استقلال محكمة الموضوع  
بتقديرها قيام المدين بأداء الدين محل طلب اشهار الإفلاس . لا يمنع من  
اعتباره متوقفاً عن الدفع . جواز استناد حكم الإفلاس الى ديون لم تتخذ  
بشأنها إجراءات البروتستو .**

٦٠ - اذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وكيل الدائنين المعين  
فى حكم الإفلاس تقدم بتقرير يفيد أنه عند مباشرته مهمته بتحقيق الديون  
تقدم اليه دائنون آخرون بسندات بلغت قيمتها ..... عول فى اثبات أن  
توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ..... الذى أقيمت  
دعوى الإفلاس ابتداء على أساسه - نشأ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع  
معه ائتمانها على ما أورده وهو استخلاص موضوعى سائغ تستقبل به محكمة  
الموضوع فى خصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون أن يغير  
من الأمر قيام الطاعنين بأداء الدين الذى كان محلاً لطلب اشهار الإفلاس طالما  
أن محكمة الموضوع وجدت فى ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائنين  
آخرين أن التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان بسبب المركز المالى المضطرب  
الذى يعرض حقوق الدائنين للخطر ، كما أنه لا يجدى الطاعنين النعى بأن  
السندات الاذنية التى تقدم بها الدائنون الجدد الى السنديك لم تكن محل  
مطالبة ولم يتخذ بشأنها اجراء احتجاج عدم الدفع ذلك أن استناد الحكم الى  
وحده هذه الديون لتباين حقيقة المركز المالى لا يقتضى أن يكون الدائنون بها  
اتخذوا اجراءات بشأنها .

( نقض ١٩٧٥/٥/٤ طعن ٢٧٨ س ٤٠ ق )



الحكم نهائيا ببطلان البروتستو تأسيسا على أن الدين لم يكن مستحق الأداء وقت توجيهه . لا يتعارض مع الحكم بإشهار الافلاس بعد حلول أجل الوفاء .

٦١ - اذ كان الحكم الصادر ببطلان البروتستو قد بنى على أن هذا البروتستو كان عن مبالغ لم تكن مستحقة الاداء وقت توجيهه ، فانه لا تعارض بين هذه الحقيقة وبين ما استند اليه الحكم المطعون فيه للقضاء بشهر افلاس الطاعن ، من أنه توقف عن دفع ديونه في يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ لاحق على اليوم الذي حل فيه أجل الوفاء بالدين .  
( نقض ١٩٧٠/١٢/١٥ طعن ٢٤٦ س ٣٦ )

وفاء المدين لاحد ديون طالب الافلاس لا يمنع من اشهار افلاسه من دين آخر توقف عن دفعه له .

٦٢ - وفاء الطاعن ( المدين ) لدين المطعون عليه الثالث لا يمنع من شهر افلاسه عن دين غيره توقف عن دفعه لهذا المطعون عليه .  
( نقض ١٩٦٧/٤/٤ طعن ١١١ س ٣٣ ق )

٦٣ - من المقرر أن حكم اشهار الافلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن ادارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضي بشأنها ويحل محله في تلك الأمور وكيل الدائنين الذي عينته المحكمة في حكم اشهار الافلاس .  
( نقض ١٩٧٩/٥/٢١ طعن ١٤٨ س ٤٧ ق )

وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس . غل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها إقبـل شهر افلاسه .

٦٤ - مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أن تغل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفا فيها قبل اشهار افلاسه ، ويعتبر وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس الممثل القانوني لها ، ويضحي صاحب الصفة في تمثيلها دون المفلس في كافة الدعاوى يستوى في ذلك تلك المقامة من المفلس أو عليه أو التي ترفع مستقبلا واذ رفع الطعن الحالي بهذه الصفة وكانت الخصومة في الاستئناف معقودة في حقيقتها بين المطعون عليها الأولى وبين الطاعن بصفته وحده ، فانه لا يجوز اختصاص المطعون عليها الثانية بصفتها الشخصية في هذا الطعن . لا يغير من ذلك ورود اسم هذه

الآخيرة فى ديباجة الحكم المطعون فيه أو أن المادة ٢١٨ من قانون التجارة.  
تجيز للمفلس التدخل فى الدعاوى التى ترفع على التفليسة ، اذ مجال انطباق.  
هذه المادة أن يكون السندىك مدعى عليه .

( نقض ١٩٧٨/٤/٥ الطعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ س ٤٤ ق )

**وكيل التفليسة اعتبره وكيلًا عن جماعة الدائنين والمفلس أيضًا .**  
**الأحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الإفلاس .** حجيتها قبل  
**وكيل التفليسة .** له حق الطعن فيها وللخصم توجيه الطعن اليه .

٦٥ - أن وكيل الدائنين وإن اعتبر وكيلًا عن جماعة الدائنين فى إدارة  
أموال التفليسة وتصفيته ، فإنه يعتبر وكيلًا أيضًا عن المفلس ، يحق له رفع  
الدعاوى للمطالبة بحقوقه والطعن على الأحكام الصادرة ضده قبل شهر  
الإفلاس وتلقى الطعون على الأحكام الصادرة لصالحه . مما مفاده أن هذه  
الأحكام تكون حجة قبله .

( نقض ١٩٧٨/٤/٥ طعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ س ٤٤ ق )

**وجوب اختصاص وكيل الدائنين فى الإجراءات التى تتخذ بعد شهر**  
**إفلاس المدين .** لا محل لذلك إذا بلغت الإجراءات نهايتها بحكم مرسى المزاد  
قبل شهر الإفلاس . تسجيل حكم مرسى المزاد منوط بقلم الكتاب . القضاء  
بتثبيت ملكية التفليسة للأطمان المحكوم برسو مزادها تأسيسًا على أن  
التسجيل الذى تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين .  
**خطأ .**

٦٦ - أنه وإن كان يجب اختصاص وكيل الدائنين فى الإجراءات التى  
تتخذ بعد شهر إفلاس المدين ، ويترتب على إغفال اختصاصه فيها عدم جواز  
الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، إلا أنه لا محل لهذا الاختصاص إذا كانت  
الإجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرسى المزاد قبل شهر الإفلاس ،  
ذلك أن المادة ٦٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى اتخذت الإجراءات قى  
ظله قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل  
حكم مرسى المزاد خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره ، ومن ثم فإن قلم الكتاب  
يعتبر نائبًا عن ذوى الشأن ، وقائمًا مقامهم بحكم القانون فى طلب تسجيل  
حكم مرسى المزاد . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر  
التسجيل الذى تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين .

ورتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للاتيان المحكوم برسو  
مزادها على البنك الطاعن . فانه يكون قد خالف القانون .  
( نقض ١٩٧٣/١/٢٥ طعن ٣٥١ س ٣٧ ق )

٦٧ - صدور اشهار الافلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن ادارة  
أمواله فلا تصبح مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة  
دائنيه من نشاطه القانوني فيها يمسهم من حقوق الا أن يكون ما يمارسه  
المفلس من نواحي هذا النشاط قاصرا على نطاق الاجراءات التحفظية التي قد  
يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز هذا النطاق  
من النشاط القانوني في ادارة أمواله التي تعلق بها حقوق جماعة دائنيه  
فمحظور عليه ممارسته لما كان ذلك وكان الطعن في الأحكام بطريق النقض  
يستلزم استيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع  
الطعن وكان التقرير بالطعن أعمق أثرا وأبعد مدى من أن يعتبر من مجرد  
الاجراءات التحفظية المستثناة من هذا الحظر ، فان الطعن بالنقض في الحكم  
القاضي بتحديد أرباح المفلس - وقد حصل التقرير به منه دون وكبل  
الدائنين يكون غير مقبول .

( نقض ١٩٥٩/٢/١٢ طعن ٣٥٠ س ٢٤ ق )

تصدي محكمة الافلاس للادعاء بالتزوير أو الانكار :

محكمة الافلاس . ما تقرره بشأن عدم جدية الادعاء بتزوير الأوراق .  
لا يجوز حجية أمام المحكمة التي تفصل فيه . عدم التزامها بتأجيل الدعوى  
بعد ابداء رأيها في هذا الادعاء .

٦٨ - محكمة الافلاس ليست محكمة الموضوع بالنسبة للطعن بتزوير  
الأوراق التي تطرح عليها ، وبالتالي فهي لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه  
الأوراق أو تزويرها ولا يحوز ما قرره بشأن عدم جدية الطعن بالتزوير أية  
حجية أمام محكمة الموضوع التي تفصل في الادعاء بالتزوير ، كما لا يكون  
واجبا على محكمة الافلاس كذلك اتباع القواعد والاجراءات الخاصة بمحكمة  
الموضوع في هذا الشأن سواء بالنسبة لاثبات حالة المحرر لمطعون بتزويره  
أو لوجوب تأجيل الدعوى بعد ابداء رأيها في الادعاء بالتزوير .

( نقض ١٩٧٥/٥/٤ طعن ٢٧٨ س ٤٠ ق )

٦٩ - لا تلتزم المحكمة عند انكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير  
في اجراءات التحقيق وانما يجوز لها الا تعتد بهذا الانكار اذا وجدت في وقائع

الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبار انكار التوقيع منازعة غير جدية هدف بها المدين الى الافلات من شهر افلاسه .  
( نقض ١٩٦٧/٤/٤ طعن ١١١ س ٣٣ ق )

#### الطعن في حكم اشهار الافلاس :

الحكم الصادر في دعاوى الافلاس . ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه . م ٣٩٤ قانون التجارة . القواعد المستحدثة في قانون المرافعات . عدم اعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد .

٧٠ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة . وأن القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خرجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى اشهار الافلاس .  
( نقض ١٩٧٥/٥/٨ طعن ١٤٨ س ٣٩ ق )

تعدى آثار حكم اشهار الافلاس طرفي الخصومة ، الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . أثره . جواز المعارضة فيه لكل ذي حق .

٧١ - نظرا لما لحكم شهر الافلاس من آثار تتعدى طرفي الخصومة الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة لكل ذي حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره ولصقه باعتبار أن في ذلك اعلاما للكافة بصدور الحكم .  
( نقض ١٩٧٢/٣/٧ طعن ١٨٣ س ٣٧ ق )

٧٢ - يجوز وفقا للقواعد العامة لمن عارض في حكم اشهار الافلاس ، ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم أو ينضم الى أحد الخصوم المستأنفين أو المستأنف عليهم في ذات طلباتهم أمام محكمة الاستئناف طبقا لما كانت تقضى به المادة ٤١٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢/٢٣٦ من قانون المرافعات القائم .

( نقض ١٩٧٢/٣/٧ طعن ١٨٣ س ٣٧ ق )



الطعن في الحكم الصادر بأشهار الافلاس يجب توجيهه الى الدائن طالب الافلاس ووكيل الدائنين • اقتصار الطعن على الشركة الدائنة • بطلان الطعن • لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات • وجوب اختصاص من لم يختصم في الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد مقيد في الطعن بالنقض • المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب اشتغال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه •

٧٣ - لم يضع القانون التجاري قواعد خاصة في بيان من يوجه اليه الطعن في الحكم الصادر بأشهار الافلاس ، بما يوجب الرجوع الى القواعد العامة في قانون المرافعات في هذا الخصوص ، وهي توجب توجيه لطن الى المحكوم له ، ولازم ذلك أن الطعن في الحكم الصادر بأشهار الافلاس يجب أن يوجه الى الدائن طالب اشهار الافلاس ، لانه من المحكوم لهم بأشهار افلاس مدينهم كما يجب توجيهه أيضا الى وكيل الدائنين باعتباره ممثل جماعة الدائنين • واذا كان الطاعن قد اقتصر على توجيه الطعن الى الشركة الدائنة طالبة اشهار الافلاس ، ولم يختصم وكيل الدائنين فان الطعن يكون باطلا ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات ، من أنه اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير غير للتجزئة ، أو في التزام بالتضامن ، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، ذلك أنه وان كانت دعوى الافلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة الا أن حكم هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مقيد في الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب اشتغال تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه •

( نقض ١٩٧٠/١/٨ طعن ٤٨٢ س ٣٥ ق )

ميعاد استئناف الحكم الصادر بأشهار الافلاس هو ١٥ يوما من تاريخ اعلانه • تقرير الحكم أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ تجاري غير صحيح •

٧٤ - ميعاد استئناف الحكم الصادر بأشهار الافلاس هو خمسة عشر يوما من يوم اعلانه وفقا لحكم المادتين ٣٩١ و ٣٩٤ من القانون التجاري • أما القول بأن المادة الثالثة من قانون اصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤



من القانون التجارى فأصبح ميعاد الاستئناف بعد ذلك عشرة أيام كنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات فانه غير صحيح اذ ليس المقصود بالمادة الثالثة سالفه الذكر الغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشروع أن يخص بها دعاوى معينة خارجا على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هى الحال فى دعوى اشهار الافلاس .  
( ١٩٥٦/٦/٢٨ طعن ٣٦٥ س ٢٣ ق )

**ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى اشهار الافلاس والدعاوى المتفرعة عنها هو خمسة عشر يوما من اعلان الحكم . المادة ٣٩٤ تجارى .**

٧٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى اشهار الافلاس والدعاوى المتفرعة عنها خمسة عشر يوما من اعلان الحكم وهو الميعاد الذى حددته المادة ٣٩٤ من قانون التجارة .  
( نقض ١٩٥٦/١١/١ طعن ٣١ س ٢٣ ق )

**الخصوم فى الطعن فى حكم الاشهار الافلاس :**

**وجوب توجيه الطعن الى المحكوم لهم ، عدم اختصاص طالبي اشهار الافلاس فى الاستئناف المرفوع عن حكم اشهار الافلاس . اثره . بطلان الاستئناف .**

٧٦ - لم يضع القانون التجارى قواعد خاصة لبيان من يوجه اليه الطعن فى حكم اشهار الافلاس بما يتعين معه الرجوع الى القواعد العامة فى قانون المرافعات وهى توجب توجيه الطعن الى المحكوم لهم . وهؤدى ذلك وجوب توجيه الطعن فى الحكم الصادر باشهار افلاس الى الدائنين طالبي اشهار الافلاس لانهم من المحكوم لهم الى « السنديك » واذن فمتى كانت الطاعنة لم تبين صحيفة استئنافها عن حكم اشهار الافلاس الى الدائنين طالبي الاشهار اعلانا صحيحا فى الميعاد القانونى فان قضاء الحكم المطعون فيه يبطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .  
( نقض ١٩٦١/٤/٢٧ طعن ٢٦٦ س ٢٦ ق )

**رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد . موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصاص الباقيين . ولو بعد وفات ميعاد الطعن . عدم اختصاصهم . لا محل لاعتقال حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات .**

٧٧ - متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص  
الباقين ولو بعد فوات ميعاد الطعن اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير  
قابل للتجزئة ( م ٢/٣٨٤ مرافعات ) واذا كانت دعوى الافلاس من الدعاوى  
التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعنة لم تختصم الدائنين طالبى اشهار  
الافلاس فى استثنائها المرفوع عن حكم اشهار الافلاس وذلك بصحيفة  
مشملة على بيان لاسبابه فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل تطبيق حكم المادة  
٢/٣٨٤ مرافعات وقضى ببطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .

( نقض ٢٧/٤/١٩٦١ طعن ٢٦٦ س ٢٦ ق )

الطعن فى الأحكام ذات الصلة بالافلاس :

دعاوى شهر الافلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات قبل  
تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها الدعاوى الاخرى المترتبة  
على الافلاس أو الناشئة عن التفليسة . استئناف الحكم الصادر فى هذه  
الآخرة والتي لم ينص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة  
تقدم الى قلم الكتاب .

٧٨ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعاوى شهر الافلاس المنصوص  
عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٦٢ لا تشمل الدعاوى الاخرى المترتبة على الافلاس أو الناشئة عن  
التفليسة ، واذا كان ذلك ، وكانت الدعوى الحالية ( وهى مرفوعة من وكيل  
الدائنين عن الطاعن بطلب بطلان قرار مجلس ادارة الشركة المشهر افلاسها  
بمنح الطاعن مكافأة استثنائية وبالزام هذا الأخير بأن يدفع للشركة مبلغا  
من المال قيمة حسابه المدين طبقا لكشف الحساب المقدم منه والفوائد من  
تاريخ الاستحقاق حتى السداد ) ليست أيضا من الدعاوى التى نص القانون  
على وجوب نظرها على وجه السرعة ، فان استئناف الحكم الصادر فيها يكون  
بعريضة تقدم الى قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور ، ولا يغير من هذا النظر  
عن التفليسة ميعادا قصيرا لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده أن يجعل  
كون الشارح قد جعل ميعاد استئناف الاحكام الصادرة فى الدعاوى الناشئة  
الدعوى من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون  
على ذلك صراحة .

( نقض ١٩/٦/١٩٦٩ طعن ٣٦٢ س ٣٥ ق )

٧٩ - تعتبر الدعوى مهيأة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء

جميع اجراءات الدعوى من ايداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين ، دون أن يكون ثمة تأثير لوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة أو زوال صفته ، واذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ..... أن الاجراءات اكتملت أمام محكمة النقض وتهيأت الدعوى أمامها للفصل فيها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ أى قبل صدور حكم شهر الافلاس المطعون عليها الثانية فى ١٩٧٢/٢/٢٩ فان حكم النقض المشار اليه يكون حجة عليها لاكتمال أهليتها فى ذلك الوقت وبالتالى حجة على ممثلها القانونى - الطاعن - على الرغم من زوال أهليتها بشهر افلاسها فيما بعد .

( نقض ١٩٧٨/٥/٥ طعن رقما ٤١٣ ، ٤٣٢ س ٤٤ ق )

انتهاء مهمة السنديك كنتيجة لنقض حكم شهر الافلاس . للمفلس الصفة فى تعجيل الاستئناف المرفوع عن حكم الدين بعد نقض الحكم الصادر به والذى كان أساسا للحكم بأشهار الافلاس .

٨٠ - متى قضت بنقض حكم اشهار افلاس الشركة كآثر لنقض الحكم الصادر بالدين والذى كان أساسا للحكم بأشهار الافلاس ، فان هذه الشركة تكون هى صاحبة الصفة فى تعجيل الاستئناف المرفوع عو حكم الدين ، لا السنديك بعد أن انتهت مهمته كنتيجة لنقض حكم شهر الافلاس الذى قضى بتعيينه .

( نقض ١٩٦٨/١/٢٥ طعن ٢٨٩ س ٣١ ق )

لوكيل الدائنين الاستمرار فى تجارة المفلس أو تمثيلهم :

اشهار افلاس . توكيل الدائن بعد موافقة مأمور التفليسة الاستمرار فى تجارة المفلس م ٢٦ من قانون التجارة . الحقوق والالتزامات الناشئة عن ذلك . انصرافها لجماعة الدائنين .

٨١ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون التجارة أنه يجوز لوكيل الدائنين بعد استئذان مأمور التفليسة أن يستمر فى تجارة المفلس إما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التفليسة على اختياره ، وتعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بمناسبة الاستمرار فى التجارة حقوقا والتزامات على جماعة الدائنين .

( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٥ طعن ٩٨٩ س ٤٤ ق )

اشتهار افلاس مستأجر المحل التجارى • لا يعد سببا لفسخ عقد الايجار • اذن مأمور التفليسة لوكيل الدائنين بالاستمرار فى التجارة • الا اثر له على حق المؤجر فى طلب اخلاء العين المؤجرة للمستأجر من الباطن أو التزول عنها للغير •

٨٢ - الافلاس بمجردة لا يعتبر سببا لفسخ عقد الايجار ، الا أنه اذا كان المفلس هو المستأجر ، ولم يكن له حق التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار فان الاذن الذى يصدره مأمور التفليسة ليتمكن وكيل الدائنين من الاستمرار فى الاتجار ليس من شأنه أن يرتب انتقاص حقوق المؤجر ولا يحول دون الاخير والمطالبة بفسخ عقد الايجار الاصلى تطبيقا للقواعد العامة أو استنادا الى شروط العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على موافقة مأمور التفليسة على شروط وأوضاع العقد المبرم بين وكيل الدائنين وبين باقى المطعون عليهم ماعتبره بهذه المثابة تصرفا قانونيا رغم أن هذه الموافقة لا تجدى فى تحديد التكييف القانونى للعقد ، كما أن قرارات مأمور التفليسة ليست حجة على المؤجر فى علاقته مع المفلس طالما انطوى عقد الايجار الاصلى المبرم بينه وبين المفلس فى البند السادس عشر على حظر احلاء آخر محل المستأجر أو توكيل غيره أو تأجير العين من الباطن أو نزوله عنها كلياً أو جزئياً فانه يكون قد خالف القانون •

( نقض ١٩٧٨/١٠/٢٥ طعن ٩٨٩ س ٤٤ ق )

انحلال جماعة دائنى المفلس • أثره • زوال صفة السنديك • جواز الاذن له بالاستمرار فى تمثيل الدائنين فى الدعاوى التى لم يفصل فيها والمسائل المعلقة •

٨٣ - وان كانت النتيجة الحتمية لانحلال جماعة دائنى المفلس هى زوال صفة السنديك ، الا أنه اذا كانت هناك دعاوى لم يفصل فيها أو مسائل معلقة لم تنته تصفيتها قبل انتهاء الحل فانه يجوز الاذن للسنديك بالاستمرار فى تمثيل الدائنين بها والاحتفاظ بصفته فيها •

( نقض ١٩٦٧/٢/٢١ طعن ١٣٦ س ٣٣ ق )

انحلال جهة القضاء التى عينت وكيل الدائنين لا اثر له على استمرار صفته •

٨٤ - الغاء المحاكم المختلطة لا تأثير له على وكلاء الدائنين الذين سبق



للمحكمة أن عينتهم اذ أن صفتهم هذه لا تزول الا بحكم آخر باستبدال غيرهم بهم .

( نقض ١٩٦٧/٢/٢١ طعن ١٣٦ س ٣٣ ق )

تمثيل السنديك لدائني التفليسة • عدم صدور أمر بعزله • عدم انتهاء ذلك التمثيل الا بانتهاء التفليسة بالصلح او اتحاد الدائنين •

٨٥ - ما لم يصدر أمر بعزل السنديك فان تمثيله لدائني التفليسة لا ينتهى الا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقتين اللذين وضعهما القانون التجارى لانهائها وهما الصلح واتحاد الدائنين وباتباع الاجراءات الخاصة بهما ، ومن ثم فلا تنتهى مأمورية السنديك ولا تزول صفته فى تمثيل الدائنين بقيم الدائن الذى حكم باشهار الافلاس بناء على طلبه بتصفية أعماله التجارية ولا بمغادرته اراضى الجمهورية •

( نقض ١٩٦٣/١٢/٢٦ طعن ٢٣ س ٢٩ ق )

تمثيل السنديك لجماعة الدائنين فى كل ما له علاقة بأموال التفليسة وفى الدعاوى التى ترفع على هذه التفليسة •

٨٦ - السنديك يمثل جماعة الدائنين ويعمل باسمها فى كل ما له علاقة بأموال التفليسة كما يمثلهم فى الدعاوى التى ترفع على هذه التفليسة • واذا كانت دعوى الاعتراض التى اقامها المطعون عليه بعدم الاعتداد بالحكم الصادر باشهار الافلاس الشركة - بالنسبة اليه شخصيا - تعتبر من الدعاوى التى تمس أموال تفليسة الشركة المذكورة لان الهدف منها انما هو اقصاء الأموال الخاصة لرافعها عن أموال التفليسة التى يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائنيها تلك الجماعة التى تضم الشركة طالبة الافلاس باعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة فان اختصاص السنديك فى دعوى الاعتراض يكون مغنيا عن اختصاص أى من دائني التفليسة ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهو يمثلها فى الطعن الذى رفعه بوصفه ، وكىلا لدائني التفليسة عن الحكم الصادر فى دعوى الاعتراض وتفيد هى بذلك من هذا الطعن ولها أن تحتج به على المطعون عليه •

( نقض ١٩٦٣/١٢/٢١ طعن ٢٣ س ٢٩ ق )

عدم اختصاص وكيل الدائنين فى الدعاوى والاجراءات التى توجه ضد التفليسة لا يترتب عليه جزاء • المادة ٢١٧ من قانون التجارة • كل



ما يترتب عليه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر في مواجهته .

٨٧ - نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة - الواردة في باب الإفلاس وان جرى بوجوب اختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بعقار الا أنه لم يترتب جزاء اغفال هذا الاجراء - وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم اختصاص وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سببا لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم اختصاصه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لا يكون قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين .  
أتعاب وكيل الدائنين :

( نقض ١٩٥٩/٣/١٩ طعن ٣٠ س ٢٥ ق )

تضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين اسم الملتزم بالأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى سوى التقدير نفسه . غير لازم . المادتان ٢٤٩ ، ٣٦٦ تجارى .

٨٨ - ليس بلازم أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين في التفليسة اسم الملتزم بهذه الأتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض سوى التقدير نفسه الذى عينته لمحكمة ما دام ذلك مفهوما بمقتضى أحكام المادتين ٢٤٩ ، ٣٦٦ تجارى .  
( نقض ١٩٥٦/١١/١٥ طعن ٤٣ س ٢٣ ق )

يقتصر نطاق المعارضة في تقدير أتعاب وكيل الدائنين على أسس استحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره . المادة ٢٤٩ تجارى .

٨٩ - المعارضة التى أجازها القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة فى تقدير أتعاب وكيل الدائنين إنما هى قاصرة على الأسس التى يقوم عليها استحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره . فمتى كان المفلس قد عارض فى التقرير الصادر بتقدير تلك الأتعاب وبنى معارضته على القول بعدم وجود صفة له فى الالتزام بها وتعييب شكل القرار المعارض فيه لعدم بيان اسم الملتزم بها وصفة الالتزام - فان هذا النعى يكون غير منتج لعدم استناده الى أساس قانونى .

( نقض ١٩٥٦/١١/١٥ طعن ٤٣ س ٢٣ ق )

٩٠ - تنص المادة ٧٨٦ من القانون المدني انه « اذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسة بالمدين والا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب اهمال هذا الدائن » ومفاد هذا النص أنه اذا أفلس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول ، فانه يتعين على الدائن أن يتقدم بحقه في تفليسة المدين ليحصل على ما يمكنه الحصول عليه من حقه ، ثم يرجع بالباقي عند حلول الاجل على الكفيل ، فاذا قصر الدائن ولم يتقدم في تفليسة المدين فان ذمه الكفيل تبرأ بقدر ما كان يستطيع الدائن الحصول عليه من التفليسة ، أما اذا كان الدائن قد حصل على حكم بالزام المدين والكفيل بالمدين فلا محل لتطبيق هذا النص .  
( نقض ١٩٧٧/١/١١ طعن ٦٣٦ س ٤٢ ق )

#### الرجوع على كفيل المفلس :

لدائني المفلس مطالبة كفيلة بالدين المكفول بتمهاته ولو حصل الصلح مع المفلس . ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح .

٩١ - انه وان كان يجوز لدائني المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيله بالدين المكفول ولو حصل الصلح مع المفلس ، الا أنه من المقرر أنه ليس للكفيل أن يرجع على المدين المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح ، وعلة ذلك أنه متى وفي المفلس بالأنصبة المشروطة للدائنين في الصلح فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم والا لانعدمت منفعته من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه .  
( نقض ١٩٦٥/٣/١١ طعن ٧٧ س ٣٠ ق )

#### وفاة المدين أثناء نظر دعوى الافلاس :

ولاية المدين التاجر أثناء نظر دعوى اشهار افلاسه . عدم لزوم اعلان الورثة . يجوز تدخل هؤلاء دفاعا عن ذكري مورثهم .

٩٢ - من المقرر أنه متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ، ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى ، فان اعلان الورثة لا يكون لازما ، وانما يجوز لهم التدخل فيها دفاعا عن ذكري مورثهم .  
( نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ طعن ١٠ س ٣٧ ق ، أنظر المادة ٢٠٩ من قانون التجارة ) .

نطاق منع اتخاذ اجراءات انفرادية على اموال المفلس :

منع اتخاذ اجراءات فردية على اموال المدين المفلس ، عدم سريانه على المرتهين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده ، حقهم في مباشرة هذه الاجراءات .

٩٣ - لما كانت قاعدة منع اتخاذ الاجراءات الانفرادية - في حالات الافلاس - لا تنطبق الا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنون المرتهون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب مالهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الاموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده ، فللدائن المرتهن رهن حيازة المنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى حقه من ثمن المنقول المحمل بالرهن .

( نقض ١٩٧٧/٤/١٨ طعن ٤٢٥ س ٤٣ ق ١ )

عدم سريانه على الدائنين أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقيهم

المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر الافلاس المدين ، المضمونة بالرهن ، لهم مباشرة اجراءات بيع العقار المرهون رغم شهر الافلاس .

٩٤ - لئن كان المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر افلاس المدين لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة اجراءات بيع العقار المرهون على الرغم من شهر افلاس المدين الا أنه يجب عليهم طبقا للمادة ٢١٧ من قانون التجارة بعد الحكم بشهر افلاس المدين أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الاجراءات - أيا كانت المرحلة التي بلغت - وعدم اختصاصه فيها وان كان لا يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات الا أنه لا يجوز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين . ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الاجراءات عليها لمجرد عدم اختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك .

( نقض ١٩٦٧/٣/٩ طعن ٢١٢ س ٣٣ ق ١ )

### تصرفات مأمور التفليسة :

الأمر الصادر من مأمور التفليسة ببيع منقولات المفلس أو محل تجارته .  
الحكم الصادر في التظلم منه . غير قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف .  
المادتين ٢٧٨ و ٣٩٥ تجارى .

٩٥ - نصت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة على أنه يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته ونصت المادة ٢٧٨ من القانون المشار اليه على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في الاحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود اختصاص وظيفته واذ كان الأمر موضوع التداعى قد صدر من مأمور التفليسة بأذن لوكيل الدائنين ببيع منشأة المفلس ( الطاعن ) فان هذا الأمر يكون قد صدر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر غير قابل للطعن فيه بالاستئناف .

( نقض ١٩٧٩/٥/١٤ طعن ٦١١ س ٤٦ ق )

### مدى جواز التظلم من قرار مأمور التفليسة :

عدم قابلية أوامر مأمور التفليسة للتظلم وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون التجارة . مناطه صدورهما في حدود اختصاصه . م ٢٣٦ من قانون التجارة .

٩٦ - الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة - ولا تكون قابلة للتظلم وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة - هي تلك التي يصدرها في حدود اختصاصه المبين في القانون ، فاذا كان الأمر صادرا في شأن لا يدخل في اختصاصه ، كان قابلا للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية .  
( نقض ١٩٧٤/١٢/٩ طعن ٢٥٠ س ٣٩ ق )

٩٧ - اذ كان لجماعة الدائنين وحدها - متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقا للمادتين ٣٤٥ ، ٣٤٦ من قانون التجارة ، فاذا حصلت منازعة في الحساب النهائي أحوالها مأمور التفليسة للمحكمة للفصل فيها ، فان القرار الذي يصدره مأمور التفليسة بالفصل في حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد يكون خارجا عن حدود اختصاصه وقابلا للتظلم منه أمام المحكمة . واذ كان يبين من الأوراق أن السيد مأمور التفليسة ندب خبيرا لفحص حساب التفليسة.



المقدم من وكيل الاتحاد ( الطاعن ) ثم أصدر أمرا باعتماد تقرير الحبير عن مصروفات التفليسة ، وتكليف وكيل الاتحاد بإيداع المبلغ الذى أسفر عنه تقرير الحبير خزانة المحكمة وذلك برغم منازعة الطاعن فى هذا التقرير ، ودون عرض الامر على جماعة الدائنين ، واحالة النزاع للمحكمة للفصل فيه . فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى قضائه الى عدم جواز التظلم من هذا الامر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( نقض ١٩٧٤/١٢/٩ طعن ٢٥٠ س ٣٩ ق )

#### أموال التفليسة :

تمسك مشتري المحل التجارى بشرائه له من المالك الظاهر بحسن نية وانتقال حيازته اليه . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع بمقولة أن المحل يدخل ضمن أموال التفليسة ولا يسرى التصرف اثنى حق جماعة الدائنين .

#### قصور .

٩٨ - اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تملك أمام محكمة الموضوع بتملكه المحل التجارى موضوع التداعى بشرائه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣ من المالك الظاهر ( المطعون ضده الثالث ) الذى كان حائزا له ومحرر عقد ايجاره باسمه وتوافرت لديه حسن النية وقت شرائه وحيازته للمحل وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع تأسيسا على قوله أن مؤدى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ افلاس كلى القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٩ أن المحل موضوع النزاع يدخل ضمن أموال التفليسة التى يمثلها المطعون ضده الأول ، ومن ثم لا يسرى فى حق جماعة الدائنين التصرف فى المحل الصادر من المطعون ضده الثالث ، ولما كان هذا الذى أورده الحكم فيه قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن سالف الذكر فلم يعن بتحقيق نية الطاعن أو سوئها رغم ما لها من الأهمية القانونية فى تحديد حقوق المشتري فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

( نقض ١٩٧٩/٢/٥ طعن ١٤٢٤ س ٤٧ ق )

#### مدى بطلان تصرفات المفلس فى فترة الريبة :

البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى ، لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . لا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه . لوكيل جماعة الدائنين وحده التمسك به .



١٠٠ - البطلان الجائز الحكم به طبقا للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة انما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحيق بهم من جراء تصرف مدينتهم دون اعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه فلا يفيد منه المفلس أو كقبله أو المتعاقد معه ولو كيل جماعة الدائنين وحده حق طلب البطلان ، فلا يجوز للدائن بصفته الفردية أو لغيره أن يطلبه .

( نقض ١٩٨١/٣/٩ طعن ٦١٥ س ٤٦ ق )

الوفاء فى فترة الرية بالديون الحالة • جواز الحكم ببطلانه • م ٢٢٨ من قانون التجارة • شرطه • أن يلحق بجماعة الدائنين ضرر • بيع الدائن المرتهن للبضاعة المرهونة له حيازيا • لا يضار منه جماعة الدائنين •

١٠٠ - الوفاء فى فترة الرية بالديون الحالة وان كان يجوز الحكم ببطلانه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء أكان تعاقديا أم ناشئا عن فعل ضار وأيا كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الرية أم خلالها ومهما كان الأسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء وديا كان أم بطريق التنفيذ الجبرى الا أن ذلك مرهون بأن ينجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذى يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن الذى لا يخطر ضمن جماعة الدائنين - للبضاعة المرهونة حيازيا ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من ابطاله لأن للدائن المرتهن حق الأولوية فى جميع الأحوال على المثل الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن •

( نقض ١٩٧٧/٤/١٨ طعن ٤٢١ س ٤٣ ق )

علم المتصرف اليه باختلال أشغال المتصرف • ٢٢٨ من قانون التجارة • من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع • لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا •

١٠١ - العلم باختلال أشغال المدين هو من مسائل السواقع التى يستخلصها قاضى الموضوع من الادلة والقرائن فى الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا •

( نقض ١٩٧٥/١٢/٩ طعن ٨٨ س ٤١ ق )

**الصورية المطلقة في العقود :-** اختلافا عن عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين قبل اشهار افلاسـه المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورية العقد والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف في حق الدائن . لا تناقض .

١٠٢ - اذا كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود في الحقيقة ، وهي مغايرة للبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لان البطلان في هذه الحالة لا يستند الى عيب في التصرف. اذ يبقى صحيحا بين عاقيه ومنتجا لكل آثاره غير أنه لا يحتج به على جماعة الدائنين ، فيصبح غير نافذ في حقهم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أنه لم يجد فيها ساقه المطعون عليه الأول من قرائن ما يكفي لاثبات صورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية الى الطاعن صورية مطلقة ، ثم استخلص الحكم من أقوال شاهد المطعون عليه الأول ومن القرائن التي أشار اليها الطاعن كان يعلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملا بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافر الدليل على صورية العقد ، اذ التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب لما كان ذلك ، فان النعي - على الحكم بتناقض أسبابه - يكون في غير محله .

( نقض ١٩٧٥/١٢/٩ طعن ٨٨ س ٤١ ق )

**الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الريبة ضمانا لسدين سابق .**  
**باطل سواء كان الدين قد نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف عن الدفع .**

١٠٣ - مفاد نص المادة ٢٢٧/١ و ٢ من قانون التجارة ، أن المشرع وقد ارتاب في أمر الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الريبة ضمانا لدين سابق عليه ، بما يميز هذا الدائن على الدائنين العاديين الآخرين فلا يخضع لقسمة الغرماء عند اجراء التوزيع ، فقد نص بالفقرة الثانية من الماد سالفة الذكر ، على بطلان هذا الرهن وجوبا ، لأن تقرير المفلس لهذا الضمان الخاص خلال فترة الريبة لاحد الدائنين ، دون أن يكون هذا الدائن قد اشترطه عند نشوء الدين ، وإنما يكون من قبيل التبرع له بهذا الضمان ، وقد نص المشرع في الفقرة الأولى من ذات المادة على بطلان تبرعات المفلس ، ولما كان

سنيق المادة وحكمة تشريعها ، تهدف الى ابطال ما اراده المفلس من محاباة الدائن عادى على دائن آخر ، سواء كان دينه داخل فترة الريبة أم خارجها ، وكانت المادة ٤٦٦ من قانون التجارة الفرنسى والذى أخذ عنها المشرع المصرى نص المادة ٢٢٧ سالفه الذكر ، تنص على أن البطلان الوجوبى فى هذه الحالة مقرر اذا كان الرهن قد تم ضمنا لديون سابقة ، دون أن يحدد النص تاريخا لهذه الاسبقية ، فانه لا يجوز القول بأن عبارة « قبل تلك المواعيد » التى وردت فى نهاية المادة ٢٢٧ سالفه الذكر تفيد أن البطلان الوجوبى لا ينصرف الا الى الديون التى تكون قد نشأت قبل مواعيد التوقف عن الدفع ، اذ أن المشرع فى حقيقة الأمر لم يقصد بهذا التجاوز فى التعبير ، تغيير ما هدف اليه .

( نقض ١٩٧١/٦/٢٤ طعن ٣٣ س ٣٧ ق ) .

**السنديك ممثل لجماعة الدائنين . هو صاحب صفة فى المطالبة ببطان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون الى التفليسة .**

١٠٤ - السنديك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الممثل لجماعة الدائنين الذى يعمل باسمها فى كل ما له علاقة بأموال التفليسة ، كما يمثلهم فى الدعوى التى ترفع عليها ، وهو بذلك يملك المطالبة بالحقوق التى تعلقت بها حقوق هذه الجماعة ، كما يملك المطالبة بالغاء ما أكسبه الغير من حقوق المدين حماية لحقوق مجموع الدائنين ، ورد هذه الحقوق الى أموال التفليسة . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر ، وقبل الدعوى التى أقامها السنديك للمطالبة ببطان عقد الرهن ورد المال المرهون الى أموال التفليسة لصالح مجموع الدائنين فانه لا يكون مخالفا للقانون .

( نقض ١٩٧١/٦/٢٤ طعن ٣٣ س ٢٨ ق )

**طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأمىنى ، استنادا للمادة ٢٢٧ تجارى . دفاع الدائن المرتهن بنفى سوء النية من تصرفه . تمسك المدعى ببطان التصرف دون اعتبار لهذا الدفاع ودون الاشارة للمادة ٢٢٨ تجارى . اعتبار الحكم بأن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للأوراق .**

١٠٥ - لما كانت صحيفة افتتاح الدعوى قد اقتصر على طلب بطلان عقد الرهن التأمىنى ، الذى أنشأه المدين الراهن لوقوعه بعد التاريخ الذى تم تحدد لتوقيفه عن دفع ديونه ، واستند الطاعن فى ذلك الى المادة ٢٢٧ من قانون

التجارة التي تحدثت عن البطلان الوجوبى لتصرفات المدين التى تقع بعد التاريخ الذى حددته المحكمة لتوقفه عن دفع ديونه أو عشرة أيام سابقة عليها ، وكذلك بطلان كل رهن أو اختصاص وقع فى هذه الفترة عن دين سابق على تلك المواعيد ، ولم تخرج مذكرة الطاعن عن هذا المعنى وكان الدائن المرتهن قد نفى سوء النية عن تصرفه ولم يشر الطاعن أمام محكمة الاستئناف الى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التى تجيز الحكم ببطلان تصرفات المدين الأخرى ، التى تقع بعد تاريخ توقفه عن دفع ديونه ، اذا ثبت أن الطرف الآخر للتصرف كان عالما باختلال أشغال المدين ، فان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن وكيل الدائنين لا يطعن على الدين ولا يعترض عليه يكون متفقا مع الثابت فى الأوراق ولا يشوبه قصور أو خطأ فى الاستخلاص .

( نقض ١٩٧٠/١/٢٢ طعن ٤٠٢ س ٣٥ ق )

**طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد رهن استند ادا للمادة ٢٢٧ من القانون التجارى وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه .**  
**نزيره لا يحوز حجية لا مصلحة فى الطعن عليه .**

١٠٦ - اذا طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد الرهن لوقوعه فى فترة الرتبة على سند من المادة ٢٢٧ وحدها من قانون التجارة ، فان ما قرره الحكم المطعون فيه فى أسبابه بشأن عدم قيام المبرر لتطبيق المادة ٢٣١ من ذات القانون ، والتى تجيز الحكم ببطلان قيد الرهن ، اذا تم بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ عقد الرهن يكون تزيده فيما لم يطلب منه القضاء فيه ولا تجوز هذه الأسباب حجية الشئ المقضى ، ومن ثم لا يكون للطاعن مصلحة فى الطعن فيه .

( نقض ١٩٧٠/١/٢٢ طعن ٤٠٢ س ٣٥ ق )

**بطلان تصرفات المدين المفلس وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة .**  
**شرطه أن يصدر التصرف خلال فترة الرتبة وأن يعلم المتصرف اليه باختلال أشغال المدين .**

١٠٧ - يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الرتبة وأن يعلم المتصرف اليه باختلال أشغال المدين ، فاذا كان الحكم قد حصل هذه الشروط من وقائع الدعوى الثابتة بأوراقها ومن أقوال الشهود التى اطمأن اليها ومن القرائن التى ساقها باعتبارها أدلة متساندة تؤدى فى مجموعها



الى ما انتهى اليه من أن بيع المنقولات - الصادر من المفلس - وقسح سوريا بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف اليه لابعادها عن جماعة الدائنين ، وبالتالي الى ابطال تصرف المفلس واعتبارها من موجودات التفليسة فان لحكم لا يكون قد شابه قصور .

( نقض ١٩٦٩/٤/١ طعن ١٤٧ س ٣٥ ق )

عدم نفاذ البيع الصادر عن المفلس في فترة الريبة قبل جماعة الدائنين .  
رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد العامة . لا يحل للاستناد الى الالتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين .  
ليس للمشتري في الرجوع الى الاستناد الى دعوى الاثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .

١٠٨ - لما كان القانون التجاري خلوا من نص يجيز للمتعاقد مع المفلس بعقد من عقود المعاوضة - اذا ما قضى ببطالان هذا العقد طبقا للمادة ٢٢٨ من ذلك القانون - أن يسترد من التفليسة المقابل الذي قدمه للمفلس فان رجوع هذا المتعاقد على التفليسة بهذا المقابل لا يكون الا على أساس ما تقضى به القواعد العامة . واذا كان لا يحق للمشتري من المفلس أن يستند في استرداد الثمن من التفليسة على الالتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لانه ما دام هذا العقد لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فانه لا يمكن مطالبتهم بالتزامات المترتبة عليه ومن ثم فلا يكون للمشتري في هذه الحامة من سند في الرجوع على التفليسة سوى دعوى الاثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .  
( نقض ١٩٦٧/٣/٣٠ طعن ١٨٨ س ٣٣ ق )

عبء اثبات حصول الاثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفقر .  
رجوع المشتري من المفلس في فترة الريبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه اثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . باعتباره في هذه الحالة دائنا لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس . اذا عجز عن اثبات اثراء جماعة الدائنين - لا يكون لا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الاستحقاق . القول بتحويل مشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائنا عاديا في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد بأي نفع على الجماعة . قلب لقواعد الاثبات وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .



١٠٩ - اذ كان عبء اثبات حصول الاثراء بلا سبب ومقداره يقع دائما على الدائن المفتقر فان المشتري من المفلس - اذ قضى ببطلان عقده طبقا للمادة ٢٢٨ تجارى - لا يستطيع فى جميع الاحوال أن يرجع بالتمن على التفليسة الا اذا أثبت أنه قد عادت عليها منفعة من هذا الثمن وبقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على ألا يتجاوز ما يرجع به الثمن الذى افتقر به ويعتبر فى هذه الحالة دائنا لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . أما اذا أخفق فى هذا الاثبات فانه لا يستطيع أن يسترد الثمن من أموال التفليسة ولا يكون له فى هذه الحالة الا أن ينتظر حتى تقفل التفليسة ثم يرجع على المفلس بضمنان الاستحقاق طبقا لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدنى اذ أن العقد فى العلاقة بينهما يعتبر قائما وصحيحا . وليس صحيحا القول بتحويل المشتري من المفلس فى هذه الحالة الحق فى أن يشترك بالتمن فى التفليسة بوصفه دائنا عاديا فى جماعة الدائنين يخضع مثلهم لقسمة الغرماء وذلك ما لم يثبت السنديك أن الثمن الذى قبضه المفلس لم يعد باى نفع على جماعة الدائنين - ذلك أن هذا القول يقوم على أساس افتراض اثراء جماعة الدائنين من الثمن الذى قبضه لمفلس والقاء عبء نقض هذه القرينة على عاتق السنديك وفى هذا قلب لأوضاع الاثبات فى دعوى الاثراء وابتداع قرينة لا سند لها من القانون .

( نقض ١٩٦٧/٣/٣٠ طعن ١٨٨ س ٣٣ ق )

**البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى مقرر لصالح إجماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحقق بهم من جراء تصرف مدينتهم . لا اعتبار للنفع الذى يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه .**

١١٠ - ان البطلان الجائز الحكم به طبقا للمادة ٢٢٨ تجارى انما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحقق بهم من جراء تصرف مدينتهم دون اعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه . فاذا كان ما قرره الحكم لا يؤدي الى نفي حصول الضرر لجماعة الدائنين ، وكان الحكم قد أثبت أن مبلغ الالف جنيه الذى دفعه المشتريان ثمنا للعين المبيعة قد سدد الى بعض دائنى المفلسين باجراء التسوية معهم والحصول منهم على التنازل عن ٧٥٪ من قيمة ديونهم دون باقى الدائنين مما مؤداه توافر عناصر الضرر بالنسبة لجماعة الدائنين لعدم تحقيق مبدأ المساواة بينهم ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت

بإبطال العقد على هذا الأساس فإنها قد لتزمت صحيح القانون .  
( نقض ١٩٦٧/٤/٤ طعن ٤٠٣ س ٣٣ ق )

**طلب الدائن ابطال البيع الحاصل من ا لمفلس لصوريته اصورية مطلقة**  
**وطلب ابطاله لصدوره منه فى فترة الرينة . طلبان وان اتحد محلا وخصوصا**  
**الا ان السبب القانونى فى كل منهما متاير للآخر .**

١١١ - متى طلب الدائن فى الدعوى ابطال البيع الحاصل من مدينه  
المفلس لصوريته صورية مطلقة كما طلب ابطاله لصدوره منه فى فترة الرينة،  
فان هذين الطلبين - وان اتحدا محلا وخصوصا - الا ان السبب القانونى فى  
كل منهما يختلف عنه فى الآخر .  
( نقض ١٩٦٣/٢/٢١ طعن ٦٠ س ٢٨ ق )

**رفع المطعون عليه الدعوى باستحقاق محل اشترايه من المفلس فى فترة**  
**الرينة واختصامه الدائن طالب الافلاس الذى استصدر الامر بوضع الاختام**  
**على ذلك المحل . دفع الدائن بصورية عقد لبيع واخفاقه فى ذلك . جواز**  
**طعنه فى الحكم الصادر اى الدعوى لا محل للاحتجاج فى هذه الدعوى بعدم**  
**تحقيق دينه .**

١١٢ - متى كان المطعون عليه قد رفع الدعوى باستحقاق المحل الذى  
اشترايه من المفلس فى فترة الرينة واختصم الطاعن فى الدعوى باعتباره  
الدائن طالب الافلاس الذى استصدر الامر بوضع الاختام على ذلك المحل  
فدفع الطاعن بصورية عقد البيع ولكنه أخفق فى دفاعه ولم يتابع وكيل  
الدائنين السير فى الدعوى ولم يطعن فى الحكم ، فانه يكون للطاعن وهو أحد  
الدائنين أن يطعن فيه اذ لكل صاحب مصلحة أن يطعن بالصورية وهى  
مغايرة لدعاوى البطلان المنصوص عليها فى المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى  
والدعوى البولييسية . ولا محل للاحتجاج فى دعوى الاستحقاق المذكورة  
بعدم تحقيق دين الطاعن وعدم جواز اشتراكه فى أى عملية من عمليات  
التفليسة اذ الطاعن لم يرد الاستئثار بمال من التفليسة بل قصد ابقاء العقار  
ضمن مال المفلس لصورية عقد البيع وذلك لصالح جميع الدائنين .  
( نقض ١٩٥٦/٤/٢٦ طعن ٣٥٦ س ٢٢ ق )

**بطلان العقود التى تعقد بمقابل فى فترة الرينة . جوازى . سلطة**  
**محكمة الموضوع فى تقدير ظروف التصرف بمقابل المادة ١/٢٢٨ تجارى .**

١١٣ - بطلان العقود التي تعقد بمقابل بعد الوقوف عن دفع الديون وقبل صدور الحكم بإشهار الإفلاس طبقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ تجارى هو بطلان جوازى . وقد أعطى المشرع سلطة تقدير ظروف التصرف للمحكمة .

( نقض ١٩٥٦/٤/٢٦ طعن ٣٥٦ س ٢٢ ق )

#### تصرفات المفلس والأحكام المتعلقة بها بعد إشهار الإفلاس :

صدور التصرف من المفلس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس . غير نافذ فى مواجهة جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم فى الدعوى . جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك . لا محل لرفع التماس إعادة النظر فى الحكم . علة ذلك .

١١٤ - اذا أبرم المفلس تصرفا ماليا فى تاريخ لاحق لصدور حكم الإفلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون اختصاص وكيل الدائنين فإن التصرف والحكم الصادر فى شأنه لا يحتاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى مواجهة هذه الجماعة اما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأة لما كان ذلك . وكان الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن المفلس قد تنازل للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ عن الشقة موضوع النزاع فى تاريخ لاحق لصدور الحكم بإشهار الإفلاس فى ١/٢٧/١٩٧٣ وان وكيل الدائنين لم يكن مختصما فى الدعوى التى أقيمت على المفلس وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٦ باعتماد هذا التنازل واثبات قيام العلاقة الايجارية فيما بين المؤجرة الأصلية - المطعون ضدها الثانية - وبين الطاعن - المتنازل اليه فإن هذا التنازل والحكم الصادر على المفلس باعتماده لا يسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى قضائه الى بطلان هذا التصرف بالنسبة لوكيل الدائنين - المطعون ضده الأول وتسليمه الشقة موضوع التنازل فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الصادر على المفلس باعتماد تنازله عن الشقة موضوع التداعى اعمالا نص المادة ١٢٤١/٧ من قانون المانعمات ذلك أن جماعة الدائنين التى ينوب وكيل الدائنين عنها فى الحفاظ على مصالحها لم تكن مختصة أصلا فى تلك الدعوى ، ومن ثم فلا تحتاج بالحكم الصادر فيها ولا يلزم وكيل الدائنين بالتماس إعادة النظر فيه .

( نقض ١٩٧٩/٥/٢١ طعن ١٤٨ س ٤٧ ق )

القضاء في حكم الاحالة الى التحقيق بأن تصرف المفلس الى زوجته  
يعتبر تبرعا منه لها فلا ينفذ في حق جماعة الدائنين . عدم طاعن في هذا  
القضاء القطعي الى أن فات ميعاد الطعن وحاز قوة الأمر المقضى . عدم جواز  
النعي على هذا القضاء إلى استئناف الحكم الصادر في الموضوع من محكمة  
أول درجة . ويمتنع بالتالي اثره أمام محكمة النقض .

١١٥ - متى قطع حكم الاحالة الى التحقيق في أسبابه بأن تصرف  
المفلس الى زوجته يعتبر منه لها وانه لذلك لا ينفذ في حق جماعة الدائنين  
ولم تطعن الزوجة المتصرف اليها ولا المشتريين منها للعقار محل التصرف  
( الطاعنين ) بالاستئناف في هذا القضاء القطعي الى أن فات ميعاد الطعن فيه  
وحاز قوة الأمر المقضى فانه لا يجوز لهما النعي الى أن فات ميعاد الطعن فيه  
وحاز قوة الأمر المقضى فانه لا يجوز لهما النعي على هذا القضاء في الاستئناف  
المرفوع منهما على الحكم الصادر في الموضوع من محكمة أول درجة ، ولا يغير  
من ذلك أن يكون الحكم الاخير قد تضمن في منطوقه النص مرة أخرى على عدم  
نفاذ العقد الصادر من المفلس الى زوجته ، اذ ما كان لمحكمة أول درجة أن  
تقضى بذلك بعد سبق قضائها به قطعيا في أسباب حكم الاحالة الى التحقيق  
واستنفاذها بذلك ولايتها في الفصل في تلك المسألة ، ومن ثم يعتبر ما  
تضمنه منطوق حكمها الثاني في هذا الخصوص تحصيل حاصل وتقرير واقع  
وليس قضاء جديدا . ومتى كان ممتنعا الطعن على قضاء محكمة أول درجة  
بعدم نفاذ التصرف الصادر من المفلس الى زوجته بسبب كونه تبرعا فان كل  
ما يثيره الطاعنان أمام محكمة النقض بشأن كون هذا التصرف هو معاوضة  
وليس تبرعا وما يرتبانه على ذلك يكون ممتنعا عليهما اثره .

( نقض ١٩٦٨/٢/٢٩ طعن ٣٢٢ س ٣٤ ق ٢ )

استخلاص محكمة الموضوع - بأسباب سائفة - من القرائن علم الطاعن،  
وقت صدور التصرف اليه من زوجته المفلس ، بافلاسه . لا سبيل للحكمة  
النقض عليها في ذلك .

١١٦ - اذا كانت القرائن التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في  
التدليل على عزم الطاعنين وقت صدور التصرف اليهما من زوجة المفلس  
بافلاسه من شأنها أن تؤدي عقلا الى الدلالة التي استخلصتها منها تلك  
المحكمة فانه لا يكون لمحكمة النقض عليها من سبيل في ذلك .

( نقض ١٩٦٨/٢/٢٩ طعن ٣٢٢ س ٣٤ ق ) .



**اشهار افلاس اشريك الموصى لتدخله فى ادارة الشركة :**

الشريك الموصى لى شركة التوصية • تدخله لى ادارة أعمالها بصفة معتادة متى بلغ حدا من الجسامه يؤثر على ائتمان الغير له • أثره • جواز اعتباره مسئولا شخصيا مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة • اشهار افلاسه تبعها لاشهار الشركة التجارية • لا خطأ •

١١٧ - نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل فى ادارة أعمال الشركة وتغلغل فى نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامه كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال ، فانه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير • فاذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنيا عن ديون الشركة ، فان وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوّل التجارة على سبيل الآخر ف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر افلاسه تبعاً لاشهار افلاس تلك لشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة •

( نقض ١٠/٣/١٩٨٠ طعن ٨٣ س ٢٦ ق )

**المدير لشركة غير اشريك لا يجوز اشهار افلاسه :**

مدير شركة التضامن أو التوصية • جواز أن يكون أجنبيا غير شريك فيها • أثره عدم جواز اشهار افلاسه تبعاً لاشهار افلاس الشركة •

١١٨ - ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الاطلاق ، وفى هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز اشهار افلاسه تبعاً لاشهار افلاس الشركة التى يتسولى إدارتها •

( نقض ١٠/٣/١٩٨٠ طعن ٨٣ س ٤٦ ق )

**الشريك المتضامن فى شركة تجارية :**

الشريك المتضامن فى الشركة التى تزاوّل التجارة على سبيل الاحتراف •



تاجر بالمعنى القانوني لا يمنع من ذلك اكونه موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .

١١٩ - وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون اعتباره تاجرا أن يكون موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .  
( نقض ١٩٧٤/٢/٢١ طعن ٤٥٤ س ٣٨ ق )

نفي الحكم ما ادعاه أحد الشركاء المتضامنين - وهو من موظفي شركات القطاع العام من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها . قضائهم بأشهار إفلاسه على هذا الأساس لا خطأ .

١٢٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفي ما ادعاه أحد الشركاء المتضامنين - وهو من موظفي شركات القطاع العام - من بيع حصته في شركة تجارية وانسحابه منها ، وقضى بأشهار إفلاسه على هذا الأساس ، فانه لا يكون قد خالف القانون .  
( نقض ١٩٧٤/٢/٢١ طعن ٤٥٤ س ٣٨ ق )

أشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع إشهار إفلاس الشركاء فيها :

شركات التضامن . الحكم بإشهار إفلاسها يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها . استدلال الحكم على كون الطاعن شريكا مستترا في شركة تضامن بتوقيعه على مستندات اذنية وعقود ومستندات أخرى خاصة بالشركة . استخلاص ذلك من أوراق الدعوى وكفايتها لحمل نتيجة الحكم . لا قصور ولا فساد في الاستدلال .

١٢١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة الى الحكم على شريك بصفته الشخصية ، وان التعرف على نية المشاركة في نشاط ذي تبعة هو ما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على كون الطاعن شريكا في شركة بقوله انه « قد وقع على مستندات اذنية وعقود ومستندات بالشركة ، الامر الذي ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ، ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه يشغل وظيفة عامة ، فان ذلك لا يحول دون اعتباره شريكا مستترا فيها ، ومن ثم مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى

فلا يسوغ أن يحتج قبل دائنى الشركة بأنه ليس شريكا ، وطالما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر افلاسها ، فان ذلك اليها الحكم ، فان النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير يستتبع اشهار افلاس جميع الشركاء فيها ٠٠٠ ، وكانت هذه الأسباب أساس .

( نقض ١٩٧٤/٣/٢٨ طعن ٤٣٨ س ٣٨ ق ، ونقض ١٩٦٦/١١/١٠ طعن ٣٠٢ س ٣٢ ق )

اشهار افلاس شركة التضامن يستتبع حتما افلاس الشركاء المتضامين فيها ، اغفال الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم بمنأى عن الافلاس .

١٢٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم باشهار افلاس شركة التضامن يستتبع حتما افلاس الشركاء المتضامين فيها ، اذ أن الشركاء المتضامين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم هم أيضا عنه ، ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامين فيها أو على اغفاله بيان أسمائهم ، أن يظلوا بمنأى عن الافلاس اذ أن افلاسهم يقع نتيجة ختمية ولازمة لافلاس الشركة .

( نقض ١٩٧٢/٣/٧ طعن ١٨٣ س ٣٧ ق )

شركات الواقع شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بشهر افلاسها يستتبع شهر افلاس الشركة المتضامين فيها . اقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم ايراده أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاؤه باشهار افلاس الطاعن بالسرغم من ذلك . قصور .

١٢٣ - انه وان كانت للشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم باشهار افلاسها لو توافرت شروطه بما يترتب عليه اشهار افلاس الشركاء المتضامين فيها ، وكان الطاعن وان لم يمثل في الدعوى الا أن اللابث مما حصله الحكم المطعون فيه أنه قدم مذكرة أنكر فيها صفته كشريك في الشركة الواقعية التضامنية . واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام لدليل على قيام الشركة الواقعية لتضامنية هذه . ولم يورد أى دليل على أن

الطاعن بهذه الصفة ، فانه يكون معيبا بلقصور في التسبب في هذا  
الطاعن كان شريكا متضامنا فيها ، وقضى على الرغم من ذلك باشهار افلاس  
الخصم .

( نقض ١٩٧١/١/١٩ طعن ٢٦٣ س ٣٦ ق ، نقض ١٩٦٦/١١/١٠  
طعن ٣٠٢ س ٣٢ ق ، ١٩٥٢/١٢/١٨ طعن ٣٢٩ س ٢٠ ق )

#### أثر وقف تنفيذ حكم الافلاس :

تنفيذ الحكم بشهار افلاس التاجر . الامر الصادر من محكمة النقض  
بوقف تنفيذه . آثاره . إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة أمواله  
والتقاضي بشأنها . حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها .

١٢٤ - حكم اشهار افلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي اعتبار  
التاجر الذي توقف عن سداد ديونه التجارية في حالة افلاس مع ما يترتب  
القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته  
في التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعيينه  
المحكمة في اشهار الافلاس الا أنه اذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا  
الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة  
اسباب تلك الصفة عليه بموجب حكم اشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه  
بجميع آثاره ومن ثم يعود الى التاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية إدارة  
أمواله والتقاضي في شأنها الى أن يتقرر مصير حكم اشهار الافلاس بقضائه من  
محكمة النقض في الطعن المطروح عليها بشأنه .

( نقض ١٩٧٩/١/٢٢ طعن ٩٧٥ س ٤٧ ق )

قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الافلاس . قضاء محكمة  
الاستئناف من بعد في منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء  
النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ .  
عله ذلك .

١٢٥ - اذا كان الثابت من أسباب الحكم النهائي - المتمسك بحجته  
- أن محكمة الاستئناف وهي بسبيل الفصل في النزاع التنفيذي - تنفيذ  
حكم الافلاس - الذي كان مطروحا عليها وكان مرددا بين ذات الخصوم ،  
تعرضت لتفسير الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ المطلوب  
تفسيره ، وحددت في قضائها - في الاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا

وثيقا - أثاره ومداه ، وكان المنع من إعادة نأز النزاع فى المستألة المقضى فيها . يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر ، وكانت الحجية تثبت للحكم النهائى متى صدر من محكمة ذات ولاية ولو لم تكن مختصة نوعا بإصداره . لان قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام ، اذا كان ذلك وكانت اجلية تقضى بها لمحكمة من تلقاء نفسها وفقا لنص المادتين ١١٦ من قانون المرافعات ، ١٠١ من قانون الاثبات ، فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظـر الدعوى - بطلب التفسير - لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

( نقض ١٩٧٦/٢/٢ طعن ١٠٥٩ س ٤٥ ق )

#### الالتزام بالضرائب فى حالة التوقف :

عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى . اثره . التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة . لا عبـرة بأسباب التوقف ودواعيه . م ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مثال بشأن اشهار افلاس التاجر .

١٢٦ - نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الأولى منها على أنه « اذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقوفا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل » وفى فقرتها للثنية على أنه « لاجل الانتفع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ستين يوما من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » . افنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أو قيـدا للانتفاع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ميعاد ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمنان تحصيلها فى الوقت المناسب ، ورتبت على تخلفه نوعا من الجزاء المالى مناطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ، ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر



عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة الصلة بواقعة التبليغ ، واذ كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حكم اشهار الافلاس يعتبر حجة على الكافة وبمثابة حجز على أموال المفلس وان توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل تحت مدلول التوقف المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه يكون قد خالف القانون .

( نقض ١٩٧٩/١٢/٤ طعن ١٤٦ س ٤٦ ق ) .

### جمعية الصلح :

حق الدائنين - ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة - فى التقدم بديونهم الى وقت انعقاد جمعية الصلح . للمجموعة تحقيق هذه الديون . منقصة الدائنين - الذين تقدموا بديونهم فى المواعيد - أمام الجمعية فى الدين محل التحقيق . أثره رفع الأمر الى المحكمة مع الاستمرار فى إجراءات التفليسة . عدم تقديم لطاعين فيها الى تاريخ انعقاد جمعية الصلح اذ أنه قد حصلت مناقضة فيها . النعى باعتبار تلك الديون متنازعا فيها . عار عن الدليل .

١٢٧ - عدم قيام بعض الدائنين بتقديم ديونهم فى المواعيد المقررة فى المادة ٢٨٩ من قانون التجارة لا يترتب عليه حرمانهم من الاشتراك فى التفليسة أصلا ، وانما يكون لهم حق التقدم بها الى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتقوم هذه الجمعية بتحقيق ديونهم وتأبيدها باعتبارها جمعية تحقيق و صلح فى نفس الوقت . ويكون للدائنين الذين قدموا ديونهم فى المواعيد المقررة الحق فى حضور هذه الجمعية والمناقضة فى الدين الذى يعرض على التحقيق وعندئذ يجب رفع الأمر الى المحكمة مع الاستمرار فى إجراءات التفليسة ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتا فى هذه الحالة الى أن يصدر حكم نهائى بصحته . واذ كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الشركة طالبة الافلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين الى تاريخ انقضاء جمعية الصلح ، أو أنه قد حصلت مناقضة فيها أمام الجمعية المذكورة من الدائنين الذين قدموا ديونهم فى الميعاد ، فان القول باعتبار تلك الديون متنازعا فيها يكون عاريا عن الدليل .

( نقض ١٩٧٢/٣/٢٣ طعن ١٠ س ٣٧ ق )



## الصلح الواقى من الافلاس :

طلب الصلح الواقى من الافلاس • أثره • وجوب وقف دعوى الافلاس المرفوعة على المدين الى أن يفصل فى هذا الطلب • سواء كان الطلب سابقا على رفع دعوى الافلاس أو لاحقا لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سببته طلبات أخرى قضى برفضها •

١٢٨ - مؤدى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من الافلاس ، نه يجب على المحكمة أن توقف دعوى الافلاس المرفوعة على المدين الى أن يفصل فى طلب الصلح المقدم منه ، يستوى فى ذلك أن يكون هذا الطلب سابقا على رفع الدعوى أو لاحقا لها ، كما يستوى أن يكون هو أول طلب يتقدم به المدين أو سببته طلبات أخرى وقضى برفضها. ذلك أن النص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه ، فلم يشترط لينتج أثره فى وقف الدعوى أن يكون سابقا عليها ولا أن يكون مسبقا بطلب آخر قضى بعدم قبوله أو برفضه ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اميه من منع المدين أثناء تنفيذ صلح واق من أن يطلب الصلح مرة ثانية ، اذ المفهوم بطريق المخالفة من هذا النص ، أنه يجوز للمدين الذى رفض طلبه الأول أن يعود ويتقدم بطلب صلح جديد متى توافرت شروطه ، واذ كانت الغاية من نظام الصلح الواقى هى أن يتوقى التاجر كمدين سىء الحظ اشهار افلاسه ، ولا يحقق طلب الصلح هذه الغاية الا اذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم باشهار الافلاس ، وهذا يقتضى وقف دعوى الافلاس الى أن يفصل فى الطلب ، ولو قيل بأن الطلب الثانى لا يوقف دعوى الافلاس لما كان ثمة ما يبرر اجازة تعدد طلبات الصلح ، اذ بعد الحكم باشهار افلاس المدين يصبح طلب الصلح غير ذى موضوع •

( نقض ١٩٧٠/٣/١٩ طعن ٣٩٥ س ٣٥ ق )

المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس •

١٢٩ - التوقف عن الدفع بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس وهو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر

منحقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقداره وقد يكون لمنازعة في الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاؤه بسبب من أسباب الانقضاء .

( نقض ١٩٥٦/٣/٢٩ طعن ٣٩٩ س ٢٢ ق )

**للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تفليسه أن يدم طلب الصلح الواقى من الافلاس فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقف عن الدفع .**

١٣٠ - أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من الافلاس طلب الصلح للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تفليسه متى توافرت فيه شروطه ولم تكن المواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة قد انقضت وقد اشترط القانون فى الحالة الاخيرة أن يقدم طلب الصلح فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقف عن الدفع .  
( نقض ١٩٥٦/٣/٢٢ طعن ٣٩٩ س ٢٢ ق )

#### **الصلح بين المفلس والدائنين :**

**عدم كفاية جملة أموال التفليسة لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون فى حدود النسبة المتفق عليها فى الصلح الذى تم بين المفلس والدائنين .** (الحكم برفض التصديق على هذا الصلح . صحيح .

١٣١ - متى كان يبين مما أثبتته لحكم بعد الرجوع الى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح الذى تم بين المفلس والدائنين أن جملة أموال التفليسة المحقق أن يستند بها - بعد استبعاد لزمات غير لمحققة التحصيل وخصم مقابل مصاريف وأتعاب وكيل الدائنين - لا يكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون بعد استئزال المتنازل عنه منها فى حدود النسبة المتصالح عليها فإن الحكم يكون قد أسس على دعامة صحيحة اذا قضى برفض التصديق على الصلح اعتماداً على أن الموجودات لا تكفى لتغطية الديون بالنسبة المتفق عليها وبعد اغفاله ما يعد احتمالاً من الديون والزمات التى للتفليسة وعليها .  
( نقض ١٩٥٧/١/٢٤ طعن ٧١ س ٢٣ ق )

**اشهار المدين افلاسه وتصالحه مع دائنيه على أن يتغلى أهم عن جميع**

١٣٢ - لا يجوز لصاحب الدين اذا ما حصلت منازعة فى ادراج دينه

ضمن ديون التفليسة أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في أصولها وخصومها ، ذلك أن نطاق دعوى وقف إجراءات التفليسة لا يتسع لمثل هذا الطلب . وكل ما يستطيع صاحب الدين المتنازع فيه أن يطلبه في تلك الدعوى هو وقف إجراءات التفليسة الى أن يفصل في المنازعة في دينه وتقدر المحكمة هذا الطلب بحسب أهمية الدين فتأمر وفقا لما تقضى به المادة ٣٠٤ من قانون التجارة اما بوقف إجراءات التفليسة الى أن يفصل في المنازعة أو بالاستمرار فيها والانتقال الى نظر مقترحات الصلح .  
( نقض ١٩٦٩/٤/٢٩ طعن ٥٦٤ س ٣٤ ق )

**عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين المدَّالَب بِادراجِه ضمن ديون التفليسة أو برفض طلب الوقف وثقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة . لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين .**

١٣٣ - وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر بوقف إجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين بطلب صاحبه ادراجِه ضمن ديون التفليسة أو التي تصدر بوقف هذا الطلب مما مؤداه أنه لا أثر لاختلاف الصياغة في النص العربي عنها في النص الفرنسي .

( نقض ١٩٦٩/٤/٢٩ طعن ٥٦٤ س ٣٤ ق )

**حكم قفل أعمال التفليسة لا يمحو آثار شهر الافلاس ولا يؤدي الى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك . يترتب على ذلك استرداد الدائنين حقهم في رفع الدعاوى على المفلس نفسه دون اختصاص السنديك فيها وان جاز له التدخل في تلك الدعاوى . دعوى الدائنين بطلب إعادة التفليسة لم يوجب القانون فيها اختصاص السنديك .**

١٣٤ - اذا كان الحكم بقفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لاعمالها لا يؤدي الى محو آثار شهر الافلاس ولا الى زوال جماعة الدائنين أو انتهاء مأمورية السنديك ، الا أنه يترتب عليه - طبقا للمادة ٢٣٧ من القانون التجاري - استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم في رفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع أن الدعاوى الخاصة بجماعة الدائنين التي كانت مركزة في يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح بعد

صدوره من حق كل دائن أن يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وإن جاز للاخير أن يتدخل في هذه الدعاوى كلما رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين ، كما يبقى له حقه في رفع ما تقتضى هذه المصلحة من رفعه من الدعاوى . ولما كان المشرع لم يصرح برغبته في الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التى يرفعها الدائن بطلب إعادة فتح أعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فإن هذه الدعوى - كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين - يصح توجيهها الى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه فى الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازماً قانوناً .

( نقض ١٩٦٢/١/٢٥ طعن ٥٠ س ٢٦ ق )

**نقض الحكم الصادر بقفل أعمال التفليسة لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلس .** الحكم فى دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التفليسة حكماً بالمعنى القانونى وليس أمراً ولائياً . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف . لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها بالمادة ٣٩٥ تجارى الغير جائز استئنافها .

١٣٥ - أفصح المشرع فى المادة رقم ٣٣٧ من القانون التجارى عن أن قفل أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها إنما يكون بحكم تصدره المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة وأجاز فى المادة رقم ٣٣٨ أنه للمفلس وغيره من أرباب الحقوق أن يحصل على نقض الحكم المذكور ، ولما كان نقض ذلك الحكم لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلس ويفصل فى خصومه مترددة بينه وبين دائنيه فإن الحكم الصادر فى دعوى الدائن بطلب نقض حكم قفل أعمال التفليسة يعتبر حكماً بالمعنى القانونى لا عملاً ولائياً ، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف جائزاً اذ هو ليس من الأحكام التى منعت المادة ٣٩٥ من القانون التجارى استئنافها .

( نقض ١٩٦٢/١/٢٥ طعن ٥٠ س ٢٦ ق )

**الدعوى بطلب إعادة التفليسة ليست من الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات ولا هى من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة .** استئناف الحكم الصادر فى دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التفليسة لا يصح بطريق التكليف بالحضور بل يكون بطريق الإيداع .

١٣٦ - دعوى الدائن بطلب إعادة فتح التفليسة ليست من الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ولا هى



من الدعاوى التى نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة ومن ثم  
فاذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بصحة استئناف الحكم الصادر فى  
هذه الدعوى رغم رفعه بتكليف بالحضور استنادا الى الفقرة الثانية من المادة  
٤٠٥ من قانون المرافعات قولا منه أنها تندرج ضمن الدعاوى الواردة بالمادة  
١١٨ من قانون المرافعات باعتبار أنها امتداد لدعوى شهر الافلاس أو أنها  
تدخل فى قصد الشارع من المادة المذكورة بطريق القياس لأنها مترتبة على  
الافلاس ، فإنه يكون قد خالف القانون اذ أن المشرع قد نص فى المادة ١١٨  
من قانون المرافعات على دعاوى شهر الافلاس وحدها دون الدعاوى الأخرى  
الناشئة عن التفليس ، ولا يغير من هذا النظر أن الشارع قد جعل ميعاد  
استئناف هذه الدعاوى ميعادا قصيرا لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده  
اعتبارها من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة .  
( نقض ١٩٦٢/١/٢٥ طعن ٥٠ س ٢٦ ق )

#### رد اعتبار المفلس :

**حصول المفلس على حكم برد اعتباره بناء على تقرير من دائئه بأنه**  
**استوفى دينه وكان هذا الدين لم يوف فعلا بل استبدل به دين آخر لم ينزع**  
**المفلس فى صحته ولا مشروعيته . قيام التزام المفلس على سبب مشروع**  
**وصحته .**

١٣٧ - إذا حصل المفلس على حكم برد اعتباره بناء على تقرير من دائئه  
بأنه استوفى دينه وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه أن الدين لم  
يوف وإنما استبدل به دين آخر فليس فى هذا ما يجعل الالتزام باطلا ذلك  
لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذى لم ينزع  
المفلس فى صحته ولا فى مشروعية سببه ولا يجسد فى ذلك الاستناد الى  
المادة ١/٤١٩ من قانون التجارة التى تشترط لرد اعتبار المفلس عند قيامه  
بالوفاء من مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتمام ألا يكون هذا الغير قد حل  
بجميع ما أداه من ماله ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم برد  
الاعتبار وتوافر الشروط اللازمة لذلك .

( نقض ١٩٥٥/١/٢٠ طعن ١٨٤ س ٢٢ ق )



جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ قضائية

١ - النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الافلاس إيجاب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن إدارة جميع أمواله وعن إدارة الأموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس - يدل على أن حكم اشهار الافلاس يغل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الأموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدنية .

٢ - اذا استلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع اجراءات معينة لنفاذ التصرف على الغير كاشتراط ثبوت لتاريخ ، ولم تتم هذه الاجراءات حتى صدور حكم اشهار الافلاس فانها لا تسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على أن المحرر العرفى ، لا يكون حجة على الغير فى تاريخه الا أن يكون له تاريخ ثابت ، فاذا لم يكتسب العقد الذى صدر من المفلس تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، فانه لا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التى تغيها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهى منع ما يقع فى المحررات العرفية عن طريق تقديم تواريخها غشا واضارا بالغير .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، وبالقدر اللازم للفصل فيه - تتحصل فى أن الطاعن بصفته وكيلًا لدائنى تفليسة الشركة التجارية ٠٠ ٠٠ ٠٠ أقام الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ افلاس شمال القاهرة ضد المطعون ضدها طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد

البيع المؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٥ م المتضمن ببيع المفلسين للمطعون ضدها أطيانا مساحتها ١٣ ف و ٢٠ ط و ١٤ س مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتثبيت ملكية المفلسين لهذه الأطيان ، وقال الطاعن بيانا لدعواه أن المفلسين تملكا تلك الأطيان بموجب عقد بيع مسجل برقم ٣٩٧٨ فى ١٤/٦/١٩٥١ وقضى بأشهار افلاسها بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٧ ، واعتبار يوم ١٩٥٤/٢/٣١ تاريخا لتوقفهما عن الدفع ، واضراراً بحقوق الدائنين قام المفلسين بعد اشهار افلاسهما ببيع هذه الأطيان للمطعون ضدها هى زوجة أحدهما ، وأرجعا عقد البيع الى يوم ١٩٥٢/٥/٢٥ ومكناها من وضع يدها على أطيان النزاع ، واذ كان لا يحتج بهذا التاريخ فى مواجهة الدائنين وجاء وضع يد المطعون ضدها على هذه الأطيان غير معاصر لتاريخ العقد فقد أقام الطاعن دعواه بطلباته سائلة البيان . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بإجابة الطاعن بصفته الى طلباته . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم الاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٩٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٨/١/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى بنقض الحكم ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ بتطبيق القانون وتأويله والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن الحكم بأشهار الافلاس لا يعادل الحجز وأن جماعة الدائنين لا تعتبر من الغير فى حكم المادة ٢١٦ من قانون التجارة : بل تعد خلفا للمدين المفلس وبذلك فانه يحتج بتاريخ العقد العرفى فى ١٩٥٢/٢/٢٥ م على جماعة الدائنين لأن هذه الجماعة مكونة من دائنين عاديين وليس فيها دائن حاجز ، ويكون للدائنين الحق فى اثبات عدم صحة هذا التاريخ ورتب على ذلك حساب مدة وضع يد المطعون ضدها على أطيان النزاع بنية تملكها مدة تزيد على خمسة عشر عاما من تاريخ العقد وحتى ١٩٦٩/٤/١٠ م تاريخ صدور أمر التفليسة بالأذن لوكيل الدائنين باستلام الأطيان ، ومن ثم تعتبر مالكة بأثر رجعى يرتد الى تاريخ وضع يدها فى ١٩٥٢/٥/٢٥ ، وهو من الحكم الخطأ ، ذلك أن حكم اشهار الافلاس بمجرد صدوره يجعل أموال المدين برمتها محملة بحجز شامل لمصلحة جماعة الدائنين وتصبح هذه الجماعة من الغير بالنسبة للتصرفات الصادرة من المدين فلا يحتج بها على جماعة الدائنين الا اذا كانت

ثابتة التاريخ واكتمل في تصرف المفلس شروط صحته ونفاذه في حق الغير قبل اشهار الافلاس ، ولما كان عقد البيع العرفي الذي تستند اليه المطعون ضدها لم يسجل حتى صدور حكم اشهار الافلاس فانه لا يعد سنداً ناقلاً للملكية وتبقى الأطيان موضوع النزاع في ملكية المفلس واذ لم تستكمل المطعون ضدها المدة اللازمة لتمررها بوضع اليد المدة الطويلة قبل صدور حكم اشهار الافلاس ٠٠٠٠٠ ؟ ؟ ؟ ؟ ٠٠٠٠ في يدها في ١٨/٢/١٩٦١ باستلام مأمور التفليسة للأطيان بمحضر رسمي في التاريخ المذكور فانه لا يجوز لها الاحتجاج بوضع اليد في مواجهة جماعة الدائنين اعتباراً من تاريخ هذا الحكم .

وحيث ان هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٦ من قانون التجارة - على أن الحكم بإشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارته جميع أمواله وعن ادارة الاموال التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس - يدل على أن حكم اشهار الافلاس يغل يد المدين من ادارة أمواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الأموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدنية ، ومؤدى ذلك أنه اذا استلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع اجراءات معينة لنفاذ التصرف كاشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الاجراءات - حتى صدور حكم اشهار الافلاس فانها لا تسرى في مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على أن المحرر العرفي لا يكون حجة على الغير في تاريخه الا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ، فاذا لم يكتسب العقد الذي صدر من المفلس تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، فانه لا يحتج به في مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التي تغياها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهي منع ما يقع في المحررات العرفية عن طريق تقديم تواريخها غشاً وضراراً بالغير ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأن عقد البيع العرفي سند ملكية المطعون ضدها يعتبر حجة على الطاعن بصفته وكيلاً لجماعة الدائنين ورتب على ذلك أن ما ورد في العقد بخصوص وضع يدها وتاريخه يكون حجة عليهم ، واستخلص أن وضع يدها استوفى شرائطه القانونية من تاريخ العقد في ٢٥/٥/١٩٥٢ حتى ١/٤/١٩٦٩ تاريخ صدور أمر مأمور التفليسة باستلام الأطيان ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم .

## الفصل الثانى أحكام محكمة النقض فى بعض قضايا الافلاس

ننشر فى هذا الفصل بعض أحكام محكمة النقض فى قضايا الافلاس حتى يكون بين يدى الباحث صورة كاملة لمنازعات الافلاس وكلمة الفقه والقضاء فيها ، ومدى اتفاقهما واختلافهما فى معالجة هذه المنازعات .

جلسة ٢٥ يناير ١٩٧٣  
الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٧ قضائية

انه وان كان يجب اختصاص وكيل الدائنين فى الاجراءات التى تتخذ بعد شهر افلاس المدين ، ويترتب على اغفال اختصاصه فيها عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، الا أنه لا محل لهذا الاختصاص اذا كانت الاجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرسى المزداد قبل شهر الافلاس ، ذلك أن المادة ٦٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى اتخذت الاجراءات فى ظله قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرسى المزداد خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره ، ومن ثم فان قلم الكتاب يعتبر نائباً عن ذوى الشأن ، وقائماً مقامهم بحكم القانون فى طلب تسجيل حكم مرسى المزداد . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر التسجيل الذى تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ فى حق جماعة الدائنين ورتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للأطيان المحكوم برسو مزادها على البنك الطاعن . فانه يكون قد خالف القانون .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن ٠٠٠٠٠٠٠ بصفته وكيلا لدائني تفليسة شركة  
أتوبيس الروبي ( المطعون عليه الأول ) أقام الدعوى رقم ٣٢٣٠ سنة ١٩٥٧  
كلي المنيا ضد البنك العقاري المصري ( الطاعن ) طالبا الحكم بتثبيت ملكية  
التفليسة التي يمثلها للنصف شائعا العقارات المبينة الحدود والمعالم بصحيفة  
الدعوى والبالغ مساحتها ١١٤ ف و ٤ ط و ٣ س وبطلان تسجيل حكم مرسى  
المزاد الصادر لصالح البنك المدعى عليه في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣  
بيوع المنيا وما ترتب عليه من آثار ، وقال في بيانها انه صدر لصالح البنك  
المدعى عليه في ١٥/٢/١٩٥٥ في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣ بيوع المنيا  
حكم برسو مزاد العقارات المرفوع بشأنها في الدعوى عليه نظير ثمن قدره  
١١٧٠٠ ج أعفى من ايداعه ، وعلى أساس أنها مملوكة ل ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠  
المدينين له في مبلغ ١٣٠٨٦ ج و ٢٨٦ م ، واذا لا تنتقل الملكية بحكم مرسى  
المزاد الا اذا سجل عملا بحكم المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦  
الخاص بتنظيم الشهر العقاري، وتراخي البنك في تسجيله حتى ١١/٢/١٩٥٦  
بينما حكم في ١/١٢/١٩٥٥ في الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٦٥ افلاس مصر  
باشهار افلاس ٠٠٠٠٠٠ أحد المدينين والمالك على الشيوع لنصف العقارات  
المنزوع ملكيتها ، فانه لا يجوز تسجيل أى تصرف أو حكم يقضى بنقل ملكية  
عقارات المفلس بعد الحكم باشهار افلاسه وتبقى هذه العقارات مع باقى  
أمواله الأخرى مخصصة للوفاء بديون دائنيه ، ولما كان البنك هو الذى طلب  
البيع وهو أيضا الراسى عليه المزاد فانه يكون قد ضيع برسو المزاد درجة  
الامتياز التى كانت لدينه وأصبح دائنا عاديا بقيمة المبلغ الذى رست به  
الصفقة ، وليس له أن يضع يده على نصف تلك العقارات باعتباره مالكا ،  
ويصبح كل تسجيل تم لصالحه بعد الحكم اشهار الافلاس معدوم الأثر في  
حق جماعة الدائنين ، وأنه لذلك فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة وطلب  
البنك المدعى عليه رفض الدعوى استنادا الى أنه يداين ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠  
بالتضامن في مبلغ ١٢٠٠٠ ج دفعه عنهما ل ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠ البائعين  
للأطيان موضوع الدعوى وحل محلها في حق امتياز البائع عليها وذلك  
بعقد رسمى مؤرخ ٢٥/٢/١٩٥٠ وتسجل في ١/٣/١٩٥٠ برقم ٧٩٤ ،  
ولما تخلف المدينان عن الوفاء عمد الى نزع ملكية تلك الأطيان لاستيفاء دينه  
وأعلنهما بالتنبيه ثم سجله في ٣٠/٥/١٩٥٣ ، واستمر في الاجراءات الى  
أن رسا عليه المزاد في ١٥/٢/١٩٥٥ قبل الحكم باشهار الافلاس الصادر في  
٣/١٢/١٩٥٥ ، واذا أوجبت المادة ٦٨٢ من قانون المرافعات على قلم كتاب  
المحكمة التى أصدرت حكم مرسى المزاد القيام بتسجيله بالنيابة عن ذوى



الشأن ، فان حكم اشهار الافلاس لا يمس حكم مرسى المزاد السابق عليه ، خاصة وقد اعتبر بعض دينه الممتاز مقابلا بضمن العقارات الراسى عليه مزادها ، فضلا عن أن صاحب الدين الممتاز لا يدخل فى تركيب جماعة الدائنين ويبقى بعيدا عن التفليسة لتعلق حقه ببعض أموال المفلس التى تحددت لضمان استيفاء دينه ، وفى ١٩٥٨/٣/٢٩ أدخل البنك المدعى عليه ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ المطعون عليهما الثانية والثالثة والمشتريتين لبعض الأطيان خصوصا فى الدعوى لتقديم مستندات التمليك وإبداء ما لديهما من دفاع لصدور الحكم فى مواجهتهما ودفعت المدخلتان بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة كما طلبتا رفض الدعوى موضوعا ، وبعد ان حكمت المحكمة فى ١٩٦٤/١٢/٢٠ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى عادت وحكمت فى ١٩٦٦/٤/٢٤ على المدعى عليه الأول فى مواجهة المدعى عليهما المدخلتين بتثبيت ملكية تفليسه ٠٠٠٠٠ للنصف شائعا فى المساحة البالغ قدرها ١١٤ ف و ٤ ط و ٣ س الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبطلان تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المدعى عليه الأول فى القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣ بيوع المنيا والغاء ما ترتب عليه من آثار ، واستأنف البنك العقارى المصرى هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا الغاء ورفض دعوى وكيل الدائنين وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٠ سنة ٢ ق ، كما استأنفته ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ طالبتين الغاء ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٤ سنة ٢ ق ، وفى ١٩٦٧/٤/١٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدوائر حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وصممت النيابة العامة على رأى الذى أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، اذ قرر أن تسجيل حكم مرسى المزاد الحاصل بعد اشهار افلاس المدين دون اختصاص وكيل الدائنين يجعل هذا التسجيل غير نافذ فى حق جماعة الدائنين ، فى حين أن تسجيل حكم مرسى المزاد يتم بغير ارادة المدين وبمعرفة قلم الكتاب الذى يقوم به بالنيابة عن ذوى الشأن طبقا للمادة ٦٨١ من قانون المرافعات ، فلا يكون اختصاص وكيل الدائنين واجبا فى اجراء التسجيل ولم يوجه وكيل الدائنين أى طعن على حكم مرسى المزاد أو الاجراءات السابقة عليه ، ولا أثر لتحديد يوم ١٩٥٤/١٠/١٩ تاريخا للتوقف عن الدفع ، اذ يستند حكم مرسى المزاد الى السند الرسمى بالمدين المؤرخ

١٩٥٠/٢/٢٥ والمشهد في ١/٣/١٩٥٠ .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذاك أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين أنه اقام قضاءه بتثبيت ملكية التفليسة للاطيان موضوع الدعوى وبطلان تسجيل حكم مرسى المزاد الصادر لصالح البنك الطاعن على قوله انه « لا خلاف بين الطرفين في أن البنك العقاري وقد كان يداين ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ في مبلغ ١٢٠٠٠ ج مكفول بحق امتياز على الأطيان موضوع النزاع وأن حق امتيازهم اشهر قانونا في ١/٣/١٩٥٠ ، تع اتخذ طريق اجراءات نزع الملكية لهذه الأطيان وقدرها ١١٤ ف و ٤ و ط و ٣ س ، ورسا مزادها عليه في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٣ بيوع بجلسة ١٩٥٥/٢/٢٥ ، وذلك مقابل ثمن قدره ١٧٠٠٠ ج وأعفى المشتري من ايداع الثمن بقدر دينه ، وفي ١٠/١٢/١٩٥٥ وقبل تسجيل حكم مرسى المزاد حكم باشهار افلاس المدين ٠٠٠٠٠ واعتبر يوم ١٩/١٠/١٩٥٤ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع ٠٠٠٠٠ وان من آثار حكم مرسى المزاد أن تنتقل ملكية العقار الى الراسى عليه المزاد بتسجيل حكم مرسى المزاد ولا يتم هذا الأثر فيما بين المشتري والبائع ولا بالنسبة للغير الا بحصول التسجيل . لما كان ذلك وكان حكم مرسى المزاد لم يسجل الا بعد اشهار الافلاس ورفع يد المدين عن ادارة أمواله ومن بينها الاطيان موضوع الدعوى والتي ظلت في ملكيته حتى شهر افلاسه وأنه لا يحتج بهذا التسجيل قبل جماعة الدائنين » . وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أنه وان كان يجب اختصاص وكيل اختصاصه فيها عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، الا أنه لا محل للدائنين في الاجراءات التي تتخذ بعد شهر افلاس المدين ويترتب على اقفال لهذا الاختصاص اذا كانت الاجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرسى المزاد قبل شهر الافلاس ، ذلك ان المادة ٦٨٧ من قانون المرافعات السابق الذي اتخذت الاجراءات في ظله قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرسى المزاد خلال الثلاثة الأيام التالية لصدوره فان قلم الكتاب يعتبر نائبا عن ذوى الشأن وقائما مقامهم بحكم القانون في طلب تسجيل حكم مرسى المزاد . اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر التسجيل الذي تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ في حق جماعة الدائنين ، ورتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للاطيان المحكوم برسو مزادها على البنك الطاعن اذ أنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤  
الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ قضائية

- ١ - متى كان الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه - بدفاع معين - أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز له التحدى به أمام محكمة النقض .
- ٢ - وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن فى الشركة التى تزاوالتجارة على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون اعتباره تاجرا أن يكون موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .
- ٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى ما ادعاه أحد الشركاء المتضامنين - و هو من موظفى شركات القطاع العام - من بيع حصته فى شركة تجارية وانسحابه منها ، وقضى بأشهار إفلاسه على هذا الأساس ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن ٠٠٠٠٠ ( المطعون عليه السابع ) أقام الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ افلاس القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهم الستة الأول طالبا القضاء بأشهار إفلاسهم وتحديد يوم ١١/٤/١٩٦٣ تاريخا لوقفهم عن الدفع وقال فى بيانها أن ايضا نجلو نكيثا جور جبارسى حول له الدين الذى يداين به المدعى عليهم الأربعة والثابت بعقد الصلح المصدق عليه فى الدعوى رقم ٤٨١٦ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة وأعلنهم بهذه الحوالة الا أنهم لم يبددوا له الباقي منه وقدره ٢٩٣٠ ج والذى استحق بتمامه لتخلفهم عن سداد الاقساط ابتداء من القسط المستحق فى ١٠/٤/١٩٦٣ طبقا لنصوص عقد الصلح المذكور ولما كان باقى المدعى عليهم شركاء متضامنين فى الشركة التى يمثلها المدعى عليه الأول وكانوا هم وباقى المدعى عليهم قد توقفوا عن دفع ديونهم فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة كما أقام ٠٠٠٠٠ ( المطعون

عليه الثامن ) وآخرون الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليهم الأربعة الأول طالبن القضاء بإشهار افلاس شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى التى يمتلها المدعى عليه الأول وباقى المدعى عليهم باعتبارهم شركاء متضامنين فيها وتحديد يوم ١٧/٩/١٩٦٤ تاريخا لتوقفهم عن الدفع وقالوا فى بيانها أنهم يدعون الشركة التى يمتلها المدعى عليه الأول فى مبلغ ٣٢٩٧٠ جنيها و٨٩٣ مليما. حكم لهم به مع فوائد فى الدعوى رقم ٨٥٠ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ولما توقفت عن سداده أقاموا الدعوى بطلباتهم السابقة وطلب المطعون عليها السادس والتاسع وبنك بور سعيد قبولهم خصوما منضمين للمدعى فيها وفى ١٢/٦/١٩٦٥ قدم الطاعن والمطعون عليهم الأول والثالثة والرابع طلب الصلح الواقى رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ طالبن الحكم بقبوله شكلا والأمر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى عارضين سداد ٥٠٪ من الديون مقسطة على ١٤ شهرا بضمان الشركاء وأموال الشركة وعند نظره طلب المطعون عليهم من التابع للأخير قبولهم خصوما ثلثا فيه ودافعوا بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه فى الطلبين رقمى ٣ سنة ١٩٦٥ ، ٥ سنة ١٩٦٥ وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين ٥٣٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس القاهرة بطلب الصلح ليصدر فيها حكم واحد عادت وحكمت فى ٣٠/٣/١٩٦٦ فى الطلب رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ واقي ( أ ) بقبول تدخل كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ و بصفته ٠٠٠ و كيانا لتفليسة الشركة المالية العقارية خصوما فى الطلب (ب) وبقبول الدفع بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه فى الطلب رقم ٣ سنة ١٩٦٥ صلح واقي القاهرة ٠ وفى الدعويين رقم ٥٢٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس القاهرة ( أ ) بقبول تدخل كل من ٠٠٠٠٠ بصفته وكيلا لدائنى تفليسة الشركة المالية والعقارية و ٠٠٠٠ خصمين فى الدعوى (ب) - وبإشهار افلاس شركة وادى النيل للتجارة وتأسيس الأراضى والشركاء المتضامنين فيها وهم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ وتحديد يوم ١١/٥/١٩٦٣ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع - واستأنف المطعون عليهم الخمسة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبن الغاء بكامل أجزائه وقيد استئنافهم برقم ٢٢٨ سنة ٨٣ ق كما استأنفه المطعون عليه الثانى طالبا الغاء فيما قضى به من إشهار افلاسه وما ترتب عليه من آثار وقيد استئنافه برقم ٢٢٩ سنة ٨٣ ق القاهرة واستأنفه الطاعن وحده طالبا الغاء الحكم الصادر فى الدعويين ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ ، ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس القاهرة فيما قضى به بالنسبة له ورفض الدعويين وقيد استئنافه برقم ٢٥٤ سنة ١٩٨٣ ق القاهرة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأولين



لثالث ليصدر فيهما حكم وحد عنادت وحكمت في ١٩٦٧/١١/٢٨ أولاً -  
برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف المرفوع من ٠٠٠٠٠٠ وبقبول  
الاستئنافات الثلاثة شكلاً - ثانياً - بقبول تدخل ٠٠٠٠٠٠ خصماً منضماً  
للمستأنف عليهم في طلباتهم - ثالثاً - باستجواب المستأنف عليه ٠٠٠٠٠٠  
وكيل الدائنين ثم حكمت في ١٩٦٨/٦/١١ في موضوع الاستئنافات الثلاثة  
برفحها وتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض  
للسببين الواردين بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض  
الطعن .

وحيث ان الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان  
لقصور أسبابه الواقعية وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه استند  
في رفض استئنافه الى ما قرره من أن ما أثاره - الطاعن من أنه لا شأن له  
بالشركة لأنه باع حصته فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٤ مردود عليه بأنه لو كان  
ذلك صحيحاً لما كان من بين الشركاء الذين اشتركوا في تقديم طلب الصلح  
رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٢ مع أن طلب الصلح مقدم من  
٠٠٠٠٠٠ بصفته مديراً وحارساً على الشركة التي انفصل عنها ولم يشترك  
الطاعن في تقديمه كما لم يوقع عليه ولم يعلم عنه شيئاً وخلت الأوراق مما  
يدل على أنه دخل شريكاً متضامناً في الشركة بعد انفصاله عنها في  
١٩٦٣/٧/٤ .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك أن الحكم - المطعون فيه أقام قضاءه في  
هذا الخصوص على قوله « أنه بالنسبة لما أثاره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من أنه لا شأن  
له بالشركة المذكورة ولا تربطه بها أية رابطة لانه باع حصته فيها بتاريخ  
١٩٦٣/٧/٤ مفردود عليه بأنه لو كان ما يذكره صحيحاً لما كان من بين  
الشركاء الذين تقدموا لطلب الصلح الواقى رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ بتاريخ  
١٩٦٥/٦/١٢ اذ يبين من الاطلاع على صحيفة افتتاح هذا الطلب انه أحد  
الشركاء المتضامنين في الشركة بعد أن أجريت في عهدها عدة تعديلات  
انتهت الى تكوينها الجديد وكان هو من بين هؤلاء الشركاء » ويبين من هذا  
الذي قرره الحكم أن محكمة الموضوع قد استخلصت من اشتراك الطاعن مع  
مدير الشركة وباقي الشركاء فيها تقديم طلب الصلح الواقى في ١٩٦٥/٦/١٢  
أن ما ادعاه من بيع حصته في الشركة بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ وانقطاع صلته  
بها من هذا التاريخ غير صحيح وهو استخلاص سائغ وله أصله الثابت في  
الأوراق ويكفي لحمل الحكم ذلك انه لما كان اشتراك الطاعن في تقديم طلب



الصلح الواقى قد تم بعد التاريخ الذى حدده الطاعن لبيع حصته فى الشركة. وانسحابه منها - والذى خلت الأوراق مما يدل على شهره طبقا لأحكام المادتين ٤٨ ، ٤٩ من القانون التجارى حتى يمكن الاحتجاج به على الغير - وكان لا يجوز للطاعن التحدى أمام هذه المحكمة بأنه لم يشترك فى تقديم طلب الصلح الواقى والتوقيع عليه لعدم تقديمه ما يدل على سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع - فان الحكم المطعون فيه اذ - اعتمد على ما ورد. بطلب الصلح الواقى فى استخلاص نفى انسحاب الطاعن من الشركة لا يكون معيبا بالقصور .

وحيث ان الطاعن ينعى فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله من وجهين أولهما - أنه انفصل عن الشركة بعقد مؤرخ ١٩٦٣/٧/٤ بعد أن أنذر الشركاء - المتضامنين فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ بعد أن أنذر الشركاء - المتضامنين فيها بتاريخ ١٩٦٣/٧/٧ برغبته فى الانفصال وبيع نصيبه لهم أو للغير وبعد أن فقد صفة التاجر لاشتغاله من ١٩٦٢/٢/١٠ بأحدى شركات القطاع العام واذ يشترط فى الشريك المتضمن أن تتوافر فيه صفة الاحتراف بالتجارة وكان التحاقه بالشركة المذكورة مانعا من احترافه التجارة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأشهار افلاسه رغم ذلك يكون قد خالف القانون وثانيهما أنه أنذر باقى الشركاء فى ١٩٦٣/٧/٢ برغبته فى الانفصال من الشركة وتحرر بينه وبينهم عقد بتاريخ ١٩٦٣/٧/٤ تضمن انفصاله منها وتقاضى قيمة حصته من بعض الشركاء بموافقة الباقين واذ كان انفصال أحد الشركاء فى الشركة غير محددة المدة جائزا طبقا لنص المادة ٥٢٩ من القانون المدنى اذ تم بحسن نية وفى وقت ملائم أو لائق وكان يجوز للشريك إعلان باقى الشركاء به بأية وسيلة فان انفصاله يكون قد تم وفقا للقانون وتنقطع علاقته بالشركة من حصوله واذ خالف لحكم هذا النظر وقضى رغم ذلك بأشهار افلاسه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث ان هذا النعى مردود فى الوجه الأول بأن وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن فى الشركة التى تزاول التجارة على سبيل لاحتراف ولا يحول دون اعتباره تاجرا أن يكون موظفا ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى أن الشركة تجارية ولم يعيب الطاعن قضاؤه فى هذا الخصوص فان النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس . والنعى مردود فى الوجه الثانى ذلك أن الحكم المطعون فيه اذ

نفى ما ادعاه لطاعن من بيع حصته فى لشركة ونسجابه منها بما سلف ذكره  
فى الرد على السبب الأول وقضى بأشهار افلاسه على هذا الأساس فانه لا يكون  
قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه وتأويله .  
ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

### جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤

#### الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٨ قضائية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة (١) على أن شهر افلاس شركة التضامن  
يستتبع حتما شهر افلاس الشركاء فيما يغير حاجة الى الحكم على كل شريك  
بصفته الشخصية ، وان التعرف على نية المشاكة فى نشاط ذى تبعة هو  
ما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل  
على كون الطاعن شريكا فى شركته بقوله انه « قد وقع على مستندات أذنية  
وعقود ومستندات بالشركة ، الأمر الذى ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ،  
ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريك فيها أو كونه  
يشغل وظيفة عامة ، فان ذلك لا يحول دون اعتباره شريكا مستترا فيها ،  
ومن ثم فلا يسوغ أن يحتج قبل دائنى الشركة بأنه ليس شريكا ، وطالما قد  
ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر افلاسها ، فان  
ذلك يستتبع إشهار افلاس جميع الشركاء فيها . » وكانت هذه الأسباب  
مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وتكفى لحمل النتيجة التى انتهى  
اليها الحكم ، فن النعى عليه بالقصور والفساد فى الاسدلال يكون على غير  
أساس .

٢ - اذ كان الحكم الابتدائى قد قضى بشهر افلاس الشركة والطاعن  
باعتباره شريكا متضامنا فيها ، وكان للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس بغير  
طلب ومن تلقاء نفسها طبقا للمادة ١٩٦ من القانون التجارى متى تبينت من  
ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر  
قضاؤها هذا قضاء بما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق أحكام الافلاس  
بالنظام العام ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص  
لا يكون مخطئا فى القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن ٠٠٠٠٠ ( المطعون عليه الأول ) أقام الدعوى رقم ١٩٦٤/٢٢٧ افلاس القاهرة ضد ٠٠٠٠٠ بصفته الشخصية وبصفته حارسا ومديرا وممثلا لشركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى ، و ٠٠٠٠٠ ( الطاعن ) المطعون عليه الثالث وآخرين ، طالبا الحكم بشهر افلاسهم وتحديد رسوم ١٩٦٣/٤/١١ تاريخا لتوقفهم عن الدفع - وقال فى بيان أن ٠٠٠٠ حول له محضر الصلح المصدق عليه فى الدعوى رقم ٤٨١٦ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بكافة حقوقه ومنها التزام شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى وآخرين - منهم الطاعن والمطعون عليه الثالث - متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٣٧٣٠ جنيها على أقساط شهرية ، وأنه أعلنهم بهذه الحوالة ولكنهم لم يسددوا له الباقي من هذا المبلغ وقدره ٢٩٣٠ جنيها الذى استحق بتمامه فى ١٩٦٣/٤/١٠ بتخلفهم عن سداد الأقساط التى استحققت فى موعدها رغم إعلانهم باحتجاج عدم الدفع - ولما كان بعض المدعى عليهم تجارا والباقيون شركاء متضامنين فى الشركة وتوقفوا جميعا عن دفع ديونهم فقد أقام الدعوى بطلباته السابقة كما أقام ٠٠٠٠ ( المطعون عليه الثانى ) وآخرون الدعوى رقم ١٩٦٥/١٠٨ افلاس القاهرة يطلبون الحكم بشهر افلاس الشركة المذكورة والشركاء المتضامنين فيها لتوقفها عن سداد مبلغ ٣٢٩٧٠ جنيها و ٨٩٢ مليما وقوائده المحكوم بها فى الدعوى رقم ١٩٦٤/٥٨٠ مدنى كلى القاهرة - وطلب المطعون عليهما الثالث والرابع وبنك بور سعيد قبولهم خصوما منضمين للمدعين فيها - وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة فى ١٩٦٦/٣/٣٠ بقبول تدخل المطعون عليهما الثالث والرابع خصمين فى الدعوى وبشهر افلاس شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى والشركاء المتضامنين فيها ومنهم الطاعن وتحديد يوم ١٩٦٣/٥/١٢ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع - استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء فيما قضى به من شهر افلاسه وما ترتب عليه من آثار وقيده استئنافه برقم ٢٢٩ سنة ١٩٨٣ ق - كما استأنفه باقى المحكوم عليهم بالاستئنافين ٢٢٨ و ٢٥٤ سنة ١٩٨٣ ق - وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأولين الى الاستئناف

الأخير - حكمت في ١٩٦٧/١١/٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وبقبول تدخل  
..... خصما منضمًا للمستأنف عليهما في طلباتهم - وفي ١٩٦٨/٦/١١  
حكمت بتأييد الحكم المستأنف - ظعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت فيها رفض الطعن .

وحيث ان حاصل الأسباب الثاني والثالث والرابع القصور في التسبب  
والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بشهر افلاس الطاعن  
دون أن يتعرض لدفاعه من أنه ليس تاجرا ودون أن يبين المصدر الذي استقر  
منه صفته كشريك مطرحا في ذلك دلالة عدم ورود اسمه في عقد الشركة  
وعدم اختصاصه في دعوى الافلاس كشريك ومستندا في قضائه الى مجرد  
توقيعه على بعض الأوراق مع أن توقيعه عليها لم يكن الا باعتباره مراقبا  
لحسابات الشركة وهو ما لا يكفي لاعتباره شريكا اذ لا يصح أن تسبغ عليه  
هذه الصفة الا اذا قام الدليل على توافر أركان الشركة في حقه .

وحيث ان هذا النعى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن شهر  
افلاس شركة التضامن يستتبع حتما شهر افلاس الشركاء فيها بغير حاجة  
الى الحكم على كل شريك بصفته الشخصية وأن التعرف على نية المشاركة في  
نشاط ذي تبعه هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى - لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد استدل على كون الطاعن شريكا في شركة وادى النيل  
للتجارة وتقسيم الأراضى بقوله انه « يبين مراجعة حوافظ المستندات المقدمة  
من وكيل الدائنين ( أرقام من ٢٠ - ٢٣ دوسيه ) أن السيد ..... ( الطاعن )  
قد وقع على مستندات اذنية وعقود ومستندات خاصة بالشركة الأمر الذي  
ترى معه المحكمة أنه شريك فيها ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة  
من النص على أنه شريك فيها أو كونه يشغل وظيفة عامة فان ذلك لا يحول  
دون اعتباره شريكا مستترا فيها ومن ثم فلا يسوغ له أن يحتج قبل دائني  
الشركة بأنه ليس شريكا وطالما قد ثبت أن الشركة قد توقفت عن سداد  
ديونها التجارية وأشهر افلاسها فان ذلك يستتبع اشهار افلاس جميع  
الشركاء فيها .. » وكانت هذه الأسباب مستمدة من أوراق الدعوى  
ومستنداتها وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى اليها الحكم فان النعى عليه  
بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق  
القانون .. وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه لم يختصم في الدعوى ١٩٦٤/٢٢٧



افلاس القاهرة بوصفه شريكا فى الشركة التى حكم بشهر افلاسها بل باعتباره يمارس التجارة على استقلال وتخلف عن الوفاء بدين ٠٠٠٠٠ وهو موضوع يختلف اختلافا بينا عن الموضوع الذى حاول الخصوم طرحه أمام محكمة الاستئناف من اعتباره شريكا مستترا فى الشركة المذكورة واعتباره بهذا الوصف وحده مسئولا عن جميع ديون الشركة . ورغم تمسكه بأن هذا الطلب لم يسبق طرحه على محكمة أول درجة ولا يجوز قبوله فى الاستئناف طبقا لنص المادة ٤١١ - من قانون المرافعات السابق ( ٢٣٥ جديد ) فان المحكمة قد قبلته وقضت بأشهار افلاسه على هذا الأساس .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى قد قضى بشهر افلاس الشركة والطاعن باعتباره شريكا متضامنا فيها - وكان للمحكمة أن تقضى بشهر الافلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقا للمادة ١٩٦ من القانون التجارى متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون أن يعتبر قضاؤها هذا قضاء فيما تم يطلب منها القضاء فيه لتعلق أحكام الافلاس بالنظام العام - فان الحكم المطعون فيه اذ يؤيد الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا يكون مخطئا فى القانون . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

#### جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٧٤

#### الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ قضائية

١ - العبرة فى تحديد صفة الشركة هى طبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالغرض الذى تسعى الى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها ، واذا بين مما أورده الحكم أنه استخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقى أوراق الدعوى أنها تقوم بالتجار فى أدوات ولوازم المعمار وبأعمال ومقاولات البناء ومقاولات بيع الأراضى بصفتها وكيلة بالعمولة ، وهى أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال ، لما كان ذلك فان النعى يكون على غير أساس .

٢ - يجوز قانونا اشهار افلاس المدين التاجر متى ثبت أنه قد توقف عن دفع بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه ائتمانه ، ولما كان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية ومما تضمنه طلبها للصالح الواقى ، على اختلال اشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يغنى عن بحث



بإقني الديون فان النعى على الحكم بأن هناك ديناً مدنياً أقيمت به دعوى أشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يغنى عن بحث الإفلاس وغير مستحق لرافعها يكون فى غير محله .

٣ - المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب فتح باب المرافعة لأن تقدير مدى الجد فى هذا الطلب هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ إفلاس القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وآخرين وطلب فيها الحكم بأشهار افلاسهم استناداً الى أنه يداين شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى التى يملكها الطاعن بدين مستحق الأداء مقداره ٢٩٣٠ جنيهاً وقد توقفت عن دفعه . وأقام المطعون عليه الثانى وآخران الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ إفلاس القاهرة طالبين اشهار إفلاس الشركة المذكورة والشركاء المتضامنين فيها وذلك لأنها اشترت منهم قطعة أرض فضاء لتقسيمها وبيعها وحرر مديرها لصالحهم سندات اذنية وشيكات بباقي المثن وقدره ٣٢٩٧٠ جنيهاً و٨٩٢ مليماً وقضى فى الدعوى رقم ٥٨٠٠ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة بالزام الشركة بهذا المبلغ ، غير أنها توقفت عن الدفع . كما تقدم الطاعن بطلب الصلح الواقى رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ القاهرة وقال فيه ان غرض الشركة تقسيم وبيع الأراضى ، وأنها نظراً للكساد وارتباك حالتها المالية تطلب سداد ٥٠٪ من ديونها . قررت المحكمة ضم الدعويين الى طلب الصلح ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ بقبول طالبي التدخل ، وبعدم جواز نظر طلب الصلح الواقى لسبق الفصل فيه بالطلب رقم ٣ سنة ١٩٦٥ ، وبأشهار افلاس الشركة التى يملكها الطاعن والشركاء المتضامنين فيها . استأنف الطاعن والشركاء المتضامنون هذا الحكم وقيده استئنافهم برقم ٢٢٨ سنة ٨٣ ق تجارى القاهرة . كما استأنفه الشريك ٠٠٠٠٠٠ بالاستئناف رقم ٢٢٩ سنة ٨٣ ق تجارى والشريك ٠٠٠٠٠٠ بالاستئناف رقم ٢٥٤ سنة ٨٣ ق تجارى أمام

دات المحكمة • قررت المحكمة ضم الاستئنافين الأولين الى الاستئناف الثالث ،  
وبتاريخ ١٩٦٨/٦/١١ حكمت برفض هذه الاستئنافات وتأييد الحكم  
المستأنف • طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض • وقدمت النيابة  
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن • وعرض الطعن على هذه الدائرة  
في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيها •

وحيث ان الطعن أقيم على ستة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول  
والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت  
بالأوراق ، ويقول في بيان ذلك أن الشركة التي يمثلها شركة مدنية لا تحترف  
التجارة لأن عملها الرئيسي هو شراء الأرض بقصد بيعها حسبما هو ثابت  
من مستنداتها ، فلا يجوز اشهار افلاسها ، وإذا كانت قد باشرت عملية بيع  
أرض بالعمولة فإن هذا كان بصفة عارضة لا يجعل منها شركة تجارية ، وإذا  
اعتبرها الحكم المطعون فيه شركة تجارية وأشهر افلاسها فانه يكون قد أخطأ  
في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق •

وحيث ان هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه  
قد استند في قضائه بأن الشركة التي يمثلها الطاعن شركة تجارية الى  
ما قرره من أنه مما أثاره المستأنفون - الطاعنون - عن الشركة المحكوم  
بشهر افلاسها. بأنها شركة مدنية لم تحترف التجارة وأنها تقوم بشراء  
العقارات بقصد بيعها فمردود عليه بأن اسم الشركة ذاتها شركة وادى النيل  
للتجارة وتقسيم الأراضي والغرض منها الوارد في عقد انشائها باقرار  
المستأنفين هو القيام بأعمال مقاولات البناء والاتجار في أدوات ولوازم  
المعمار ، يدلان بجلاء على الصفة التجارية للشركة ، ومما يؤكد ذلك أنه يبين  
من مراجعة محضر أعمال وكيل الدائنين المحرر في ١٩٦٦/٤/٦ بحضور  
الأستاذ ..... المحامي عن الشركة وحضور كل من السيد ..... مدير  
الشركة - الطاعن - والسيد ..... - أحد الشركاء المتضامنين - أنه ثبت  
باقرار الثلاثة أن الشركة كانت تباشر عمليات بيع أراضي مقسمة بصفتها  
وكيلة بالعمولة عن أصحابها منها (١) مساحة ٩ ف ١٢ ط تقريبا بشارع  
الهرم بالجيزة بنسبة ٢٪ عمولة من اجمالي الثمن ٥٠٠٠٠ وقد تم بيع المساحة  
المذكورة بالكامل (٢) مساحة ١٠ ف ١٤ ط ٨٠ ش بشبرا الخيمة بنسبة ٣٠٪  
وقد بيع أغلب هذه المساحة ٥٠٠٠ ولما كان ليس هناك شك في أن مقولة  
الوكالة بالعمولة تعتبر عملا تجاريا طبقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة

طالما قد تحقق لها عنصر تكرار العمل ووجود تنظيم يهدى الى القيام بهذا العمل ، وهما أمران قد تحققا بالنسبة للشركة المشار اليها ، فان هذه الشركة اذ تمارس بيع الأراضى بصفتها وكيله بالعمولة تعتبر قد قامت بأعمال تجارية مما ينبى عليه اعتبارها شركة تجارية ، ولما كانت العبرة فى تحديد صفة الشركة هى بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالغرض الذى تسعى الى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه استخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقى أوراق الدعوى أنها تقوم بالاتجار فى أدوات ولوازم المعمار بأعمال ومقاولات البناء ومقاولات بيع الأراضى بصفتها وكيله بالعمولة ، وهى أعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الأعمال ، وكانت الطاعنة لم تقدم دليلا على أن الحكم خالف الثابت بالأوراق فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك فان النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث ان النعى بالأسباب الثالث والرابع والخامس يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك أن الدين الذى أقيمت به الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ افلاس من المطعون عليه الاول هو دين مدنى لأنه باقى ثمن أرض كانت الشركة قد اشترتها من ..... ثم باعته للمدعى عليهم فى تلك الدعوى الذين تعهدوا بالوفاء له بباقى الثمن بضمان الشركة ، ولا يعد هذا الضمان سببا لاعتبار الدين المذكور تجاريا كما ذهب الى ذلك الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، علاوة على أن هذا الدين غير مستحق لرافع الدعوى المذكورة اذ أن الدائن الأصلى سالف الذكر حوله اليه بحوالة تاريخها صورى تهربا من التنفيذ عليه من مصلحة الضرائب ، هذا الى أن الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس أقيمت بدين متنازع فيه لا يصلح سببا لشهر الافلاس لأنه صدر به حكم ابتدائى لم يصبح نهائيا بعد ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بأشهار افلاس الشركة فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون أنه أشهر افلاس الشركة التى يملئها الطاعن لتوقفها عن سداد ديون تجارية « منها دين مؤسسة الأهرام البالغ قدره ١٤٦ جنيها وهو ثابت بسندين اذنين تاريخهما ١٩٦٣/١٢/٧ و ١٩٦٤/٢/٢٣ ومرفق بكل سند احتجاج عدم الدفع وكذلك فواتير عن أجرة نشر اعلانات خاصة بالشركة فى جريدة

الأهرام عن بيع أراضى ، ومنها دين بنك مصر البالغ قيمته ٨٤٩٢ جنيهًا. و٢٥٦ مليما الصادر به الحكم فى الدعوى رقم ١٠٤١ سنة ١٩٦٢ تجارى القاهرة ضد شركة وادى النيل للتجارة وتقسيم الأراضى شركة تضامن - الطاعنة - ومبنى هذا الدين فتح حساب تجارى للشركة تنفيذًا لعقد فتح اعتماد وقد انتهت المحكمة فى أسباب هذا الحكم الى أن الدعوى صحيحة من عقد فتح الاعتماد بضمان أوراق تجارية الموقع عليه من ممثل الشركة ، وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه أنه لم يعول فى قضائه على الدين الذى رفعت به الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥ افلاس لان الحكم الصادر به لم يصبح نهائيا ، وانما استند فى الدعوى المذكورة الى دين طالب التدخل ٠٠٠٠٠ - المطعون عليه الثالث - ولما كان يجوز قانونا اشهار افلاس المدين التاجر متى ثبت أنه قد توقف عن دفع بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه ائتمانه ، وكان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية سالفه البيان ، ومما تضمنه طلبها للصالح الواقى - على اختلال أشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يغنى عن بحث باقى الديون ومنها الدين الذى دفعت به الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٤ افلاس ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

وحيث ان حاصل السبب السادس أن الطاعن قدم للمحكمة طلبا لفتح باب المرافعة أرفق به محضرى صلح ومخالفات بشأن بعض الديون ، مما تزول معه أسباب التوقف عن الدفع ، الا أن الحكم لم يجب هذا الطلب ، ولم يشر الى هذه المستندات وقضى باشهار افلاس الشركة ، وهو ما يعيبه بالاخلاق بحق الدفاع .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب فتح باب المرافعة لان تقدير مدى الجد فى هذا الطلب هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٩ قضائية

١ - الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة - ولا تكون قابلة للتظلم وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة - هي تلك التي يصدرها في حدود اختصاصه المبين في القانون ، فاذا كان الأمر صادرا في شأن لا يدخل في اختصاصه ، كان قابلا للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية .

٢ - إذ كان لجماعة الدائنين وحدها - متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد فحصى حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقا للمادتين ٣٤٥ ، ٣٤٦ من قانون التجارة ، فاذا حصلت منازعة في الحساب النهائي أحالها مأمور التفليسة للمحكمة للفصل فيها ، فإن القرار الذي يصدره مأمور التفليسة بالفصل في حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد يكون خارجا عن حدود اختصاصه وقابلا للتظلم منه أمام المحكمة . وإذا كان يبين من الأوراق أن السيد مأمور التفليسة ندب خبيرا لفحص حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد ( الطاعن ) ثم أصدر أمرا بإعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة ، وتكليف وكيل الاتحاد بإيداع المبلغ الذي أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة وذلك برغم منازعة الطاعن في هذا التقرير ، ودون عرض الأمر على جماعة الدائنين ، وإحالة النزاع للمحكمة للفصل فيه . فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه الى عدم جواز التظلم من هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بأشهار افلاس شركة تجارة الاسكندرية . كما قضت بتعيين الطاعن وكيلًا للدائنين في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ ثم بتعيينه وكيلًا



لاتحاد الدائنين في ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ وقد باشر الطاعن مهمته ، وتقدم بكشوف عن ايرادات ومصروفات التفليسة الى السيد مأمور التفليسة الذي أصدر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ قراراً بندب خبير لمراجعة الحساب . وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وأبدى الطاعن اعتراضاته عليه ، أصيد السيد مأمور التفليسة أمراً في ١١ يونية سنة ١٩٦٦ بالزام الطاعن بايداع مبلغ ٣٣٤٩ جنيهاً و ٦٨٤ مليماً الذي أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة في خلال أسبوعين . تظلم الطاعن من هذا القرار الى محكمة الاسكندرية الابتدائية التي حكمت في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بعدم قبول التظلم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٢ لسنة ٢٢ ق ، ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الأصل في اختصاص مأمور التفليسة أنه اختصاص ولائى لا يتعدى سلطة الاشراف على ادارة التفليسة وتعجيل سيرها . ومن أجل ذلك لم يجز القانون الطعن في قراراته الا في الأحوال المبينة في القانون . فاذا خرج مأمور التفليسة عن حدود هذا الاختصاص الولائى ، وتضمن قراره الفصل في نزاع ما ، كان قراره قابلاً للطعن . واذا كان قرار مأمور التفليسة الصادر في ١١/٦/١٩٦٦ باعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة ورفض الأخذ باعتراضات وكيل اتحاد الدائنين ( الطاعن ) ، قد تضمن الفصل في نزاع موضوعى بشأن الحساب ، وهو ما يخرج عن اختصاصه ، اذ تختص به محكمة الافلاس ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الطعن في هذا القرار يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى في محله . ذلك أن الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة ولا تكون قابلة للتظلم وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة هي تلك التي يصدرها في حدود اختصاصه المبين في القانون ، فاذا كان الأمر صادراً في شأن لا يدخل في اختصاصه ، كان قابلاً للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية . ولما كان لجماعة الدائنين وحدها متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقاً للمادتين

رقم ٣٤٥ ، ٢٤٦ من قانون التجارة فاذا حصلت منازعة في الحساب النهائي أحالها مأمور التفليسة للمحكمة للفصل فيها ، فإن القرار الذي يصدره مأمور التفليسة بالفضل في حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد ، يكون خارجا عن حدود اختصاصه ، وقابلا للتظلم منه أمام المحكمة ، ولما كان يبين من الأوراق أن السيد مأمور التفليسة ندب خبيرا لفحص حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد ( الطاعن ) . ثم أصدر أمرا باعتماد تقرير الخبير عين مضروفات التفليسة وتكليف وكيل الاتحاد بإيداع مبلغ ٣٢٤٩ جنيها و ٦٨٤ مليما ، الذي أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة . وذلك برغم منازعة الطاعن في هذا التقرير ودون عرض الأمر على جماعة الدائنين وإحالة النزاع للمحكمة للفصل فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه الى عدم جواز التظلم من هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

#### جلسة ٤ مايو سنة ١٩٧٥

#### الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ قضائية

١ - إذ كانت أحكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها بتنشيط الائتمان فقد وضع المشرع نظاما قائما بذاته لوحظ فيه حماية حقوق الدائنين مع رعاية المدين حسن النية وأن يكون ذلك تحت اشراف السلطة القضائية ومن أجل ذلك لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب اشهار افلاس المدين بل خول ذلك أيضا للمدين ذاته ، وللمحكمة من تلقاء نفسها كما أجاز بالمادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحاكم ولو لم يصدر حكم من المحكمة المختصة بشهر الافلاس أن تستند الى حالة الوقوف عن الدفع لترتب بعض الآثار عليها كتوقيع عقوبات الافلاس بالتقصير وبالتدليس والطعن في تصرفات المدين وهو ما يعتبر بمثابة اقرار حالة افلاس فعلي ، ويترتب على ذلك أن تنازل الدائن عن حكم اشهار الافلاس الذي يصدر بناء على طلبه غير مؤثر على قيام ذلك الحكم واعمال آثاره لانه في حقيقة الأمر لم يصدر لمصلحته فحسب وانما لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات أو كانوا دائنين غير ظاهرين .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وكيل الدائنين المعين في حكم الافلاس تقدم بتقرير يفيد أنه عند مباشرته مهمته بتحقيق الديون تقدم اليه دائنون آخرون بسندات بلغت قيمتها ٠٠٠٠٠٠ عول في اثبات أن

توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ٠:٠٠٠ - الذى أقيمت دعوى الافلاس ابتداء على أساسه - نشأ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه ائتمانها على ما أورده وهو استخلاص موضوعى سائغ تستقل به محكمة الموضوع فى خصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون أن يغير من الأمر قيام الطاعنين بأداء الدين الذى كان محلاً لطلب اشهار الافلاس طالما أن محكمة الموضوع وجدت فى ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائنين آخرين أن التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان بسبب المركز المالى المضطرب الذى يعرض حقوق الدائنين للخطر ، كما أنه لا يجدى الطاعنين النعى بأن السندات الاذنية التى تقدم بها الدائنون الجدد الى السنديك لم تكن محل مطالبة ولم يتخذ بشأنها جراء احتجاج عدم الدفع ذلك أن استناد الحكم الى وجود هذه الديون لتبيان حقيقة المركز المالى لا يقتضى أن يكون الدائنون بها اتخذوا اجراءات بشأنها .

٣ - محكمة الافلاس ليست محكمة الموضوع بالنسبة للطعن بتزوير الأوراق التى تطرح عليها ، وبالتالي فهى لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه الأوراق أو تزويرها ولا يحوز ما قررته بشأن عدم جدية الطعن بالتزوير أية حجية أمام محكمة الموضوع التى تفصل فى الادعاء بالتزوير ، كما لا يكون واجباً على محكمة الافلاس كذلك اتباع القواعد والاجراءات الخاصة بمحكمة الموضوع فى هذا الشأن سواء بالنسبة لاثبات حالة المحرر المطعون بتزويره أو لوجوب تأجيل الدعوى بعد ابداء رأيها فى الادعاء بالتزوير .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم باشهار افلاس شركة ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ للتجارة الميكانيكية والشريكين المتضامنين فيها وهما الطاعنان وقال بيانا للدعوى أنه حصل على الحكم رقم ١٨١٧ سنة ١٩٦٤ تجارى جزئى القاهرة

الذى قضى بالزام الطاعن الأول بوصفه مديرا للشركة بأن يدفع له مبلغ ٣٢٨ ج و ٩٨٣ م وقام بإجراءات تنفيذه فاستشكل الطاعن الأول فى التنفيذ وقضى برفض هذا الاشكال الا أنه سخر من أقام دعوى باسترداد المحجوزات يزعم أنه المالك لها وأنه لما كان ذلك يعتبر توقفا عن أداء دين تجارى غشا وتدليسا فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة بأشهار افلاس الشركة والشريكين المتضامنين فيها ( الطاعنين ) استأنف الطاعنان هذا الحكم باسميهما وباسم الشركة لدى محكمة محكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٤ آخرين تقدموا اليه بسندات مديونية تحمل توقيع الطاعن الثانى وتبلغ مجموعها ٧٧٣٦ ج و ٨٨٤ م وذلك أثناء تحقيق الديون الذى باشره ، طعن الطاعنان بتزوير هذه السندات بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاستئناف كما قاما بعرض دين المطعون عليه الأول الذى كان قد أقام الدعوى ابتداء على أساسه فتسلمه وكيله وبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وبالجلسة أصرت النيابة على رأياها .

وحيث أن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسجيب وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتوافر حالة التوقف عن الدفع على دعامتين الأولى أن المستأنفين - الطاعنين - لم ينازعا فى الدين الذى حكم بأشهار الافلاس من أجله ولم يطعنا عليه بأى مطعن بل أخذوا فى عرقلة التنفيذ ولم يحاولوا أداء الدين حتى صدر الحكم بأشهار افلاسهما فى ١٩/٢/١٩٦٩ فقاما بعرض الدين بتاريخ ٣٠/٧/١٩٦٩ والدعامة الثانية أن تقرير وكيل الدائنين أثبت وجود دائنين آخرين ، هذا فى حين أن هاتين الدعامتين ساقطتان ذلك أن الدين الذى صدر به الحكم رقم ١٨١٧ سنة ١٩٦٤ والذى أقيمت دعوى الافلاس لعدم الوفاء به كان مثار نزاع فى أساسه الأمر الذى دفع محكمة الموضوع الى ندب مكتب الخبراء لاجراء المحاسبة كما أن الديون التى أثبتتها السنديك فى تقريره - والتى لا تصلح وحدها لاثبات التوقف عن الدفع - لم يقدمها الدائنون بها للمطالبة فى موطن المدين ولم يتخذوا بشأنها اجراء « بروتستو عدم الدفع » وهو شرط لازم لاثبات الامتناع عن الوفاء تشدد المشرع فى وجوب القيام به حتى لو كان المدين مشهرا افلاسه ويترتب على سقوط هاتين الدعامتين اللتين قام عليهما الحكم أو احدهما بطلان الحكم هذا الى أنه



لما كانت حالة الافلاس التي تغل يد المفسن لا تتقرر الا بحكم نهائى صادر  
باشهار الافلاس فانه يكون للمحكوم باشهار افلاسه ابتداءيا أن يزيل حالة  
التوقف الى ما قبل صدور الحكم النهائى فى الاستئناف وهو ما فعله الطاعنان  
ولكن الحكم لم يعمل أثره .

وحيث انه لما كانت أحكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها  
بتنشيط الائتمان فقد وضع المشرع نظاما قائما بذاته لوحظ فيه حمايه  
حقوق الدائنين مع رعاية المدين حسن النية وأن يكون ذلك تحت اشراف  
السلطة القضائية ومن أجل ذلك لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب  
اشهار افلاس المدين بل خول ذلك أيضا للمدين ذاته والمحكمة من تلقاء نفسها  
كما أجاز بالمادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحاكم ولو لم يصدر حكم من  
المحكمة المختصة بشهر الافلاس أن تستند الى حالة الوقوف عن الدفع لترتب  
بعض الآثار عليها كتوقيع عقوبات الافلاس بالتقصير وبالتدليس والبطعن فى  
تصرفات المدين وهو ما يعتبر بمثابة اقرار حالة افلاس فعلى ويترتب على ذلك  
أن تنازل الدائن عن حكم اشهار الافلاس الذى يصدر بناء على طلبه غير مؤثر  
على قيام ذلك الحكم واعمال آثاره لأنه فى حقيقة الأمر لم يصدر لمصلحته  
فحسب وانما لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفا فى الاجراءات أو  
كانوا دائنين غير ظاهرين لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر  
أن وكيل الدائنين المطعون عليه الثانى - تقدم بتقرير يفيد أنه عند مباشرة  
مهمته بتحقيق الديون تقدم اليه دائنون آخرون بسندات بلغت قيمتها  
٧٧٣٦ ج و ٨٨٤ م عول فى اثبات أن توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر  
به الحكم رقم ١٨١٧ سنة ١٩٦٤ تجارى جزئى القاهرة بشأن عن مركز مالى  
مضطرب يتزعزع معه ائتمانها على قوله « ان البادى مما تقدم أن المستأنفين  
الطاعنين - لم ينازعا فى الدين الذى حكم باشهار الافلاس من أجله ولم  
يطعنا عليه بأى مطعن فلما صدر الحكم ضدهما بهذا الدين لم يمتثلا لهذا  
الحكم ، بل أخذوا يسلكان كل السبل لعرقلة أدائه الى صاحبه فاستشكلا فى  
تنفيذ الحكم فلما قضى برفض الاشكال تقدم من يدعى ملكية الاشياء المحجوزة  
وأقام دعوى بأحقية له هذه المحجوزات ورغم كل ذلك لم يحاول المستأنفان أداء  
الدين فلما صدر ضدهما حكم الإفلاس بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٩ قاما  
بعرض الدين بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ وأن هذا التصرف من جانب  
المستأنفين ينبىء عن اضطراب مركزهما المالى وتعرض حقوق دائنيهما الى خطر  
محقق فهما رغم عدم منازعتهم فى الدين وصدور الحكم به وتوقيع الحجز  
لاقتضاء هذا الدين ما لم يقوموا بوفائه الا بعد صدور حكم اشهار الافلاس هذا

بالإضافة الى ما ثبت من تقرير وكيل الدائنين على نحو ما سلف بيانه أن هناك دائنين آخرين » وهو استخلاص موضوعي سائح تستقل به محكمة الموضوع في خصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون أن يغير من الأمر قيام الطاعنين بأداء الدين الذي كان محلا لطلب اشهار الافلاس طالما أن محكمة الموضوع وجدت في ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائنين آخرين أن التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان بسبب المركز المالي المضطرب الذي يعرض حقوق الدائنين للخطر كما أنه لا يجدي الطاعنين النعى بأن السندات الاذنية التي تقدم بها الدائنون الجدد الى السنديك لم تكن محل مطالبة ولم يتخذ بشأنها اجراء احتجاج عدم الدفع ذلك أن استناد الحكم الى وجود هذه الديون لتبيان حقيقة المركز المالي لا يقتضى أن يكون الدائنون بها قد اتخذوا اجراءات بشأنها .

وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعنان أنهما طعنا بتزوير سندات المديونية التي قدمها وكيل الدائنين الى محكمة الاستئناف وذلك بتقرير في قلم كتاب تلك المحكمة كما أقاما دعوى أصلية بتزويدها أمام محكمة القاهرة الابتدائية وكان يتعين لذلك على محكمة الاستئناف أن تتخذ الاجراءات التي نصت عليها المادة ٢١ من قانون الاثبات بشأنها كما كان عليها أن تقضى في الخصومة في التزوير ولكن الحكم المطعون فيه لم يثبت حالة هذه السندات وأوصافها كما لم يحسم الخصومة بشأن تزويرها واكتفى بما قرره من الاطلاع على المظروف الذي يحوى السندات ورفض الدفاع القائم على تزويرها مع أن هذا الرفض يحوز حججته في هذا الشأن ويغلق أمام باقي المحاكم التصدى لهذه السندات كما أخطأ الحكم اذ قضى برفض هذا الدفاع مع القضاء في الموضوع بحكم واحد وكان على المحكمة أن تؤجل الدعوى ليبدى الخصم الذى تمسك بتزوير تلك الأوراق ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعنان ان الحكم المطعون فيه اكتفى في خصوص الطعن بتزوير السندات التي تقدم بها السنديك الى أن المحكمة ترى أنه طعن غير جدى قصد به عرقلة التنفيذ وهو ما لا يكفى لحمل القضاء برفض هذا الدفاع بل كان لزاما أن تكشف عن الأسس والعناصر والقرائن والدلائل التي استقت منها تلك العقيدة من أصل ثابت بأوراق الخصومة واذا لم تفعل فان حكمها يكون معيبا أيضا بالقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن محكمة الافلاس ليست

مكمة الموضوع بالنسبة للطعن بتزوير الأوراق التي تطرح عليها وبالتالى وهى لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه الأوراق أو تزويرها ولا يحور ما قرره بشأن عدم عدم جديّة الطعن بالتزوير آية حجية أمام محكمة الموضوع التي تفصل في الادعاء بالتزوير، كما لا يكون واجبا على محكمة الافلاس كذلك اتباع القواعد والاجراءات الخاصة بمحكمه الموضوع فى هذا الشأن سواء بالنسبة لاثبات حالة المحرر المطعون بالتزوير أو لتوجب تأجيل الدعوى بعد ابداء رأيها فى الادعاء بالتزوير والنعى فى الشق الثانى منه مردود أيضا بأن الحكم المطعون فيه عول فى القضاء بقيام ما يتبنى عن اضطراب مركز الطاعتين المالى وتعرض لحقوق دائنيهما الى خطر محقق وعلى ما يبين من الرد على السبب الاول على دعامتين متماسكتين ثم عرج الى الادعاء بالتزوير بقوله أن المحكمة ترى من بسيط وقائع النزاع على النحو السالف أن هذا الادعاء غير جدى وأنه قصد به عرقلة الفصل فى دعوى الافلاس ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذا الادعاء وهو ما يفيد أن الحكم اعتمد فى رفض الادعاء بالتزوير على الوقائع الأخرى التى ساقها الحكم من قبل وليس على مجرد القول بأن الادعاء غير جدى وهو ما يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص مما يصبح معه النعى برمته على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٧٥

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ قضائية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى اشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة . وأن القواعد التى استحدثها قانون المرافعات فى هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خرجا على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات . كما هو الحال فى دعوى اشهار الافلاس .

٢ - بلرجوع لى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ يبين أن المشرع قد أعاد به صياغة النصوص الواردة فى الباب الخامس من قانون الاصلاح الزراعى بالعلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها ، فأوجب فى المادة الثالثة منه على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً يدين على مستأجر أرض زراعية كالكمبيالات وغيرها اخطار الجمعية التعاونية الزراعية السواق فى دائرتها محل إقامة المدين ببيان واف عن دينه وقيمته وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه خلال شهرين من تاريخ العمل به . ورتب على عدم الاخطار فى الموعد المذكور سقوط الدين ، كما نص فى المادة الرابعة على أن تتولى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التى تم الاخطار عنها ، وتطلع على سنداتها وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم للتحقيق من سبب الديون وجديتها ، فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانونا تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين . واذ كان المقصود من ذلك هو تحقيق الديون القائمة فى مواجهة مستأجرى الأرض الزراعية بصفتهم هذه للمحكمة التى رآها المشرع ، ونقلها الحكم المطعون فيه عن المذكرة الايضاحية للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السائغة التى أوردها الى أن السندات المطالب بقيمتها هى ديون تجارية ، وكان يبين من الأوراق أن حاملها ليس مؤجراً ولا دائناً يعلم أن المدين بها مستأجر لأرض زراعية ، وقضى برفض الدفع بالسقوط تأسيساً على عدم التزام حاملها بواجب الاخطار بها فى الموعد المقرر ، ثم باشهار افلاسه لتوقفه عن دفعها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .



### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٦٦ افلاس الزقازيق ضد الطاعن للحكم بإشهار افلاسه لتوقفه عن دفع ديونه التجارية البالغ قدرها ٤٦٨ ج بضاعة بموجب أربع سندات مؤرخة ١٩٦٥/٤/٢٢ ، وتدخل المطعون عليه الثانى منضما للمطعون عليه الأول فى طلباته لتوقف المدعى عليه عن سداد دينه التجارى البالغ ١٤٥ ج و ٤٩٠ م ثمن بضاعة بموجب سنيين أذنيين - وطلب الطاعن رفض الدعوى بسقوط هذه الديون التى يقول المدعيان بالتوقف عن دفعها وذلك بعدم الاخطار عنها للجمعية التعاونية الزراعية التى يقع فى دائرتها محل اقامته طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة ( مأمورية الزقازيق ) طالبين الغاء والحكم بطلباتهما الابتدائية وقيد الاستئناف برقم ١ سنة ١١ تجارى افلاس المنصورة وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٥ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإشهار افلاس المستأنف عليه ( الطاعن ) طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل السبب الثانى منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أنه استند فى قضائه بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما الى نص المادة ٣٩٤ من قانون التجارة التى تنص على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى دعوى الافلاس هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه فى حين أن القاعدة العامة التى استحدثها قانون المرافعات تجعل بدء سريان هذا الميعاد من تاريخ صدور الحكم ، واذ رفع المطعون عليهما الاستئناف بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم الابتدائى ، فانه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

وحيث ان هذا النعى مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٢٩٤ من قانون التجارة وأن القواعد التي استحدثتها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد. رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة بخروجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى اشهار الافلاس .

وحيث أن حاصل السبب الأول بطلان في الاجراءات. أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه بالرغم من انسحاب الحاضر عنه لعدم سداد الدفعة بجلسة ١٩٦٦/١/٢٥ فان الحاضر عن المستأنفين ( المطعون عليهما ) قد سلمه صورة من المذكرة المقدمة منهما وأرجأت المحكمة اصدار الحكم لجلسة تالية مع التصريح لمن يشاء بتقديم مذكرات - ولما كانت هذه الاجراءات قد تمت في غيبته لانسحاب المحامي الحاضر عنه وصدر الحكم في الدعوى استنادا الى الدفاع الوارد بمذكرة خصومه - والذي لم يتصل علمه به - فان هذا الحكم يكون باطلا لخلاله بحقه في الدفاع .

وحيث أنه وان كان الثابت بمحضر جلسة ١٩٦٩/١/٢٥ أن الحاضر عن المستأنف عليه ( الطاعن ) قد انسحب لعدم سداد الدفعة الا أن الثابت به كذلك أنه عاد واستلم صورة من المذكرة المقدمة من المستأنفين وأنه وزمياه الحاضر عنهما طلبا حجز الدعوى للحكم وأن المحكمة أجابتهما الى ذلك مع التصريح لمن يشاء بتقديم مذكرات ، واذ كان الطاعن لم يقدم مذكرة بدفاعه في الأجل الذي حددته المحكمة في مواجهة الحاضر عنه بعد عدوله عن الانسحاب واستلامه صورة من مذكرة الخصوم ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل السبب الثالث الخطأ في تفسير القانون وتأويله ، ذلك أن الطاعن تمسك بسقوط ديون المطعون عليهما لعدم تقديم بيان عنها الى الجمعية التعاونية الزراعية عملا بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، الا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن السقوط الوارد بالمادة المذكورة انما ينصرف الى الديون المترتبة على العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية في حين أن نص هذه المادة صريح في سريانه على كافة الديون سواء كانت بين المستأجر والمالك أو بين المستأجر وغيره من الدائنين .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى دفاع المطعون عليهما (المستأنفين)، في هذا الخصوص والى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ صدر معدلا لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف على « أن النص فى المادة الثالثة من ذلك القانون بأنه يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعته كالكمبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين وقيمه وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل اقامته واسم المدين وصفته ومحل اقامته ، ويقدم هذا الاخطار الى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل اقامة المدين ويسقط كل دين لا يخطر عنه خلال الموعد المحدد لذلك » والهدف من هذا القانون هو منع التحايل على أحكام قانون الاصلاح الزراعى بتحديد القيمة الايجارية للأرض المستأجرة بسبعة أمثال الضريبة بالحصول من المستأجر على فرق هذه القيمة بسند أو كمبيالة وتهديد المستأجر بهذا السند باخلائه من الأرض اذا امتنع عن السداد - وبهذا أشارت المذكرة الايضاحية للقانون صراحة فقالت ان أبرز صور الاستغلال قيام المالك بتحرير كمبيالات لصالحهم موقعة من المستأجر على بياض تمثل ديونا غير منظرة وغير مشروعة الغرض منها حصول المالك على قيمة ايجارية تزيد على سبعة أمثال الضريبة أو تمثل ديونا وهمية يستغلها المالك فى التخلص من مزارعيه فى أى وقت يشاء ومفهوم هذا اذن أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ حينما تكلمت عن كل مؤجر ودائن انما قصدت كل مؤجر أو مالك أيا كانت صفته وسواء كان هذا المالك تاجرا أو مهندسا أو طبيا ، فانه فى علاقته بمستأجره يتعين عليه أن ينفذ أحكام القانون المذكور فيقدم ما تحت يده من سندات أو كمبيالات الى الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل اقامة مستأجره للتحقق من صحة الديون المدرجة ، ومن ثم فان القول بأن نص المادة عام لا يفرق بين دائن وآخر تاجرا أو غير تاجر يسرى لمجرد أن المدين يستأجر أرضا زراعية فى غير محله لمنافاة ذلك لحكمة التشريع ، وهذا الذى انتهى اليه الحكم برفض الدفع بالسقوط صحيح فى القانون ، ذلك أنه بالرجوع الى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ يبين أن المشرع قد أعاد به صياغة النصوص الواردة فى الباب الخامس من قانون الاصلاح الزراعى الخاص بالعلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها فأوجب فى المادة الثالثة منه على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً على مستأجر أرض زراعية كالكمبيالات وغيرها اخطار الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل اقامة المدين ببيان واف عن دينه وقيمه وسببه وتاريخ نشوئه وتاريخ

استحقاقه خلال شهرين من تاريخ العمل به ورتب على عدم الاخطار فى الموعد المذكور سقوط الدين ، كما نص فى المادة الرابعة على أن تتولى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المختصة تحقيق الديون التى يتم الاخطار عنها وتطلع على سنداتها وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم للتحقق من سبب الديون وجديتها ، فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانونا تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين ، ولما كان المقصود من ذلك هو تحقيق الديون القائمة فى مواجهة مستأجرى الارض الزراعية بصفتهم هذه للحكمة التى رآها المشرع ونقلها الحكم المطعون فيه عن المذكرة الايضاحية للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السائغة التى أوردها الى أن السندات المطالب بقيمة تمثل ديونا تجارية ، وكان يبين من الاوراق أن حاملها ليس مؤجرا ولا دائئا يعلم أن المدين بها مستأجر لارض زراعية وقض برفض الدفع بالسقوط تأسيسا على عدم التزام حاملها بواجب الاخطار بها فى الموعد المقرر ثم باشهار افلاسه لتوقفه عن دفعها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الرابع أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن امتناعه عن سداد ديون المطعون عليهما يرجع الى سبب قانونى وهو سقوط تلك الديون وبأن هذا الامتناع قد حدث بدء اعتزاله التجارة ورفض الحكم المطعون فيه الأخذ بهذا الدفاع بمقولة أن المستفاد من ظروف الدعوى أن المدين يعتبر فى حالة توقف عن الدفع والى أن تركه التجارة لا يمنع من اشهار افلاسه متى كان الدين سابقا على الترك ، وذلك دون أن يبين الوقائع التى استخلص منها حالة التوقف عن الدفع التى تستتبع الحكم باشهار الافلاس ودون تحديد تاريخ تركه التجارة كى تتحقق محكمة النقض من صحة تطبيق القانون الذى يشرط لشهر افلاس التاجر فى مثل هذه الحالة ثبوت توقفه عن الدفع فى تاريخ سابق لاعتزال التجارة مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود فى الشق الأول بما قرره الحكم المطعون فيه من « أن الثابت من الاوراق أن المستأنف عليه ( الطاعن ) تاجر وقد حصل من المستأنفين على بضاعة حرر بها سندات اذنية لآجال محددة ثم لم يقم بالسداد فى الميعاد الأمر الذى اضطرهما الى تحرير بروتسات عدم الدفع توصلا الى الحكم باشهار افلاسه وقد ظل المستأنف عليه عند توقفه عن الدفع حتى أقيمت الدعوى الماثلة ٠٠٠٠٠ » وأنه وقد ثبت أن المستأنف عليه تاجر مدين بدين تجارى خال من النزاع وقد استحق سداده ووقف عن السداد



رغم اعلانه باحتجاج عدم الدفع وهو ما ينبىء عن زعزعة مركزه المالى ووقوعه فى ضائقة مالية مستحكمة ، فان دعوى المستأنفين تكون على أساس سليم من الواقع والقانون ويتعين الحكم بإشهار افلاسه عملا بنص المادتين ١٩٥ و ١٩٦ من قانون التجارة واعتبار يوم ١/١٠/١٩٦٥ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع اذ أنه تاريخ اعلان المستأنف عليه باحتجاج عدم الدفع « وهى تقارير موضوعية سائغة تتفق والثابت بذواوراق وتكفى لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص - والنعى مردود فى شقه الثانى بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت على النحو المتقدم توقف الطاعن عن دفع ديونه اعتبارا من ١/٧/١٩٦٥ عاد واستدل على حصول التوقف فى تاريخ سابق على اعتزال التجارة بما استخلص من اقرار الطاعن فى صحيفة دعوى الحساب المرفوعة منه أثر اعلانه بدعوى الافلاس ومن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال الملبسة لها - واذ كان هذا الاستخلاص سائغا ويدخل فى سلطة محكمة الموضوع فان ما يثيره الطاعن بهذا الشق يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥  
الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ قضائية

١ - العلم باختلال أشغال المدين هو من مسائل الواقع التي يستخلصها قاضى الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة فى الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا .

٢ - اذا كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود فى الحقيقة ، وهى مغايرة للبطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لان البطلان فى هذه الحالة لا يستند الى عيب فى التصرف اذ يبقى صحيحا بين عاقيه ومنتجا لكل آثاره غير أنه لا يحتج به على جماعة الدائنين ، فيصبح غير نافذ فى حقهم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أنه لم يجد فيما ساقه المطعون عليه الأول من قرائن ما يكفى لاثبات صورية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية الى الطاعن صورية مطلقة ، ثم استخلص الحكم من أقوال شاهد المطعون عليه الأول ومن القرائن التى أشار اليها أن الطاعن كان يعلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف فى حق الدائنين عملا بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافر الدليل على صورية العقد ، اذ التناقض الذى يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه لأسباب وتتهاتر فتتماحى ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة ، لما كان ذلك ، وكان النعى - على الحكم بتناقض أسبابه - يكون فى غير محله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليها الثانية الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٦٢ المنصورة الابتدائية طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ

١٥/١/١٩٦٢ المتضمن بيعها له المنزل المبين بصحيفة الدعوى والعقد بضمن قدره ٥٠٠٠ ج ، واذا أشهر افلاس المطعون عليها الثانية فقد حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة ووجه الطاعن بطلباته الى المطعون عليه الاول بصفته وكيلا لدائني التفليسة ، ودفع الأخير بصوريه العقد وببطلانه لوقوعه في فترة التريية ، أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه الاول صورية العقد ، غير أنه لم يشهد أحدا . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة للطاعن بطلباته ، استأنف المطعون عليه الاول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٦ سنة ١٨ ق مدني المنصورة ، وبتاريخ ٦/٣/١٩٦٧ حكمت المحكمة بالحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه الاول أن العقد المؤرخ ١٥/١/١٩٦٢ صوري صورية مطلقة ، ولم ينفذ هذا الحكم ثم أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق في ١٠/٣/١٩٧٠ ليثبت المطعون عليه الاول أن الطاعن كان يعلم حين صدور العقد المذكور باختلال أشغال المطعون عليها الثانية واضطراب أعمالها . وبعد أن سمعت المحكمة شهادة شاهد المطعون عليه الاول حكمت بتاريخ ١٠/١/١٩٧١ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم نفاذ العقد موضوع الدعوى جماعة الدائنين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالأول والثالث والرابع منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعلم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وتوقفها عن الدفع على صلة القرابة بينهما ووجود محليهما في شارع واحد ، في حين أن الطاعن أنكر هذه الصلة وقرّر أن مجرد وجود المحال في نفس الشارع ليس بدليل على هذا العلم كما أن الحكم اعتبر الطاعن عالما بحالة المطعون عليها الثانية لأن التصرف المطعون فيه تم بعد تاريخ التوقف عن الدفع ببضعة أشهر مما مقتضاه أن الحكم افترض أن الطاعن يطلع على دفتر البروتستات بالمحكمة وهو أمر مستبعد ، واستند الحكم الى التواطؤ والاسراع بعدم بيان حدود العقار واختلاف الثمن الوارد في لعقد عن صحيفة الدعوى والى أقوال شاهد المطعون عليها الأولى مع أنها مجرد استنتاجات . هذا الى أن المطعون عليها الثانية سيدة محجبة لا يعلم الطاعن من أمرها شيئا ولم يقدم دليل على أنها كانت تدير شركة البشبيشي أو أن ثمة بروتستات وجهت

اليها ، وكلها قرائن لا تصلح أساسا لقضاء الحكم مما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مردود بأنه لما كان العلم باختلال أشغال المدين هو من مسائل الواقع التي يستخلصها قاضى الموضوع من الأدلة والقرائن القائمة في الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت علم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت إبرام عقد البيع موضوع الدعوى على قوله « أنه يبين من مطالعة دعوى الافلاس المنضمة رقم ٣ سنة ١٩٦٢ المنصورة والتي رفعت في ١٩٦٢/١/٢٤ وصدر الحكم فيها لجلسة ١٩٦٢/٥/٨ بأشهار افلاس شركة ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠ والمستأنف عليها الثانية - المطعون عليها الثانية - محمد أحمد البشبيشى بوصفهما الشريكين المتضامنين في الشركة وتحديد يوم ١٩٦١/٣/٢٦ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع ، أن المحكمة كانت قد قررت بجلسته ١٩٦٢/٤/١٠ تحديد يوم ١٩٦٢/٤/٢٤ ميعادا للنطق بالحكم قبل مده الى يوم ١٩٦٢/٥/٨ وكان الثابت من مطالعة صحيفة دعوى صحة العقد أن المستأنف عليه الأول - الطاعن - كان قد قدم لـقلم الكتاب في يوم ١٩٦٢/٤/٢٣ السابق مباشرة على اليوم المحدد أصلا للنطق بالحكم صحيفة تلك الدعوى لتقدير الرسم المستحق عليها . وكان الثابت أيضا من حافظة مستندات المستأنف عليه الأول أنه كان قد قدم في نفس يوم ١٩٦٢/٤/٢٣ طلبا للمساحة لتحديد العقار المبيع تمهيدا لاجراء الشهر ، وكان الثابت من جهة أخرى أن بيانات صحيفة الدعوى فيما يتعلق بالثمن اختلفت في دعوى صحة العقد عنها في صلب العقد ٠٠٠٠ وكان الثابت بصدد العقد أن حدود ومعالم العقار المبيع وهو منزل واحد مقام على قطعة أرض فضاء مساحتها ٥٦٨ مترا قد ذكرت بذيل العقد ، في حين أنه لم يرد ذكر لهذه الحدود أو المعالم بأى جزء من أجزاء العقد ، فان المحكمة تستخلص من ذلك أنه عندما تبينت المستأنف عليها الثانية أن الحكم بأشهار افلاسها أصبح وشيك الصدور بعد أن قررت المحكمة في جلسته ١٩٦٢/٤/١٠ تحديد جلسته ١٩٦٢/٤/٢٤ للنطق بالحكم ، اتفقت مع المستأنف عليه الأول على أن تبيعه العقار بقصد الانتفاع بثمنه وحتى لا يدخل العقار في أموال التفليسة ، وبادرا الى تحرير العقد وتقديم صحيفة الدعوى بصحته لـقلم الكتاب في يوم ١٩٦٢/٤/٢٣ وجعلا له تاريخا غير حقيقى هو ١٩٦٢/١/١٥ ، ونسيا وهما في عجلة من أمرهما أن يبيننا حدود العقار المبيع ، ومؤدى كل ذلك أنه كان يعلم وقت التصرف باختلال أشغال البائعة اختلالا خطيرا



- وليس عارضا - أدى الى رفع دعوى الافلاس عليها لعودها عن سداد ديونها التجارية وتحديد يوم ١٩٦٢/٤/٢٤ للنطق بالحكم فيها ، ومحاولة المستأنف عليها الثانية بالاتفاق مع المستأنف عليه الأول تفادى دخول المنزل فى أموال التفليسة ، ومما يؤكد ذلك صلة القرابة بين طرفى العقد ، . . . . . كما وأن الثابت من صحيفة دعوى الافلاس أن مركز شركة . . . . . ومحل تجارة المستأنف عليه الأول يقعان فى شارع واحد ، فاذا أضيف الى ذلك أن طبيعة المعاملات التجارية والسوق التجارى من شأنها اظهار ما يصيب أشغال التاجر من اختلال بحيث يكون الجهل به أمرا بعيد الاحتمال ، لا سيما اذا استطالت المدة بين تاريخ التوقف عن الدفع المحدد له يوم ١٩٦١/٣/٢٦ تاريخ تحرير البروتستو الأول وبين تاريخ التصرف الذى وقع بعد ذلك بعدة شهور . . . . . وقد جاءت شهادة شاهد المستأنف - المطعون عليه الأول - مؤيدة لعلم المستأنف عليه الأول باختلال أشغال المستأنف عليها الثانية وقت التصرف ، مما مفاده أن المحكمة - فى حدود سلطتها الموضوعية - استخلصت علم الطاعن باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف المطعون فيه ، من شهادة شاهد المطعون عليه الأول ومن جملة قرائن متساندة وكافية من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، لما كان ذلك فان النعى عليه بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه ذلك أن المطعون عليه الأول عجز عن اثبات صورية العقد فاستبعدها الحكم غير أنه عاد واتخذ من القرائن الخاصة بالصورية دليلا على العلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وهو ما يشوبه بالتناقض .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذاته فلا يكون له وجود فى الحقيقة ، وهى مغايرة للبطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لأن البطلان فى هذه الحالة لا يستند الى عيب فى التصرف اذ يبقى صحيحا بين عاقيه ومنتجا لكل آثاره غير أنه لا يحتج به على جماعة الدائنين فيصبح غير نافذ فى حقهم ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أنه لم يجد فيما ساقه المطعون عليه الأول من قرائن ما يكفى لاثبات صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/١/١٥ الصادر من المطعون عليها الثانية الى الطاعن صورية مطلقة ثم استخلص الحكم - وعلى ما سلف البيان - من أقوال شاهد المطعون عليه الأول ومن

القرائن التي أشار اليها أن الطاعن كان يعلم باختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملاً بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ، وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافر الدليل على صورية العقد ، إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتتهافت فتتماحى ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله ، لما كان ذلك ، فإن النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٧٥

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ قضائية

١ - اذا كانت المطعون عليها لم تقدم الحكم الصادر بأشهار افلاس الطاعن فان الدفع - بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذى صفة استنادا الى صدور حكم بأشهار افلاس الطاعن - يكون عاريا عن الدليل .

٢ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٥٨٦ من القانون المدنى أن المستأجر يلتزم وفاء الأجرة عن مدة الايجار ، ويتعين عليه أن يفى بها كما اتفق عليها دون زيادة أو نقصان أخذا بأن العقد قانون المتعاقدين طالما وضعت العين المؤجرة تحت تصرفه بعلمه وكانت صالحة للانتفاع المقصود ، على اعتبار أن الأجرة فى عقد الايجار مقابل المنفعة . ولئن كان الأصل أن للمتعاقدين الحرية فى تحديد مقدار الأجرة فان بعض القوانين الاستثنائية قد تقييد من ارادتهما فى هذا النطاق ، فاذا اتفق فى العقد على ما يجاوز الأجرة المقررة قانونا كان من حق المستأجر ألا يدفع ما يزيد عليها ، ويكون على المستأجر عند مطالبته بالأجرة أن يقيم الدليل على أنه لم ينتفع بالعين المؤجرة اليه وأن للمؤجر دخلا فى ذلك أو أن الأجرة المتفق عليها تجاوز الأجرة المقررة قانونا ، والا كان عليه القيام بسداد الأجرة فى مواعييدها طبقا للشأب بال عقد . لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعن جادل فى التزامه بكامل الأجرة على سند من أنه لم يستلم كافة الأعيان المؤجرة قولا بأن المطعون عليه الثانى يضع اليد على جزء منها ، بالاضافة الى أن الأجرة المحددة ليست هى الأجرة الواجبة عليه طبقا لقانون ايجار الاماكن وأنه أقام دعوتين أشار اليهما ، بطلب تخفيض الأجرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على استلام الطاعن كامل الأماكن المؤجرة بأنه لم يقدم دليلا على ما يدعيه من تعرض المطعون عليه الثانى ولم يخطر المؤجرة - المطعون عليها الأولى - بذلك وفق المادة ٥٧٢ من القانون المدنى ، بل أنه لم يطالبها بتخفيض الأجرة عقب تنفيذ عقد الايجار مباشرة بل قام برفعها كاملة دون تحفظ ، كما ورد الحكم على ما تدرع به الطاعن من دلالة اقامته دعوى التخفيض بأن الأجرة المتفق عليها فى العقد تظل مستحقة لحين الحصول على حكم من القضاء المختص بأنها غير قانونية ، فان ما قرره الحكم فى هذا الشأن استدلال سائغ على أن الطاعن لم يستطع اثبات ما يدعيه . لا يغير من ذلك ما قيل من أن تقارير الخبراء فى دعوى

التخفيض - أيا كان صحة ذلك القول - قد دلت على أحقيته في خفض الأجرة، لأن تقارير الخبراء غير مقيدة للمحكمة قد تأخذ بها وقد تطرحها عند البت في الموضوع .

٣ - دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تمس أصل الحق ولا تعتبر قاصرة فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسبب الدعوى التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن يستأجر من المطعون عليها الأولى أربعة أدوار وأحد عشر دكانا بالعقار رقم ١٦ بشارع ٢٦ يوليو بالقاهرة بأجرة شهرية قدرها ٩٤٦ ج و ٥٦٠ م بموجب عقد مؤرخ ١٨/١/١٩٦٤. واذ تأخر الطاعن في سداد الأجرة فقد استصدرت المطعون عليها الأولى أمرى الأداء رقمى ٧٠٤ سنة ١٩٦٤ ، ٥٠٢ سنة ١٩٦٥ من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بالزام الطاعن بأن يؤدي إليها ٤٤٦٥ ج و ٦٠٠ م قيمة الأجرة عن المدة من ١/١٢/١٩٦٤ حتى ٣٠/١١/١٩٦٥ بموجب الامر الأول وبالزامه بأن يؤدي إليها مبلغ ٢٨٣٩ ج و ٦٨٠ م قيمة الأجرة عن المدة من ١/١٢/١٩٦٤ حتى ٢٨/١٢/١٩٦٥ بموجب الأمر الثانى ، تظلم الطاعن في هذين الأمرين بالدعويين ٦٨٧٥ سنة ١٩٦٤ ، ٦١٦٥ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية، طلب المطعون عليه الثانى قبوله خصما مت دخلا ، وبعد ضم الدعويين ، قضت المحكمة فى ٧/١٢/١٩٦٥ بقبول تدخل المطعون عليه الثانى . وبتأييد امرى الأداء المتظلم منهما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠٧ سنة ١٩٨٣ ق القاهرة ، طالبا بطلان الحكم المستأنف لحلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ، وبإلغاء أمرى الأداء وفى ٢٢/١٠/١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أنها قامت بتسليم الطاعن جميع الأعيان المؤجرة منذ بدء سريان عقد الايجار فى ١/٢/١٩٦٤ ، وأنها مكنته من الانتفاع بها كاملة ، واذ لم ينفذ الحكم فقد حكمت المحكمة فى ١٩/٢/١٩٧٠ بتأييد امرى الأداء المتظلم منهما ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة استنادا الى صدور حكم بأشهار افلاس الطاعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض المدفع وبرفض



الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة. في غرفة مشورة. فوات أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث أنه لما كانت المطعون عليها الأولى لم تقدم الحكم الصادر بأشهار افلاس الطاعن ، فان الدفع يكون عاريا عن الدليل .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بالزامه دفع الأجرة المسماة في عقد الايجار دون أن يجرى عليها التخفيضات طبقا لأحكام قوانين تأجير الأماكن ، في حين أنه يشترط في الأجرة المستحقة والتي تصلح لاستصدار أمر أداء أن تكون خالية من النزاع ، واذ كشفت الدعاوى المرددة بين الطرفين وتقارير الخبراء فيها عن أحقية الطاعن في خفض الأجرة اعمالا لقوانين ايجار الأماكن المتتابعة بالاضافة الى أنه لم يتمكن من الانتفاع بكامل العين المؤجرة. فقد كان متعينا القضاء بالغاء أمرى الأداء هذا الى أن المطعون عليها الاولى برفعها دعوى بطلب فرض الحراسة على الأعيان المؤجرة لاستيفاء قدره الأجرة المعترف بها من الطاعن والمستأجرين من الباطن تكون قد سلمت بقيام النزاع الجدى على أجرة العقار ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٨٦ من القانون المدنى على أنه يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الأجرة في المواعيد المتفق عليها . . . ، يدل على أن المستأجر يلتزم وفاء الأجرة عن مدة الايجار ، ويتعين عليه أن يفى بها . كما اتفق عليها دون زيادة أو نقصان أخذا بأن العقد قانون المتعاقدين طالما وضعت العين المؤجرة تحت تصرفه بعلمه وكانت صالحة للانتفاع المقصود ، على اعتبار أن الأجرة في عقد الايجار تقابل المنفعة ، ولئن كان الأصل أن للمتعاقدين الحرية في تحديد مقدار الأجرة فان بعض القوانين الاستثنائية قد تقيد من ارادتهما في هذا التعاقد فاذا اتفق في العقد على ما يجاوز الأجرة المقررة قانونا كان من حق المستأجر ألا يدفع ما يزيد عليها ، ويكون على المستأجر عند مطالبته للأجرة أن يقيم الدليل على أنه لم ينتفع بالعين المؤجرة اليه وأن للمؤجر دخلا في ذلك ، أو أن الأجرة المتفق عليها تجاوز الأجرة المقررة قانونا ، والا كان عليه القيام بسداد الأجرة في مواعيدها طبقا للثابت بالعقد ، لما كان ذلك وكان الواقع في

-الدعوى أن الطاعن جادل فى التزامه بكامل الأجرة المتأخرة على سند من أنه لم يستلم كافة الأعيان المؤجرة قولاً بأن المطعون عليه الثانى يضع اليد على جزء منها ، بالإضافة الى أن الأجرة المحددة ليست هى الأجرة الواجبه عليه طبقاً لفانون ايجارات الاماكن وانه اقام دعويين اشار اليهما بطلب تخفيض الأجرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على استلام الطاعن كامل الاماكن المؤجرة بأنه لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من تعرض المطعون عليه الثانى ولم يخطر المؤجرة - المطعون عليها الاولى - بذلك وفق المادة ٥٧٢ من القانون المدنى . بل أنه لم يطالبها بتخفيض الأجرة عقب تنفيذ عقد الايجار مباشرة . بل فام بدفعها كاملة دون تحفظ ، كما ورد الحكم على ما نذر به الطاعن من دلالة اقامته دعوى التخفيض بأن الأجرة المتفق عليها فى العقد تظل مستحقة حين الحصول على حكم من القضاء المختص بأنها غير قانونية ، فان ما فرره الحكم فى هذا الشأن استدلال سائغ على أن الطاعن لم يستطع اثبات ما يدعيه . لا يغير من ذلك ما قيل من أن تقارير الخبراء فى دعوى التخفيض - أيا كان صحة ذلك القول - قد دلت على أحقيته فى خفض الأجرة ، لأن تقارير الخبراء غير مقيدة للمحكمة قد تأخذ بها وقد تطرحها عند البت فى الموضوع ، لما كان ما تقدم وكانت دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهى لا تمس أصل الحق ولا تعتبر فاصلة فيه ، والمقصود منها هو حفاظ المؤجرة على حقها فى استئداء الأجرة سواء من الطاعن أو ممن أجر اليه من باطنه ولا تحمل فى هذا الخصوص أى دلالة ، فيكون النعى على غير أساس .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٦  
الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ قضائية

- ١ - استئجال نظر الدعوى لتقديم مستندات ليس حقا للخصم يتعين على المحكمة اجابته ، وانما يرجع الامر فى ذلك الى محض تقديرها فان رأت. أنه لا عذر للخصم فى تقديم مستنداته رغم انفساح المجال أمامه لتقديمها ، فلا عليها ان هى لم تجبه الى طلب التأجيل .
- ٢ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
- ٣ - لا يشترط للحكم بأشهار الافلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد ، كما أن منازعة المدين فى أحد الديون لا تمنع ولو كانت منازعة جدية من اشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر (٢) .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٢٠٢ سنة ١٩٦٩ افلاس القاهرة طلب فيها الحكم بأشهار افلاسه واعتباره متوقفا عن الدفع ابتداء من يوم ١٩٦٩/٩/٦ تأسيسا على أنه يلاينه فى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه بموجب سند أذنى مستحق الأداء فى ١٩٦٩/٩/٥ ومحرر عنه احتجاج عدم دفع فى ١٩٦٩/٩/٦ ، ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٧٠/٦/١٦

يرفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم باستئناف رقم ٣٨٢ سنة ١٩٨٧ ق تجارى القاهرة وتدخل أثناء نظر الاستئناف المطعون ضده الثانى منضما للمطعون ضده الأول فى طلب الغاء الحكم المستأنف والقضاء بأشهار افلاس الطاعن تأسيسا على أنه يداين هذا الاخير فى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بموجب كمبيالة مستحقة الأداء ومحرر عنها احتجاج عدم دفع فى ١٩٧٠/١١/١ ، ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٧١/٤/١٢ بالغاء الحكم المستأنف وبأشهار افلاس الطاعن واعتباره متوقفا عن الدفع من يوم ١٩٦٩/٩/٦ . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وبالجلسة التزمت النيابة رأياها .

ومن حيث ان الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه قرر أمام محكمة الاستئناف أنه تصالح مع المطعون ضده الثانى الذى تدخل فى دعوى الافلاس منضما للمطعون ضده الأول فى طلب اشهار افلاسه . وطلب الطاعن تأجيل الدعوى لتقديم الدليل على هذا الصلح ولكن المحكمة لم تستجب لطلب التأجيل رغم أن المطعون ضده الثانى تخلف عن حضور الجلسة مما يؤيد وقوع الصلح ، ويجعل حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن استئجال نظر الدعوى لتقديم مستندات ليس حقا للخصم يتعين على المحكمة اجابته ، وانما يرجع الأمر فى ذلك الى محض تقديرها فان رأت أنه لا عذر للخصم فى تقديم مستنداته رغم انفساح المجال أمامه لتقديمها ، فلا عليها ان هى لم تجببه لطلب التأجيل ، واذ كان ذلك وكان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن قد استأجل نظر الدعوى بجلسة ١٩٧٠/١٢/٧ للاطلاع على المستندات المقدمة من المطعون ضده الأول فأجابته المحكمة الى طلبه ، ثم عاد وطلب التأجيل بجلسة ١٩٧١/٢/١ لتقديم مستندات فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة فى الدفاع كما ليس له أن يعيب عليه عدم رده على ما أثاره بشأن تصالحه مع ١٩٧١/٣/١ وبهذه الجلسة قرر أنه تصالح مع المطعون ضده الثانى وطلب أجلا لتقديم مستندات فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه اخلاله بحقه المطعون ضده الثانى طالما أنه لم يقدم الدليل عليه اذ بحسب المحكمة أن تقييم قضاها على ما يكفى لحمله وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها دون حاجة لان تتعقب كل ما يثيره الخصم من أقوال مرسله لا دليل عليها .



وحيث ان الطاعن ينعى عن الحكم المطعون فيه بالأسباب الثلاثة الأخيرة، الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى انتهى الى رفض دعوى الافلاس استنادا الى أن منازعة الطاعن فى دين المطعون ضده الأول هى منازعة جدية فى حين انتهى الحكم المطعون فيه الى أن هذه المنازعة غير جدية بعد أن سلم بتوقيعه على السند واقتصر موقفه على واقعة مادية هى أن السند كان ضمانا لتسليم بضاعة بالفعل للمطعون ضده الأول وأنه ليس فى الأوراق ما ينبىء عن جدية هذا الدفاع ، وبذلك ألغى الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة دون أن يعنى بالرد على أسبابه ، كما أنه لم يرد على ما ورده الطاعن من قرائن تقطع منازعته فى دين المطعون ضده الأول ، واذ كان يشترط فى الدين الذى يتخذ أساسا لاشهار الافلاس أن يكون خاليا من النزاع فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باشهار افلاس الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن قصوره فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المشفوع بشأنه دعوى الافلاس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمنازعة الطاعن فى دين المطعون ضده الأول بقوله « ان منازعة المستأنف عليه ( الطاعن ) على ما هو ظاهر من الأوراق لا تتسم بالجدية بعد أن سلم بتوقيعه على السند الذى أقيمت به الدعوى المستأنف حكمها واقتصر موقفه على واقعة مادية تخرج عن نطاق السند المذكور وهى تسليمه البضاعة التى تعهد بتسليمها وليس فى الأوراق ما ينبىء عن جدية هذا الدفاع » وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه ما يكفى لحمل قضائه فيما انتهى اليه من عدم جدية المنازعة فى دين المطعون ضده الأول ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فوق ذلك فى اشهار افلاس الطاعن الى توقفه عن أداء دين المطعون ضده الثانى ، وكان لا يشترط للحكم باشهار الافلاس تعدد الديون التى يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد . كما أن منازعة المدين فى أحد الديون لا تمنع ولو كانت منازعة جدية فى شهر افلاسه لتوقفه عن أداء دين آخر ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن المنازعة فى دين المطعون ضده الأول يكون غير منتج .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٧٦  
الدعوى ١٠٥٩ لسنة ٤٥ قضائية « تفسير »

إذا كان الثابت من أسباب الحكم النهائي - المتمسك بحجتيه - أنه محكمة الاستئناف وهي بسبيل الفصل في النزاع التنفيذي - تنفيذ حكم الافلاس - الذي كان مطروحا عليها وكان مرددا بين ذات الخصوم ، تعرضت لتفسير الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ المطلوب تفسيره ، وحددت في قضائها - في الأسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا - آثاره ومداه ، وكان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المفضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المسألة المفضى فيها نهائية مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر ، وكانت الحجية تثبت للحكم النهائي متى صدر من محكمة ذات ولاية ولو لم تكن مختصة نوعيا باصداره لأن قوة الأمر المفضى تسمو على اعتبارات النظام العام ، إذا كان ذلك وكانت الحجية تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها وفقا لنص المادتين ١١٦ من قانون المرافعات و ١٠١ من قانون الاثبات ، فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى - بطلب التفسير - لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

من حيث ان المدعى أقام دعواه طالبا في صحتها تفسير الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٩٧٥/٤/٢٩ في الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق بوقف تنفيذ حكم محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٨٨ ق. تجارى ، وقال في شرح طلبه أن محكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٧٤/٢/٢٨ بأشهار افلاسه وتحديد يوم ١٩٧١/٥/١١ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وعينت مأمورا للتفليسة ووكيلا مؤقتا للدائنين وأمرت

يوضع الأختام على مخازنه التجارية فطعن على هذا الحكم بالنقض وقيده طعنه  
يرقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق وطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون عليه. وفي  
١٩٧٥/٤/٢٩ قضت محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا حتى  
يفصل في الطعن وبعد صدور هذا الحكم تقدم الى قاضي التنفيذ المختص بطلب  
رفع الأختام عن مخازنه التجارية والتي وضعت نفاذا لحكم اشهار الافلاس  
الذي قضى بوقف تنفيذه وأجابه قاضي التنفيذ الى طلبه الا أن المدعى عليهما  
الاول والثاني تظلما من هذا الامر أمام المحكمة الابتدائية المختصة والتي  
أيدت أمر قاضي التنفيذ فطعنا في هذا الحكم أمام المحكمة الاستئنافية والتي  
قضت بالغائه وبإعادة وضع الأختام وقد ثار الخلاف بينه وبين المدعى عليهم  
واختلفت الأحكام حول آثار حكم هذه المحكمة بوقف تنفيذ حكم اشهار  
الافلاس فيما يتعلق بآثاره على الأختام التي وضعت على مخازنه وعلى قيام  
حالة الافلاس نفسها وعلى أهليته لمباشرة أعماله التجارية وعلى سلطات  
واختصاصات مأمولى التفليسة والوكيل المؤقت للدائنين .

وحيث ان وكيل المدعى قدم صورة رسمية من حكم هذه المحكمة الذي  
طلب تفسيره كما قدم صورة عرفية من حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر  
في الاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ ق تجارى بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٦ أقرها  
وسلم بها الحاضران عن المدعى عليهم وقدم مذكرة أورد بها أنه لا ينازع في وضع  
الأختام وأن طلب التفسير قاصر على حانة الافلاس ذاتها ذلك أن حكم الافلاس  
ينشئ حالة قانونية لم تكن موجودة قبل صدوره فيتربط على ذلك أن وقف  
تنفيذ الحكم المنشئ هي منعه مؤقتا من انشاء ذلك المركز القانونى الذى يراد  
تكوينه نتيجة للحكم وصمم فيها على طلبه وطلب الحاضرين عن المدعى عليهم  
رفض الطلب وقالوا في مرافعتهم أن حكم وقف التنفيذ لا ينصرف الى اجراءات  
التنفيذ التى تمت قبل تقديم الطلب وأن ما تم من اجراءات لا يلغى الا ينقض  
الحكم ، وقدم الحاضر عن المدعى عليه الاول مذكرة صمم فيها على طلبه وأورد  
بها أن طلب المدعى الحالى سبق أن فصلت فيه محكمة الاستئناف فى الاستئناف  
يرقم ٤٣ لسنة ٩١ ق تجارى القاهرة وأن هذه المحكمة لا تملك أن تتصدى  
فى مقام تفسير حكمها للفصل فى منازعة فصل فيها القضاء .

وحيث انه يبين من الاطلاع على حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر  
فى ١٩٧٥/٧/١٦ فى الاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ ق تجارى أنه قضى  
أولا بإلغاء أمر فض الأختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى الجمالية الصادر

بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٤ من السيد قاضي التنفيذ بمحكمة الجمالية - ثانياً بالغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى ٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى الجمالية فيما جرى به قضاؤه من تأييد أمر فض الإختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ وفيما جرى قضاؤه من الزام المستأنفين المصارييف وأتعاب المحاماه . ثالثاً - إعادة الحال بالنسبة لمحلات ومخازن المستأنف عليه والتي قضى الحكم المستأنف بتأييد أمر قاضي التنفيذ بفتحها وتسليمها للمستأنف عليه الأول - بإعادة حل هذه المحلات والمخازن الى ما كانت قبل صدور أمر فض الإختام رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى الجمالية ، ويبين من مدونات هذا الحكم أن النزاع قد ثار بين الخصوم وهم نفس خصوم هذه الدعوى حول تفسير قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم اشهار الافلاس وآثاره على غل يد المدعى وعلى حالة الافلاس ذاتها وقد تعرضت محكمة الاستئناف فى حكمها لتفسير هذا القضاء وجاء فى أسباب الحكم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بعد أن عرضت الى بحث طبيعة حكم اشهار الافلاس ، وحاصل ما تقدم أن آثار حكم الافلاس تنحصر أولاً فى آثار تترتب بقوة القانون بناء على الطبيعة الولائية للحكم ، وثانياً فى آثار عملية تحفظية بناء على طبيعته الوقتية ، وثالثاً فى آثار عملية تنفيذية بناء على طبيعته التنفيذية وينصرف الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ الى الأثر التنفيذى لحكم الافلاس ذلك لأن الأمر بوقف التنفيذ يصدر بناء على المادة ٢٥١ مرافعات فهى تعالج الأثر التنفيذى للحكم ويتحقق هذا بالنسبة لاجراءات التغليسة باعتبارها اجراءات تنفيذية متتابعة اذ يودى أمر محكمة النقض بوقف التنفيذ الى عدم السير فى هذه الاجراءات مؤقتاً لحين الفصل فى الطعن ولا تؤدى الى الغاء ما تم فيها من اجراءات أو المساس بآثارها القانونية التى تمت قبل تقديم طلب وقف النفاذ ولا ينصرف الأمر بوقف التنفيذ الى الآثار التحفظية لحكم الافلاس وهذا يعنى ان وقف تنفيذ الحكم لا يؤدى الى وقف أو ازالة الاجراءات التحفظية التى اتخذت بناء على ذلك لأن هذه الاجراءات لا تستند الى القوة التنفيذية للحكم وانما هى اجراءات وقتية ترمى الى الوقاية من خطر حال ولا ينصرف الأمر بوقف التنفيذ الى الآثار المترتبة بقوة القانون على حكم الافلاس ذلك لأن الأثر المنشئ لحكم الافلاس هو طبيعته الولائية لا قوته التنفيذية ومن ثم لا تعتبر الآثار المترتبة على حكم الافلاس والتى تتركز فى انشاء حالة الافلاس آثاراً تنفيذية للحكم لا تمثل تنفيذاً جدياً أو غير جدى والقول بغير ذلك كان يوجب على محكمة النقض عدم قبول التنفيذ اذ أنه لا يجوز قبول هذا الطلب بعد أن يتم التنفيذ ، فاذا اعتبرت الآثار القانونية آثاراً تنفيذية للحكم فانها تكون قد تمت قبل تقديم



الطلب وهو ما يجعل طلب التنفيذ بحكم طبيعته الولائية غير مقبول - أن الآثار التي تترتب بقوة القانون على حكم الافلاس تستعصى بطبيعتها على الوقف ذلك لأن لوقف يعترض اجراءات متتابعة تؤدي الى عدم السير فيها دون المساس بما تم منها بينما تعتبر الآثار المذكورة قانونيه بجمعها ووحدة غير قابلة للتجزئة وهي حالة الافلاس أما القول أنها لهذا السبب تزول برفعها فهو قول غريب - لا يستند الى أساس قانوني ويتنافى مع طبيعة وقف التنفيذ ، ولما كان الثابت من أسباب هذا الحكم النهائي أن محكمة الاستئناف وهي في سبيل الفصل في النزاع التنفيذى الذى كان مطروحا عليها وكان مرددا بين ذات الخصوم ، تعرضت لتفسير الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ المطلوب تفسيره وحددت فى قضائها آثاره ومداه ، لما كان ذلك وكان المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها. بينهما بالحكم الاول وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر ، وكانت الحجة تثبت للحكم النهائى متى صدر من محكمة ذات ولاية ولو لم تكن مختصة نوعيا باصداره لان قوة الأمر المقضى تسمو اعتبارات النظام العام ، لما كان ما تقدم وكانت الحجة تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها وفقا لنص المادتين ١١٦ من قانون المرافعة و ١٠١ من قانون الاثبات فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ ق تجارى القاهرة .

جلسة ١٨ أبريل لسنة ١٩٧٧

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ قضائية

١ - لا يعيب الحكم الاستثنائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضى بالغائه . لما كان ذلك . وكان الحكمان اللذان أحال عليهما الحكم المطعون فيه اشتملا على بيان وقائع الدعوى ومراحلها وما استند اليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية فإن النعى عليه بمخالفة القانون والبطلان يكون على غير أساس .

٢ - لما كانت قاعدة منع اتخاذ الاجراءات الانفرادية - في حالات الافلاس - لا تنطبق الا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب مالهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده ، فللدائن المرتهن رهن حيازة لمنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى حقه من ثمن المنقول المحمل بالرهن .

٣ - اذ كان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى النتيجة الصحيحة من أن ذلك البيع والوفاء صحيحان فانه لا يعيبه - عيبا يوجب نقضه - عدم الرد على دفاع قانونى للخصوم ، اذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيحا في نتيجته وللمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

٤ - الوفاء في فترة الريبة بالديون الحالة وان كان يجوز الحكم ببطلانه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء أكان تعاقديا أم ناشئا عن فعل ضار وأيا كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الريبة أم خلالها ومهما كان الأسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء وديا كان أم بطريق التنفيذ الجبرى الا أن ذلك مرهون بأن ينجم عن هذا الوفاء ضرر

لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذى يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن - الذى لا ينخرط ضمن جماعة الدائنين - للبضاعة المرهونة حيازيا ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من ابطاله لأن للدائن المرتهن حق الأولوية فى جميع الأحوال على الثمن الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ افلاس القاهرة على المطعون ضده - بنك مصر - بطلب الحكم بإبطال بيع البضاعة الموضحة بالصحيفة الذى تم بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ وإبطال الوفاء اليه من حصيلة ثمن البيع خصما من دينه قبل المفلس ..... واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على أن المطعون ضده قام ببيع البضاعة المودعة لديه على سبيل الرهن من قبل المفلس وأن البيع تم نظير ثمن قدره ١٠٢٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ أى قبل هضى شهر على تاريخ البيع صدر حكم فى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ صلح واقى القاهرة بأشهار افلاس المدين مع تحديد يوم ١٩٥٩/١١/١١ تاريخا لتوقفه عن الدفع بما يكون معه البيع قد تم فى فترة الربية فضلا عن علم المطعون ضده باختلال أشغال المدين المستفاد من أنه كان طرفا فى اجراءات الصلح الواقى ، كما أن البيع تم بثمن يقل عن سعر السوق والقيمة الدفترية للبضاعة المقدرة بمبلغ ١٥٢٢٧ جنيه . وبعد تمام البيع قيد المطعون ضده حصيلة البيع بالحساب الجارى الدائن لمدينه المفلس ثم خصمه بطريق المقاصة مما له فى ذمته فوق الوفاء باطلا بطلانا وجوبيا لحصوله بغير الكيفية المتفق عليها وبغير النقود طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون التجارة واحتياطيا فانه يعد من التصرفات الجائز ابطالها طبقا لنص المادة ٢٢٨ تجارى . وبتاريخ ١٩٦٩/١/١١ قضت محكمة أول درجة بئدب خبير لبيان كيفية نشوء الدين ومتى ترتب حق الرهن للمطعون ضده وما اذا كان نشوء الدين وترتيب الرهن تما فى وقت واحد أم لا ووضعهما بالنسبة لفترة الربية . وبعد أن أودع الخبير تقريره ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٤ ببطلان البيع وعدم نفاذه بالنسبة لجماعة الدائنين . استأنف

المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٧ لسنة ٨٧ ق . ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٧٣/٢/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث ا الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبطلانه لتناقضه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أحال في شأن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم الى مدونات الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخى ١٩٦٩/١/١١ و ١٩٧٠/١٠/٢٤ في حين أنهما ألغيا وتجردا من كل أثر وتكون الاحالة عليهما غير جائزة واذ خلا الحكم المطعون فيه من بيان الوقائع وفق ما تنص عليه المادة ١٧٨ مرافعات فانه يكون باطلا لما يجب أن يشتمل عليه من البيانات الجوهرية التى لا يكملها بيان في ورقة مستقلة عنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه وقد ألغى الحكم الابتدائي وأحال عليه في بيان الوقائع - في ذات الوقت - يكون متناقضا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعيب الحكم الاستئنافى أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضى بالغائه ، لما كان ذلك ، وكان الحكمان اللذان أحال عليهما الحكم المطعون فيه قد اشتملا على بيان وقائع الدعوى ومراحلها وما استند اليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية فان النعى عليه بمخالفة القانون والبطلان يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى بطلان الحكم المطعون فيه للقصور واغفال الرد على دفاع جوهرى وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخذ بما جاء بأسباب الاستئناف من أن دين المطعون ضده على المفلس نشأ مقترنا برهن بضائعه رهنا حيازيا وأن الطاعن لم يوجه أى طعن ولا الى الرهن الحيازى بل اقتصر طعنه على البيع الحاصل فى ١٩٦٥/٣/١٧ وتحصيل قيمة البضاعة المرهونة وأن من مقتضى نشوء الدين عن عقد فتح اعتماد مقترن بالرهن أحقية المطعون ضده كدائن مرتهن فى بيع البضاعة المرهونة وأولويته على كافة الدائنين وعلى الثمن الناتج من البيع طبقا لنص المادة ٣٥٢ من قانون التجارة وأن الافلاس لا يحول بين الدائنين المرتهنين حيازيا أو عقاريا وبين



التنفيذ على أعمال المرهون ولا تدرج حقوقهم ضمن حقوق جماعة الدائنين الا لمجرد العلم كما لا يؤثر بعلم الدائن المرتهن باختلال أشغال المدين أو عدم علمه به وأنه يتعين للحكم بالبطلان عملاً بالمادة ٢٢٨ تجارى أن يصدر تصرف من المدين للمطعون ضده ، بينما لم يقم المدين ببيع البضائع المرهونة لدائنه ، انما تم البيع بالمزاد العلنى ومفاد ما قرره الحكم المطعون فيه أنه اعتبر كل دين مضمون برهن حيازى معاصر لنشوء الدين بمنأى عن البطلان المقرر فى نطاق الافلاس فى حين أن هذا النظر قاصر البيان ومخالف للقانون لأن الدين اذا كان ناشئاً فى فترة الريبة فقد تعين خضوعه للبطلان الوجوبى أو الجوازى حسب الأحوال ولو كان صحيحاً لأن ذلك لا يمنع أن يكون الرهن الضامن له باطلاً وجوبياً ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه اعتبر دعوى الطاعن منصبه على البيع الذى تولاه المطعون ضده فحسب فى حين أن دعواه منصبه على البيع الوفاى من ثمن البضاعة واذ تم الوفاء فى فترة الريبة فإنه يخضع للبطلان الوجوبى المقرر بالمادة ٢٢٧ تجارى ولو كان الدين سابقاً عليها واذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصراً بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بخصوص الشق الأول من النعى أن « الثابت من تقرير خبير محكمة الدرجة الأولى والمسلم به من طرفى الخصومة أن دين البنك نشأ مقترناً برهن حيازى كضمان تأميناً لسداد الدين المستحق للبنك على المفلس ولم يكن الدين والرهن محل طعن منه على السواء ، وكان المطعون عليه هو بيع البنك - المستأنف عليه - الحاصل بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥ بالمزاد العلنى للبضاعة المرهونة له حيازياً البالغ قيمتها مقلماً دفترىاً ضمناً لسداد دينه والوفاء بحصيلة البيع وقدرها لجزء من دينه ٠٠٠٠ » ومفاد ذلك أن الحكم بين فى أسبابه أن كلا من الدين والرهن لم يكونا محل طعن من الطاعن وانما انصب الطعن على مجرد البيع واستيفاء الثمن من حصيلته ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لبيان حكم هذا البيع والوفاء منتهياً الى صحتها ولم يعرض فى أسبابه لا صراحة ولا ضمناً الى مدى صحة أو بطلان الدين الذى ينشأ مقترناً برهن حيازى فان النعى عليه بمقولة أنه اعتبر كل دين نشأ مقترناً برهن حيازى بمنأى عن البطلان لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه . والنعى مردود فى شقه الثانى بأنه لما كانت قاعدة منع اتخاذ الاجراءات الانفرادية لا تنطبق الا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز

العامّة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنون المرتهنون وأصحاب الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في أعداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بضمهم الافلاس أو بعده ، فللدائن المرتهن رهن حيازة المنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفي حقه من ثمن المنقول المحمل بالرهن واذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وأورد في خصومه أن « ٠٠٠٠ » وإنما قام البنك الدائن المرتهن بالبضاعة باجراء بيعها بالمزاد العلنى اعمالا لحقه المقرر بالمادة ٣٥٢ من القانون التجارى ٠٠٠ باعتبار أن البضاعة محل البيع هي بضاعة مرهونة حيازيا للبنك ٠٠٠ وباعتبار أن الافلاس يؤثر في حقوق الدائنين المرتهنين حيازيا أو عقاريا في التنفيذ على الأعيان التى تقع عليها بضماناتهم فإنه والحالة هذه لا يجوز الاستناد الى أحكام الافلاس للنيل من التصرف الذى أجراه البنك بالبيع على البضاعة المرهونة واقتضائه لدينه أو بعضه من القيمة الناتجة للبيع ٠٠ ومن ثم يكون نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه باغفاله الرد على دفاعه في هذا الشأن على غير أساس هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى النتيجة الصحيحة من أن ذلك البيع والوفاء صحيحان ، فإنه لا يعيبه عدم الرد على دفاع قانونى للخصوم ، اذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيحا في نتيجته وللمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه ذهب الى أن الطاعن لم ينع بشيء على الدين الذى في ذمة المفلس ولا الرهن الضامن له وإنما اقتصر نعيه على بيع البضاعة وهو تصرف لم يصدر من المفلس حتى يكون معرضا للبطلان الوجوبى أو الجوازى فى حين أن التكييف الصحيح لدفاع الطاعن أن المطعون ضده حمل المفلس على قبول البيع لاستيفاء جزء من دينه بهذه الوسيلة وهو ما يعتبر فى النهاية وفاء من المفلس غير جائز .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن الوفاء فى فترة الرتبة بالديون الحالة وان كان يجوز الحكم ببطلانه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء كان تعاقديا أم ناشئا عن فعل ضار وأيا

كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الريبة أم خلالها ومهما كان الاسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء وديا كان أم بطريق التنفيذ الجبرى الا أن ذلك مرهون بأن ينجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذى يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن - الذى لا يخطر ضمن جماعة الدائنين - للبضاعة المرهونة حيازيا ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من ابطاله لان للدائن المرتهن - على ما سبق بيانه - حق الأولوية فى جميع الأحوال على الثمن الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى خصوص هذا النعى أنه « ولما كان الهدف من دعوى الابطال المقررة فى الافلاس منع المدين من الاضرار بحقوق الدائنين عن طريق اجراء تصرفات يترتب عليها اضعاف الضمان العام المقرر لهم باعادة المال موضوع التصرف الى ذمة المدين حتى يتناوله الضمان العام وفق ما نصت عليه المادة ٢٢٨ تجارى فانه والحالة هذه لا يجوز الاستناد الى أحكام الافلاس للنيل من التصرف الذى أجراه البنك بالبيع على البضاعة المرهونة واقتضائه لدينه أو بعضه من القيمة الناتجة من البيع هذا فضلا عن انعدام مصلحة جماعة الدائنين فى طلب ابطال اجراء البيع والوفاء بحصيلة دين البنك فى ضوء الظروف المتقدمة » . فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة ولا يعيبه بعد ذلك ما أورده خطأ فى تقريراته القانونية الزائدة من أن الوفاء الذى يتم نتيجة تنفيذ الدائن على مال المدين هو وفاء لم يصدر من المفلس ولا يدخل فى نطاق المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بالبطلان لاغفاله الفصل فى بعض طلباته وفى بيان ذلك يقول أنه طلب علاوة على بطلان بيع البضاعة المرهونة ، بطلان الوفاء بالثمن للمطعون ضده اما وجوبا أو جوازا لحصوله فى فترة الريبة واذا أغفل الحكم الرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه - وعلى ما سبق الرد به على السببين الثانى والثالث من أسباب الطعن - قد عرض لطلبى الطاعن بابطال البيع والوفاء محل الدعوى منتهيا الى صحتها ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٧٩  
الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ قضائية

١ - حكم اشهار الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي اعتبار التاجر الذي توقف عن سداد ديونه التجارية في حالة افلاس مع ما يرتبه القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهله في التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعيينه المحكمة في حكم اشهار الافلاس الا أنه اذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي حولها له القانون نتيجة اسبغ تلك الصفة عليه بموجب حكم اشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره ومن ثم يعود الى التاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية إدارة أمواله والتقاضى في شأنها الى أن يتقرر مصير حكم اشهار الافلاس بقضاء من محكمة النقض في الطعن المطروح عليها بشأنه .

٢ - المنازعة في تجارية الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله . دفاع يخالطه واقع وإذ كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لاشهار افلاس التاجر تعدد الديون التجارية التي يتوقف عن سدادها بل يكفي ثبوت توقفه عن الوفاء بدين واحد متى كان توقفه ينبىء عن اضطراب مركزه المالى .

٤ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التي تجيز شهر افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة في الديون المطلوب شهر الافلاس من أجلها هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ افلاس جنوب القاهرة على الطاعن طالبا الحكم بإشهار افلاسه تأسيسا على أنه يداينه في مبلغ ٦٧٠٥ ج و ١٩٥ م بموجب سند أذنى صدر به أمر الأداء رقم ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ كلى جنوب القاهرة وأن الطاعن توقف عن سداده مما دعاه الى اقامة الدعوى بطلب اشهار افلاسه . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية بسبق صدور حكم اشهار افلاس المطعون ضده الأول في الدعوى رقم ٠٠٠٠٠٠ تجارى مستأنف القاهرة . وبتاريخ ٠٠٠٠٠٠ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٤/٢١ ق وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها وإشهار افلاس الطاعن وتعيين المطعون ضده الثانى وكيلًا للدائنين . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة وأبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه ردد أمام محكمة الاستئناف تمسكه بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيسا على سبق صدور حكم بإشهار افلاس المطعون ضده الأول ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استنادا الى أن الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم اشهار الافلاس يترتب عليه عودة أهلية التقاضى للمفلس فى حين أن الامر بوقف تنفيذ حكم اشهار الافلاس لا ينصرف الا الى الآثار التنفيذية للحكم اللاحقة على تقديم طلب وقف التنفيذ اما الآثار التى تترتب تلقائيا بمجرد صدور حكم اشهار الافلاس كنشوء حالة الافلاس وفقد المفلس أهلية التقاضى فلا يلغىها ولا ينسحب اليها وقف التنفيذ الذى أمرت به محكمة النقض واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ذلك أنه وان كان الحكم بإشهار الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هى اعتبار التاجر الذى وقف عن سداد ديونه التجارية فى حالة افلاس مع ما يترتب القانون على ذلك من غل يده عن

ادارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضى بشأنها ويجل محله في مباشرة تلك الامور وكيل للدائنين تعيينه المحكمة في حكم اشهار الافلاس. الا أنه اذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة اسباب تلك الصفة عليه بموجب حكم اشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره ومن ثم يعود الى التاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية ادارة أمواله والتقاضى فى شأنها الى أن يتقرر - مصير حكم اشهار الافلاس بقضاء من محكمة النقض فى الطعن المطروح عليها بشأنه واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن سند الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله والصادر به أمر أداء من محكمة مدنية هو سند تجارى لمجرد أنه موقع من تاجر دون أن تعنى المحكمة بالاطلاع على سند الدين والوقوف على نوعه ووصفه القانونى فى حين أنه لا يكفى لاعتبار السند تجاريا أن يكون موقعه تاجرا بل يتعين على المحكمة أن تبين فى حكمها صفة الدين المثبت فيه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كانت المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله دفاعا يخالطه واقع وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أما محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض بما يجعل النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه يشترط للحكم باشهار افلاس التاجر أن يكون الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله غير متنازع فيه نزاعا جديا وأن يكون التوقف عن الدفع ينبىء عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه ائتمان التاجر وتتعرض به حقوق دائنيه للخطر واذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضده الأول فى اقتضاء الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله أو التقاضى فى شأنه فضلا عن أن سند الدين

مزور فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل هذه المنازعة الجسدية وقضى باشهار الافلاس دون أن يورد في أسبابه العناصر الدالة على اضطراب المركز المالي للطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لاشهار افلاس التاجر تعدد الديون التجارية التي يتوقف عن سدادها بل يكفي ثبوت توقفه عن الدفاء بدين واحد متى كان توقفه ينبىء عن اضطراب مركزه المالي وكان استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التي تجيز شهر افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة في الديون المطلوب شهر الافلاس من أجلها هو مما تستقر به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض التي أقرت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باشهار افلاس الطاعن على قوله ( أنه بالنسبة لما آثاره المستأنف عليه بجلسة ١٩٧٦/٧/٥ من أنه يطلب أجلا للطعن بالتزوير على السند موضوع أمر الأداء رقم ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ فان المحكمة ترى أنه غير جاد في هذا الطلب لان المحكمة أجلت له الدعوى لهذا الغرض الا أنه لم يقم بالطعن بالتزوير على هذا السند . وحيث أن دعوى المستأنف ثابتة من صدور أمر الأداء رقم ٢٥٤ سنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/١٢/٢٠ استنادا الى سند تجارى طالما أن المدعى عليه تاجر ومن ثم يكون بصفته تاجرا قد توقف عن أداء ديونه التجارية وهي ديون واجبة الأداء محددة المقدر خالية من النزاع وعلى ذلك لم يف بهذه الديون مما يقطع في الدلالة على عجزه في أدائها عجزا حقيقيا مستمرا ينبىء عن اضطراب أعماله وانتهيارها ويستوجب القضاء باشهار افلاسه وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فان المجادلة في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

**جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٩  
الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٧ قضائية**

١ - بيع المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الايجار يعتبر بيع منقول وتسرى فى شأنه المادة ١/٩٧٦ من التنقيح المدنى التى تنص على أن من حاز منقولا بسبب صحيح وتوافرت لديه حسن النية وقت حيازته يصبح مالكا له .

٢ - اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه المحل التجارى موضوع التداعى بشرائه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣ من المالك الظاهر ( المطعون ضده الثالث ) الذى كان حائزا له ومحرر عقد ايجاره باسمه وتوافرت لديه حسن النية وقت شرائه وحيازته للمحل وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع تأسيسا على قوله أن مؤدى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ افلاس كلى القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ أن المحل موضوع النزاع يدخل ضمن أموال التفليسة التى يمثلها المطعون ضده الأول ، ومن ثم لا يسرى فى حق جماعة الدائنين التصرف فى المحل الصادر من المطعون ضده الثالث ، ولما كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه قاصر عن مواجهة دفاع الطاعن سالف الذكر فلم يعن بتحقيق حسن نية الطاعن أو سوئها رغم ما لها من الأهمية القانونية فى تحديد حقوق المشتري فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

**الحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلا للدائنين فى تفليسة ٠٠٠٠٠ أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ افلاس جنوب القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث طالبا الحكم ببطالان عقد بيع الجدك المؤرخ ١٩٧٤/١١/٣ الصادر من المطعون ضده الثالث الى الطاعن



بيع المحل التجارى الموضح بصحيفة الدعوى وبطلان عقد الايجار المؤرخ ١٥/١/١٩٧٥ الصادر من المطعون ضده الثانى الى الطاعن عن ذات المحل وتسليمه له بكافة محتوياته الموضحة بمحضر الجرد المؤرخ ٢/٤/١٩٧٣ وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣ صدر الحكم بأشهار افلاس ..... واقامة المطعون ضده الاول وكيلا للدائنين وتنفيذا لهذا الحكم وضعت الاختام على المحل موضوع التداعى باعتباره من ممتلكات التفليسة وقام المطعون ضده الاول باخطار المؤجر المطعون ضده الثانى بذلك مطالبا بتحديد الايجار المستحق على التفليسة وقد استغل المفلس زوجته وشقيقه المطعون ضده الثالث فى تهريب أمواله فأقاما الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٧٣ تجارى افلاس جنوب القاهرة ادعى فيها المطعون ضده الثالث ملكيته للمحل التجارى موضوع التداعى وتسلمه بأمر من مأمور التفليسة ألغى بعد ذلك ثم تسلمت الزوجة المحل بموجب أمر آخر من مأمور التفليسة لارادته الى أن يفصل فى دعوى الأحقية ، واذ قضى برفض الدعوى المشار اليها فقد طالب المطعون ضده الاول باعادة وضع الاختام على المحل وصدر له الأمر بذلك وعند تنفيذه تبين وجود الطاعن بالمحل مستندا الى عقد البيع وعقد الايجار الصادرين له فاضطر المطعون ضده الاول بصفته الى اقامة الدعوى الحالية بطلباته السابقة وبتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٥ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٣/١١/١٩٧٤ والمحضر بين المطعون ضده الثالث والطاعن والمتضمن بيع محتويات المكتب المبين بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١٥/١/١٩٧٥ للشقة سالفة الذكر وتسليمه للمطعون ضده الاول بصفته فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٢ سنة ٩٢ ق وركن فى استئنافه الى أنه اشترى المحل موضوع التداعى بحسن نية من المالك الظاهر واستلمه بالفعل فأضحى مالكا له وبتاريخ ١٢/١١/١٩٧٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب . وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه اشترى بحسن نية المحل التجارى واستلمه من المالك الظاهر وهو المطعون ضده الثالث الذى كان حائزا لهذا المحل وصادرا باسمه عقد ايجاره من المطعون ضده الثانى المؤجر ، ومن ثم يترتب على هذا العقد ما يترتب على التعاقد مع المالك الحقيقى

من آثار هذا فضلا عن أن المحل التجارى بجميع عناصره بما فيها حق الايجار يعتبر منقولا ومن ثم اكتسب الطاعن ملكيته بحيازته بسند صحيح وحسن نية ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى مكتفيا بقوله أن تصرف المطعون ضده الثالث فى المحل وهو من أموال التفليسة غير نافذ فى حق جماعة الدائنين فجاء مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان بيع المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الايجار يعتبر بيع منقول وتسرى فى شأنه المادة ١/٩٧٦ من التقنين المدنى التى تنص على أن من حاز منقولا بسبب صحيح وتوافرت لديه حسن النية وقت حيازته يصبح مالكا له وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بتملكه المحل التجارى موضوع التداعى بشرائه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣ من المالك الظاهر ( المطعون ضده الثالث ) الذى كان حائزا له ومحرر عقد ايجاره باسمه وتوافرت لديه حسن النية وقت شرائه وحيازته للمحل وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفاع تأسيسا على قوله أن مؤدى الحكم الصادر فى الدعوى ١٩٧٣/٦٥ افلاس كلى القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ أن المحل موضوع النزاع يدخل ضمن أموال التفليسة التى يمثلها المطعون ضده الأول ومن ثم لا يسرى فى حق جماعة الدائنين التصرف فى المحل الصادر من المطعون ضده الثالث ، ولما كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه قاصر عن مواجهة دفاع الطاعن سالف الذكر ولم يعن بتحقيق حسن نية الطاعن أو سوئها رغم ما لها من الأهمية القانونية فى تحديد حقوق المشتري فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه وإلحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

**جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٧٩  
الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٦ قضائية**

١ - نصت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة على أنه يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته ونصت المادة ٢٧٨ من القانون المشار اليه على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود اختصاص وظيفته واذ كان الأمر موضوع التذاعي قد صدر من مأمور التفليسة بالأذن لوكيل الدائنين ببيع منشأة المفلس (الطاعن) فإن هذا الأمر يكون قد صدر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر غير قابل للطعن فيه بالاستئناف .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التي ذكرها في صحيفة دعواه لا يقيّد قاضي الموضوع ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .

**المحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٤ افلاس جنوب القاهرة على المطعون ضدهم طالبا الحكم ببطلان الأمر الذي أصدره السيد مأمور التفليسة بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٤ ببيع المنشأة المبينة بصحيفة الدعوى والمعروفة بقصر فرساي وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٤ صدر الحكم في الدعوى رقم ٩٧٤/٦٢ افلاس جنوب القاهرة بأشهار افلاسه وتعيين المطعون ضده الأول وكيلا للدائنين وأنه فوجيء بصسودر أمر من السيد مأمور التفليسة ببيع المنشأة التي يستغلها قبادو بالتظلم منه استناداً .

الى أنه لم يعلن به فى موطنه ولا فى محل اقامته كما أنه استأنف الحكم الابتدائى الصادر بأشهار افلاسه تأسيسا على منازعته فى الديون المطلوب شهر الافلاس من أجلها وأنه ليس فى ذمته دين تجارى مستحق الاداء يجيز شهر افلاسه وطلب احتياطياً وقف الأمر حتى يفصل فى دعوى الافلاس نهائيا دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز التظلم وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بعدم جواز التظلم من أمر السيد مأمور التفليسة المشار اليه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢/١٥٧ ق بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع ورفضه موضوعا بالنسبة للباقيين واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة الى المطعون ضده الرابع أنه لم ينازع الطاعن فى طلباته فلا يعتبر خصما له ومن ثم لا يقبل منه اختصاصه فى هذا الطعن .

وحيث ان هذا الدفع سديد ذلك أنه لما كان يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه بالحكم عليه بطلبه وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فانه لا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو ولما كان البين من وقائع الدعوى والحكم المطعون فيه أنه لم تبد من المطعون ضده الرابع منازعة للطاعن فى طلباته كما لم يوجه هو اليه طلبات ما فانه لا يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه أمام محكمة النقض بما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام



قضاءه بعدم جواز الطعن على أن الأمر المتظلم فيه صدر من السيد مأمور التفليسة في حدود اختصاصه في حين أن مأمور التفليسة لا يملك أن يصدر أمرا ببيع المنشأة الا في حالة الضرورة القصوى التي يثبت فيها أن خطرا داهما أو ضررا جسيما يبلغ حد الهلاك سيصيب المنشأة ان لم يتم بيعها الأمر الذي لم يتحقق في الدعوى الحالية أنه صدر الأمر لوفاء دين ايجار كان يكفي لسداده ببيع بعض منقولات المنشأة بما يجعل الأمر بالبيع مجاوزا حدود الوظيفة المنوطة بمأمور التفليسة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة قد نصت على أنه يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وكانت المادة ٢٧٨ من القانون المشار اليه قد قضت على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود اختصاص وظيفته وكان الأمر موضوع التداعى قد صدر من مأمور التفليسة بالأذن لوكيل الدائنين ببيع منشأة المفلس ( الطاعن ) فان هذا الأمر يكون قد صدر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر غير قابل للطعن فيه بالاستئناف واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن المادة ٢٥٥ من قانون التجارة أجازت التشكى الى مأمور التفليسة من أعمال وكيل الدائنين ثم التظلم الى المحكمة وأنه لجأ الى مأمور التفليسة شاكيا من تصرفات وكيل الدائنين ومسلكه الخاطيء المخالف للقانون الذى انتهى بالمطالبة ببيع المنشأة والنكول عن ادارتها ومن ثم فان هدفه من تظلمه هو التشكى من أعمال وكيل الدائنين بما يجعل هذا التظلم مقبولا واستئنافه جائزا واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث هذه المطاعن فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء

هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التي ذكرها في صحيفة دعواه لا يقيد قاضي الموضوع ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وضعها الحق وتكييفها القانوني الصحيح وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه كيف دعوى الطاعن بأنها تظلم من الامر الصادر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ببيع المنشأة وكان هذا التكييف لا يخالف الثابت في الأوراق فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٧٩

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قضائية

١ - من المقرر أن حكم اشهار الافلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن ادارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضي بشأنها ويحل محله في تلك الأمور وكيل الدائنين الذي عينته المحكمة في حكم اشهار الافلاس .

٢ - اذا أبرم المفلس تصرفا ماليا في تاريخ لاحق لصدور حكم الافلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون اختصاص وكيل الدائنين فان التصرف والحكم الصادر في شأنه لا يحاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في مواجهة هذه الجماعة اما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأة . لما كان ذلك ، وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن المفلس قد تنازل للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ عن الشقة موضوع النزاع في تاريخ لاحق لصدور الحكم باشهار الافلاس في ١٩٧٣/١/٢٧ وأن وكيل الدائنين لم يكن مختصما في الدعوى التي أقيمت على المفلس وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٦ باعتماد هذا التنازل واثبات قيام العلاقة الايجارية فيما بين المؤجرة الأصلية - المطعون ضدها الثانية - وبين الطاعن - المتنازل اليه - فان هذا التنازل والحكم الصادر على المفلس باعتماده لا يسرى في مواجهة جماعة الدائنين ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى بطلان هذا التصرف بالنسبة لوكيل الدائنين - المطعون ضده الأول وتسليمه الشقة موضوع التنازل فانه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن بالتماس اعادة النظر في الحكم الصادر على المفلس باعتماد تنازله عن الشقة موضوع التداعى اعمالا لنص المادة ٧/٢٤١ من قانون المرافعات ذلك أن جماعة الدائنين التي ينوب وكيل الدائنين عنها في الحفاظ على مصالحها لم تكن مختصة أصلا في تلك الدعوى ، ومن ثم فلا تحاج بالحكم الصادر فيها ولا يلزم وكيل الدائنين بالتماس اعادة النظر فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة •

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا للدائنين فى تفضيصة ٠٠٠٠ قام الدعوى رقم ٢١٣٩ سنة ١٩٧٤ تجارى كلى الاسكندرية على الطاعن وباقى المطعون ضدهم طالبا الحكم ببطلان التصرف الحاصل بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ من المفلس الى الطاعن والمتضمن التنازل له عن ايجار الشقة الموضحة بصحيفة الدعوى مع ما يترتب على ذلك من آثار وتسليمه الشقة موضوع التصرف وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ صدر الحكم فى القضية رقم ٤٢ سنة ١٩٧١ افلاس الاسكندرية باشهار افلاس ٠٠٠٠ وتحديد يوم ١٩٦٨/٤/٣ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع وأنه عين بعد ذلك وكيلًا للدائنين وأنه علم بتصرف المفلس الحاصل فى ١٩٧٣/٥/١ بالتنازل عن ايجار الشقة موضوع النزاع الى الطاعن واذا كان هذا التصرف قد صدر من المفلس بعد الحكم بشهر افلاسه فانه يعتبر غير نافذ فى حق جماعة الدائنين التى يمثلها ولذا أقام الدعوى بطلباته السابقة أجاب الطاعن بأن المؤجرة وهى شركة التأمين الأهلية المطعون ضدها الثانية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٣٠٣٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية بطلب اخلاء ٠٠٠٠٠٠ ( المفلس ) من الشقة محل النزاع لتأخره فى سداد الاجرة وأنه تدخل فى هذه الدعوى اثر تنازل المفلس له عن ايجار الشقة المشار اليها وقام بسداد الايجار المتأخر وقضى فيها بثبوت العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضدها الثانية وأن المطعون ضده الأول بصفته كان يتعين عليه أن يرفع التماسا باعادة النظر فى هذا الحكم وفقا للمادة ٧/٢٤١ من قانون المرافعات • وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية للمطعون ضده الأول بصفته بطلباته • استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٨ سنة ٣١ ق وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف • طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا •



وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وإن كان تنازل المفلس عن الشقة موضوع التذاعي صدر بعد الحكم بأشهر الافلاس إلا أنه وقد قضى في الدعوى رقم ٣٠٣٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية باعتماد هذا التنازل وبثبوت قيام العلاقة الايجارية فيما بين المؤجرة الاصلية المطعون ضدها الثانية وبين الطاعن فإنه لا يقبل من وكيل الدائنين المطعون ضده الأول اقامة دعوى مبتدأة بطلب بطلان هذا التنازل بل كان يتعين عليه اذا شاء التمسك بعدم نفاذ التنازل بالنسبة لجماعة الدائنين أن يتقدم بالتماس اعادة النظر فى الحكم الصادر بالاعتداد به واذ أ طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضى بقبول الدعوى المبتدأة التى أقامها المطعون ضده الأول بعدم نفاذ التنازل واجابه الى طلبه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن حكم اشهار الافلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن ادارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته فى التقاضى بشأنها ويحل محله فى مباشرة تلك الامور وكيل الدائنين الذى عينته المحكمة فى حكم اشهر الافلاس فاذا أبرم المفلس تصرفا ماليا فى تاريخ لاحق لصدور حكم الافلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون اختصاص وكيل الدائنين فان التصرف والحكم الصادر فى شأنه لا يحتاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى مواجهة هذه الجماعة أما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأة لما كان ذلك وكان الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن المفلس قد تنازل للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ عن الشقة موضوع النزاع فى تاريخ لاحق لصدور الحكم بأشهر الافلاس فى ١٩٧٣/١/٢٧ وأن وكيل الدائنين لم يكن مختصا فى الدعوى التى أقيمت على المفلس وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٦ باعتماد هذا التنازل واثبات قيام العلاقة الايجارية فيما بين المؤجرة الاصلية المطعون ضدها الثانية وبين الطاعن المتنازل اليه فان هذا التنازل والحكم الصادر على المفلس باعتماده لا يسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى قضائه الى بطلان هذا التصرف بالنسبة لوكيل الدائنين المطعون ضده الأول وتسليمه الشقة موضوع التنازل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن بالتماس اعادة النظر فى الحكم الصادر على المفلس باعتماد تنازله عن الشقة موضوع التذاعي اعمالا لنص المادة ٢/٢٤١

من قانون المرافعات ذلك أن جماعة الدائنين التي ينوب وكيل الدائنين عنها في الحفاظ على مصالحها لم تكن مختصة أصلاً في تلك الدعوى ومن ثم فلا تحتاج بالحكم الصادر فيها ولا يلزم وكيل الدائنين بالتماس إعادة النظر فيه لما كان ما تقدم فان النعى على الحكم المطعون فيه يضحى على غير أساس ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩  
الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ قضائية

١ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٢ - مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ أن حكم الاثبات لا يحوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولوية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات ، اذا ما حدث في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب في النص المشار اليه بيان أسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الاخذ نتيجة اجراء الاثبات - الذي تنفذ - في أسباب الحكم ، الا أنه لم يرتب جزاءا معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولا ضمنيا عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ افلاس الاسكندرية على الطاعن طالبا الحكم باشهار افلاسه لتوقفه عن سداد ديونه التجارية البالغ مجموعها ١١٢٥٢ ج و ٤٥١ م مثبت بعضها في سبع

سندات اذنية مؤرخة في ١٧/١٢/١٩٧١ قيمة كل منها ١٥٠٠ ج استحق سدادها خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٧٢ وفى سنيين آخرين مستحقى السداد فى ١٠ ، ١٥/٣/١٩٧٢ قيمتهما ١٩٩ ج و ٦٠٠ مظهرين له من الطاعن والباقى وقدره ٥٤٥ ج و ٧٥١ م قيمة رصيد مفتوح مدين . وبتاريخ ٢٧/١/١٩٧٣ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق تجارى ، وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية باستجواب الخصوم فى بعض نقاط أوضحتها بهذا الحكم، ثم قضت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإشهار افلاس المستأنف ضده ( الطاعن ) . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيتها .

وحيث ان الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه بإشهار افلاس الطاعن على أنه توقف عن دفع ديون غير متنازع عليها استحق سدادها للمطعون ضده ومجموعها ١١١٨٦ ج و ٧٥ م ، فى حين أنه ثابت بالأوراق أنه نازع أمام محكمة أول درجة فى تلك الديون منازعة جدية فأنكر مديونيته برصيد الحساب المفتوح وقدم سند شبح خاص ببضائع مرتجعة الى المطعون ضده قيمتها ٧٩٨٧ ج و ٨٥١ م وأكد استحقاقه لفروق أسعار قدرها ٢٧٩١ ج ٤٢٥ م وأوضح أن تظهير السنيين الاذنين الصادرين من ٠٠٠٠ يعتبر تظهيراً توكيلياً لتخلف بعض البيانات الشكلية الواجب توافرها فى التظهير الناقل للملكية ، كما نعى على السند الاذنى البالغ قيمته ٥٠٠ ج والمقدم أمام محكمة الاستئناف بأنه وقع على بياض تحت سيطرة المطعون ضده وهو تاجر كبير ، وأنه لا وجه للاحتجاج بما ورد من اجابته على محاضر عدم الدفع المحررة عن خمس سندات اذنية فقط بأن سيدفع مستقبلاً فان تاريخ هذه الاجابة سابق على اعادة البضائع . ولما كان يشترط فى التوقف عن الدفع الذى يبيع اشهار الافلاس أن يكون نتيجة عجز عن الدفع أو مماثلة لا نتيجة نزاع جدى فى الدين فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإشهار افلاسه ( الطاعن ) رغم منازعته جدياً فى ديون المطعون ضده فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن تقدير مدى جدية المنازعة



فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفضل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمنازعة الطاعن فى دين المطعون ضده واضطراب مركزه المالى بقوله « ٠٠٠ ان المستأنف ضده بصفته ( الطاعن ) مدين للمستأنف ( المطعون ضده ) بمبلغ ١٠٥٠٠ ج قيمة سبع سندات اذنية كل منها بمبلغ ١٥٠٠ ج المقدم بشأنها طلب الحكم بشهر الافلاس والمستحقه السداد فى ١/٣١ و ٢/٥ و ٢/١٠ و ٢/١٥ و ٢/٢٠ و ٢/٢٥ و ١٩٧٢/٢/٢٩ وكذا مبلغ ١٨٦ ج و ٧٥ م قيمة السندين المحولين منه لصالح المستأنف ضد ٠٠٠٠ الاول بمبلغ ٦٨ ج و ٤٧٠ م والثانى بمبلغ ١١٥ ج و ٨٠٠ م والمستحقين السداد فى ٣/١٠ ، ١٩٧٢/٣/٢٥ بالاضافة الى مصاريف بروتستات عدم الدفع المحررة من المستأنف عليه بموجب هذه المستندات ، ومن جهة أخرى فان السند المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٩ والمستحق السداد فى ١٩٧٢/٤/٣٠ وهو أحد السندين الصادر بهما أمر الاداء رقم ٩١ سنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية قد استحق قبل تقديم اريضة هذه الدعوى فى ١٩٧٢/٥/١٠ أى أن جملة الديون المستحقة للمستأنف قبل المستأنف عليه والسابقة على رفع الدعوى بلغت ١٠٥٠٠ ج + ١٨٦ ج و ٧٥ م + ٥٠٠ ج = ١١٨٦ ج و ٧٥ م بخلاف المصاريف ، ولم يقدم المستأنف عليه ثمنه ما يفيد الوفاء بهذه الديون ، أما عن كشوف البضاعة المرتجعة المقال بها ثمة لا تحمل أى دليل يفيد استلام المستأنف لها أو قبوله استردادها ، ولا تفيد ذلك بوليصة الشحن المقدمة من المستأنف عليه اذ أنها لا تعدو أوراقا محررة بين المستأنف حلف اليمين الحاسمة التى وجهها اليه المستأنف عليه اذ أنها لا تعدو أوراقا محررة بين المستأنف عليه والشركة الناقلة وليس أدل على ذلك من أن المستأنف حلف اليمين الحاسمة التى وجهها اليه المستأنف عليه أثناء نظر الدعوى رقم ٢١٦١ سنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية بأنه لم يتسلم بضاعة مرتجعة من المستأنف عليه تزيد قيمتها على الألف جنيه وهى ذات البضاعة المقال بارجاعها من المستأنف عليه للمستأنف فى الدعوى الماثلة فضلا عن ذلك فقد أجاب المستأنف عليه على بروتستات عدم الدفع جميعها بأنه سيدفع فيما بعد وبعضها معلن اليه فى تاريخ لاحق للتأخير المقال بارجاع البضاعة فيه وهو ١٩٧٢/٢/٢٣ وهذه الاجابة يستفاد منها انشغال ذمة المستأنف عليه بالمبالغ المبينة بتلك المستندات ولو أنه قام برد بضاعة الى المستأنف لما تردد فى ابداء ذلك أمام المحضر عند اعلانه هذه البروتستات وتقديم ما فيه استلام المستأنف للبضاعة المرتجعة ، ولكنه لم يفعل الامر

«الذى تستبين منه المحكمة عدم جدية منازعته فى هذا الصدد وليس أدل على أن المستأنف عليه قد أصبح فى مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمانه مما يعرض حقوق دائنيه للخطر مما ثبت من محضر الجلسات التنفيذية الموقع ضده بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ تنفيذا لأمر الأداء رقم ٩١ لسنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية من أنه تصرف بالبيع فى محله التجارى لمن يدعى ..... بموجب عقد بيع ثابت التاريخ فى ١٩٧٥/٣/٢٠ يضاف الى ما تقدم أن المستأنف عليه لم يقدم ثمة دليل على وجود اتفاق بينه وبين المستأنف يترتب عليه استحقاقه لفروق أسعار بأكثر مما احتسبه له المستأنف ومن ثم تلتفت المحكمة عما قرره المستأنف عليه فى هذا الخصوص ٠٠٠ » وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يكفى لحمل قضائه فيما انتهى اليه من عدم جدية المنازعة فى دين المطعون ضده ، ووقوع الطاعن فى مركز مالى مضطرب وضائقة مالية مستحكمة يتزعزع معها ائتمان مما يعرض حقوق دائنيه للخطر فان النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الاستئناف قضت بجلسته ١٩٧٤/٢/٢٨ باستجواب الخصوم فى بعض نقاط الدعوى وأنه حضر الجلسات التى تأجلت الدعوى بيد أن المطعون ضده تخلف عن حضورها فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه دون أن تنقذ حكم الاستجواب ودون بيان سبب عدولها عن تنفيذه كما تقضى بذلك المادة التاسعة من قانون الاثبات هذا فضلا عن اغفال الحكم للدلالة المستفادة من تعمد المطعون ضده التخلف عن حضور جلسات الاستجواب وهى فساد ادعاءاته ، فجاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ نتيجة الاجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك فى حكمها » ، يدل على أن حكم الاثبات لا يحوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنيذه والمشرع وأن تطلب فى النص المشار

اليه بيان أسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الاخذ بنتيجة اجراء الاثبات الذي تنفذ في أسباب الحكم ، الا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولاً ضمناً عن تنفيذه فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول ، لما كان ذلك وكان تقدير القرائن أمر تستقل به محكمة الموضوع ولم تر محكمة الاستئناف في تخلف المطعون ضده ما يدل على فساد ادعاءاته فإن النعي على الحكم المطعون فيه اغفال هذه القرينة وعدم الأخذ بها يعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل تنحسر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس \*  
وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن \*

الجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩  
الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ قضائية

نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الأولى منها على أنه « اذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقوفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل » وفى فقرتها الثانية على أنه « لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ستين يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » . فانها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً للانتفاع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ميعاد ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى الوقت المناسب ، ورتبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالى مناطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ، ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة الصلة بواقعة التبليغ ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حكم اشهار الافلاس يعتبر حجة على الكافة وبمشابهة حجز على أموال المفلس وان توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل تحت مدلول التوقف المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر



الأوراق - تتحصل في أن مأمورية ضرائب روض، الفرج قدرت صافي أرباح المطعون ضده من نشاطه في تجارة الفاكهة في سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٧٥٣٠ جنيها ، واذ اعترض أحيل الخلاف الى لجنة الطعن وأصلدت قرارها بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٥ بتأييد تقدير المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ١٦٨٥ سنة ١٩٦٦ تجارى كلى - القاهرة التى قيدت بعد ذلك برقم ٢٤٣٣ سنة ١٩٧١ جنوب القاهرة بالطعن فى هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٦ حكمت المحكمة يندب خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨ فحكمت بتعديل قرار اللجنة الى مبلغ ٢١٢ ج و ٥٠٠ م تأسيسا على ما ورد بتقرير الخبير من صدور حكم بإشهار إفلاس المطعون ضده بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٢ فى الدعوى رقم ١٥٥ سنة ١٩٥٣ افلاس القاهرة وان وكيل الدائنين قام بتأجير المنشأة للغير فى سنة ١٩٥٥ بواقع خمسة وأربعين جنيها شهريا ثم باعها بالمزاد فى ١٩٥٦/٣/١٧ ، فتكون إيرادات المطعون ضده فى سنة ١٩٥٦ مقصورة على قيمة الأجسرة من ١/١/١٩٥٦ الى ١٩٥٦/٣/١٧ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٩١ ق القاهرة وكان من بين ما تمسكت به فى صحيفة الاستئناف وجوب الزام المطعون ضده بالضريبة عن سنة ١٩٥٦ بأكملها لعدم إخطاره بالتوقف عن مزاولة نشاطه تطبيقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طغنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقضه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث ان الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه لم يلزم المطعون ضده بالضريبة عن سنة ١٩٥٦ بأكملها رغم عدم إخطار مصلحة الضرائب عن توقف المنشأة عن العمل تطبيقا لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سند من القول بعدم انطباق هذه المادة لأن المطعون ضده أشهر إفلاسه بحكم قضائى حجية مطلقة ، فيعتبر حجة على الكافة بالنسبة لمن لم يكن طرفا فى دعوى الإفلاس ، وهو منه مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ذلك أن المادة ٥٨ سالفة الذكر رقت الجزاء بالالتزام بالضريبة عن سنة كاملة على عدم الإخطار عن التوقف أيا كانت أسبابه ودواعيه .

ومن حيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الأولى منها على أنه « اذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقوطا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الارباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل » وفى فقرتها الثانية على أنه لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحبر ستين يوما من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة والا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة ، فانها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أو قيداً للانتفاع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ميعاد ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الجزاء العامة. ويحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى الوقت المناسب ورقت على تخلفه نوعا من الجزاء المالى مناطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ، ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطة الصلة بواقعة التبليغ ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حكم اشهار الافلاس يعتبر حجة على الكافة وبمثابة حجز على أموال المفلس وأن توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل تحت مدلول التوقف المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

ومن حيث ان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين التزام المطعون ضده بالضريبة عن سنة ١٩٥٦ بأكملها على أساس أن صافى ربحه فيها مبلغ ٥٤٠ جنيها .

جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٨٠  
الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ قضائية

١ - قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم  
بشهر افلاس المدين المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون التجارة  
لا تسرى الا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز  
العامه الذين تضمهم جماعة الدائنين ، أما الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق  
الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه  
الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس  
المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية ، فيجوز لهم  
مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر  
الافلاس أو بعده فللدائن المرتهن رهنا رسميا الحق في التنفيذ على العقار  
المرهون في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى  
دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما ألحق به من ثمرات وايرادات . اعمالا  
للمادة ١٠٣٧ من القانون المدنى .

٢ - مفاد نص المادة ١٠٣٧ من القانون المدنى والمادة ٧٢٢ من قانون  
المرافعات السابق الذى تمت اجراءات نزع الملكية فى ظله - أن الدائن المرتهن  
وأصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق فى ثمرات وايرادات العقار الذى تم  
تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى  
العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة بعد تسجيل التنبيه اذ يقوم هذا  
بالتكليف مقام الحجز تحت يده هؤلاء المستأجرين ، فاذا تراخى - الدائن  
المرتهن - فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا الزام على  
الطاعن بصفته وكيل الدائنى المدين المفلس بتحصيل اجرة العقار المنزوع  
ملكيته طالما أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق باقراره  
ثمن العقار وايراداته فانعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها  
الطاعن - فى تحصيل أجر العقار المنزوع ملكيته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار  
المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن بنك الاسكندرية المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٢٦ لسنة ١٩٧٠ م - مدنى - كلى طنطا على مورت الطاعن طالبا الحكم بالزامه - في مواجهة المطعون ضده الثانى بصفته بأن يدفع له مبلغ ٢٨٨٣ ج. تعويضا عما لحقه من ضرر نتيجة تقصير الطاعن بصفته وكيلا لدائنى تفليسة مدينة ٠٠٠٠٠٠ وفى تحصيل ايجار العقار المرهون رهنيا رسميا للبنك المطعون ضده الأول الذى كان قد باشر اجراءات نزع ملكيته فى الدعوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٦٨ م ببيوع المحلة الكبرى ، الا أنه صدر بأشهار افلاس المدين الراهن قبل اتمام التنفيذ على العقار ببيعته فى المزاد ، فأدى هذا التقصير من جانب مورت الطاعنين الى تمكين المدين المفلس من تحصيل ايجار العقار المرهون رغم اشهار افلاسه فحرم البنك المطعون ضده الأول من اضافة المبلغ الى ثمن العقار المرهون والحصول على نسبة أكبر مما حصل عليه من دينه لمضمون بالرهن وقدره ١٣٤٦٢ ج و ٧٨٠ م اذ لم يحصل منه الا على مبلغ ٣١٣٤ ج و ٧٢٤ م وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قضت محكمة طنطا الابتدائية بالزام مورت الطاعنين بأن يودع مبلغ ٢٨٨٣ ج على ذمة دائنى المدين المفلس . استأنف مورت الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٥ سنة ٢١ ق - وبتاريخ ١٩٧٥/٢/١٠ قضت محكمة استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف . طعن مورت الطاعنين فى هذا الحكم بطريق التقصير وقدمت النيابة العامة مذكرة ختامية أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، واذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة هذا الراى .

وحيث أنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول ان البنك المطعون ضده الاول قد باشر اجراءات نزع ملكية عقار الدين المفلس وفاء لدينه المضمون بحق رهن رسمى عليه وترتب على تسجيل التنبيه اعتبار العقار محجوز طبقا لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات وتلحق به ثماره وايراداته عن المدة التالية لتسجيل التنبيه طبقا لنص المادة ٤٠٦ من هذا القانون ، ونظرا لأن دين المضمون بالرهن يستغرق ثمن وثمار العقار بأكمله ، فهو صاحب المصلحة الأولى فى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحصول على أجرة العقار من مستأجره بنفسه ، والا الزام عليه ( أى الطاعن ) بصفته وكيلا عن الدائنين المعادين للمفلس فى تحصيل ريع لن يدخل فى أموال التفليسة بل يلحق بثمن العقار المتروك ملكيته لصالح أصحاب الحقوق العينية المقررة عليه .



وأن حيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر افلاس المدين المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسرى الا بالنسبة للدائنين العناديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمنهم جماعة الدائنين أما الدائنين المرتهنون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يتدرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الاجراءات الانفرادية ، فيجوز مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المعملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده . فللدائنين المرتهنين وهنالك رسميا الحق في التنفيذ على العقار المرهون في أي وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما ألحق به من ثمرات وايرادات اعمالا للمادة ١٠٣٧ من القانون المدني التي تنص على أنه « يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية أن يلحق بالعقار ما يغله من ثمار وايراد عن المدة التي أعقبت التسجيل ، ويجرى في توزيع هذه الغلة ما يجرى في توزيع ثمن العقار » ولما كانت المادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذي تمت اجراءات نزع الملكية في ظله تنص على أنه اذا كان العقار مؤجرا فمجرد التكليف من الحاضر أو أي دائن بيده سند تنفيذي للمستأجر بعدم دفع ما يستحق من الاجرة يعد تسجيل التنبيه يقوم مقام الحجز تحت يده دون حاجة الى أي اجراء آخر ، فان مفاد ذلك أن الدائنين المرتهنين وأصحاب الحقوق المقيدة يتعلق لهم حق على ثمرات وايرادات العقار الذي تم تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجر العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة بعد تسجيل التنبيه اذ يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستأجرين . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن البنك المطعون ضده الأول قد اتخذ اجراءات نزع ملكية عقار مدينه الراهن في الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٥٨ م بيوع كلي طنطا . وقام بتسجيل تنبيه نزع الملكية قبل ١٢/٢/١٩٥٨ م أي قبل تاريخ الحكم باشهار افلاس هذا المدين في ١٢/١٠/١٩٥٩ م وآثر البنك الاستمرار في اجراءات نزع ملكية العقار المرهون دون التقدم بدينه في التفليسة ، فانه كان يتعين عليه تكليف مستأجر هذا العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة عن المدة التالية لتسجيل التنبيه ، التي تعلق حقه بالحقا بها بثمان العقار ليستوفى منها دينه وذلك اعمالا لنص المادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ١٠٣٧ من القانون المدني سالفتي البيان ، فاذا تراخى في القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره .

ولا الزام على الطاعن بصفتة وكيلا لدائني المدين المفلس بتحصيل أجرة العقار المنزوع ملكيته طالما أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق بإقراره ثمن العقار وإيراداته فأنعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التي يمثلها الطاعن - في تحصيل أجرة العقار المنزوع ملكيته ، لما كان ما تقدم ، وكان بالحكم المطعون فيه قد جالف هذا النظر الصحيح في القانون فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكان الحكم المستأنف قد أخطأ بإلقاء مسئولية التقصير في تحصيل أجرة عقار المفلس الذي سجل تنبيه نزاع ملكيته في تاريخ سابق على اشهار افلاس المدين وتنصيب الطاعن وكيلا لدائني تفليسته فانه يتعين الغاؤه ورفض الدعوى .

جلسة ١٠ فائز سنة ١٩٨٠  
الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ قضائية

١ - ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق ، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز اشهار إفلاسه تبعا لاشهار افلاس الشركة التي يتولى ادارتها .

٢ - نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامة كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهدها بمسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير ، فإذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسئوليته تضامنيا عن ديون الشركة ، فإن وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر افلاسه تبعا لاشهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٢ افلاس جنوب القاهرة طالبا الحكم باشهار افلاس الشركة المتجدة للأزياء الحديثة (أومجا) واشهار افلاس الطاعنة الثانية والمطعون ضدهما الرابع والخامس بصفتهما شركاء متضامنين فيها لتوقفهم عن سداد ديونهم التجارية البالغ مجموعها ٢١٠٦ ج و ٤٦٥ م والمثبتة في ١١ سندا اذنيا صادرة باسم هذه الشركة وموقعا عليها من المطعون ضده

الخامس واستحق سدادها خلال سنة ١٩٧٢ وحرر عن كل منها احتجاج عدم الدفع ، قام المطعون ضده الأول باختصاص الطاعن الأول طالبا الحكم بإشهار إفلاسه أيضا بصفته مديرا لهذه الشركة وشريكا متضامنا فيها ، ولدى نظر الدعوى تدخل المطعون ضده الثاني منضمًا إلى المطعون ضده الأول فى طلباته استنادا الى أنه يداين هذه الشركة فى مبلغ ٣٣٣ جنيه بموجب سندات اذنين موقع عليهما من المطعون ضده الخامس واستحق سدادها فى ١٠/١٠ ، ١٥/١١/١٩٧٢ وحرر عن كل منهما احتجاج عدم الدفع ، كما أقام المطعون ضده الثالث بصفته ممثلا لشركة بوفانكس الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٤ إفلاس جنوب القاهرة طالبا الحكم بإشهار إفلاس المطعون ضده الخامس لتوقفه عن سداد ديونه التجارية البالغ مجموعها ١٨٠٠ جنيه والمثبتة فى ١٣ سندا اذنيا موقعا عليها من المطعون ضده الخامس واستحق سداد أغلبها خلال سنتي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وحرر عن كل منها احتجاج عدم الدفع ، وبعد أن قررت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضم الدعويين قضت بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٤ : أولا - بقبول تدخل المطعون ضده الثاني خصما منضمًا للمطعون ضده الأول فى طلباته ، ثانيا - بإشهار إفلاس الشركة المتحدة للزبائن الحديثة ( أومجا ) والشركاء المتضامنين فيها ( الطاعنين والمطعون ضدهما الرابع والخامس ) وتعيين المطعون ضده الأخير وكيلا للدائنين \* استأنف المطعون ضده الرابع هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٩٢ ق ، كما استأنفه الطاعنان بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ٩٢ ق ، وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتفسيره وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال وذلك على سند من القول بأن الحكم المطعون فيه قضى بشهر إفلاس الطاعن الأول رغم أن الثابت بعقد الشركة المشهر أنه ليس شريكا فى الشركة لا متضامنا ولا موصيا متداخلا فى الإدارة ، وانما هو مجرد مدير مختار لها أى موظف بأجر وليس تاجرا فلا يجوز إشهار إفلاسه وأن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بخلو عقد الشركة من ذكر اسمه ضمن الشركاء فيها وبعدم توقيعه السندات الاذنية المحكوم بإشهار إفلاسه من أجلها ، الا أن الحكم أقام قضاءه بإشهار إفلاسه على أنه شريك متضامن فى



الشركة بمقولة أنه أقر بذلك وأن الإدارة لا تكون إلا لشريك متضامن مع أنه لم يصدر منه اقرار بذلك ، كما وأن الإدارة لا تستلزم بطريق اللزوم الحتمى أن يكون القائم بهما شريكا متضامنا .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق ، وفى هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز اشهار افلاسه تبعا لاشهار افلاس الشركة التى يتولى ادارتها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت فى عقد تأسيس شركة التوصية البسيطة المحكوم بشهر افلاسها والمؤرخ ١/٨/١٩٦٨ أن الطاعن الأول ليس شريكا فيها لا متضامنا ولا موصيا ، وإنما هو مجرد شخص أجنبى اختاره الشركاء لإدارتها ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باشهار افلاس الطاعن الأول على أن الشركة المطلوب شهر افلاسها يتولى ادارتها كل من المطعون ضده الخامس بواقع الحال من تعامله مع الغير ، والطاعن الأول بإقراره وأنها بالضرورة متضامنان إذ أن الإدارة لا يتولاها إلا شريك متضامن ، فإن هذا الذى أورده الحكم يخالف الثابت فى الأوراق إذ خلت مما يدل على أن الطاعن الأول قد أقر بأنه شريك متضامن فى هذه الشركة أو أنه يتولى ادارتها بهذه الصفة ، بل جاء اقراره قاصرا على أنه مدير مسئول عن الشركة ، كما أن اسناد الإدارة فى شركة الأشخاص الى أجنبى عن الشركاء فيها لا يضى عليه صفة الشريك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باشهار افلاس الطاعن الأول يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه فساد فى الاستدلال أدى به الى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث ان جاصل النعى بالسبب الثانى ، أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى قضائه الى اشهار افلاس الطاعنة الثانية قد خالف القانون وإخطأ فى تطبيقه وتأويله وخالف الثابت بالأوراق وشابه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول الطاعنة الثانية انها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده الخامس الذى وقع على سندات المديونية ليس شريكا متضامنا بل شريكا موصيا يمتنع عليه القيام بأعمال الإدارة فى الشركة وأن مخالفة هذا الحظر تجعله مسئولا على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها الناجمة عن تدخله فى أعمال إدارة الشركة بالتطبيق لنص المادة ٣٠ من قانون التجارة دون أن تسأل الشركة عن هذه الديون قبل الغير ، الا أن الحكم المطعون فيه قد أعرض عن هذا الدفاع وأيد الحكم الابتدائى فيما انتهى اليه من شهر

افلاس الشركة لتوقفها عن دفع قيمة السندات الاذنية الموقّع عليها من المطعون ضده الخامس بمقولة ان توقيعه على تلك السندات باسم الشركة وبصورة متكررة يجعله شريكا متضامنا فيها ، ولم يعرض الحكم بالرد على ما أثير في الدعوى من أن المطعون ضده الخامس لا يعدو أن يكون شريكا موصيا وأنه يعمل مدرسا ولا يشتغل بالتجارة ، فجاء الحكم مشوبا بالقصور في التنسب والخطا في تطبيق القانون وتاويله ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا التعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة على أنه « اذا عمل أى وأخذ من الشركاء الموصيين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج عن العمل الذي أجراه » ، ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامة أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال « يدل على أنه اذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامة كان له أثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال ، فانه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه أو قبل الغير . فاذا أنزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسئوليته تضامنيا عن ديون الشركة ، فإن وُصف التاجر بصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوُل للتجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر افلاسه تبعا لاشتهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة يحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة ، لما كان ذلك وكان اليأس من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استخلص من تدخل المطعون ضده الخامس « رغم كونه شريكا موصيا » في إدارة الشركة بصفة متكررة ومستمرة والتوقيع نيابة عنها على سندات تحمل اسمها بما يفيد مديونيتها بمبالغ كبيرة قيمة بضائع اشتريتها من الغير ما يرفع هذا الشريك الى مصاف الشركاء المتضامين وانتهى الحكم الى اشتهار افلاسه تبعا لاشتهار افلاس الشريك التي تزاوُل التجارة على سبيل الاحتراف ، وكان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت في الأوراق ويكفى لحمل قضائه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد

التزم صحيح القانون ، ولا يعيبه عدم تتبع الخصوم فيما أوردوه من حجج والرد عليها استقلالا ، طالما أن الحقيقة التي اقتصح بها وأورد دليلها تتضمن الرد الضمني المسقط لتلك الحجج ويكسبون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول ورفض الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية .

جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٨٠  
الطعن رقم ٥١٠/٤٥٩ لسنة ٤٩ قضائية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فانه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأيد حكم ايقاع البيع وطعن فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، فان الطعن فيه يكون جائزا .

٢ - اذ كان الحكم الصادر بايقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وانما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الاجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون ، فان المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف في حالات أوردها على سبيل الحصر في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات من بينها وجود عيب في اجراءات المزايدة .

٣ - تنص المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات على أنه « يتولى قاضي التنفيذ في اليوم المحدد للبيع اجراء المزايدة بناء على طلب من يباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل أو أى دائن أصبح طرفا في الاجراءات ٠٠٠ واذا جرت المزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلا ، وكان الطاعن قد أقام استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٠٠٠٠٠ أمام محكمة أول درجة - وهي الجلسة التي حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بايقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب اجراء المزايدة كما لم يطلب أحد غيره اجراء المزايدة ، فانه اذ قام قاضي التنفيذ باجرائها في ذات الجلسة فان البيع يكون باطلا لوجود عيب في الاجراءات عملا بالمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات ، وان وجود بطلان في حكم مرسى المزاد يتيح للمدين - أو من يمثله - ولكل دائن أصبح طرفا في الاجراءات أن يطلب الحكم ببطلانه عملا بالمادة ٤٣٥ من القانون المذكور ، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن في اقتضاء دينه من الثمن الذي رسا به المزاد لا يكون مستقرا ، وكان مناط المصلحة في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة في الطعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة



المفصل في أوجه البطلان حتى تتم المزايدة بإجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز استئنافه قولا منه بأنه ليست له مصلحة في الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ - المقرر طبقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجاري أنه لا يقف سريان الفوائد الا بالنسبة الى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الإفلاس ، فيجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت اتفاقية أو قانونية - في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الأمر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الإفلاس إلا على الأموال التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص .

٥ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة فهو بطلان اجراءات البيع الجبري ، فان نقضه بالنسبة للبنك الطاعن - مباشر الاجراءات - يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبثت الأسباب التي بنى عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير المبني تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن بنك مصر - الطاعن في الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق ٤ المطعون ضده الرابع في الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٩ ق - اتخذ ضد ٠٠٠٠ بصفته وكيلا للدائنين في تقليص ٠٠٠٠ - الطاعن في الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٩ ق والمطعون ضده الأول في الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٩ ق - اجراءات نزع الملكية بالدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ببيع طهطا على العقارات المملوكة للمفلس المذكور وفاء لمبلغ ٦٢٩٠ ج ٩٦٢ ثم بخلاف ما يستتجد من فوائد بواقع ٧٪ ومضاريف لحين تمام السداد ، وأودع البنك بمباشر الاجراءات قائمة بشروط البيع في ١٩٦٤/٦/٢٣ وبجلسة ١٩٧٨/٢/١٤ طلب البنك التأجيل لاعادة النشر إلا أن المحكمة أجرت المزايدة وحكمت في ذات الجلسة بإيقاع البيع على

المطعون ضدهم من الثاني الى الرابع :- المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الطعن رقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق - نظير تمن قدره ٦٦٠ ج والمصاريف المقدرة بمبلغ ٣٣١ ج و ٦٥٠ م . استأنف البنك هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسسوط - مأمورية سوهاج - بالاستئناف رقم ٨٠ سنة ٥٣ ق طالباً الغاء وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بإيقاع البيع واحتياطياً بطلان حكمها المستأنف ، كما استأنفه وكيل الدائنين بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٥٣ ق وكذلك وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ٥٣ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٣ بعدم جواز كسل من استئنافي البنك والضرائب ورفض استئناف وكيل الدائنين . طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٩ ق وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة الى المطعون ضدها وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج وطلبت نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، وطعن أيضاً في هذا الحكم بطريق النقض من المطعون ضده الأول - وكيل الدائنين - وقيد طعنه برقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق ، ودفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول فيه بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع ، ودفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة الى المطعون ضدها وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج ، وطلبت نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي المطعون ضدهم ، واذا عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة رأت تحديد جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيهما ، وقررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث ان مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن حكم مرسى المزاد لا يعتبر حكماً قضائياً بالمعنى المفهوم للأحكام فلا يخضع لطرق الطعن التي نظمها القانون للأحكام بصفة عامة ولأن الطاعن لم يبد أوجه البطلان بطريق الاعتراض قبل جلسة الاعتراض فان حقه يكون قد سقط في ابدائها بعدم صدور حكم ايقاع البيع .

وحيث ان هذا الدفع مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فانه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأيد حكم ايقاع البيع وطعن فيه

بإلحاطاً في تطبيق القانون وتفسيره ، فإن الطعن يكون جائزاً ويكون الرفض بعدم جواز الطعن في غير محله .

وحيث أن مبنى دفع النيابة العامة أن مصلحة الضرائب لم تختصم الا بمعنى الاستئناف وقضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لها ، ومن ثم لم تعد خصماً في النزاع ولا يجوز اختصاصها في هذين الطعنين .

وحيث أنه لا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للمطعون ضدهما وزير الخزانة بصفته ومدير عام مصلحة الضرائب بسوهاج لانهما لم يختصما أمام محكمة أول درجة وبذلك لم يكونا خصمين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه فان الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير مقبول بالنسبة لها .

وحيث ان الطعنين بالنسبة لمن عداهما من المطعون ضدهم استوفيا لأوضاعهما الشكلية .

وحيث ان الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٩ ق أقيم على سبب واحد ينحصر به الطاعن - بنك مصر - على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الثابت من محضر جلسة ١٩٧٨/١/١٣ التي حصلت فيها المزايدة أن البنك لم يطلب إجراء المزايدة بل طلب التأجيل لاعادة النشر كما لم يطلب أحد ممن عدهم المادة ٤٣٥ من قانون المراجعات إجراء المزايدة ، ومن ثم فان البيع يكون باطلاً ويحق للمدين ولكل دائن أصبح طرفاً في الاجراءات الطعن على الحكم الصادر بإيقاعه بالاستئناف للقضاء ببطلانه ، بما مفاده أن اقتضاء البنك دينه من ثمن المبيع يكون غير مستقر وعرضة للاسترداد اذا ما حكم ببطلان حكم مرسى المزاد ، كما أن مصلحة البنك قائمة من جهة أخرى لأن دينه وفوائده يجاوز الثمن الموقع به البيع اذ تم البيع بمبلغ ٦٦٠٠ ج بينما الثابت أن دينه حتى ١٩٦٠/١٢/٣١ مبلغ ٦٢٩٠ ج و ٨٦٢ م بخلاف ما يستجد من وفائدة بواقع ٧٪ سنوياً حتى السداد ، وأنه ليس صحيحاً ما قرره الحكم المطعون فيه من عدم أحقيته في المطالبة بفوائد من تاريخ الحكم بأشهر افلاس المدين ، ذلك أن قاعدة وقف سريان الفوائد بشهر الافلاس لا تسرى في مواجهة البنك لكونه دائناً مرتين ويجرى التنفيذ على العقارات المرهونة ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم جواز استئناف البنك لطاعن تأسيساً على أن الحكم المستأنف قد قضى بطلانه

فلا تكبرن له مصلحة في الطعن ، بالاستئناف فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وعاره قصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي في محله ، ذلك أنه لئن كان الحكم الصادر بإيقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الاجراءات والبيانات التي تتطلبها القانون فان المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف في حالات أوردها غنلي سبيل الحصر في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات من بينها وجود عيب في اجراءات المزايدة ، ولما كانت المادة ٤٣٥ من القانون سالف الذكر تنص على أنه « يتولى قاضي التنفيذ في اليوم المحدد للبيع اجراء المزايدة بناء على طلب من ينشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل أو أى دائن أصبح طرفاً في الاجراءات ... » واذا جرت المزايدة بدون طلب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلاً ، وكان الطاعن قد أقام استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية الرسمية لمحضر جلسة ١٩٧٨/١/١٢ أمام محكمة أول درجة - وهي الجلسة التي حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بإيقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب المزايدة كما لم يطلب بمثله - ولكل دائن أصبح طرفاً في الاجراءات بأن يطلب الحكم بإبطاله عملاً في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتحقيقها وقت صدور المادة ٤٣٥ من القانون المذكور ، بما مؤداه أن حق البنك الطاعن في اقتضاء دينه من الثمن الذي رسا به المزايدة لا يكون مستقراً ، وكان مناط المصلحة في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة في الطعن بالاستئناف على حكم محكمة أول درجة للفصل في أوجه البطلان حتى تتم المزايدة باجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز استئنافه قولاً منه بأنه ليست له مصلحة في الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن جهة أخرى فانه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن البنك أورد في دفاعه أمام محكمة الاستئناف أن الثمن الراسى به المزايدة لا يفي بدينه المضمون وفوائده وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله « أن الفوائد سواء قانونية أو اتفاقية يوقف سريانها بقوة القانون في حالة افلاس المدين المنزوع ملكيته وقد أشهر افلاس المدين في ١٩٦١/١/٢ » ، وكان هذا الذي قرره الحكم غير صحيح على إطلاقه ، اذ المقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجاري أنه لا يقف سريان الفوائد الا بالنسبة الى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من



الافلاس فيجوز اذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت اتفاقية أو قانونية - في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الأمر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الافلاس الا على الأموال التي يقع عليها الرهن أو الامتياز أو الاختصاص ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى اليه من أن البنك ليست له مصلحة في الطعن بالاستئناف فحجب نفسه بذلك عن تمحيض دفاعه بأن الدين وفوائده معا يجاوز الثمن الراسي به المزاو ، فأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث انه لا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للثجزة هو بطلان اجراءات البيع الجبري ، فان نقضه بالنسبة للبنك الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحت الأسباب التي بتى عليها الطعن الآخر رقم ٥١٠ سنة ٤٩ ق ٠٠

جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠  
الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٧ قضائية

النص في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ من قانون التجارة والمادة ٣٨٣ من التقنين المدني يدل على أن صدور حكم اشهار الافلاس يستتبع قانونا غل يد المفلس عن ادارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يمسهم من حقوق الا أن يكون ما يمارسه المفلس من نواحي هذا النشاط مقصورا على نطاق الاجراءات التحفظية التي قد يفيد البوار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في ادارة أمواله التي تعلق بها حقوق دائنيه فمحظور عليه ممارسته وينوب وكيل الدائنين عنه في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها ، وللدائن الخيرة في أن يقدم سبند دينه الى قلم كتاب محكمة التفليسة أو لدى وكيل الدائنين ويقوم التقدم بالدين في تفليسة مقام المطالبة القضائية في قطع التقدم واذ كان ذلك وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قد أرسلت اخطارين مؤرخين ٣ ، ١٤ / ١ / ١٩٥٤ ، بتقديرات أرباح مورث المطعون ضده وفيمة الضرائب المستحقة عليه في سنوات النزاع الى وكيل دائني تفليسة مورثهم الذي أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق في دعوى لافلاس . فان هذا الاجراء يقطع التقدم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨٠ مستعجل المنتصورة ضد مصلحة الضرائب بطلب عدم الاعتداد بالحجز الإداري المتوقع بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ على ما كينة رى وفاء لمبلغ ٤٦٥ ج و ٥٣٥ م قيمة الضرائب المستحقة عليه في السنوات من ١٦٤٨ الى ١٩٥٣ ،

على أساس أنه غير مدين لمصلحة الضرائب بأى مبلغ وأنه على فرض المديونية فإن مبلغ الضرائب المحجوز بموجبها قد سقطت بالتقادم وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت تحت رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٦٨ وتعديل طلباته الى طلب الحكم ببطلان والغاء الحجز المتوقع ضده واعتباره كأن لم يكن وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٤ قررت المحكمة إحالتها الى قاضى التنفيذ بمحكمة قسم ثانى بتدر المنصورة حيث قيدت برقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٨ ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢١ حكمت المحكمة برفضها استئناف مورث المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٩ سنة ٩٣ ق ٠ المنصورة ثم حلت المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها محله بعد وفاته وبتاريخ ١٩٧٧/١/٩ حكمت المحكمة باغناء الحكم المستأنف وقصر الحجز الادارى المتوقع بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٧ على الوفاء بمبلغ ١٥٠ ج و ٥٣٥ م ، طعننت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

ومن حيث ان الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ فى تطبيق ذلك أن الحكم أقام قضاءه بسقوط دين الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ على أن الاخطارين المؤرخين فى ٣ و ١٤/١/١٩٥٤ والمرسلين من مصلحة الضرائب الى وكيل دائنى تفليسة مورث المطعون ضدهم بقيمة الضرائب المستحقة عن سنوات النزاع وللذين تضمنهما تقريره فى مادة لأفلاس رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٣ تجارى المنصورة الابتدائية غير قاطعين للتقادم وأن الاجراء القاطع للتقادم لا يكون الا بتقديم سند الدين الى قلم كتاب محكمة التفليسة فى حين أن الطعن على الربط يكون من وكيل الدائنين ومن ثم وجب توجيه الاخطار بالربط اليه مما يترتب عليه قطع التقادم فضلا عن أن الدائن بالخيار بين أن يتقدم بسند دينه وايداعه قلم كتاب محكمة التفليسة أو ايداعه لدى وكيل الدائنين وكلاهما يقطع التقادم .

ومن حيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة على أن الحكم بأشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله ٠٠٠ وفى المادة ٢١٧ من القانون ذاته على أن « ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل »

مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا  
فى وجه وكلاء المداينين « وفى المادة ٢٨٨ على أن « يجب على المداينين ولو  
كانوا ممتازين أو اصحاب رهون على عقار او منقول أو متحصلين على الاختصاص  
يعقارات المفلس لوفاء ديونهم ان يسلموا من تاريخ الحكم باشهار الافلاس  
سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطبونه من مبالغ وعلى كاتب المحكمة  
أن يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ، وفى المادة ٢٨٩  
على أن « اذا لم يسلم المداينون سنداتهم ٠٠٠٠ انه يجب عليهم أن يحضروا  
بأنفسهم عند وكلاء المداينين أو يرسلوا وكلاء عنهم فى ميعاد عشرين يوما من  
تاريخ النشر والتعليق والخطايات ويسلموا لوكلاء المداينين سنداتهم مع  
كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب  
المحكمة ويعطيهم وصولات بالاستلام « وفى المادة ٢٨٣ من التقنين المدنى على  
أن « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير  
مختصة وبالتنبيه وبالجزء وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى  
تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثنا السير  
فى احدى الدعاوى « يدل على أن صدور حكم اشهار الافلاس يستتبع قانونا  
غل يد المفلس عن ادارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك  
الاموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانونى فما يمسهم من حقوق  
الا أن يكون ما يمارسه المفلس من نواحي هذا النشاط مقصورا على نطاق  
الاجراءات التحفظية التى قد يفيد البدء فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم  
أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانونى فى ادارة أمواله التى تعلق  
بها حقوق دائنيه فمحظور عليه ممارسته وينوب وكيل الدائنين عنه فى  
الدعاوى التى ترفع على التفليسة أو منها ، وللدائن الخيرة فى أن يقدم سند  
دينه الى قلم كتاب محكمة التفليسة أو لدى وكيل الدائنين ويقوم التقسيم  
بالدين فى تفليس مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم ، واذا كان ذلك ،  
وكان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قد أرسلت اخطارين  
مؤرخين ٣ و ١٤/١/١٩٥٤ بتقريرات ارباح مورث المطعون ضده وقيمة  
الضرائب المستحقة عليه فى سنوات النزاع الى وكيل دائنى تفليسة مورثهم  
الذى أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق فى دعوى الافلاس فان هذا  
الاجراء يقطع التقادم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى  
قضائه على أن الاخطارين المذكورين غير قاطعين للتقادم وأن التقادم لا ينقطع  
الا بتقديم سند الدين الى قلم كتاب محكمة التفليسة ، فانه يكون قد خالف  
القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .



جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٨٠  
الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٨ قضائية

استقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحا ينطبق على جميع دعاوى الافلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ الاعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وأن هذه القواعد التي استحدثتها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات . ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى اشهار الافلاس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة :  
حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وبالقدر اللازم للفصل فيه - يتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٠/١ تجاري كلي افلاس جنوب القاهرة على البنك المطعون ضده طلب فيها الحكم ببطلان العقدين المؤرخين ١٩٦١/٢/١ و ١٩٦١/١٢/١٤ المتضمنين كفالة المفلس . . . . . للشركة الشرقية للهندسة والتجارة على وجه التضامن في الاعتمادين المفتوحين لهما بالبنك المطعون فيه . وقال بيسان لدعواه انه قضى في الدعوى رقم ٣ سنة ٦٣ صلح واقى باشهار افلاس المذكور وتحدد ١٩٦٢/١/١ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعتق هو وكلا مؤقتا عن الدائنين واذ تعدل تاريخ التوقف عن الدفع استئنافا الى ١٩٥٩/١١/١١ فان كفالة المفلس للشركة بمقتضى العقدين سالف الذكر تكون باطلة باعتبارها من التبرعات المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من القانون التجاري لوقوعها في فترة الريبة ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٦٧ سنة ٩٢ ق ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ حكمت محكمة استئناف

القاهرة بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه واذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط الحق في الاستئناف على سند من القول ان ميعاد الاستئناف في حالة الحكم برفض دعوى المدعى يكون خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم وكان ما انتهى اليه هذا الحكم يخالف نص المادة ٣٩٤ من قانون التجارة الذي حدد ميعاد الاستئناف في دعاوى الافلاس بخمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان وجاء هذا النص عاما ومطلقا ومن ثم يسرى حكمه على جميع الدعاوى ولو كان الاستئناف مرفوعا من المدعى الذي رفضت دعواه واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ما يخالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي سديد ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحا ينطبق على جميع دعاوى الافلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ الاعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وأن القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خرجا على القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى اشهار الافلاس واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ما يخالف هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب والاحالة .

### قائمة

#### بأهم المراجع المشار إليها في هذا المؤلف

- الوسيط . فى شرح القانون المدنى : للأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، طبعة ١٩٦٤ .
- النظرية العامة للالتزام : للأستاذ الدكتور أنور سلطان ، طبعة ١٩٥٨ .
- مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى .
- مجلة التشريع والقضاء .
- القانون التجارى المصرى : للأستاذ الدكتور محسن شفيق ، طبعة ١٩٥١ .
- القانون التجارى : للأستاذ الدكتور على البارودى ، طبعة ١٩٦١ .
- القانون التجارى : للأستاذ الدكتور ثروت عبد الرحيم ، طبعة ١٩٨٢ .
- أصول الافلاس : للأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه ، طبعة ١٩٥٧ .
- القانون التجارى : للأستاذ الدكتور محمد حسنى عباس ، طبعة ١٩٦٦ .
- مجموعة أحكام محكمة النقض .





# محتويات الكتاب



## القسم الأول

### الاعسار المدني

٩	تنظيم الاعسار في التشريعات الحديثة
١٠	تنظيم الاعسار في التقنين المدني الجديد
١٣	المبحث الأول - شهر الاعسار
١٣	المطلب الأول - شروط شهر الاعسار
١٧	المطلب الثاني - اجراءات دعوى الاعسار
٢٢	المبحث الثاني - آثار شهر الاعسار
٢٢	المطلب الأول - آثار شهر الاعسار بالنسبة الى المدين
٢٦	المطلب الثاني - آثار شهر الاعسار بالنسبة الى الدائنين
٣٠	المبحث الثالث - انتهاء حالة الاعسار
٣٠	المطلب الأول - كيفية انتهاء حالة الاعسار
٣٣	المطلب الثاني - الآثار التي تترتب على انتهاء حالة الاعسار
٣٦	قضاء النقض في الاعسار

## القسم الثاني

### الافلاس التجاري

٤٥	تمهيد
٤٧	تاريخ تشريع الافلاس
٥١	الباب الأول - شهر الافلاس
٥٢	الفصل الأول - صفة التاجر
٥٦	الفصل الثاني - الوقوف عن الدفع
٦٢	الفصل الثالث - حكم الافلاس
٦٢	الفرع الأول - طبيعة حكم الافلاس
٦٤	الفرع الثاني - المحكمة المختصة باصدار حكم الافلاس
٦٨	الفرع الثالث - من له حق التفليس
٧٢	الفرع الرابع - مضمون حكم الافلاس وشهره وتنفيذه

صفحة

٧٥	الفرع الخامس - الطعن في حكم شهر الافلاس
٨٨	الفرع السادس - حكم تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع
٩٥	الفصل الرابع - مبدأ وحدة الافلاس
٩٧	الباب الثاني - الآثار المترتبة على حكم الافلاس
٩٨	الفصل الأول - آثار شهر الافلاس بالنسبة الى المدين
٩٨	الفرع الأول - غل يد المدين عن ادارة أمواله والتصرف فيها
١٠٧	الفرع الثاني - سقوط الحقوق السياسية والمهنية
١٠٧	الفرع الثالث - حبس المفلس والمحافظة على شخصه
١١٠	الفرع الرابع - نفقة المفلس وعائلته
١١٣	الفرع الخامس - ايقاف قيد الرهن وحقوق الامتياز
١١٦	الفصل الثاني - آثار شهر الافلاس بالنسبة الى الدائنين العاديين
١١٧	الفرع الأول - وقف الدعاوى والاجراءات الفردية
١٢٣	الفرع الثاني - سقوط آجال الديون
١٢٧	الفرع الثالث - رهن جماعة الدائنين
١٢٨	الفصل الثالث - تعدد المدينين
١٢٨	الفرع الأول - أثر الافلاس بالنسبة الى المدينين المتضامنين
١٢٨	مع المفلس وكفلائه
١٣٠	الفرع الثاني - حقوق الدائن في حالة تعدد التفليسات
١٣٣	الباب الثالث - آثار الافلاس خلال فترة الريية
١٣٥	الفصل الأول - ماهية فترة الريية
١٣٦	الفصل الثاني - البطلان الوجوبى
١٣٦	الفرع الأول - شروط البطلان الوجوبى
١٣٨	الفرع الثاني - التصرفات الخاضعة للبطلان الوجوبى
١٤٥	الفرع الثالث - آثار البطلان الوجوبى
١٤٧	الفصل الثالث - البطلان الجوازى
١٤٧	الفرع الأول - شروط البطلان الجوازى
١٤٩	الفرع الثاني - التصرفات الخاضعة للبطلان الجوازى
١٥١	الفرع الثالث - آثار البطلان الجوازى
١٥٣	الفرع الرابع - أحكام الوفاء خلال فترة الريية بقيمة الأوراق التجارية
١٥٥	الفصل الرابع - بطلان قيد الرهون وحقوق الامتياز العقارية
	الفصل الخامس - نطاق استعمال الدعوى البوليصية فى



صفحة

١٥٧	حالة الافلاس
١٥٩	الباب الرابع - ادارة التفليسة وإعدادها للحل
١٦١	الفصل الأول - أشخاص التنظيم الجديد
١٦١	أولا - السنديك
١٦٧	ثانيا - مأمور التفليسة
١٧٠	ثالثا - المحكمة
١٧١	رابعا - النيابة العامة
١٧٢	خامسا - المفلس
١٧٣	سادسا - جماعة الدائنين
١٧٦	الفصل الثانى - اجراءات التصفية الجماعية
١٧٦	الفرع الأول - المحافظة على موجودات التفليسة
١٨٣	الفصل الثالث - حصر ديون المفلس وتحقيقها
١٨٣	الفرع الأول - الديون الخاضعة للتحقيق
١٨٥	الفرع الثانى - اجراءات تحقيق الديون
١٨٨	الفرع الثالث - القبول والتأييد
١٩٠	الفرع الرابع - المناقضة فى الديون أثناء تحقيقها
١٩٣	الفرع الخامس - التأخير فى التقديم بالديون
١٩٤	الفرع السادس - تحقيق ديون المقيمين خارج القطر المصرى
١٩٧	الفصل الرابع - غلق التفليسة لعدم كفاية أموالها
	الباب الخامس - آثار الافلاس بالنسبة لذوى الحقوق التى يحتج بها على جماعة الدائنين
٢٠١	الفصل الأول - فسخ العقود التبادلية
٢٠٢	الفرع الأول - العقود التى تفسخ بحكم القانون
٢٠٤	الفرع الثانى - العقود القابلة للفسخ
٢٠٧	الفرع الثالث - التعويض المترتب على الفسخ
٢٠٨	الفصل الثانى - الحق فى الحبس
٢١٠	الفصل الثالث - حق المالك فى الاسترداد
٢١٠	الفرع الأول - الأحكام العامة للاسترداد
٢١١	الفرع الثانى - استرداد البضائع المودعة لدى المفلس
٢١٣	الفرع الثالث - استرداد الأوراق التجارية
	الفرع الرابع - استرداد البائع للمنقولات التى لم

صفحة

٢١٤	يقبض ثمنها
٢١٨	الفرع الخامس - استرداد الزوجة لأموالها من التفليسة
٢٢١	الباب السادس - حقوق الامتياز
٢٢١	الفرع الأول - حقوق الامتياز العامة
٢٢٣	الفرع الثانى - حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار
٢٢٤	الفرع الثالث - حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول
٢٢٧	الباب السابع - مصير الافلاس
٢٢٨	الفصل الأول - الصلح
٢٢٨	الفرع الأول - التسوية الودية
٢٢٩	الفرع الثانى - الصلح القضائى
٢٢٩	المبحث الأول - شروط انعقاد الصلح
٢٣٨	المبحث الثانى - مضمون الصلح
٢٤٠	المبحث الثالث - الدائنون الذين يسرى
٢٤٠	المبحث الرابع - آثار الصلح
٢٤١	المبحث الخامس - بطلان الصلح وفسخه
٢٤٥	الفصل الثانى - الاتحاد
٢٤٥	الفرع الأول - قيام حالة الاتحاد وتنظيمها
٢٤٧	الفرع الثانى - عمليات الاتحاد
٢٥٤	الفرع الثالث - انتهاء حالة الاتحاد
٢٥٦	الفصل الثالث - الصلح على ترك الأموال للدائنين
٢٥٩	الباب الثامن - الصلح الواقى من الافلاس
٢٥٩	الفرع الأول - شروط الحصول على الصلح الواقى
٢٦٣	الفصل الثانى - اجراءات الصلح الواقى
٢٧٣	الفرع الثالث - آثار الأمر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى
٢٧٧	الفرع الرابع - آثار التصديق على الصلح الواقى
٢٨٠	الفرع الخامس - بطلان الصلح الواقى وفسخه

القسم الثالث

أحكام محكمة النقض

٢٨٥	الفصل الأول - القواعد القانونية
٢٨٧	الفصل الثانى - أحكام محكمة النقض فى بعض قضايا الافلاس

تم بحمد الله

رقم الايداع ١٩٨٦/٧٦٢٩  
التزقيم الدولي ٨ - ٣١٥ - ١٠٣ - ٩٧٧

---

مطبعة اطللس  
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة







 Bibliotheca Alexandrina



1523082

٨٧٨ / ٢٩